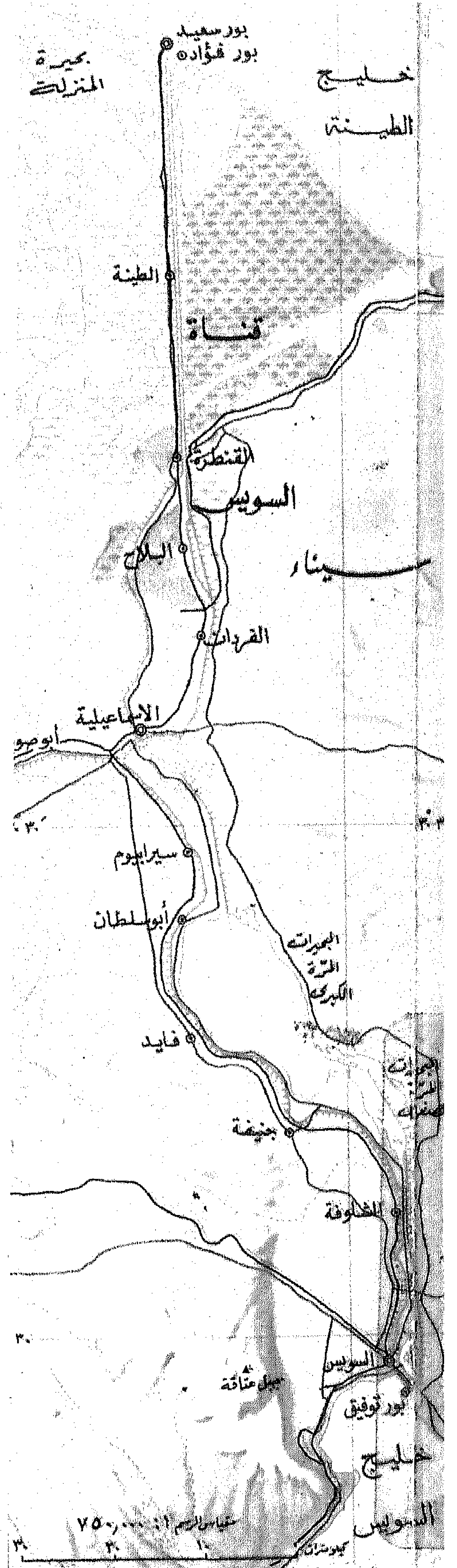
تأميم شركة قناة السويس

دراسة في عملية اتخاذ القرار



د . محمد السيد سليم
أستاذ
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

تأميم شركة قناة السويس
دراسة فى عملية اتخاذ القرار

تأميم شركة قناة السويس

دراسة فى عملية اتخاذ القرار

د. محمد السيد سليم

أستاذ

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

تأميم شركة قناة السويس:
دراسة فى عملية اتخاذ القرار

توزيع : دار الفجر للنشر والتوزيع
٤ شارع الأشقر – النزهة الجديدة – القاهرة
ف : ٢٩٤٤٠٩٤

رقم الايـــداع بدار الكتب : ١٣٣٥٦ / ٢٠٠٢
رقم التـــرقيـــم الدولـــى :X-٦٣٢-٢٢٣-٩٧٧

يطلب الكتاب من الموزع أو المؤلف
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
الجيزة – جمهورية مصر العربية
ف : ٥٧١١٠٢٠
mohammedselim@hotmail.com
Website: http://www.geocities.com/msselimeg

مطبوع فى جمهورية مصر العربية .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف: آية ٧٦

إنى رأيت أنه لا يكتب انسان كتابا فى يومه إلا قال فى غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

العماد الأصفهانى

إهـــــداء

إلى زوجـــتى وأبنـــائى
وإلى حفـــيدتىناديـــن

فهرس المحتويات

فهرس الملاحق

مقدمة

بدأ اهتمامى بموضوع اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية حين كنت أكتب رسالة الدكتوراه التى قدمتها إلى جامعة كارلتون الكندية سنة ١٩٧٩. فقد تناولت تلك الرسالة موضوع اتخاذ قرار السياسة الخارجية من زاوية أثر النسق العقيدى للقائد السياسى على عملية اتخاذ هذا القرار. وقد خصصت فصلا موجزا فى الرسالة لتحليل بعض قرارات السياسة الخارجية المصرية ومنها قرار تأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦. وفى سنة ١٩٨٤ قمت بإعداد دراسة مفصلة عن قرار التأميم فى إطار أعمال مشروع المستقبليات العربية البديلة الذى نظمه منتدى العالم الثالث بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة، وتم نشرها سنة ١٩٨٥. ومنذ ذلك الحين استمر اهتمامى بالموضوع. فعكفت على إجراء المقابلات، وتجميع المعلومات والوثائق، والإعداد لإصدار كتاب مفصل عن قرار التأميم يتضمن تجميع وثائق القرار، وتحليله فى إطار منهجى نظرى، كما يلقى الضوء على الأبعاد التى لم يتم التعرض لها فى هذا القرار. وفى إطار عملية البحث عثرت على وثائق تلقى أضواء جديدة على القرار مما شجعنى على الاستمرار فى الاهتمام بالموضوع.

يعتبر اتخاذ القرار من أهم العمليات التى تميز صنع السياسة الخارجية. بل إن بعض الدارسين ينظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها سلسلة من القرارات المتوالية المتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة. ورغم أن القرارات هى أحد الأبعاد المكونة للسياسة الخارجية، إلا أنها من أكثر الموضوعات التى وجه الدارسون جهودهم لفهمها ودراستها. ويرجع ذلك لعدة أسباب منها مركزية عملية اتخاذ القرار بالنسبة لمسار السياسة الخارجية، ولأن القرار السياسى الخارجى يمثل موقفا محددا يمكن فهمه وتحليله ودراسته.

ويتم اتخاذ قرار السياسة الخارجية، فى معظم الحالات، فى مواقف تتسم بقدر كبير من عدم اليقين ليس فقط بالنسبة لمعرفة البدائل المتاحة، وإنما أيضا بالنسبة لمعرفة النتائج التى قد تترتب على اتباع كل بديل، واحتمالات النجاح والفشل فى تطبيق بديل معين، وهو الأمر الذى يتوفر غالبا فى حالات القرارات الاستراتيجية. ويقصد بذلك القرارات التى تتضمن تغيرا فى السياسة الخارجية، أو تتضمن مخاطرة كبرى.

ويعد قرار تأميم شركة قناة السويس الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ من تلك القرارات. فهذا القرار هو نموذج للقرارات التى اتخذت فى بيئة تتضمن قدرا كبيرا من عدم اليقين، كما أنه أدى إلى تغير جوهرى فى المسرح الاستراتيجى الإقليمى والعالمى. ومن هنا تأتى أهمية دراسة هذا القرار فى ضوء نظرية اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية وذلك

لتحقيق ثلاثة أهداف. أول هذه الأهداف هو استخلاص الدروس المستفادة من قرار التأميم بالنسبة لمقولات نظرية اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية. وثانيهما هو محاولة إلقاء الضوء على عملية اتخاذ قرار التأميم فى ضوء الوثائق الجديدة التى توافرت لدينا عن تلك العملية، والتى عكفنا على جمعها طوال السنوات الخمس عشر الماضية قابلنا خلالها بعض من شاركوا فى اتخاذ القرار، أما الهدف الثالث فهو فهم جدوى تأميم شركة قناة السويس فى ضوء التحول العالمى نحو الخصخصة، والتشكك فى دور الدولة فى العملية الاقتصادية. ومن ثم، فإننا نهدف إلى التوصل إلى رؤية أكثر واقعية لطبيعة هذا الدور.

ومن هنا، فإن الكتاب يتناول قرار تأميم شركة قناة السويس من ثلاث زوايا:

الزاوية الأولى هى السياق التاريخى لتأميم شركة قناة السويس. ذلك أن التأميم لم يكن مجرد بديل طرأ على ذهن عبد الناصر سنة١٩٥٦ ولكنه كان جزءًا من الذاكرة التاريخية المصرية منذ بدء عمل الشركة سنة١٨٦٩ وتأكد منذ أن حاولت الشركة مد امتيازها سنة ١٩١٠ لمدة ٤٠ سنة بعد انتهاء مدته سنة ١٩٦٨. ومع المطالبات التى قدمها الوطنيون المصريون فى أوائل الخمسينيات. ويغطى الفصلان الأول والثانى تلك الزاوية. فيتناول الفصل الأول قضية حفر قناة السويس، وقصة إعطاء شركة قناة السويس البحرية العالمية امتياز حفر وإدارة القناة، وتطور علاقة مصر بالشركة حتى سنة ١٩٥٢. بينما يعالج الفصل الثانى طبيعة العلاقة بين الشركة والثورة المصرية فيما بين عامى ١٩٥٢، ١٩٥٦، وهى علاقة تميزت بالمناورات السياسية. فالثورة المصرية تحضر منذ البداية، وبشكل مستتر، للتأميم وتحاول تضليل الشركة فيما يتعلق بنواياها وخططها، بينما تسعى الشركة إلى استكشاف نوايا الثورة المصرية فيما يتعلق بمستقبل الشركة، وتحاول مد أجل الامتياز كما حاولت سنة ١٩١٠.

أما الزاوية الثانية، فهى زاوية اتخاذ القرار فيما يتعلق بتأميم شركة قناة السويس. والسؤال المطروح هل كان قرار تأميم شركة قناة السويس رد فعل لقرار الغرب بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى، أم أن القرار الغربى كان مجرد الذريعة لاتخاذ وإعلان التأميم؟ يوضح تحليل عملية اتخاذ القرار أن الثورة المصرية كانت تحضَر للتأميم منذ سنة ١٩٥٢، وأن التأميم كان سيتم إن عاجلاً أو آجلاً وقبل انتهاء امتياز الشركة سنة ١٩٦٨. فقد كانت هناك أعمال تحضيرية متعددة تجرى بشكل صامت للإعداد ليوم اتخاذ القرار. وقد كان النجاح الذى لقيه قرار التأميم ناتجاً إلى حد بعيد من عملية الإعداد المسبق الجيد لاتخاذ القرار. من ناحية أخرى، تكشف عملية اتخاذ القرار عن التداخل بين العقائد السياسية لعبد الناصر، وبين قراءته للمعلومات المرتبطة بموقف التأميم، وتحليله للبدائل المتاحة،

ولأسلوب إعلان القرار، وأن هذا التداخل ربما كان مسئولا عن اتخاذ قرار التأميم بدلاً من بدائل أخرى كان يمكن أن تحقق الهدف ذاته دون أن تترتب عليها النتائج العسكرية لاتخاذ القرار (العدوان الثلاثى)، أو ربما إعلان قرار التأميم بشكل لا يعطى الغرب ذريعة للتدخل العسكرى. وهذا هو موضوع الفصول الخمسة من الثالث، وحتى السابع، والتى تعد تطبيقاً لنموذج عملية اتخاذ القرار كما ورد فى الفصل التمهيدى. ويشمل ذلك نتائج ودلالات اتخاذ قرار التأميم بالنسبة لنظرية اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية، وهو ما تناولناه فى الفصلين الثامن والتاسع.

أما الزاوية الثالثة، فهى دلالات التأميم بالنسبة لدور الدولة فى العملية الاقتصادية. فربما يكون من الغريب أن يصدر هذا الكتاب عن تأميم شركة قناة السويس البحرية العالمية فى زمن يسود فيه منطق الخصخصة أي بيع شركات الدولة إلى القطاع الخاص، مع اعتبار أن التأميم هو شر مطلق، تأسيسا على أن الدولة مالك ومدير سيئ، بينما القطاع الخاص مالك ومدير ناجح. وقد لقى هذا المنطق دفعة قوية مع سقوط النظم الاشتراكية أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. وبناء عليه بدأت النظم الاشتراكية السابقة وكثير من النظم الاقتصادية فى دول الجنوب سباقاً نحو بيع الممتلكات العامة إلى القطاع الخاص سواء أكان وطنياً أم أجنبياً. وسرعان ما تبين أن الهدف الحقيقى هو تسديد الديون المستحقة للدول الغربية من حصيلة الخصخصة وليس رفع كفاءة الإدارة كما أعلن. وتوضح القراءة المنهجية لقصة تأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦ أن التأميم لم يكن شراً مطلقاً بل إنه كان أمراً ضرورياً لوقف نزح الموارد الوطنية إلى الخارج، وأنه فى ظل التأميم استطاعت الدولة أن ترفع من كفاءة إدارة بعض المنشآت الوطنية، ومنها شركة قناة السويس. ومن ثم، فإن هذه القراءة مُهِمَة لإزالة الالتباس حول مفهوم التأميم من ناحية، وحول دور الدولة فى إدارة العملية الاقتصادية من ناحية أخرى. ذلك أنه من المهم أن نميز بين التأميم، ودور الدولة. فالتأميم يعنى نقل الملكية إلى الدولة، بينما تستطيع الدولة أن تضطلع بدور أساس فى العملية الاقتصادية من خلال "توجيه" القطاع الخاص عبر أدوات السياسة الاقتصادية والمالية على نحو ما حدث فى تجربة دول النمور الآسيوية. ومن ثم، فالسؤال المطروح هو هل كان التأميم الذى مارسته دول الجنوب فى سنوات البناء الوطنى ضرورياً؟ وهل كان من الممكن تحقيق النتائج ذاتها بدون التأميم؟ وإلى أى حد يمكن القول إن إدارة الدولة لبعض أشكال العملية الاقتصادية محكوم عليه بالفشل؟ وما هى الظروف التى يمكن أن تؤدى إلى نجاح التأميم والملكية العامة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية. وتقدم لنا قراءة موضوع تأميم الشركة العالمية لقناة السويس سنة ١٩٥٦ إجابات أولية عن تلك الأسئلة، كما أنها تقدم ردوداً

ولو أولية على من ينادون بخصخصة هيئة قناة السويس اليوم. وهو ما تناولناه فى الفصل التاسع.

ومن ثم، فإن إعادة قراءة موضوع تأميم شركة قناة السويس لا تهدف إلى إعادة بناء الوقائع التاريخية بشكل موثق فحسب، وإنما أيضاً إلى اعتبار موضوع التأميم مادة غنية ذات دلالات منهجية بالنسبة للقضايا المثارة فى الوقت الراهن حول إشكاليات عملية اتخاذ القرار، وحول دور الدولة فى العملية الاقتصادية.

كذلك، فقد حاولنا فى هذا الكتاب أن نقدم جديداً فى موضوع تأميم شركة قناة السويس من خلال اتباع إطار منهجى محدد لدراسة قرار التأميم بهدف استخلاص النتائج العامة من القرار، ومن خلال تجميع ونشر الوثائق المتعلقة بشركة قناة السويس وبعملية التأميم. فهذا الكتاب يتضمن عدداً من الوثائق ينشر بعضها لأول مرة. وأشير بالذات إلى الملحق الثامن الذى تضمن صورة لجريدة قناة السويس التى كان يصدرها الدكتور مصطفى الحفناوى منذ سنة ١٩٥٣داعياً إلى تأميم شركة قناة السويس، والملحق التاسع والذى تضمن مذكرات الدكتور مصطفى الحفناوى عن تأميم شركة قناة السويس، وقد حصلنا عليها من نجله الدكتور على الحفناوى، ولدينا صورة منها بخط يده، والملحق العاشر بعنوان دراسة مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس عن "حصص التأسيس" والتى أعدها المكتب فى ١٠مارس سنة ١٩٥٦، وقد حصلنا عليها من الأستاذ المرحوم محمد على الغتيت الذى كان رئيساً لهذا المكتب، وهى وثيقة نادرة أعدها المكتب قبل التأميم بشهور (دون معرفة من المكتب باحتمال التأميم) وأثبت فيها أن شركة قناة السويس مارست الخداع فيما يتعلق بحصة مصر فى أسهم التأسيس، وقدم أحد البدائل التى نظرها عبد الناصر (ولم يقبلها) عند اتخاذ قرار التأميم. كذلك، فقد أجرينا عدة مقابلات مع بعض المسئولين الذين تعاملوا مع موضوع التأميم على مدار عشر سنوات اعتباراً من سنة ١٩٨٤، وقد قدم هؤلاء لنا معلومات مفيدة عن قصة التأميم. وكان على رأسهم السيد/ على صبرى، والأستاذ/ محمد على الغتيت، والمهندس مشهور أحمد مشهور، والسيد/ برهان سعيد، والدكتور/أحمد عصمت عبد المجيد، ولدينا تسجيلات صوتية لمقابلاتنا معهم، ولكل هؤلاء منى جزيل الشكر على ما قدموه من معونة صادقة ومن معلومات ووثائق ساعدتنى فى تأليف هذا الكتاب. كما أتوجه بالشكر إلى معهد التعليم الدولى بالقاهرة على دعمه لنشر هذا الكتاب. كما أود أن أشكر باحثى العلوم السياسية السيدين/ السيد صدقى عابدين، ومحمد فايز فرحات، على معاونتهما الصادقة فى الاعداد التحريرى والفنى للكتاب.

د. محمد السيد سليم

الجيزة - يوليو سنة ٢٠٠٢

فصل تمهيدى

اتخاذ القرار فى مجال السياسة الخارجية

يقصد باتخاذ القرار الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة في لحظة معينة. أما صنع القرار فإنه ينصرف إلى مجموعة التفاعلات التى تؤدى إلى هذا الاختيار. وفى هذا الإطار يمكن التمييز بين هيكل اتخاذ القرار، وعملية اتخاذ القرار. يقصد بهيكل اتخاذ القرار، ترتيب معين للعلاقات والأدوار بين الأفراد المسئولين عن اتخاذ القرار، وبالذات نظام السلطة داخل الوحدة المسئولة عن اتخاذ القرار، أما عملية اتخاذ القرار فتعنى مجموعة القواعد والأساليب التى يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة، أى الأسس الرسمية وغير الرسمية التى يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين اختلافات الرأى بين مجموعة اتخاذ القرار(١).

وتشترك هياكل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية في صفة أساسية، وهى أنها هياكل صغيرة نسبيا. فعدد أفراد مجموعة اتخاذ القرار يتراوح ما بين ١٠ إلى ٣٠ فردا، كما هو الحال في عدد أعضاء مجلس الوزراء أو المكتب السياسي للحزب الشيوعي. وفيما عدا ذلك تتفاوت هياكل اتخاذ القرار فيما بينها تفاوتا شاسعا. وفى هذا الإطار يمكن وصف هيكل اتخاذ قرار السياسة الخارجية انطلاقا من فهم الأبعاد التالية(٢):

١- توزيع السلطة

ويقصد بذلك مدى تكافؤ توزيع سلطة اتخاذ القرار. فهناك هياكل لاتخاذ القرار يسيطر عليها قائد سلطوي واحد قادر على فرض وجهة نظره على أفراد المجموعة وهى ما يعرف باسم مجموعة "القائد المسيطر" Leader-Staff Group. تتميز هذه المجموعة بأن أعضاءها يشاركون القائد المسيطر معظم آرائه ويؤكدون في معظم الحالات تفضيلاته. ومن ثم، فإن عملية اتخاذ القرار تتسم بالميل نحو "الاختيار المركزي"، والطابع الوفاقى، وبسرعة اتخاذ القرار. ومن أمثلة هذه المجموعة هيكل اتخاذ القرار المصري في بعد انتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية سنة ١٩٥٦ وحتى سنة ١٩٧٠. في المقابل، هناك هياكل أخرى تتسم بقدر أكبر من التكافؤ في توزيع السلطة بين أفراد المجموعة. فقائد المجموعة لا يستطيع أن يفرض وجهات نظره على باقي الأعضاء، كما أن هؤلاء ربما عارضوه في آرائه. وتتسم عملية اتخاذ القرار في هذه المجموعة بطول فترة اتخاذ القرار، وتعدد الآراء. ومن أمثلتها مجلس قيادة الثورة المصري (١٩٥٢-١٩٥٦) ومجلس رئاسة الحزب الشيوعي السوفيتي بعد وفاة ستالين وحتى تولى خروشوف السلطة بمفرده (١٩٥٣-١٩٥٧).

٢ـ دور الأعضاء

ينصرف دور الأعضاء إلى ما إذا كان أعضاء مجموعة اتخاذ القرار مستقلين، أي أنهم يعبرون عن وجهات نظرهم الذاتية، أم أنهم مفوضون، بمعنى أنهم يمثلون مؤسسات خارج مجموعة اتخاذ القرار، وبالتالي فهم ملتزمون بالتعبير عن آرائهم الذاتية في المسائل المعروضة للبحث، ويستطيعون التصويت فورا على تلك المسائل دون الرجوع إلى مؤسسات أخرى. ومن أمثلة تلك الهياكل مجلس الوزراء البريطاني. وهناك هياكل أخرى يتحدث كل عضو فيها باسم مؤسسة خارجية، ولا يستطيع أن يغير وجهة نظره دون الرجوع إلى تلك المؤسسة. ومن ثم فإن عملية اتخاذ القرار تنطوى في معظم الأحوال على دفاع كل عضو عن آراء المؤسسة التى يمثلها، وبالتالي ينشأ نوع من البطء والجمود النسبي في عملية اتخاذ القرار نتيجة سعى كل عضو إلى الدفاع عن آراء مؤسسته التى تكون، في معظم الأحوال، مختلفة عن آراء المؤسسات الأخرى. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك مجالس الوزراء التى تتكون من ائتلاف مجموعة من الأحزاب السياسية.

٣ـ التفاوت بين نمط السلطة الرسمي ونمط السلطة غير الرسمى

ويقصد بذلك إذا كانت المؤسسة المنوط بها اتخاذ القرار رسميا هي ذاتها المؤسسة التى تقوم باتخاذ القرار فعليا. بعبارة أخرى، أين تكمن سلطة اتخاذ قرار السياسة الخارجية بالفعل؟ فالدستور السوفيتي، على سبيل المثال، كان يخول مجلس رئاسة السوفييت الأعلى ومجلس الوزراء سلطة اتخاذ قرار السياسة الخارجية. ولكن الواقع أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي كان هو الذي يتخذ هذا القرار. كذلك، فوزير الخارجية الأمريكي يتمتع باختصاصات رسمية في مجال اتخاذ قرار السياسة الخارجية. ولكن مستشار الرئيس للأمن القومي قد يستأثر بتلك الاختصاصات، كما حدث في ظل حكم الرئيس نيكسون حين استأثر كيسنجر بكثير من اختصاصات وزير الخارجية حتى أصبح هو ذاته وزير الخارجية.

٤ـ مؤسسية اتخاذ القرار

تعنى مؤسسية اتخاذ القرار، مدى وجود مجموعة من الأطر والقواعد المتفق عليها كإطار لاتخاذ القرار، سواء كانت تلك الأطر والقواعد رسمية أم غير رسمية. بعبارة أخرى، فإنها تنصرف إلى ما إذا كانت الأطر والقواعد محددة سلفا قبل نشوء موقف اتخاذ القرار، أم أنها تنشأ وتتغير من موقف إلى آخر. وعلى سبيل المثال، فإنه من المعروف أن مجلس الوزراء البريطاني هو المؤسسة المنوط بها اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في بريطانيا، بينما لا يعرف في نظم سياسية أخرى طبيعة المؤسسة التى تتخذ قرار السياسة الخارجية عموما.

٥- أسلوب الاتصال داخل هيكل اتخاذ القرار

يرتبط بمؤسسية الهيكل أسلوب الاتصال الرسمي أو غير الرسمي داخل مجموعة اتخاذ القرار. ويشمل ذلك مدى وجود قواعد ونظم لاجتماع مجموعة اتخاذ القرار بشكل دوري، ومدى توافر أجهزة لجمع المعلومات ومد أعضاء المجموعة بها، وكيفية تبادل المعلومات بين هؤلاء الأعضاء، وهل تنتقل المعلومات إلى أعضاء المجموعة من خلال القائد وحده أم أن لهؤلاء الأعضاء مصادر مستقلة لجمع المعلومات، وتبادلها؟ وأخيرا، يشمل أسلوب الاتصال قواعد اتخاذ القرار، كالتصويت السرى، أو التصويت العلني، أو الإجماع الوفاقى دون تصويت.

أما فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار فإنها تمر بعدة مراحل تبدأ من نشأة الحافز على اتخاذ القرار حتى عملية الاختيار ذاتها، وهى العملية الرئيسية في اتخاذ القرار، وصولا إلى تنفيذ ذلك الاختيار. ويمكن تحديد مراحل تلك العملية على النحو التالي:

أولاً: نشأة الحافز

تبدأ عملية اتخاذ القرار بوجود حافز معين في البيئة الخارجية. وقد يتخذ هذا الحافز شكل تغير معين في البيئة الطبيعية (كحدوث كارثة طبيعية، أو أزمة اقتصادية)، وقد يتخذ شكل سلوكا تقوم به وحدة دولية أخرى. ومن ثم، فالحافز ظاهرة موضوعية مستقلة عن إدراك متخذ القرار، ولكنه يشكل نقطة البداية لعملية اتخاذ القرار. وعلى سبيل المثال، فإن حدوث كارثة طبيعية في دولة معينة، قد يكون حافزا لدولة أخرى على اتخاذ قرار المعونة، كما أن قرار الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ بسحب عرض تمويل مشروع السد العالي، كان هو الحافز لاتخاذ مصر قرار تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو من السنة ذاتها.

ثانياً: إدراك متخذ القرار للحافز

لا تكفى نشأة الحافز لكي تبدأ عملية اتخاذ القرار. فما لم يدرك متخذ القرار هذا الحافز فلن يكون له آي تأثير. وإذا كان الحافز ظاهرة موضوعية مستقلة عن متخذ القرار، فإن إدراك متخذ القرار هو عملية ذاتية تتحصل في بعدين هما: علمه بنشأة الحافز، ورؤيته لطبيعة هذا الحافز. فما لم تصل المعلومات لمتخذ القرار عن حدوث كارثة طبيعية في دولة أخرى، فإنه لن يتخذ قرارا بإرسال المعونة إلى تلك الدولة. ومن ثم، فإنه ما لم تصل المعلومات في المقام الأول إلى متخذ القرار، فإنه لن يتم إدراك الحافز. وبالتالي، فإنه

سيتصرف كما لو كان الحافز غير موجود، مما يؤدى إلى اتباع سياسات لا تتفق والواقع الموضوعي. ومن المهم كذلك، أن تصل المعلومات بشكل دقيق ودون تشويه لمضمونها، فكثيرا ما اتخذت قرارات غير صحيحة بناء على معلومات مشوهة عن طبيعة الحافز.

ويقصد بادراك متخذ القرار للحافز وعى متخذ القرار بالقضايا المرتبطة بالحافز، بما في ذلك وعيه بتأثير الحافز على إمكانية تحقيق أهدافه، والفرص التى يخلقها الحافز لتحقيق الأهداف، أو التهديدات التى يشكلها الحافز لتلك الأهداف، فالحافز قد يشكل فرصة للإسراع بتحقيق أهداف السياسة الخارجية بمعدل يفوق المعدل المتوقع (كأن يتلقى متخذ القرار عرضا بتوريد السلاح لدولته). وقد يشكل الحافز تهديدا لإمكانية تحقيق تلك الأهداف (كأن تهدد دولة أخرى باحتلال أجزاء من أراضى دولة متخذ القرار). بطبيعة الحال، فإن إدراك الحافز يختلف باختلاف متخذي القرار، فما يدركه فرد على أنه تهديد قد لا يدركه فرد آخر على أنه كذلك. ويطلق دارسو صنعَ القرار على إدراك الحافز "مناسبة صنع القرار" Occasion of Decision. وعلى سبيل المثال، فإن القيادة المصرية أدركت القرارين الأمريكي والبريطاني بسحب تمويل مشروع السد العالي على أنه فرصة مناسبة لتأميم شركة قناة السويس. بينما أدركت التصريحات الإسرائيلية باحتلال دمشق في مايو ١٩٦٧ على أنه تهديد لدولة حليفة.

ثالثاً: مرحلة تجميع المعلومات عن الحافز

عندما تنشأ مناسبة اتخاذ القرار، تبدأ عملية البحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الحافز. والهدف من هذه العملية هو استيضاح أو استكشاف أبعاد الفرص أو التهديدات التى خلقها الحافز. وتأتى أهميه هذه المرحلة من طبيعة عملية السياسة الخارجية التى تتسم بعدم اليقين الهيكلي، وما يرتبط بها من غموض المعلومات، ومن طبيعة عملية جمع المعلومات عن البيئة الدولية. فهناك آلاف الوقائع التى تحدث في البيئة الخارجية، مما يتطلب من أجهزة رصد والمعلومات التركيز على عدد محدود من الوقائع، ويتضمن هذا التركيز بطبيعة الحال أحكاما قيمية حول أهمية الوقائع والمعلومات. ولذلك، فمن المتصور أن تهمل أجهزة جمع المعلومات وقائع ذات أهمية لعملية اتخاذ القرار. فإذا أضفنا إلى ذلك عملية نقل المعلومات بين المستويات المتعددة لأجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ القرار، وما يصاحب ذلك من "تصفية" للمعلومات قد يصل إلى حد التشويه، فإننا يمكننا أن نتفهم الدور الحرج لعملية تجميع المعلومات عن الحافز في الإطار العام لعملية اتخاذ القرار. وفى حالة قرار تأميم قناة السويس فقد تم تجميع كم ضخم من المعلومات عبر قنوات متعددة ومتخصصة وفى سرية تامة، حتى لا تشعر الشركة بأن هناك أمراً ما يتم الإعداد له. وهذا ما تم تناوله بشكل مفصل فى الفصل الثالث من الكتاب.

رابعاً: مرحلة تفسير المعلومات

لا يكفى إدراك متخذ القرار للحافز والمعلومات كأساس لاتخاذ القرار، بل يتعين تفسير المعلومات، ويقصد بذلك رفض أو قبول صدق المعلومات، وربطها ببعضها البعض وإعطاؤها معنى معينا يتعلق بالموقف الذي ترتبط به المعلومات. وهنا يظهر دور عقائد متخذ القرار. ففي ضوء تلك العقائد قد يقبل متخذ القرار المعلومات أو يرفضها، حتى ولو كانت المعلومات صحيحة، ما لم تكن المعلومات شديدة الوضوح بحيث لاتدع مجالا للتصور الذاتي. ويمكن أن نضرب مثالا لذلك بحالة الخلاف بين رئيس الوزراء الفرنسي روفييه ووزير خارجيته ديلكاسيه حول تفسير مدلول المعلومات الآتية عن النوايا الألمانية إزاء فرنسا إبان الصراع الألماني-الفرنسي سنة ١٩٠٥ حول مراكش. فقد فسر روفييه التصرفات الألمانية على أنها محاولة مشروعة لتحقيق الأمن الألماني إزاء التهديدات الفرنسية. ومن ثم طالب باتباع سياسة سلمية إزاء ألمانيا، بينما فسر ديلكاسيه تلك التصرفات، على أنها تعكس النوايا العدوانية الألمانية، ومن ثم طالب باتباع سياسة متشددة إزاء ألمانيا. ولما أظهر الألمان بوضوح فيما بعد أن هدفهم هو إذلال فرنسا، لم يعد هناك محل للاختلاف في التفسير. وفى بعض الحالات، قد يرفض متخذ القرار المعلومات، لأنها تتناقض مع نسقه العقيدى، وعلى سبيل المثال، فقد رفض عبد الناصر قبول المعلومات التى وصلت بعد إعلان قرار التأميم عن استعداد بريطانيا للهجوم على مصر، ولم يصدق المعلومات إلا بعد أن شاهد الطائرات البريطانية تدك المطارات المصرية مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦.

في هذه المرحلة تحدث عملية تصفية أخرى للمعلومات بحيث لا تدخل عملية اتخاذ القرار إلا المعلومات المتسقة مع النسق العقيدى لمتخذ القرار. وكلما زادت الفجوة بين المعلومات الصحيحة الآتية من البيئة، و بين المعلومات المقبولة، كان القرار الناشئ خاطئا. ويسمى دارسو عملية اتخاذ القرار هذه بأنها "تعريف الموقف" Definition of Situation.

خامساً: مرحلة البحث عن البدائل و اتخاذ القرار

بمجرد تعريف الموقف، يبدأ متخذ القرار في البحث عن البدائل المتاحة، واختيار واحد منها للتعامل مع الحافز، وقد تأخذ عملية البحث عن البدائل واختيار أحدهما عدة أساليب هي الأسلوب التحليلي، والأسلوب المعرفي، والأسلوب التنظيمي. ويتميز كل أسلوب بقاعدة معينة لاتخاذ القرار Decision Rule تميزه عن الأسلوبين البديلين، على النحو التالي:

الأول: الأسلوب التحليلي (الرشيد)

يتضمن هذا الأسلوب عدة مراحل أهمها قيام متخذ القرار بالبحث الشامل عن كل البدائل المتصورة مع تحديد النتائج المحتمل ترتيبها على كل بديل، واحتمال حدوث كل من تلك النتائج، ومراجعة تلك التقديرات كلما جدت المعلومات. وفي الوقت ذاته، يحدد متخذ القرار القيم التى تتأثر نتيجة اتخاذ القرار، ويعطى كل قيمة وزنا معينا طبقا لأهميتها بالنسبة له، وبعد عملية حساب تحليلي رشيد يقوم متخذ القرار باختيار البديل الذي يحقق أعظم المنافع. فعملية الاختيار إذن هي عملية اختيار للبديل أكثر تعظيما للمنافع بصرف النظر عن أي اعتبار آخر. ومن ثم، فإن قاعدة اتخاذ القرار هي "تعظيم المنافع"Maximization [٢].

ويمكن تلخيص المقولات الأساسية للأسلوب التحليلي في اتخاذ القرار فيما يلي:

الحكومة هي وحدة التحليل، أى وحدة اتخاذ القرار.

الحكومة كيان تنظيمي متجانس يؤمن كل أفراده بالأهداف ذاتها كما أنهم يقيمون البدائل بالأسلوب ذاته.

قرار السياسة الخارجية قرار رشيد بمعنى أن القرار يتأسس على:

(أ) السعي لتحقيق "الأهداف القومية".

(ب) جمع كل المعلومات المطلوبة المتعلقة بمشكلة معينة قبل اتخاذ أي قرار بشأنها.

(ج) حصر كل البدائل الممكن تصورها لحل تلك المشكلة، وتقييم كل بديل منها من حيث النفقة والمنفعة، واحتمال حدوث النتائج الممكن ترتبها على اتباعه.

(د) اختيار البديل الأكثر تعظيما للمنافع.

ولعل من أهم الدراسات التطبيقية التى تناولت هذا الأسلوب دراسة فاجنر عن القرار الإسرائيلى بالهجوم على بعض الدول العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧، حيث قام بحساب النفقة المترتبة على كل بديل متاح لإسرائيل واحتمالات تحقيقه، ووجد أن البدائل الأربعة المتاحة كانت هى ضربة مسبقة، أو ضربة محدودة، أو قبول الوضع الراهن إغلاق المضايق، أو والبديل الدبلوماسى وأن البديل الأول كان هو أعلاها فى المنفعة، ومن ثم اختارت الحكومة الإسرائيلية هذا البديل[٥].

الثانى: الأسلوب المعرفى

يقوم متخذ القرار فى هذا الأسلوب بالبحث عن البدائل المتسقة مع نسقه العقيدى، ومع خبراته وتصوراته السابقة، ولذلك فهو يرفض البدائل غير المتسقة مع النسق العقيدى، أو التى أثبتت الخبرة السابقة عدم جدواها. ولا يتم فى هذه الحالة مقارنة البدائل، أو المفاضلة

بينها طبقا لمدى تأثيرها على الأهداف أو القيم، ولكن يكتفى متخذ القرار بتقييم البدائل طبقا لقيمة أساسية يعتقد فى مركزيتها. ومن ثم فإن قاعدة اتخاذ القرار هى "القياس" على عقائد متخذ القرار Analogy.

ويمكن تلخيص مقولات الأسلوب المعرفى لاتخاذ القرار فيما يلى[٦]:

١. إن وحدة التحليل فى عملية اتخاذ القرار هى الفرد سواء أكان يتصرف بمفرده أم فى إطار مجموعة صغيرة.

٢. إن موضوع التحليل هو العملية المعرفية للفرد بما يشمل حساباته عن البيئة الموضوعية والقضايا التى تثار فى تفكير الفرد عند اتخاذ القرار.

٣. بمجرد أن يدرك الفرد وجود الحافز الذى يخلق موقف اتخاذ القرار، يلعب النسق العقيدى لمتخذ القرار دوراً هاما فى عملية البحث عن المعلومات والبدائل. فالواقعة الموضوعية توضع فى إطار حسابات متخذ القرار عن الإستراتيجية والتكتيك الملائمين وعن الخبرة الماضية للوقائع المشابهة، والتوقعات المستقبلية لاحتمال تطور الأحداث.

٤. ومن ثم، فان عقائد وإدراكات القائد السياسى تؤثر فى كل مراحل اتخاذ القرار على النحو التالى:

(أ) إن متخذ قرار السياسة الخارجية يتجه فى غمار عملية البحث عن المعلومات إلى إدخال المعلومات المتفقة مع عقائده السابقة فى عملية اتخاذ القرار، ورفض المعلومات التى تتعارض مع تلك العقائد، ما لم يثبت بما لا يدع مجالاً للشك عدم صحة تلك المعلومات.

(ب) أن متخذ القرار حينما يحدد أهداف السياسة الخارجية، فإنما يفعل ذلك بناء على تصوراته الذاتية لما يجب أن تكون عليه تلك الأهداف.

(ج) أن عملية البحث عن البدائل ليست عملية شاملة قوامها البحث عن كل البدائل الكامنة فى الموقف، ولكنها عملية بحث فى إطار عدد محدود من البدائل الكامنة فى النسق العقيدى أو المعروفة بناء على الخبرة الماضية.

(د) تتأسس عملية اختيار البديل على تفضيل ذلك البديل الأكثر اقترابا من النسق العقيدى للقائد السياسى.

(هـ) إذا واجه متخذ القرار موقفا معقدا، أى موقفا يتضمن المفاضلة بين قيمتين كلتاهما مطلوب، فإنه لا يقارن بين القيمتين ويختار القيمة التى تحقق أعظم المنافع، ولكنه يفصل بين القيمتين محاولا إزالة التعارض المنطقى بينهما واختيار بديل يحاول أن يحقق القيمتين معا، فإذا واجه متخذ القرار موقفا يحتم عليه الاختيار بين الأمن والتنمية، فإنه يفاضل بين البديلين، ولكنه يفصل بين القيمتين محاولا التأكيد على عدم التعارض، وهذا

الاتجاه نحو فصل القيم Value Separation في عملية اتخاذ القرار هو نتيجة السعى نحو تحقيق الاتساق المعرفي.

(و) حساب المخاطر يكمن في العقائد السياسية لمتخذ القرار، أو في حسابه الذاتي لتحمل المخاطر.

ثالثا: الأسلوب التنظيمي (السيبرناطيقي)

بيد أن عملية الاختيار بين البدائل يمكن أن تتم بأسلوب ثالث اصطلح دارسو نظرية اتخاذ القرار على تسميته بالأسلوب التنظيمي أو السيبرناطيقي. طبقا لهذا الأسلوب، فإن عملية الاختيار تتم بطريقة روتينية ومن خلال "إجراءات العمل المعتادة" Standard Operating Procedures المحددة سلفا في جهاز اتخاذ قرار السياسة الخارجية. بعبارة أخرى، فإن الاختيار لا يتم من خلال حساب النفقة والمنفعة، أو من خلال القياس على النسق العقيدي، ولكن من خلال "البرامج" المحددة سلفا، والتي تحدد أسلوب العمل والاختيار إذا نشأ حافز معين.

ويتأسس هذا الأسلوب على افتراضات معينة عن آلية (سيبرناطيقية) العقل البشرى. فهذا العقل يتخذ عشرات القرارات فيما يتعلق بالأوامر التي تصدر لكافة أجزاء الجسم البشرى في لحظات زمنية وجيزة، وذلك بناء على "برامج مختزنة" تولدت نتيجة إعداد مسبق(٧). ويضرب ستاينبرونر مثالا لذلك بلاعب التنس الذى يتخذ عشرات القرارات فيما يتعلق بقوة واتجاه وحركية الرد على الخصم في ثوان معدودة، وذلك بناء على تلك البرامج المختزنة في العقل عن كيفية الرد (اتخاذ القرار) (٨).

وبالمثل، فإن التنظيمات الحكومية تتعامل مع المواقف الجديدة بناء على "برامج مختزنة" أو ما يسمى "بإجراءات العمل المعتادة" المحددة سلفا. ومن ثم، فإن عملية الاختيار هى عملية قوامها التركيز على مجموعة محدودة من المتغيرات المتعلقة بالموقف، وتقييم محدود للمعلومات والبدائل بناء على التعليمات المحددة سلفا. وتتوقف عملية التقييم عند التوصل الى أول بديل يتفق وتلك التعليمات، أو بالتحديد عند التوصل إلى أول بديل مقبول طبقا للتعليمات والبرامج المحددة. ومن ثم، فإن قاعدة اتخاذ القرار هي الوصول إلى "البديل المقبول" أو بالتحديد البديل المقبول بشكل كاف Satisficing وإن لم يعظم المنافع. وفى الوقت ذاته فإن متخذي القرار ليسوا مستعدين لتحمل المخاطر. وبالتالى فإنهم ينظرون إلى البديل الذى يحقق الهدف العاجل، ولا يبحثون عن بدائل تعظم المنافع.

ولعل من الأمثلة التى توضح كيفية الوصول إلى قرار من خلال العملية التنظيمية (السيبرناطيقية) القرارات الإسرائيلية حول التعامل مع حوادث اختطاف الطائرات. فيوضح إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، أنه قد وضع أثناء عمله رئيسا للوزراء مجموعة من التعليمات والبرامج حول كيفية التعامل مع حالات اختطاف الطائرات بهدف المساومة للإفراج عن الفلسطينيين المعتقلين. فحوى هذه التعليمات، أنه فى حالة حدوث حالة اختطاف، على الجيش أن يستعد للعمل، دون الدخول فى مفاوضات مع المختطفين. فإذا تمت حالة الاختطاف فى دولة صديقة، يجب حث سلطات هذه الدولة على القيام بعمل عسكرى، مع توفير المساعدة والمشورة اللازمة لمساعدتها على ذلك، أما إذا حدثت واقعة الاختطاف فى دولة غير صديقة، فإن على الحكومة أن تستكشف أولا جدوى العمل العسكرى، فإذا ثبت عدم جدوى هذا العمل يتم الدخول فى مفاوضات مع المختطفين. تطبيقا لهذه التعليمات، يقول ماعوز إنه بمجرد اختطاف طائرة إيرفرانس التى تقل ١٠٣ إسرائيليين إلى أوغندا فى يونيو ١٩٧٦ وبعد اتضاح صعوبة العمل العسكرى فى البداية، وعدم استعداد السلطات الأوغندية للتعاون، قرر رابين التفاوض مع المختطفين، وقد تغير هذا القرار بعد وصول معلومات توضح جدوى العمل العسكرى[٩].

ويعتمد توظيف متخذ القرار لأى من تلك الأساليب على عدة عوامل هى:

مدى وضوح الأهداف وإمكانية تحديد أولويات محددة بينها، ومدى توافر بدائل حقيقية فى الموقف بمعنى أن الموارد والظروف تسمح لمتخذ القرار بالاختيار، ومدى توافر المعلومات الكاملة عن الموقف، ومدى التأكد من النتائج الممكن ترتبها على البدائل المتاحة، ومدى إمكانية إجراء حسابات المنفعة، ومدى تمركز سلطة اتخاذ القرار فى هيئة واحدة، ومدى توافر المؤسسات التى تسمح بتوافر كل هذه الظروف. فمتى توافرت تلك العوامل، زاد احتمال الاختيار التحليلى فى اتخاذ القرار[١٠].

مدى تمسك متخذ القرار بمجموعة من العقائد السياسية عن كيفية التعامل مع المشكلة محل البحث. فكلما كان متخذ القرار متمسكا بمجموعة من العقائد المرتبطة بتلك المشكلة، كان أميل إلى توجيه عملية الاختيار نحو البدائل المتسقة مع تلك العقائد، أى الاتجاه نحو الاختيار المعرفى.

طبيعة موقف اتخاذ القرار. فإذا كان الموقف يتسم بحالة من عدم اليقين الهيكلى، فإن متخذ القرار سيكون أقرب إلى الاختيار المعرفى.

٤. مدى توافر برامج محددة للتعامل مع المواقف الجديدة والمفاجئة، فكلما توافرت تلك البرامج، كان متخذ القرار أميل إلى توظيفها للتعامل مع الموقف الجديد، على الأقل فى المراحل الأولى للتعامل مع هذا الموقف (الاختيار التنظيمى).

وينبغى أن ننبه إلى أن هذه الأساليب الثلاثة هى أنماط "مثالية" للاختيار، إذ أن هذه الأساليب قد تختلط ببعضها إختلاطاً شديداً، فالحاسبات التحليلية لمتخذ القرار عن النفقة والمنفعة واحتمالات حدوث نتائج معينة تتأثر إلى حد بعيد بتقديراته الذاتية، التى تتأثر بدورها بعقائده وخبراته السابقة. كما أن العملية التحليلية الرشيدة ذاتها قد تكون جزءاً من الحسابات المعرفية لمتخذ القرار.

فيما يتعلق بهيكل اتخاذ القرار المصرى خلال فترة التأميم، فإنه كان أقرب إلى نمط القائد المسيطر. فمنذ تولى الضباط الأحرار السلطة وحتى انتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية فى يونيو سنة ١٩٥٦ كانت سلطة اتخاذ القرار تتسم بازدواجية موزعة بين مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء. ولكن السلطة الفعلية كانت تمارس من خلال مجلس قيادة الثورة. وفى سنة ١٩٥٤. وقام المجلس بتفويض عبد الناصر فى وضع إعلان مشروع أسس النظام الجديد. وقد وافق المجلس على المشروع المقدم من عبد الناصر وتم استفتاء الشعب عليه وانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية فى يونيو سنة ١٩٥٦. وبذلك انتهى عهد السلطة الجماعية لمجلس قيادة الثورة، وازدواجية هيكل اتخاذ القرار. فقد أصبح عبد الناصر هو مركز اتخاذ القرار الرسمى والفعلى، وذلك بحكم السلطات الواسعة التى منحها له الدستور الصادر سنة ١٩٥٦. كانت مهمة مجلس الوزراء هى تنفيذ توجيهات الرئيس، كما أن مسائل السياسة الخارجية والأمن القومى لم تكن من اختصاص المجلس من الناحية الفعلية. وفى إطار مجلس الوزراء كان الوزراء ذوى الأصول العسكرية يشكلون الحلقة المركزية لاتخاذ القرار حول عبد الناصر. فقد شغل هؤلاء الوزارات الرئيسة وأشرفوا على عمل الوزراء المدنيين. بيد أن ذلك لا يعنى بالضرورة أنهم كانوا يشاركون عبد الناصر فى اتخاذ القرار. فلم يكن لأى منهم مركز مستقل للقوة السياسية يمكن أن يكون أساسا للمشاركة فى اتخاذ القرار. بيد أن عبد الناصر كان يتشاور معهم فى القضايا الرئيسة، كما كانوا أول من يعلم بالقرارات المتخذة. وباختصار، كان هيكل القرار أثناء عملية التأميم يتألف من عبد الناصر ومعه مجموعة محدودة من الوزراء ذوى الأصول العسكرية، وعلى هامش تلك المجموعة كان هناك مجموعة من الوزراء المدنيين الذين لم يؤدوا إلا أدوارا محدودة فى اتخاذ القرار السياسى. وكان عبد الناصر يستعين بالكوادر العسكرية من رجال المخابرات لجمع المعلومات وتقديم البدائل، كما كان مكتب الرئيس يقوم بالتنسيق بين أجهزة جمع

المعلومات والإشراف على تنفيذ القرارات دون وجود روابط أفقية بينهم حيث أن عبد الناصر كان يمثل هذا الرابط الأفقي. وكانت تلك المجموعة تتمتع بثقة عبد الناصر الكاملة. وعند اتخاذ قرار التأميم لم يكن البرلمان المصرى (مجلس الأمة) قد انتخب بعد. وعلى أى حال، فإن حتى بعد تكوينه سنة ١٩٥٧ لم يضطلع بدور فى اتخاذ القرار السياسى الخارجي.

أما فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار، فقد اتسمت بطابع غير رسمى حيث لم تكن هناك قواعد لتلك العملية، مما أدى إلى هيمنة رؤى وعقائد عبد الناصر على عملية اتخاذ القرار. وهكذا سيطر نموذج "الاختيار المركزى" لعملية صنع القرار. وبموجب هذا النموذج يحتفظ متخذ القرار بالمبادرة فى تحديد أولوية الموضوع، والبدائل المتاحة أمام جهاز اتخاذ القرار. والبديل الذى يتم اختياره. وكان دور المشاركين يميل إلى تعزيز البدائل الناصرية. والخلاصة أن عبد الناصر كان يمثل المركز الرئيسى لاتخاذ القرارات خلال فترة تأميم شركة قناة السويس، وذلك بالتشاور مع مجموعة محدود من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق، دفعة مجموعة من المساعدين. ومن ثم، فإنه هو الذى حدد الأبعاد الرئيسة لعملية اتخاذ قرار التأميم بأكملها[١١].

وسنحاول فى الفصول التالية أن نطبق النموذج الذى قد مناه فى هذا الفصل على قرار تأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦ آخذين فى الاعتبار أهمية وضع القرار فى سياقه التاريخى.

هوامش الفصل التمهيدى

(١) Charles Herman, "Decision Structures and Processes: Influences on Foreign Policy,"in Maurice East et al., Why Nations Act, (Beverly Hills: Sage, 1978), pp. 69-101.

(٢) John Lovell, Foreign Policy in Perspective: Adaptation, and Decision-Making, (Hinsdale: Dryden Press, 1970), p. 254.

(٣) فى عرض وتطبيق الأسلوب التحليلى، راجع:

Janice Stein and R. Tanter, Rational Decision-Making: Israel's Security Choices, 1967, (Columbus: Ohio State University Press, 1980).

Abraham Wanger, " A Rational Choice Model of Aggression: The Case of the Six Day War," in Patrick McGowan and C. Kegley, eds., Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies, (Beverly Hills: Sage, 1975), pp. 15-49.

(٤) Graham Allison, The Essence of Decision, (Boston: Little Brown, 1971), pp. 10-38.

(٥) Abraham Wagner, " A Rational Choice Model of Aggression: The Case of the Six Day War," in McGowan, eds. Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies, (Beverly Hills: Sage, 1975), pp. 15-49

(٦) Matthew Bonham, "Cognitive process models and the study of foreign policy making," in Hartmut Bessel, S. Kloozke, and N. Muller, eds. Systems Theory in the Social Sciences, (Stuttgart: Birkhauser Verlag Basel, 1976), pp. 498-518.

Janice Stein, "Freud and Descartes: The Paradoxes of psychological Logic," International Journal, 32, 1977, pp.429-451.

(٧) فى تحليل افتراضات الأسلوب السيبرناطيقى عن قدرة العمل البشرى على اتخاذ القرار، راجع:

صلاح الدين طلبه، "سيبرناطيقا: أحدث علوم القرن العشرين"، عالم الفكر (الكويت)، ٣(٤)، يناير سنة ١٩٧٢، ص ٩-٦٨.

(٨) John Steinbruner, A Cybernetic Theory of Decision, (Princeton: Princeton University Press, 1974), pp. 48-50.

(٩) Zeef Maoz, "The Decision to raid Entebbe," Journal of Conflict Resolution, 25(4), December 1981, pp. 677-707.

(١٠) William Baccus, Foreign Policy and the Bureaucratic Process, (Princeton: Princeton University Press, 1974).

(١١) راجع فى ذلك:

Mohammad Selim, The Operational Code Belief System and Foreign Policy Decision-making: The Case of Gamal Abdel-Nasser, (Doctoral Dissertation submitted to the Carleton University,Canada, 1979).

الفصل الأول
مصر وشركة قناة السويس
قبل سنة ١٩٥٢

ترجع فكرة توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر إلى قدماء المصريين فقد حفر أحد ملوك الأسرة الثانية عشرة ترعة سيزوستريس التى كانت تخرج من النيل شرق الدلتا وتصب فى البحر الأحمر. ولكن هذه الترعة طمرتها رمال الصحراء. ولما فتح عمرو بن العاص مصر أشار على الخليفة عمر بن الخطاب بوصل النيل بالبحر الأحمر، فحفر الخليج فى سنة ٢٣ هجرية. وقد سمى الخليج فيما بعد بقناة أمير المؤمنين، وقد بقيت هذه الترعة حتى أمر أبو جعفر المنصور بردمها لأسباب حربية.

وقد عنى علماء الحملة الفرنسية بشق قناة بين البحرين الأبيض والأحمر، وعهدوا إلى المهندس الفرنسى ليبير "Le Pére" بدراسة المشروع، غير أن تقديراته انتهت إلى أن البحر الأحمر يعلو عن سطح البحر الأبيض بنحو تسعة أمتار، ومن ثم فإنه من المحتمل إذا حفرت القناة أن تغرق مياه البحر الأحمر أراضى الدلتا.

وقد ظلت هذه الفكرة إلى أن دحضها المهندسون فى عهد محمد على. ففى هذا العهد أعاد بعض المهندسين الأوربيين فحص المشروع فعدلوا ما ذهب إليه علماء الحملة الفرنسية. وعرض المشروع على محمد على ولكنه أعرض عنه إذ خشى أن يؤدى إلى وضع مصر تحت أطماع الدول الأجنبية. (١)

بدأت مشكلة قناة السويس حينما منح سعيد باشا - والى مصر آنذاك- فرديناند ديليسبس امتياز حفر قناة السويس بموجب فرمان صدر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤، (وقد أوردنا نصه فى الملحق الأول من هذا الكتاب) وكانت أهم شروط الامتياز هى أن يؤسس ديليسبس الشركة العالمية لقناة السويس البحرية لشق برزخ السويس واستغلاله كطريق للملاحة الكبرى، وإنشاء وإعداد مدخلين أحدهما على البحر الأبيض المتوسط والآخر على البحر الأحمر. كما أعطى الشركة امتياز إدارة القناة لمدة تسع وتسعين عاماً تبدأ من التاريخ الذى تفتتح فيه القناة للملاحة. وبعد انتهاء أجل الامتياز تصبح الحكومة المصرية المالكة الوحيدة للقناة وتوابعها بعد تعويض الشركة عن المنشآت التى أوجدتها لخدمة الملاحة فى القناة. وفى تلك الفترة تكون الشركة خاضعة لقوانين مصر كما تحصل الحكومة المصرية على ١٥% من صافى أرباح الشركة التى ستنشأ لإدارة القناة. وفى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ تم منح الشركة امتيازاً ثانياً حصلت بمقتضاه على ملكية الأراضى الموجودة على جانبى القناة بعرض كيلومترين من الجانبين، والتزمت مصر بتقديم أربعة أخماس العمال اللازمين لحفر القناة، كما حصلت الشركة على حق طلب مد الامتياز لمدة ٩٩ سنة أخرى ولمدد متعددة . (وقد

أوردنا نص عقد الامتياز فى الملحق الثانى من هذا الكتاب). وفى سنة ١٨٥٨ كون ديليسبس شركة مساهمة برأس مال قدره ٢٠٠ مليون فرنك (حوالى ٨ مليون جنيه مصرى) باسم "الشركة العالمية لقناة السويس البحرية". وقد اشترت مصر ٤٤% من أسهم الشركة بموجب قرض مثل أول حجر فى بناء الدين المصرى. وعندما تولى الخديوى إسماعيل الحكم اجتهد فى تغيير شروط الامتياز باسترداد الحكومة المصرية للأراضى الواقعة على جانبى القناة وإلغاء شرط تقديم العمال اللازمين للحفر. ولما عجز إسماعيل عن الاتفاق مع الشركة تم تحكيم نابليون الثالث، إمبراطور فرنسا، لتسوية النزاع. وقد اضطر الخديوى إسماعيل نتيجة هذا التحكيم إلى دفع غرامة للشركة مقدارها ٣,٣٦ مليون جنيه، لم يستطع دفعها إلا بعد أن تنازل عن كوبونات "أرباح" الأسهم التى تمتلكها مصر لمدة ٢٥ سنة تنتهى سنة ١٨٩٤. وقد استغل ديليسبس ذلك لكى يستصدر قرارا من مجلس إدارة الشركة ينص على تجميد حقوق التصويت للمساهمين الذين لا يحملون كوبونات الأسهم. وبذلك تجمد دور مصر فى تحديد سياسة الشركة. أضف إلى ذلك أن شركة قناة السويس استعملت السخرة فى حفر القناة. فكانت تسخر حوالى عشرين ألف عامل كل شهر على مدار السنة. وفى ظروف صحية شديدة السوء مما أدى إلى انتشار الأوبئة بينهم وهلاك العديد منهم.(٢)

وفى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ تم توقيع اتفاقية جديدة بين محمد سعيد باشا وديليسبس حددت الشروط الثابتة لوضع شركة قناة السويس. ومن أهم ما اشتملت عليه نصوص تلك الاتفاقية ما جاء فى المادة السادسة عشرة التى تقول أنه بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مصرية، فإنها تخضع لقوانين البلاد وعرفها، على أنه فيما يتصل بتكوينها كشركة وعلاقات الشركاء فيما بينهم تنظمها -وفقاً لاتفاق خاص- القوانين التى تخضع لها الشركات المساهمة فى فرنسا. ومن المتفق عليه أن جميع المنازعات التى تنشأ عن ذلك يفصل فيها محكمون بفرنسا. ويجوز استئناف حكمهم أمام المحكمة الإمبراطورية فى باريس بوصفها محكماً ثالثاً. أما المنازعات التى تنشأ بين مصر وبين الشركة والأفراد من أى جنسية كانوا فتنظرها المحاكم المحلية تبعاً للأوضاع المقررة فى قوانين البلاد وعرفها والمعاهدات. ومن ثم، فإن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية كانت شركة مصرية تخضع للقوانين المصرية. وكانت الإدارة المركزية للشركة تقع فى الإسكندرية، بينما تقع إدارتها القانونية والإدارية فى باريس. وفى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ صدر فرمان عثمانى مقرار الامتياز الممنوح من الحكومة المصرية لشركة قناة السويس(٣).

وكانت الشركة تتألف من ثلاثة أجهزة: الجمعية العمومية، مجلس الإدارة، واللجنة الإدارية. وتتكون الجمعية العمومية من حملة أسهم الشركة وتجتمع سنوياً. أما مجلس الإدارة، فإنه يتكون من ٣٢ عضواً يمثلون الدول المهتمة بقناة السويس، ويجتمع مرة كل شهر على الأقل. هذا بينما تتكون اللجنة الإدارية من الرئيس وأربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع مرة كل أسبوع على الأقل.

وقد نص عقد الامتياز واللائحة التأسيسية للشركة على وجود مندوب سام ورئيس للخدمات يقيم فى الإسكندرية، ومهمته تمثيل الشركة أمام الحكومة المصرية، وعلى وجود مندوب خاص للحكومة المصرية فى مجلس إدارة الشركة لكى يراقب الإجراءات والقرارات التى تتخذها الشركة، وهو المنصب الذى تطور إلى منصب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس. (وقد أوردنا نص قانون الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، والذى ألحق بفرمان الامتياز الثانى، فى الملحق الثالث من هذا الكتاب).

افتتحت قناة السويس للملاحة رسمياً فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ فى احتفال ضخم كلف مصر حوالى مليون جنيه مصرى. وقد أدى افتتاح القناة إلى تغيير بريطانيا سياستها المعارضة لحفر القناة (وذلك للحد من النفوذ الفرنسى فى مصر)، فمالت إلى استغلال القناة كأداة لزيادة نفوذها فى مصر، وشرعت فى التمهيد لاحتلال مصر[٤]. ولما ساءت مالية مصر فى أواخر عهد إسماعيل، اضطر إسماعيل سنة ١٨٧٥ إلى بيع أسهم مصر فى الشركة، ومقدارها ١٧٦ ألف سهم تشكل ٤٤% من مجموع أسهم شركة قناة السويس، لبريطانيا. وبذلك أصبحت بريطانيا أكبر مساهم فى الشركة بعد فرنسا. وفى سنة ١٨٨٠ تم التنازل عن حصة مصر فى أرباح الشركة (ومقدارها ١٥%) للبنك الفرنسى مقابل القسط الأخير من القرض الذى كان إسماعيل قد عقده مع أحد البيوتات المالية الفرنسية مقابل هذه الأرباح[٥]. وبذلك فقدت مصر كل مكاسبها المادية فى شركة قناة السويس، ولم يبق إلا ذلك الامتياز الذى يمتد حتى ١٦ نوفمبر ١٩٦٨. وكانت السفن المصرية تعامل من شركة القناة شأن أى سفينة أجنبية من حيث دفع رسوم للمرور فى القناة. بل إن الأمر وصل بديليسبس أن يعرض على الدول الأوربية شراء قناة السويس ذاتها. وقد حدا ذلك بالصدر الأعظم العثمانى إلى الاحتجاج لدى بريطانيا مؤكداً أن ديليسبس لا يملك بيع القناة ولا إقامة إدارة دولية لها[٦]. هذا كله بخلاف عملية التزوير التى استعملها ديليسبس فى وضع حصص التأسيس والتى فقدت مصر بمقتضاها أرباحاً طائلة. وقد اكتشف هذا التزوير بمناسبة الأعمال

التحضيرية لعملية التأميم على نحو ما سنوضحه فى حينه. وقد ترتب على ذلك أن مصر حتى سنة ١٩٣٧ لم تكن تحصل على أى دخل من شركة قناة السويس، بينما بلغ دخل الشركة سنة ١٩٠٩ مثلاً حوالى ١٢٧ مليون فرنك فرنسى، هذا فضلاً عن نماء الدين المصرى الذى انتهى بوقوع مصر فى قبضة الدائنين الأوربيين ثم احتلالها سنة ١٨٨٢. وقد تواطأت شركة القناة مع بريطانيا لتسهيل احتلال مصر. فقد أكد ديليسبس لأحمد عرابى أن منطقة القناة منطقة محايدة، وبقعة تحرم فيها العمليات الحربية وأنه يضمن عدم نزول الإنجليز من ناحية القناة. وفى أغسطس سنة ١٨٨٢ غزا الإنجليز مصر من ناحية قناة السويس، وحصلوا على معونة كاملة من الشركة. وفى ١٥ يناير ١٨٨٤ عقدت الشركة اتفاقاً مع الحكومة البريطانية قامت بمقتضاه بتأسيس مكتب لها فى لندن يكوّن من الأعضاء الإنجليز فى مجلس إدارتها(٧).

وفى هذا الإطار كانت إدارة الشركة تتواطأ مع سلطات الاحتلال البريطانى لتنفيذ أهداف السياسة البريطانية فى السياسة الدولية. فأثناء الحرب الأسبانية الأمريكية سنة ١٨٩٨ امتنعت إدارة الشركة عن تزويد السفن الحربية الأسبانية بالوقود مجاملة للولايات المتحدة حليفة بريطانيا. وأثناء الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) امتنعت أيضاً عن تموين السفن الروسية بالوقود مجاملة لليابان حليفة بريطانيا، وذلك على الرغم من صدور معاهدة الآستانة الموقعة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ بين الدول الكبرى والخاصة بضمان حرية الملاحة لكل الدول فى قناة السويس(٨). (أنظر نص الاتفاقية فى الملحق الرابع من الكتاب).

ومن ثم دخلت قناة السويس والشركة صاحبة الامتياز عليها الذاكرة الوطنية المصرية كأحد العوامل المرتبطة بالنفوذ الأجنبى فى مصر. وتبلور إجماع وطنى على عدم مد امتياز الشركة بعد سنة ١٩٦٨. وقد بلغت قوة هذا الإجماع أن لورد كرومر، المعتمد البريطانى فى مصر، كان قد اقترح مد امتياز الشركة مقابل حصول مصر على نسبة ثابتة من أرباحها، وذلك لتحسين مالية مصر. ولكن لورد كرومر لم يجرؤ على طرح الاقتراح للمناقشة نظراً لأن الشركة كانت فى نظر الوطنيين المصريين رمزاً للاستعمار الأوربى، وكان الشعب المصرى يرفض أن تدير القناة شركة أجنبية، كما يقول روبرت تيجنور(٩).

بيد أن الشركة نجحت فى إقناع السير الدون جورست قنصل بريطانيا العام فى مصر بأهمية مد الامتياز بعد سنة ١٩٦٨ لمدة ٤٠ سنة أخرى(١٠). وقدمت سنة ١٩٠٩ مشروعاً يقضى بمد الامتياز حتى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ مقابل حصول مصر، ابتداء من أول يناير

سنة ١٩٦٩ وحتى نهاية ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨، على ٥٠% من صافى أرباح الشركة، مع تحفظين هما أنه إذا قل صافى الأرباح فى أيَة سنة عن مائة مليون فرنك تحصل الشركة على خمسين مليون فرنك وتحصل الحكومة المصرية على الباقى، وإذا قل عن خمسين مليون فرنك لا تحصل الحكومة المصرية على شيء. كما تدفع الشركة للحكومة المصرية ٤ مليون جنيه مصرى حتى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ أو حصة من صافى أرباح الشركة تبدأ من ٢% سنة ١٩٢١ حتى ١٠% سنة ١٩٦١[١١]. وقد حصل الزعيم الوطنى محمد فريد على نسخة من المشروع (وقد أوردنا نصه فى الملحق الخامس من هذا الكتاب) وشن حملة واسعة ضد فكرة مد امتياز الشركة، وكتب فى جريدة اللواء فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ :

"كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل فى أمر إطالة أمد الشركة مع علمها أن القناة كانت السبب فى ضياع استقلال مصر، وكل مصرى يتوق أن يراها ملكاً لمصر، حتى لا يبقى لأوربا وجه للتدخل فى أمورنا ؟" [١٢].

كان ذلك اتساقاً مع الدور الذى قامت به الصحافة المصرية عندما أخذت تعرض على الرأى العام المصرى، الذى كان فى حالة هياج شديد إزاء محاولات مد الامتياز، طبيعة وخبايا مشكلات قناة السويس بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وكشفت بشاعة الأطماع الاستعمارية المتمثلة فى النهب الاستعمارى لإيرادات قناة السويس، واحتلال البلاد بسببها، بعد أن كانت كل مشاكل قناة السويس يتم بحثها ومناقشتها وتنفيذها فى طى الكتمان والسرية بين شركة قناة السويس من جهة وسلطات الاحتلال والحكومات المصرية التابعة لها والمؤتمرة بأوامرها من جهة أخرى، وكان الرأى العام بعيداً عن طبيعة وخبايا هذه المشكلة[١٣].

وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٩ نشرت صحيفة اللواء نص مشروع الاتفاق وكان يتضمن أن تعطى الحكومة المصرية مبلغ أربعة ملايين جنيه على أربعة أقساط، وتحصل الحكومة على ٢% من أرباح الشركة اعتباراً من عام ١٩٢١، و٤% من عام ١٩٣١، ٦% من عام ١٩٤١، و ٨% من عام ١٩٥١، ١٠% من عام ١٩٦١، ونصف الأرباح اعتباراً من عام ١٩٦٩ حتى عام ٢٠٠٠. واشترطت الشركة ألا تقل حصتها عن ٥٠ مليون فرنك، وقبلت الشركة أن يكون لمصر ثلاثة مندوبين فى مجلس الإدارة اعتباراً من عام ١٩٦٩، وأن يكون للحكومة حق تفتيش الحسابات بمعرفة مندوب عنها. كما ذكرت الصحيفة أن مذكرة مد

الامتياز قد طبعت ووزعت على النظار ثم يقرها بعد ذلك مجلس إدارة الشركة فى اجتماعه يوم ٨ نوفمبر، كذلك الجمعية العمومية للشركة التى تعقد فى ديسمبر (١٤).

وفى ٣٠ يناير ١٩١٠ كتب محمد فريد مرة أخرى فى جريدة اللواء محذراً من مغبة النظر إلى مسألة مد الامتياز من الناحية المالية البحتة كما تحاول بريطانيا أن تفعل، لأن القضية هى ضرورة حفظ مرافق الأمة بين أيدى أبنائها، ولو كان وراء ذلك فقد منفعة أو تقليل مكاسب أو خسارة مالية. وأضاف محمد فريد:

> "بينما يئن كل مصرى من وجود قناة السويس فى يد شركة أجنبية بعد أن فتحت بأموال مصر وأبنائها، ويتوق إلى أن يرى أولاده هذه القناة ملكاً لهم يوماً ما ويود لو طوت يد القدر هذه السنين الباقية، ويرى حكومة توافق- إن لم تسع- على مد امتيازها أربعين سنة جديدة بعد السنين الباقية. ولم ذلك؟ لأن الحكومة الإنجليزية محتاجة لأربعة ملايين من الجنيهات تريد صرفها على السودان"(١٥).

واصلت الصحافة المصرية المعارضة لمشروع الاتفاق خاصة جريدة اللواء وجريدة مصر الفتاة، وجريدة المؤيد حملاتها على المشروع، وعمدت إلى توجيه نداءات فى مقالاتها إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء تطلب منهم ضرورة عقد الجمعية العمومية لعرض المشروع عليها لاستفتاء الأمة فيه. وطالبت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى برقيات أرسلتها إلى الخديوى، ورئيس مجلس النظار، ورئيس الجمعية العمومية بمناقشة الموضوع. وبناءً عليه، فقد اجتمعت الجمعية فى ٩ فبراير سنة ١٩١٠ لمناقشة الموضوع عقب صدور الأمر العالى بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد. وأكد الأمير حسين كامل رئيس الجمعية فى هذا الاجتماع نية الحكومة مد الامتياز، حيث أن رأى الجمعية فى هذا الموضوع هو مجرد رأى استشارى. وإزاء ذلك قام إبراهيم الوردانى باغتيال رئيس مجلس النظار بطرس غالى فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠، ودفن معه مشروع مد الامتياز.

ومن المهم أن نشير إلى تقرير اللجنة التى شكلتها الجمعية العمومية برئاسة محمود سليمان باشا لدراسة المشروع. فقد كتبت اللجنة تقريراً مفصلاً فند المذكرة التى قدمها المستشار المالى البريطانى فى مصر لتأييد المشروع والذى أوضح فيه أن هذا المشروع يعنى أن مصر ستخسر حوالى ٢٤١ مليون جنيه على الأقل لصالح شركة قناة السويس، وإنتهى التقرير إلى أن:

"أما والغبن فى الصفقة فاحش، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الإشتراك معها برأى قطعى فى تدبير شؤونها المالية والداخلية البحتة، خصوصاً وأن العقد حاصل على زمان، أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحاً، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه، وغير مقبول"[١٦].

وقد أوردنا نص هذا التقرير فى الملحق السادس من هذا الكتاب، كما أوردنا نص "إجابة نظارة المالية" على تقرير اللجنة فى الملحق السابع. ويقول أحمد شفيق باشا إن سعد زغلول، ناظر الحقانية آنذاك، كان يمثل مجلس النظار فى الجمعية العمومية فى عرض إقتراح الحكومة والدفاع عنه بعد أن منحت الحكومة الجمعية العمومية حق البت فى مشروع مد الامتياز بصفة استثنائية. وإنه قبل تلك المهمة ليكسب للجمعية هذا الحق وإطمئناناً إلى رأيها الذى كان متجهاً بقوة نحو الرفض[١٧].

وفى ٧ أبريل سنة ١٩١٠ عقدت الجمعية العمومية جلسة تاريخية امتلأت فيها قاعة الجمعية بالجمهور المصرى. وفى تلك الجلسة رفضت الجمعية بالإجماع (ما عدا صوت واحد هو صوت مرقص سميكة) المشروع، رغم دفاع سعد زغلول عنه، وبعد الجلسة خرجت مظاهرة من دار الجمعية مكونة من خمسة عشر ألف مصرى تندد بالمشروع وتطالب بالجلاء[١٨].

وبهذه المناسبة ألف محمد طلعت حرب مؤلفاً باسم قناة السويس صدر سنة ١٩١٠ وفى هذا الكتاب استعرض طلعت حرب محاولة الشركة مد أجل الامتياز، وأوضح أن ذلك المد سيسبب خسارة مالية جسيمة لمصر، وأن متوسط إيرادات الشركة فى السنوات الخمس السابقة هو ١١٦,٩ مليون فرنك سنوياً. كما قدر أن دخل الشركة سيصل بين عامى ١٩٦٩، ٢٠٠٨ إلى ١٠,٢ بليون فرنك وأشار إلى أن مد الامتياز سيعنى فقدان هذا المبلغ[١٩]. كذلك نشر المؤرخ أحمد شفيق مؤلفاً عن قناة السويس عرض فيه لمحاولة الشركة مد امتيازها حتى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨، وأوضح فيه مدى الغبن الذى يقع على مصر نتيجة هذه المحاولة[٢٠]. كما كتب المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عصر إسماعيل الصادر سنة ١٩٣٢ موضحاً أن شركة قناة السويس هى فى الواقع "حكومة داخل حكومة"، وأن حفر قناة السويس كان بداية فقدان مصر لاستقلالها[٢١].

وقد تبلور هذا الفكر الوطنى فى برامج التنظيمات والأحزاب السياسية المصرية ابتداء من العشرينيات. فقد طالب الحزب الشيوعى المصرى فى برنامجه الصادر سنة ١٩٢٤ بتأميم شركة قناة السويس[٢٢]. وطالبت جماعة مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين بنفس المطلب فى الثلاثينيات. ويؤكد فاتيكيوتيس أن عبد الناصر قد تأثر بفكر مصر الفتاة فيما يتعلق بقناة السويس وذلك حين كان عضواً بها عندما كان تلميذاً بمدرسة النهضة[٢٣].

وفى أوائل سنة ١٩٣٥ بدأت الاتصالات بين الحكومة المصرية، وشركة قناة السويس بهدف حصول مصر على جزء من أرباح الشركة. وقد انتهت تلك الاتصالات سنة ١٩٣٧ بموافقة الشركة على أن تدفع لمصر ٣٠٠ الف جنيه سنوياً وأن توظف عدداً من المصريين كل عام حتى يصبح عددهم ثلث عدد موظفى الشركة، وتعيّن عضوين مصريين فى مجلس إدارة الشركة. وقد كان عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا أحد العوامل التى مهدت لعقد هذا الاتفاق، كما أن هذه المعاهدة بما نصت عليه من تمركز القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس قد دعمت من الربط العضوى، والقانونى بين الوجود البريطانى فى مصر وبين قناة السويس فى فكر الحركة الوطنية المصرية بحيث أصبح مطلب الجلاء مرتبطاً بمطلب استعادة قناة السويس[٢٤]. فقد طالبت لجنة العمال للتحرير القومى فى برنامجها الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ بوضع قناة السويس فى يد مصر. وفى فبراير سنة ١٩٤٦، وفى إطار تنامى الحركة الوطنية المصرية، أصدر اتحاد خريجى الجامعة بياناً طالب فيه بحصول مصر على الأسهم البريطانية فى شركة قناة السويس، وتأكيد مصرية قناة السويس. كذلك، فقد طالب برنامج حزب مصر الفتاة الصادر سنة ١٩٤٨ بتصفية شركة قناة السويس، واعتبار القناة مرفقاً عاماً مصرياً. وحينما تغير اسم الحزب إلى الحزب الاشتراكى سنة ١٩٤٩ أعاد برنامج الحزب الجديد التأكيد على تأميم مصادر الإنتاج الكبرى ومنها قناة السويس. وفى سنة ١٩٥١، نشر أحمد حسين رئيس الحزب كتاباً بعنوان الأرض الطيبة أتى فيه على قصة الغبن الفادح الذى لحق بمصر نتيجة حفر قناة السويس، وطالب فيه بإزالة تمثال ديليسبس، الواقع آنذاك على مدخل القناة من ناحية بورسعيد، ليرفع على قاعدته تمثال العامل المصرى والفلاح المصرى الذى روى الأرض بدمائه ثم حفرها بعظامه، ولولا ذلك لما كانت هناك قناة السويس[٢٥]. كذلك، فقد أكد برنامج الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى على ضرورة تأميم شركة قناة السويس. وأتت بعض وثائق الحزب الشيوعى المصرى الذى تكوّن سنة ١٩٤٥ على ضرورة تأميم شركة قناة السويس[٢٦]. كما

طالبت "حركة الأبحاث العلمية" فى منتصف الأربعينيات بالوصول إلى اتفاق دولى بخصوص قناة السويس بما يضمن مصرية القناة وعدم المساس بحرية واستقلال البلاد[٢٧].

وعلى مستوى الدراسات السياسية، نشرت وزارة الدفاع الوطنى فى سلسلة الثقافة العسكرية كتاباً عن قناة السويس صدر سنة ١٩٤٢. وقد أشار الكتاب إلى أن القناة قد كلفت مصر ١٧ مليون جنيه من إجمالى تكاليفها البالغة ١٨ مليون جنيه، وأن مصر لا تحصل حاليا إلا على ٣٠٠ ألف جنيه سنويا من شركة قناة السويس[٢٨]. كذلك قام أحمد خاكى بتعريب كتاب شونفليد بعنوان قناة السويس سنة ١٩٤٥. وقد أضاف أحمد خاكى إلى الكتاب فصلاً طالب فيه بضرورة الاستعداد لتسلم إدارة شركة قناة السويس، وقد كتب أحمد خاكى فى هذا الفصل:

> "إن مصر تتطلع إلى اليوم الذى تستعيد فيه قناة السويس. ثم ينبغى أن تقوم فئة بتبصيرنا بما وراء قناة السويس حتى يعلم الجيل القادم أن له حقاً معلوماً فى هذه القناة. وما دام قد آمن الجيل القادم بحقنا فى قناة السويس فسوف يتهيأ لذلك اليوم الذى يتسلم فيه القناة"[٢٩].

فى خلال فترة الحرب العالمية الثانية وضعت شركة القناة أعمالها فى منطقة قناة السويس تحت سيطرة القوات البريطانية، ومنعت السفن الألمانية من المرور فى القناة. وحينما سقطت باريس تحت الاحتلال الألمانى، ومعها مكاتب الشركة فى باريس، لم تنقل الشركة مكاتبها الرئيسة إلى القاهرة، وإنما إلى لندن حيث أقامت "لجنة المديرين البريطانيين" للإشراف على أعمال الشركة. وقد عادت الشركة إلى باريس بعد انتهاء الحرب. وهذا يعنى إصرار الشركة على أن تظل أعمالها وأرصدتها بمنأى عن نظر الحكومة المصرية. وكانت الشركة قد وضعت كل إمكانياتها، بعد دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ومهاجمتها منطقة القناة، تحت تصرف البحرية البريطانية. فقد أصبحت أرصفة وسفن ومخازن وتليفونات ورجال الشركة تحت إمرة الإسطول البريطانى دون أن تتقاضى من بريطانيا إيجاراً أو أموالاً حتى سنة ١٩١٦ حينما انتقلت ساحة الحرب إلى فلسطين[٣٠].

نتيجة لذلك طالبت مصر الشركة فى نوفمبر سنة ١٩٤٥ بتعديل اتفاق سنة ١٩٣٧. ولما رفضت الشركة بادرت الحكومة المصرية بإصدار قانونين سنة ١٩٤٧ أخضع أحدهما

الشركات العاملة فى مصر لقوانين الرقابة على النقد الأجنبى، كما حدد الثانى الحد الأدنى من المصريين الواجب توظيفهم فى تلك الشركات. وشرعت الحكومة فى تطبيق القانونين على شركة قناة السويس، مما حدا بالشركة إلى طلب التفاوض. وقد بدأت تلك المفاوضات فى يناير ١٩٤٩، وانتهت فى ٧ مارس سنة ١٩٤٩ إلى توقيع اتفاق جديد أصبح لمصر بمقتضاه نسبة ثابتة من الأرباح الإجمالية للشركة مقدارها (٧%) مع ضمان حد أدنى لنصيب مصر مقداره ٣٥٠ ألف جنيه مصرى سنوياً، وأعفيت السفن التى تقل حمولتها عن ٣٠٠ طن من رسوم العبور (وكان هذا يفيد السفن المصرية أساساً)، كما وافقت الشركة على إضافة خمسة مصريين إلى مجلس إدارتها بالتدريج حتى سنة ١٩٦٤. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد المصريين فى مجلس إدارة الشركة سنة ١٩٤٩ إلى سبعة من إجمالى الأعضاء وعددهم ٣٢ عضواً. كذلك وافقت الشركة على زيادة عدد الموظفين المصريين العاملين فى فئات الوظائف الإرشادية والفنية والإدارية بنسب متفاوتة وعلى حق مصر فى التفتيش على الشركة للتأكد من استيفاء تلك الشروط(٣١).

وحتى بداية سنة ١٩٥٦ لم تكن الشركة قد نفذت تلك النسب ، وبالذات فى مجال توظيف المرشدين المصريين. وقد حاولت الحكومة المصرية بعد الثورة إجبار الشركة على الوفاء بالتزاماتها فى توظيف المرشدين المصريين بمنع إعطاء تأشيرات دخول الأجانب الجدد. ومقابل التنازلات التى قدمتها الشركة طبقاً لاتفاقية سنة ١٩٤٩، فقد وافقت الحكومة المصرية على إعفائها من تطبيق القانونين الصادرين سنة ١٩٤٧.

بيد أن اتفاق سنة ١٩٤٩ لم يسو المشكلات بين الحكومة المصرية والشركة. فقد اتضح أن إعطاء مصر نسبة ثابتة من أرباح الشركة لم يؤد إلى زيادة دخل مصر من القناة إلا بحوالى ٢٤٠ ألف دولار سنوياً. كذلك فقد تعاونت الشركة مع القوات البريطانية فى منطقة القناة أثناء فترة المقاومة الوطنية لتلك القوات سنة ١٩٥١. وعلى سبيل المثال، فقد امتنعت الشركة ـ كما يقول مديرها العام آنذاك جورج بيكو ـ عن تنفيذ طلب مدير جمرك بورسعيد بعدم تعيين مرشدين للسفن التى تحمل مواد تموينية للقوات البريطانية فى منطقة القناة(٣٢). كما أن الشركة كانت تتدخل فى اختصاص الحكومة المصرية فى تحديد من يمثل الحكومة فى مجلس إدارة الشركة. فيقول حسن يوسف، وكيل الديوان الملكى المصرى سنة ١٩٤٩، إن الشركة قد أرسلت فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ قائمة إلى الحكومة المصرية بمن ترشحهم من المصريين للتعيين فى مجلس الإدارة، وأنها قد اعترضت على تعيين كريم ثابت فى مجلس

الإدارة رغم محاولة النحاس باشا، رئيس الحكومة آنذاك، ترشيحه. وقد أدى ذلك إلى تدهور علاقات الشركة بالحكومة المصرية. ففى يناير سنة ١٩٥١ صرح محمد صلاح الدين، وزير خارجية مصر أنذاك، بأن مصر ستعمل على إنهاء هذا الوضع الخطأ الذى ينتقص من سيادة مصر، وأن مصر قد كرست نفسها لتلك المهمَة لأنها تريد أن تصبح القناة لمصر ولا تصبح مصر للقناة[٣٣]. وتعبيراً عن هذا التطور، تم احتجاز جورج بيكو فى مطار القاهرة فى ١٦ أبريل سنة ١٩٥١ لأول مرة لعدة ساعات. ولما اجتمع مصطفى النحاس مع تشارلز رو، رئيس مجلس إدارة الشركة، عبر له عن استيائه الشديد من سياسات الشركة[٣٤]. ولكن عندما اجتمعت الجمعية العمومية للشركة فى باريس فى يونيو سنة ١٩٥١ أعلن جورج بيكو أن الحكومة المصرية لا تفكر فى تأميم شركة القناة[٣٥].

وفى الأسبوع الأخير من نوفمبر سنة ١٩٥١، قام الدكتور مصدق، رئيس وزراء إيران آنذاك وصاحب قرار تأميم البترول الإيرانى، بزيارة مصر. وخلال هذه الزيارة أعرب الدكتور مصدق عن تأييده لكفاح مصر ضد الوجود البريطانى، وأعلن أن بترول عبدان هو ملك لإيران كما أن قناة السويس ملك لمصر، وأن أى قرار بشأنها هو من حقها وأن أية معاهدة وقعت تحت الضغط ما هى إلا قصاصة ورق . وقد قوبلت تصريحات مصدق بترحيب كبير من مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر آنذاك[٣٦].

كان هذا هو الوضع العام للعلاقات بين مصر وشركة قناة السويس حينما نشر الدكتور مصطفى الحفناوى الجزء الأول من كتابه قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة فى فبراير سنة ١٩٥٢. والكتاب مبنى على رسالة الدكتوراة التى أعدها الدكتور الحفناوى فى باريس واستعمل فى كتابتها وثائق الشركة المحفوظة فى باريس. وقد أكد الحفناوى فى هذا الكتاب أن قناة السويس قد لازمت الإستعمار وسارت معه جنباً إلى جنب، وطالب بإنقاذ الشرق كله من الاستعمار بالتمهيد لتسلم القناة سنة ١٩٦٨، واقترح لهذا الغرض إنشاء وزارة لشئون قناة السويس أو إنشاء إدارة عامة لشئون قناة السويس تتبع إحدى الوزارات لتقوم بتجميع وثائق القناة ومعرفة أسرارها، واعداد الخبراء اللازمين لتسلم القناة سنة ١٩٦٨[٣٧]. ويذكر الدكتور الحفناوى فى مقدمة الجزء الثالث من مؤلفه أن الدكتور محمد صلاح الدين، وزير خارجية مصر سنة ١٩٥٠، عينه مستشاراً صحفياً فى سفارة مصر فى باريس لغرض واحد هو إعطاء الحفناوى ستاراً دبلوماسياً يتمكن من خلاله من الاتصال بالشركة والتنقيب فى ملفاتها والاتصال بمديريها، وأنه قد تبين له أثناء البحث نية الشركة تدويل القناة وأرسل

تقريراً بذلك إلى الدكتور صلاح الدين[٣٨]. ويضيف الدكتور الحفناوى أنه أتصل بعلى ماهر قبل توليه الوزارة التى شكلت عقب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وعرض عليه مسألة تصفية شركة قناة السويس، وأن على ماهر قد طلب منه بعد ان أسندت الوزارة إليه أن يضع مشروعاً كاملاً لإنشاء وكالة وزارة لشؤون التصفية التدريجية للشركة، كما أن على ماهر عقب توليه الوزارة مرة ثانية أتصل بالدكتور الحفناوى وجدد طلبه لمشروع إنشاء وكالة وزارة أو مجلس لشؤون قناة السويس تناط به أعمال التصفية. بيد أن تلك الأفكار لم تخرج إلى حيز التنفيذ بسبب استقالة وزارة على ماهر[٣٩].

وقد قاد الدكتور الحفناوى بعد ذلك حملة واسعة تعتمد على الوثائق الواردة فى الكتاب. وقد ندمت إدارة الشركة على سماحها للحفناوى بالاطلاع على وثائقها - كما يقول جورج بيكو فى مؤلفه المشار إليه - وشرعت فى دفع الأموال للصحف لكى تمتنع عن نشر مقالات الدكتور الحفناوى. وإزاء ذلك أصدر جريدة باسم قناة السويس والتى صدر العدد الأول منها فى ربيع سنة ١٩٥٢. (وقد أوردنا صورة من أوراق هذه الجريدة فى الملحق الثامن من الكتاب (وهو العدد الثانى عشر). كذلك حاولت الشركة منعه من مواصلة إصدار الجريدة عن طريق الاتصال بشركة باتينيول التى كان الحفناوى يعمل وكيلاً قانونياً لها فى مصر، كما يقول فى الطبعة الثانية من الجزء الرابع، والتى صدرت بعد تأميم الشركة[٤٠]. وقد لعب الدكتور مصطفى الحفناوى دوراً كبيراً فى تأصيل اهتمام الضباط الأحرار بشركة قناة السويس، وفى التحضير لقرار التأميم ذاته كما سنرى فى الفصول اللاحقة.

هوامش الفصل الأول

(١) د. عبد المنعم فوزى، قناة السويس وقصة العدوان الثلاثى على مصر (تحليل اقتصادي)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٧، الطبعة الأولى). ص ص ٥-٦ .

(٢) عبد العزيز محمد الشناوى، السخرة فى حفر قناة السويس، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٦، الطبعة الثانية).

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٨)، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦). ص ٢٠. وبطرس غالى، " قناة السويس بين الشرعية الدولية والأطماع الاستعمارية " السياسة الدولية، أبريل سنة ١٩٧٥، ص ٥٠ -٥١.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٥) عبد العزيز محمد الشناوى، قناة السويس والتيارات السياسية التى أحاطت بإنشائها، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١) ص ٦٨-٩٧، ٥٣٤-٦٠٧.
هيوشونفيلد، قناة السويس، تعريب أحمد خاكى، (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٥)، ص ١ - ٩٣.

(٦) Joseph Obieta, The International Status of the Suez Canal , (The Hague : Martinus Nijhoff, 1960), p. 95.

(٧) عبد الرحمن الرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، (القاهرة: مطبعة النهضة، ١٩٣٧)، ص ٤٣١-٤٣٤.

(٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ٤١.

(٩) Robert Tignor, Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882-1924, (Princeton: Princeton University Press, 1966), pp. 312-3.

(١٠) جاءت أول إشارة لمسألة "مد امتياز شركة قناة السويس" فى الامتياز الثانى الصادر من الخديوى محمد سعيد باشا إلى فرديناند ديليسيبس فى ٥ يناير ١٨٥٦ وذلك فى المادة ١٦: "مدة الشركة محددة بتسع وتسعين سنة تبتدئ من إنجاز الأعمال وافتتاح القناة البحرية للملاحة الكبرى وتستولى الحكومة المصرية لدى انقضاء هذه المدة على القناة البحرية التى أنشأتها الشركة على أن تتسلم فى هذه الحالة جميع الآلات والمؤن المخصصة للخدمة البحرية للمشروع مع توفية الشركة قيمتها محددة وديا أو بواسطة خبراء" على أنه إذا احتفظت الشركة بالامتياز لمدد متتالية كل منها تسع وتسعون سنة رفع الاستقطاع المشترط عليه لصالح الحكومة المصرية فى المادة الثامنة عشرة إلى عشرين فى المائة للمدة الثانية، وخمسة وعشرين فى المائة للمدة الثالثة، وهكذا على التوالى بزيادة ٥% لكل مدة دون أن يتجاوز هذا الإستقطاع بأى حال من الأحوال ٣٥% من صافى أرباح المشروع. وإن كانت الشركة قد رفعت هذا الحد ليصبح ٥٠% عندما قدمت مشروعها بمد الامتياز ١٩٠٨.

(١١) - راجع نص المشروع فى:

مصطفى الحفناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الرابع، (القاهرة: مطبعة جريدة قناة السويس، ١٩٥٤)، ص ٥٧٣ - ٥٧٤.

- وفى شرح خلفيات المشروع راجع:

تيودور رونشتين، تاريخ المسألة المصرية، ١٨٧٥ - ١٩١٠، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران، (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١، الطبعة الثانية)، ص ٢٤٤ - ٢٤٧.

(١٢) عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد، رمز الإخلاص والتضحية، (القاهرة: مطبعة الحلبى، ١٩٤١)، ص ١٤٥ وما بعدها.

(١٣) د. السيد حسين جلال، مؤامرة مد امتياز قناة السويس ١٩٠٨ - ١٩١٠ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠) ص ٩٧.

(١٤) المرجع السابق، ص ١٠٠.

(١٥) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق.

(١٦) مصطفى الحفناوى، المرجع السابق، ص ٥٨٩.

(١٧) أحمد شفيق، أعمالى بعد مذكراتى، (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤١)، ص ٣٣٠.

(١٨) مصطفى النحاس جبر يوسف، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية (١٩٠٦ - ١٩١٤)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥). ص ص ٧٨ - ٩٦.

(١٩) محمد طلعت حرب، قناة السويس، (القاهرة: مطبعة الجريدة، ١٩١٠)، ص ١١٨، ١٢٦، ١٣٠.

(٢٠) أحمد شفيق، قناة السويس، مفخرة القرن التاسع عشر، (القاهرة: مطبعة حوليات مصر السياسية، ١٩٣٨)، ص ٩٨.

(٢١) عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل، (القاهرة: مطبعة النهضة، ١٩٣٢، الجزء الأول)، ص ٥٥ - ٥٦.

(٢٢) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر "١٩١٨ - ١٩٣٦"، (القاهرة: دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٨). ص ٥٣٧.

(٢٣) P.J. Vatikiotis, Nasser and his Generation, (London, Groom Helm, 1978).p.60 .

(٢٤) فى تحليل نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ بخصوص قناة السويس راجع محمود سليمان غنام، المعاهدة المصرية - الإنجليزية، ودراستها من الوجهة العملية (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٦). ص ٢٠٧ - ٢٦٦.

(٢٥) أحمد حسين، الأرض الطيبة، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥١)، ص ١٩٩ - ٢٠٤.

(٢٦) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، (١٩٤٥ - ١٩٥٢)، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣، الطبعة الثانية). ص ٧٨، ٨٨، ٢٢٧، ٣٩١، ٤٢٦، ٤٤٨.

(٢٧) عاصم الدسوقى، مصر فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٥٢)، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربيه، ١٩٧٦)، ص ٣٣١.

(٢٨) عبد الرحمن زكى وحافظ أبو الشهود، قناة السويس و البحر الأحمر، (القاهرة: الرسالة السادسة فى سلسلة الثقافة العسكرية، وزارة الدفاع الوطنى، ١٩٤٢).

(٢٩) أحمد خاكى فى هيوشونفيلد، المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٣٠) محمود حافظ وعبد العزيز جميع، دراسات فى القانون الدولى العام (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٥١)، ص ١٢٠، ١٢١.

(٣١) يذكر الباحث الهندى شاه عبد القيوم أن بريطانيا قد وافقت على اتفاقية سنة ١٩٤٩ لتشجيع الحكومة المصرية على الدخول فى تحالف معها ليحل محل معاهدة سنة ١٩٣٦. راجع النصوص الأساسية للاتفاق فى

Shah Abdul-Quayyum, Egypt Reborn: A Study of Egypt's Freedom Movement, 1945-1952, (Ram Nagar: S. Chand, 1973), pp. 96 - 97.

(٣٢) Jacque George-Picot, The Real Suez Crisis, The End of a Great Nineteenth Century Work, (New York, Harcourt Brace Jonvanoich, 1978), p. 22.

(٣٣) Kennth Love, Suez, The Twice Fought War, (London, Longman, 1969), p. 157.

(٣٤) Georges - Picot, op. cit, pp. 25 - 26.

(٣٥) حسن يوسف، فى السياسة المصرية، (الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٢) ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٣٦) انطباعات حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة آنذاك عن زيارة مصدق لمصر كما جاءت فى مقال سعد الفطاطرى، "من مذكرات حسن يوسف" الأهرام ١٩٨٥/٤/١.

(٣٧) مصطفى الحفناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، تاريخ القناة وأصول مشكلاتها، (القاهرة: مطبعة مصر، فبراير ١٩٥٢، الجزء الأول). ص ٤٣٩ - ٤٤٥.

(٣٨) مصطفى الحفناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٠٦، الجزء الثالث)، ص ١٣ - ١٤.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٥٣٧ - ٥٣٨.

(٤٠) صدرت الطبعة الثانية من الجزء الرابع من الكتاب عن دار الأنجلو المصرية فى سنة ١٩٥٦، وقد أورد المؤلف فيها محاولات الشركة تلك فى صفحات ٤١٧ - ٤١٩.

الفصـل الثانى

الثـورة المصرية وشـركة قناة السـويس

حينما جاء "الضباط الأحرار" إلى الحكم فى يوليو سنة ١٩٥٢ كانت قضية استعادة السيطرة المصرية على قناة السويس، إحدى القضايا المطروحة فى سلم أولوياتهم. فقد تأثر الضباط الأحرار بفكر الحركة الوطنية المصرية الذى يربط بين استقلال مصر وسيطرتها على قناة السويس. وارتبطت القناة فى تفكيرهم بالاحتلال. ففى العاشر من فبراير سنة ١٩٥٣، نشر الضباط الأحرار "مذكرة إستراتيجية" تلخص فكر جمال عبد الناصر ورفاقه ويمكن تلخيص هذه المذكرة فى أن مصر على أتم استعداد للدفاع عن القناة، كما أنها لا تفكر فى شراء الجلاء عن المنطقة بالانضمام إلى أى ميثاق أو معاهدة عسكرية تجعلها حليفة للغرب(١).

وفى سنة ١٩٥٤ طلب عبد الناصر من إدارة أنشأها حديثاً باسم "إدارة التعبئة العامة"، أن تقوم بدراسة حول قناة السويس تاريخها، وعملها، وإدارتها، والعاملين فيها. وقد انتهت الدراسة فى سنة ١٩٥٥. وبدأت الإدارة بعد ذلك فى نشرها فى المجلة الشهرية التى كانت تصدرها واسمها الهدف تحت عنوان "هذه القناة لنا"(٢)، كذلك أنشأ عبد الناصر مكتب قناة السويس كجهاز تابع لمجلس الوزراء تكون مهمته إعداد الدراسات عن القناة، كما صدرت تعليمات عبد الناصر إلى إدارة التعبئة العامة للقوات المسلحة للاهتمام بشئون القناة، وإلى المخابرات المصرية بالحصول على معلومات تثبت تدخل شركة قناة السويس فى الشئون الداخلية لمصر مستغلة الأموال التى تتدفق عليها من عوائد المرور خاصة بعد أن تبين أن الدخل الحقيقى للشركة يفوق الدخل الذى كانت تخطر به الحكومة المصرية(٣).

وقد عبر عبد الناصر عن مفهومه لدور قناة السويس فى التاريخ المصرى فى رسالة وجهها إلى الشعب المصرى فى الذكرى الخامسة والثمانين لافتتاح القناة للملاحة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤، فأوضح أن حفر القناة أدى إلى احتلال مصر وإهدار حقوقها، وربط بوضوح بين استكمال استقلال مصر واستعادة مصر للقناة. وأضاف عبد الناصر

> إن من يستعرض الأحداث التى عاصرت إنشاء قناة السويس وتلك التى تلت هذا الإنشاء لا يفوته أن يدرك ما كان للقناة من أثر خطير فى تاريخ بلادنا، جعلت منه تاريخاً حافلاً بالعبر مليئاً بألم الذكريات. ألم تدفع مصر فى هذا الطريق العالمى للملاحة ثمناً غالياً؟ ألم تهدر حقوقها فى تلك الفترة من تاريخها؟ ألم تكن القناة من الأسباب الرئيسة التى دفعت بالاستعمار إلى احتلال بلادنا بعد أن بيعت أسهم مصر فيها بأبخس الأثمان؟ ألم يتخذ الاستعمار من القناة ذريعة

يسوغ بها بقاء الاحتلال ومن الدفاع عنها سبباً لربط مصر بعجلتها ؟ ذلك عهد سجلنا نهايته وانقضاءه بحمد الله باتفاق الجلاء. لقد كانت مصر للقناة. وذلك هو الماضى. ولم تعد مصر للقناة، ذلك هو الحاضر، سوف تكون القناة لمصر ذلك هو المستقبل(٤).

بيد أن عبد الناصر قرر ألا يتعامل مع موضوع استعادة السيطرة على قناة السويس إلا بعد الانتهاء من جلاء القوات البريطانية عن قاعدتها فى القناة. فلم يكن ممكناً أن يتخذ عبد الناصر إجراءات ضد الشركة فى الوقت الذى تتمركز فيه القوات البريطانية على ضفاف القناة، خاصة فى ضوء ما هو معروف عن علاقات الشركة الوثيقة بالغرب وقدراتها المالية الهائلة. ومن ثم فقد تم اتخاذ قرار بعدم الاقتراب من موضوع امتياز شركة قناة السويس حتى استكمال الجلاء. وفى ذلك يقول الدكتور مصطفى الحفناوى إنه فى أغسطس سنة ١٩٥٢ قابل جمال عبد الناصر وشرح له ضرورة إنهاء امتياز الشركة. وقد رد عبد الناصر عليه قائلاً: "أحسن حاجة نركز دى الوقت على إخراج الإنجليز من القاعدة العسكرية، وأعدك بعد خروجهم هنأمم القناة"،(٥).

وكتب الدكتور الحفناوى فى أغسطس سنة ١٩٥٦ مؤكداً ذلك بقوله :

اتصلت بنا الثورة منذ أول عهدها، فالتقينا برجالها البواسل، وتعاهدنا على تطهير أرض الوطن من شركة قناة السويس بعد أن يتم جلاء الغاصب عن القاعدة العسكرية فى القناة(٦).

ويروى الدكتور الحفناوى فى مذكراته الخاصة قصة لقائه الأول مع عبد الناصر فى أغسطس سنة ١٩٥٢ فيقول:

ذات مساء فى شهر أغسطس ١٩٥٢، تلقيت دعوة تليفونية للتوجه إلى مقر القيادة العامة للثورة بمنشية البكرى بالقاهرة. وفى تلك الليلة حدث أول لقاء بينى وبين المغفور له جمال عبد الناصر، وكان يومئذ يشغل منصباً متواضعاً هو منصب مدير مكتب القائد العام اللواء محمد نجيب. وفى تلك الليلة سألنى جمال عبد الناصر عن سر اهتمامى بموضوع قناة السويس، وشرحت له القضية فى إيجاز. وسمع بعض زملائه الذين ترددوا على الحجرة، وأذكر منهم المغفور لهما عبد الحكيم عامر، وجمال سالم طرفاً من الحديث. وقد قال عبد الناصر تعليقاً على حديثى عن قناة السويس، كلمة تقتضينى الأمانة فى سرد الذكريات أن

أسجلها. قال بالحرف الواحد "اسمع يا دكتور، يجب علينا أن نركز الجهود فى إجلاء الإنجليز عن القاعدة العسكرية فى منطقة القناة دون أن نثير موضوع شركة قناة السويس حتى لا تتعقد الأمور، وأنا أعدك أنه فور جلاء الإنجليز عن القاعدة العسكرية سوف أقوم بتأميم شركة قناة السويس.

و(قد أوردنا نص تلك المذكرات فى الملحق التاسع من الكتاب)، ولدينا صورة منها بخط يد الدكتور الحفناوى.

ويضيف د. الحفناوى، أنه عندما التقى بعبد الناصر فى يوليو ١٩٥٥، قال عبد الناصر أنه سيؤمم الشركة سنة ١٩٦٠. ولما أعترض الدكتور الحفناوى على طول فترة الانتظار رد عبد الناصر "أنت تقول فى كتبك أنها ليست شركة، بل دولة داخل الدولة، وخلف هذه الدولة دول الاستعمار مجتمعة، أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا. ومعنى ذلك أنه قبل المساس بالشركة يجب أن أشترى السلاح من أى مصدر، وأن ابنى الجيش المصرى استعداداً للحرب"[٧]. من المهم أن نتذكر هذه العبارة جيداً، إذ أنها تعنى أن عبد الناصر كان يتوقع منذ البداية أن يؤدى تأميم شركة القناة الى الحرب مع القوى الغربية.

ويؤكد ذلك السيد على صبرى (مدير مكتب عبد الناصر للشئون السياسية أثناء فترة اتخاذ قرار التأميم) أنه كان واضحاً فى تفكير الرئيس عبد الناصر أن يبدأ التعامل مع موضوع شركة قناة السويس بمجرد توقيع اتفاقية الجلاء، وتنفيذ عملية التأميم بعد خروج القوات البريطانية وبمجرد أن يصبح واضحاً أن مصر قادرة على إدارة القناة بكفاءة[٨]. كما يؤكد عبد اللطيف البغدادى، عضو مجلس قيادة الثورة آنذاك، ذلك إذ يقول "لم يكن تفكير جمال عبد الناصر فى تأميم القناة وليد الساعة. ولكن فكرة التأميم كانت مختمرة فى أذهاننا منذ فترة طويلة من بعد قيام الثورة. ولم يكن قد حان الوقت المناسب لاتخاذ هذه الخطوة لوجود قوات بريطانية فى منطقة القناة حتى ١٣ يونيو ١٩٥٦"[٩].

تأكيداً لذلك يقول الرئيس اليوجوسلافى تيتو أن عبد الناصر قد أخبره أثناء لقائه معه على ظهر اليخت غالب فى قناة السويس فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ أنه ينوى تأميم شركة قناة السويس لأن مصر كدولة مستقلة لا يمكنها أن تتسامح مع وجود أجانب يمارسون سلطة مستقلة على أرضها[١٠]. وقد صرح عبد الناصر لكينيث لف (الذى نقل تلك الرواية) أن تيتو ربما قد أساء فهمه لأنه لم يكن لديه فكرة واضحة عن التأميم فى هذا الوقت[١١]. ولكننا نتشكك فى جدية هذا التصريح، وذلك فى ضوء ما ذكره عبد الناصر فى ١٢ أغسطس

١٩٥٦ من أنه كان يفكر فى تأميم الشركة لمدة عامين ونصف قبل التأميم، أى منذ أوائل سنة ١٩٥٤. ولكن لم يقرر التأميم إلا بعد سحب الغرب عرض تمويل مشروع السد العالى(١٢). فلم يكن تأميم عبد الناصر لقناة السويس مجرد رد تلقائى على موقف أمريكا، وإنجلترا، بل كان أمراً قدره من قبل. كانت الدراسات بشأن وضع قناة السويس ومستقبلها معدة فى مكتبه. والواقع أن السياسة الوطنية المستقلة التى رسمها جمال عبد الناصر كانت ستنتهى حتماً إلى استرداد مصر لامتياز قناة السويس، وأن سحب عرض تمويل السد العالى يمكن اعتباره المناسبة أو السبب المباشر الذى أدى لاتخاذ عبد الناصر لقرار التأميم وتنفيذه(١٣). فالدكتور الحفناوى يقرر أنه فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٥ قابل عبد الناصر الذى أكد له أنه مصمم على الإجهاز على شركة قناة السويس، ولكننا لم نعرف الوقت الذى حدده لذلك(١٤). ولذلك فإننا لا نتفق مع كينيث لف إذ يؤكد أنه من الصعب تحديد تاريخ معين لبداية تفكير عبد الناصر فى تأميم قناة السويس، وأن فكرة التأميم نشأت كبديل يمكن التفاوض مع الشركة بشأنه على غرار التفاسوض مع بريطانيا بشان الجلاء، وذلك بعد أن بدأ يتضح فتور الغرب تجاه تمويل مشروع السد العالى. ويضيف لف انه ربما كان سعى الشركة نحو مد الامتياز هو النقطة التى تحول عندها تفكير عبد الناصر نحو التأميم(١٥). كذلك، فإننا لا نتفق مع محمد حسنين هيكل حين يرجع بداية اهتمام عبد الناصر بموضوع قناة السويس إلى سنة ١٩٥٥، ويؤكد ان تفكيره كان متجهاً نحو الاستعداد لتسلم القناة عند انتهاء امتيازها(١٦). إذ أن عبد الناصر كان مصمماً على تأميم الشركة منذ بداية الثورة، ولم يكن سحب عرض التمويل سوى المناسبة التى استغلها لاتخاذ القرار وتنفيذه، كما أن التقارير والوثائق كان قد تم تجميعها قبل ذلك بسنوات.

من الواضح ان موضوع تأميم شركة قناة السويس كان مقرراً منذ بداية الثورة. وأن القضية المطروحة كانت هى توقيت القرار وكيفية تنفيذه. أما التوقيت فكان محدداً بالفترة التالية لخروج القوات البريطانية، وبالتقريب سنة ١٩٦٠. وقد أخبر عبد الناصر بذلك الدكتور الحفناوى فى أوائل سنة ١٩٥٣ بعد أن كلفه بإنشاء مكتب قناة السويس، قائلاً، أعدك نؤمم هذه الشركة سنة ١٩٦٠. وبرر عبد الناصر تحديده لهذا التاريخ بأنه لابد أن يكون لدى مصر جيش قادر على مواجهة المعركة مع الدول المسيطرة على شركة القناة(١٧). أما من حيث التنفيذ فقد شرع عبد الناصر فى الإعداد ليوم التأميم كما سيلى بيانه.

بناء عليه، فقد سار تفكير عبد الناصر فى ثلاثة اتجاهات رئيسة:

الأول: إعداد الدراسات التحضيرية وجمع المعلومات الكاملة عن شركة قناة السويس حتى تتوفر صورة كاملة عن أنشطتها بحيث يمكن إدارتها بكفاءة عند التأميم.

الثانى: الخداع الاستراتيجى لإدارة شركة قناة السويس والدول الغربية بحيث لا يتسرب لديها أدنى شك فى احتمال التأميم.

الثالث: تحسين شروط الامتياز بالنسبة للحكومة المصرية وحتى تجئ لحظة التأميم.

أما إدارة شركة قناة السويس، فقد ركزت على موضوعين رئيسين هما :

الأول: محاولة استكشاف نوايا القيادة المصرية الجديدة تجاه قناة السويس.

الثانى: محاولة دفع القيادة المصرية الجديدة نحو مد الامتياز بعد انتهائه سنة ١٩٦٨.

وفى هذا الفصل سنتناول النقاط الأربعة الأخيرة محاولين إلقاء الضوء على حركة العلاقة بين مصر والشركة فى أوائل عهد الثورة، على أن نتناول الدراسات التحضيرية لقرار التأميم فى الفصل التالى.

المبحث الأول
الخـداع الاستـراتيجى

بعد أن قابل عبد الناصر الدكتور مصطفى الحفناوى بأيام قليلة، وجه إليه الدعوة لإلقاء محاضرة فى الموسم الثقافى للقوات المسلحة فى نادى الضباط، وذلك فى ذكرى منح امتياز شركة قناة السويس. وفى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ألقى الدكتور الحفناوى محاضرة عامة حضرها محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، وباقى أعضاء مجلس قيادة الثورة. وفى تلك المحاضرة تحدث الدكتور الحفناوى عن ضرورة الاستعداد لتسلم قناة السويس فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨، واقترح إنشاء إدارة خاصة ذات اختصاصات شاملة (سياسية، واقتصادية، وملاحية، وقانونية) لإعداد دراسات حول تسلم القناة سنة ١٩٦٨، واستغلالها طبقاً لما يقضى به القانون المصرى وأوصى بانفراد مصر بإدارة القناة سنة ١٩٦٨[١٨]. وعقب المحاضرة تحدث اللواء محمد نجيب، فوعد الضباط بالإشراف شخصياً على كل ما يحقق تسلم مصر لقناة السويس وإدارتها عندما ينتهى امتياز الشركة[١٩].

وفى اليوم ذاته، نشر الدكتور الحفناوى مقالاً فى الأهرام طالب فيه بالاستعداد ليوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨. وشرح المشكلات الواجب الاهتمام بها، وأهمها حصر أوراق ومستندات الشركة فى باريس، وحصر ديون الشركة لدى مصر.

وعقب ذلك ازداد نشاط الدكتور الحفناوى فى مجال الدعوة لتأميم شركة القناة. فقد أنشأ سنة ١٩٥٣ شركة باسم "دار زياد لمكافحة الاستعمار"، وزودها بمطبعة لمؤلفاته عن قناة السويس ولجريدة قناة السويس. كما شرع فى كتابة المقالات وإلقاء المحاضرات ضد الشركة. وعلى سبيل المثال، فقد نشر فى مجلة روز اليوسف مجموعة من المقالات التى تفضح استغلال شركة قناة السويس لمصر. ففى العدد الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٥٣ نشر مقالاً أوضح فيه أن شركة قناة السويس هى دولة داخل الدولة المصرية، وأنها قد جعلت مقرها الإدارى فى باريس لكى تتهرب من اختصاص القضاء المصرى عليها وطالب بنقل مقرها الرئيس لمصر تمهيداً لتسلم إدارة القناة عند انتهاء الامتياز[٢٠]. وفى العدد الصادر فى ١ يونيو سنة ١٩٥٣ نشر مقالاً يقول فيه :

"صح عزم مصر بقيادة جيشها الأبى على استخلاص قناتها بيدها مهما كانت التضحيات، واستعد المهيمنون على أقدار البلاد لكل احتمال، ويجرى

التدبير ليوم الفصل بيننا وبين الغزاة فى أناة وحزم. ولا شك أن الموقف يقتضى تعبئة قوى الدولة ومرافقها المختلفة لتحقيق أسمى غاية اتجهت إليها آمال الوطن منذ سبعين عاما. فهل وزير الخارجية، وهو المسئول الأول عن القضية فى ضخامة التبعات الملقاة على كاهله، جهز دولابه الغنى للنهوض بالأمانة الكبرى"[٢١].

ومضى الحفناوى يطالب وزارة الخارجية بتحمل مسئولياتها لشرح قضية القناة للرأى العام العالمى. كذلك فقد أصدر الأجزاء من الثانى إلى الرابع فى مؤلفه عن شركة قناة السويس، وخصص الجزء الرابع الصادر سنة ١٩٥٤ لشرح انتهاكات الشركة للقوانين المصرية. وفى هذا الجزء أوضح الحفناوى بطلان تأسيس شركة قناة السويس، لأن امتياز الشركة كان معلقاً على شرط موافقة السلطان العثمانى، وأن الأخير لم يصدق على الامتياز، كما أن الحكومة المصرية يمكنها أن تلغى عقد الامتياز وتصفية الشركة استناداً إلى تلك الحجة. وفى السنة ذاتها نشر محمد كامل كتاباً بالإنجليزية بعنوان مصر الغد أتى فيه على برنامج للإصلاح الاقتصادى يتضمن تأميم شركة قناة السويس[٢٢].

نتيجة تلك التطورات سعت إدارة الشركة إلى استكشاف آراء قادة الثورة فى موضوع الامتياز. ولكنهم اتخذوا موقف الصمت الكامل إزاء تساؤلات الإدارة. ففى أعقاب محاضرة الدكتور الحفناوى قابل وفد من أعضاء مجلس الإدارة جمال عبد الناصر وطلب منه تحديد رأيه فيما قاله الدكتور الحفناوى، ولكنه ظل صامتاً ولم يبد للوفد أى رأى فى الموضوع[٢٣]. كذلك يذكر جورج بيكو أنه التقى مع اللواء محمد نجيب مرتين فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ وفى فبراير سنة ١٩٥٤، ولكن اللواء نجيب رفض أن يتحدث فى موضوع القناة[٢٤]. ويمضى جورج بيكو قائلاً أنه قد قابل عبد الناصر، وعبد اللطيف البغدادى، وعبد الجليل العمرى وزير المالية آنذاك مستفسراً منهم عن رأيهم فى مستقبل امتياز الشركة ولكن كان لهم رد واحد هو "لا يمكن عمل أى شئ مع الشركة طالما أن الاحتلال البريطانى ما زال قائما"[٢٥]. ويضيف الدكتور الحفناوى أن شركة قناة السويس قد شكلت وفداً من شارل رو، وجورج بيكو، والكونت دى جرابيه، وقابل الوفد قادة الثورة وطلب منهم وقف الدكتور الحفناوى فى حملته ضد الشركة، لأن الشركة - كما يقول بيكو[٢٦]. كانت تشك أن الحكومة المصرية تؤيد حملة الحفناوى، ولكن إجابات المسئولين كانت كريمة فى مجموعها وردت تلك العصابة على أعقابها، كما يقول الحفناوى[٢٧]. كذلك، فقد نشرت مجلة روز اليوسف خبراً

مؤداه أن عمال شركة قناة السويس قد رفعوا مذكرة إلى المسئولين يطلبون فيها بتأميم الشركة. وأشارت إلى أن متوسط أرباح الشركة سنوياً يصل إلى ٣٠ مليون جنيه، وأن مصر قد دفعت معظم تكاليف إنشاء القناة. وأضافت المجلة إلى ذلك الخبر تعليقاً يقول و"المعروف أنه ليس هناك نية لدى المسئولين لبحث موضوع تأميم شركة القناة وأن وضع الشركة الحالى سيحتفظ به إلى أن ينتهى عقدها سنة ١٩٦٨". ونحن نرجح أن التعليق الذى أضافته روز اليوسف إلى الخبر كان جزءاً من حملة الخداع التى قادها رجال الثورة فى تلك الفترة[٢٨].

والواقع ان هذا الموقف الغامض من قادة الثورة كان مقصوداً منه تحقيق هدفين. الهدف الأول هو وضع إدارة الشركة فى حالة من عدم اليقين التى تدفعها إلى تقديم تنازلات إلى الحكومة المصرية بخصوص العوائد المالية من أرباح الشركة وتوظيف المصريين فى الوظائف الإرشادية إلى أن يحين الوقت المناسب للتأميم، وبحيث تمهد تلك التنازلات لتحسين فرص الإدارة المصرية الكفؤ للشركة، والثانى: التمويه على الشركة بحيث لا تدرك إدارتها أن قيادة الثورة فى طريقها إلى التأميم فتتخذ من الإجراءات المضادة ما قد يفشل التأميم.

ولإحكام عملية التمويه والخداع الإستراتيجى للشركة فقد بادر عبد الناصر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤، بمناسبة الذكرى الخامسة والثمانين لافتتاح قناة السويس بتوجيه رسالة إلى الشعب المصرى أكد فيها أن مصر قد بدأت فى الإعداد لتسلم إدارة القناة حين ينتهى الامتياز سنة ١٩٦٨. وكانت تلك فى الواقع رسالة موجهة إلى الشركة ذاتها مؤداها أن حكومة الثورة لا تنوى أن تمس امتياز الشركة الراهن[٢٩]. قال عبد الناصر فى رسالته:

> إنى أعلن باسمكم بداية الفترة التى تمهد لتتسلم مصر مرفق قناة السويس عند انتهاء مدة الامتياز، والقيام على إدارته واستغلاله، وأنه لواجب على حكومة الثورة أن تخص بعنايتها الفائقة قناة السويس. هذا الجزء الذى لا يتجزأ من بلادنا وأن تحرص كل الحرص على أن تقوم مصر بالأعباء التى تقع على عاتقها، وعلى أن يظل هذا الطريق العالمى مفتوحاً صالحاً مداراً خير إدارة.
>
> وإذ كنا نبدأ هذه الفترة من الآن فلكى نتقى الوقوع من جديد فى أخطاء الماضى عندما كانت المشاكل تفاجئنا ونحن عاجزين. وإتباعاً لمنطق التبصر والحكمة، وهما يقضيان بالتمهيد ليوم انتهاء الامتياز بإجراء الدراسات اللازمة

وإعداد العدة لمواجهة المشاكل الدقيقة التى تلازم إدارة مثل هذا المرفق ...

وإننى لسعيد بأن أنوه فى هذه المناسبة بالعلاقات الودية الطيبة التى تقوم بين حكومة الجمهورية والشركة العالمية لقناة السويس البحرية[٣٠].

ويضيف جورج بيكو أنه كجزء من عملية التمويه أخبره برهان سعيد، مندوب الحكومة المصرية لدى شركة قناة السويس فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥، ان لديه تعليمات صريحة بإعداد كل شىء لتسلم الشركة بعد انتهاء الامتياز سنة ١٩٦٨[٣١]. بل إن عملية التمويه وصلت إلى حد أن الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية أخبر تشارلز رو فى مقابلة معه فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ أنه مَن الممكن الدخول فى مفاوضات لمد امتياز شركة قناة السويس بعد سنة ١٩٦٨[٣٢].

وقد نجحت عملية الخداع الإستراتيجى إلى حد أن الشركة قامت فى ٩ يوليو سنة ١٩٥٦، أى قبل التأميم بخمسة عشر يوماً بتحويل مبلغ ٨,٢ مليون جنيه إلى مصر. ويقول جورج بيكو، "لم نكن نتوقع أبداً أن هذه المبالغ ستصادر بعد قليل، ولن تعود إلينا مرة أخرى"[٣٣].

المبحث الثانى

المفاوضات بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية

بالإضافة إلى الخداع الإستراتيجى، فقد شرعت الحكومة المصرية فى الضغط على الشركة لكى تحصل منها على نسبة أكبر من أرباحها ولكى توظف عدداً أكبر من المصريين فى شتى وظائفها. ففى أكتوبر سنة ١٩٥٥ أعلنت الحكومة المصرية أن اتفاق سنة ١٩٤٩ هو اتفاق غير قانونى، وهددت بإعادة تطبيق القواعد الخاصة بالرقابة على النقد الأجنبى على الشركة. وإزاء ذلك بدأت فى باريس فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ مفاوضات بين الحكومة المصرية والشركة. ولكى تجبر الحكومة المصرية الشركة على قبول بعض مطالبها، امتنعت عن إصدار تأشيرات دخول إلى الأراضى المصرية للمرشدين الأجانب الجدد، مما أدى إلى حدوث عجز فى عدد المرشدين لدى الشركة، مما أدى بالتالى إلى تأخير عبور السفن فى القناة خلال الاشهر الأولى لسنة ١٩٥٦ وتحمل الشركة لخسائر مالية نتيجة ذلك. وقد دفع ذلك الشركة إلى أن توافق فى مارس سنة ١٩٥٦ على توظيف ٣٢ مرشداً مصرياً مقابل موافقة مصر على منح ٢٦ تأشيرة دخول لمرشدين أجانب جدد، ولم يكن هذا الاتفاق قد نفذ حين أممت الشركة.

وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦ انتهت تلك المفاوضات بتوقيع اتفاق فى شكل تبادل خطابات التزمت بمقتضاه الشركة بأن تستثمر فى مصر مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات المصرية حتى نهاية سنة ١٩٥٦ على أن يزيد المبلغ كل سنة حتى يصل إلى ١٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٣. وتستطيع الشركة أن تستعمل هذه المبالغ فى السنوات الخمس الأخيرة من الامتياز فى تمويل مشروعاتها فى القناة حتى نهاية الامتياز. وعندما ينتهى الامتياز تستطيع الشركة أن تستعيد تلك الأموال، مقابل ذلك حصلت على حق تحويل رسوم المرور إلى الخارج، بموجب قانون جديد أصدرته الحكومة المصرية يعفى الشركة من الرقابة الحكومية على النقد الأجنبى.

تطبيقاً لهذا الاتفاق، حولت الشركة إلى مصر فى ٩ يوليو سنة ١٩٥٦ مبلغاً قدره ٨,٢ مليون جنيه، وهو المبلغ الذى صادرته الحكومة المصرية فى ٢٦ يوليو. ويقول جورج بيكو". إن مصر وقعت الاتفاقية وأصدرت القانون للتمويه على الشركة، وتغطية نواياها "[٣٤]. ويتفق معه فى ذلك سلوين لويد، وزير خارجية بريطانيا آنذاك، إذ يقول إن الاتفاق

كان من قبيل الخداع الإستراتيجى للشركة وأن عبد الناصر كان قد قرر تأميم الشركة فى أواخر مايو سنة ١٩٥٦[٣٥].

ركزت شركة قناة السويس جهودها على الحصول على تعهد رسمى من الحكومة المصرية بمد امتيازها إلى ما بعد سنة ١٩٦٨، واستعانت فى ذلك بالنفوذ السياسى للحكومات الغربية، والقوة المالية لشركات البترول الغربية للضغط على الحكومة المصرية . وقد قدمنا أن الشركة قد بذلت جهداً فى هذا السبيل سنة ١٩٠٩ انتهى باغتيال رئيس مجلس النظار المصرى. ويذكر جورج بيكو أن الشركة قد استأنفت جهودها لمد امتيازها بعد أن قامت حكومة الوفد بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فى أكتوبر سنة ١٩٥١، وذلك بعد أن شعرت بخطورة المد الوطنى المصرى. ويضيف أنه فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وفى أول فبراير ١٩٥٢ أرسلت الشركة مذكرات إلى فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وإيطاليا تحذر من المصاعب التى ستنشأ عند نهاية الامتياز. وتطلب فيها الدخول فى مفاوضات دولية حول هذا الموضوع قبل أن يتطور التيار الوطنى المصرى ويجعل من الصعب إجراء تلك المفاوضات[٣٦]. وقد اعترضت بريطانيا، والولايات المتحدة على طلب الشركة لأنهما تخوفتا من أن إجراء تلك المفاوضات قد يؤدى إلى مطالبة الاتحاد السوفييتى بالدخول فيها بحجة أن روسيا القيصرية كانت طرفاً فى معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ التى تحدد حرية الملاحة فى قناة السويس. ويقول جورج بيكو أنه نتيجة لهذا الرد، قررت الشركة أن تركز على إثارة إهتمام الولايات المتحدة بالمسألة نظراً لعلاقتها الطيبة بحكومة الثورة المصرية آنذاك. ومن ثم، قامت الشركة بتعيين السفير الأمريكى السابق سيوفورد مندوباً دائماً لها فى واشنطن مهمته إمداد الحكومة الأمريكية بالمعلومات عن قناة السويس، وإثارة إهتمامها بضرورة الدخول فى مفاوضات دولية حول مستقبل القناة، ويضيف جورج بيكو أنه قد إتصل بجون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكية فى خريف سنة ١٩٥١ وتحدث معه فى هذا الموضوع، لكن دلاس لم يبد حماساً للفكرة[٣٧].

كانت أهم نتيجة توصلت إليها الشركة هى المساعدة على تكوين وتمويل مجموعة من الشخصيات البريطانية، تضم أعضاء فى مجلس العموم، ومجلس اللوردات أطلق عليها "جماعة السويس" برئاسة جولتان ايمرى، عضو مجلس العموم البريطانى عن حزب المحافظين. وراحت هذه الجماعة تشن حملة واسعة ضد مصر لصالح شركة قناة السويس. وقد تنوعت مجالات هذه الحملة وتراوحت من الضغط المباشر إلى النشر فى الصحف إلى

إصدار البيانات، وطرح الاقتراحات على مجلس العموم واللوردات. وكانت الشركة تحاول إثارة المخاوف من أن تأميم الشركة قد يعقبه كما حدث فى حالة شركة البترول الإيرانية - البريطانية فى عبدان انسحاب لكل الخبراء الأوربيين وخصوصاً المرشدين.

وقد كتب جوليان ايمرى مذكرة إلى رئيس الوزراء البريطانى يحذر فيها من احتمال تأميم شركة قناة السويس بعد خروج القوات البريطانية من مصر. وأن هذا التأميم قد يؤدى إلى انسحاب المرشدين الأوروبيين من الشركة. مما سيؤدى إلى ارتباك المواصلات البحرية. قال ايمرى فى مذكرته أن تأميم الشركة قد يعقبه، كما حدث فى حالة شركة البترول الإيرانية - البريطانية بمبدأ، انسحاب لكل الخبراء الأوروبيين خصوصا للمرشدين.

"إن أقل من ثلث المرشدين فى الوقت الحالى هم من المصريين، ومعنى ذلك أن القناة فى حالة تأميمها سوف تتوقف عن العمل، وهذا لن يؤدى فقط إلى أضرار بسلامة الموصلات فى العالم وإنما سوف يؤدى إلى عملية فوران وطنى بين كل شعوب الشرق الأوسط، وربما أيضاً بين بعض شعوب الكومنولث"(٣٨).

فى مايو ١٩٥٤ قامت شركة قناة السويس بحملة إعلامية واسعة فى الولايات المتحدة لحث المسئولين الأمريكيين على تبنى فكرة المفاوضات الدولية حول مستقبل القناة. ويظهر من تتبع مناقشات مديرى الشركة مع الأمريكيين أن الشركة كانت تريد إما مد فترة امتيازها بعد سنة ١٩٦٨ أو تدويل القناة، بمعنى إنشاء سلطة دولية غربية تشرف على القناة. وباختصار، فإن الشركة لم تكن ترغب أن ترى قناة السويس وقد عادت إلى مصر.

تحدث جورج بيكو فى مايو سنة ١٩٥٤ مع السناتور جاكوب جافيتس، عضو مجلس الشيوخ الأمريكى، كما ألقى محاضرة أمام مجلس العلاقات الخارجية، وأخرى أمام لجنة الشرق الأوسط التابعة للمجلس القومى للتجارة الخارجية، وذلك حول موضوع مد الامتياز أو التدويل. كذلك فقد التقى برؤساء تحرير كبرى الجرائد والمجلات الأمريكية وحثهم على الاهتمام بمسألة تدويل القناة. وفى واشنطن تحدث مع هنرى بايرود، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط آنذاك، وسفير الولايات المتحدة فى مصر فيما بعد، وبروبرت مورفى نائب وكيل وزارة الخارجية، وآلن دلاس رئيس المخابرات المركزية الأمريكية، بيد أن المسئولين الأمريكيين لم يلتزموا بشيء مع جورج بيكو، واكتفوا بالتأكيد على ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر(٣٩).

كانت الحكومة البريطانية، والحكومة الأمريكية قد طرحتا فيما بينهما مبكراً موضوع إنشاء هيئة للمنتفعين لقناة السويس. وتكررت الإشارات إلى هذه الهيئة في الوثائق البريطانية، الأمريكية ابتداء من شهر يناير ١٩٥٣. ثم رأت الحكومتان بعد التوصل إلى صيغة مبدئية أن تعرضها على الحكومة الفرنسية التي كانت تعتبر نفسها حامية شركة قناة السويس. وقد أدخلت الحكومة الفرنسية تعديلات على الصيغة البريطانية-الأمريكية المقترحة. فقد كانت ترى أن تشكيل هيئة من المنتفعين لقناة السويس تضم الشركات البحرية، وشركات التأمين، والبنوك المهتمة بالتجارة العابرة على قناة السويس قد يجعل مثل هذه الهيئة في النهاية مجرد جهة استشارية. لذلك فإن هذه الصيغة ينبغي تقويتها بحيث تكون لهيئة المنتفعين سلطة تعوضها عن غياب القاعدة العسكرية البريطانية في قناة السويس[٤٠].

كررت إدارة شركة قناة السويس جهودها في طريق مد الامتياز أو التدويل مع فرنسا، وبريطانيا. فلجأت إلى كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا لكي يتوسط لدى مصر لمد الامتياز. وفي ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ اجتمع بينو بعبد الناصر في القاهرة، وطلب منه مد امتياز الشركة وبرر طلبه بأن شركة قناة السويس تتعرض لإلحاح شديد من شركات الملاحة في العالمية لتوسيع قناة السويس. وقد أبدت بعض البنوك الأمريكية استعدادها لتقديم القروض اللازمة لعملية التوسيع. ولكن شركة القناة تريد أن تطمئن إلى مستقبل امتيازها في مصر قبل الدخول في مشروعات طموحة لتوسيع القناة. وأضاف بينو متحدثاً باسم الشركة "

> تفضل الشركة أن تكون الأمور واضحة في المستقبل بما لا يدع مجالاً للشك. والتأكيد المقبول من جانبها هو أن تقوم الحكومة المصرية بمد الامتياز الرسمي لفترة أخرى منعاً لأي لبس، ولكي تستطيع شركة قناة السويس أن تقبل على ذاتها التزامات جديدة وهي لا تعرف إذا كان الوقت سيتيح لها أن تسترد ما تصرفه وأن تسدد ما تقترضه"[٤١].

وقد رد عبد الناصر بأنه لا يقبل مد الامتياز بعد انتهائه يوماً واحداً، وأضاف أنني متحمس لضرب أي مسئول مصري يتخذ مثل هذا القرار بالرصاص، لأنه قرار يصل إلى حد الخيانة[٤٢].

وسنرى حالا أن ضغوط شركات البترول التى تحدث عنها كريستان بينو لم تكن فى الوقع إلا ضغوطا من إدارة شركة قناة السويس ذاتها على شركات البترول لكى تبدو شركة القناة، وكأنها مضطرة لطلب مد الامتياز.

أما فى بريطانيا، فقد نظمت الشركة حملة سياسية أسفرت عن جهد بريطانى يهدف إلى طرح موضوع مستقبل القناة للتفاوض الدولى. ففى مايو سنة ١٩٥٦ صرح المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية البريطانية بأننا ندرك أهمية التوصل إلى اتفاقات مرضية حول مستقبل القناة، ونحن نريد أن نناقش المسألة مع الحكومة المصرية. ولكن الخطوة الأولى هى التوصل إلى فكرة عن المشكلات التى ستنشأ سنة ١٩٦٨، وتقوم شركة القناة بدراسة متأنية فى هذا الموضوع(٤٣). وكان المتحدث يشير إلى دراسة طلبتها الشركة من شركة إيباسكو، سنشير إليها فيما بعد. كذلك أثير الموضوع فى مجلس العموم البريطانى حيث طالب أحد أعضاء المجلس بضرورة تعاون بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية مرضية بشأن مستقبل القناة(٤٤).

وقد سارع عبد الناصر بالتعقيب على تلك الحملة قائلاً "إن بريطانيا تريد أن تحرمنا من حقوقنا فى أن نصبح أحراراً أقوياء. إن قناة السويس ستصبح بعد ١٢ سنة ملكاً خالصاً لمصر، ولكن إنجلترا تحاول تحطيم ذلك، وان مصر والدول العربية لن ترضخ"(٤٥).

فى أعقاب المقابلة بين عبد الناصر وبينمو جددت الشركة جهودها فى الولايات المتحدة. ذلك لأن إدارة الشركة كانت قد بدأت تشك فى نوايا الحكومة المصرية بسبب الحملات الصحفية التى قادها الدكتور الحفناوى، والمقالات التى نشرتها بعض القيادات فى مجلة الهدف (والتى سنأتى عليها فيما بعد)، والموقف المتشدد الذى أخذته الحكومة المصرية فى المفاوضات، وأخيراً، بسبب وضوح التوجه المضاد للهيمنة الغربية لدى حكومة الثورة. فقد اتصل جورج بيكو فى يونيو سنة ١٩٥٦ بالمسئولين عن قسم الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية الأمريكية، ورئيس غرفة الملاحة الدولية مستر كولن أندرسون مقترحاً تكوين لجنة دولية من ممثلى الشركات الملاحية الكبرى التى تستعمل سفنها القناة، على أن تقدم الشركة إلى اللجنة المعلومات اللازمة عن سياسات الحكومة المصرية. وعند اقتراب نهاية فترة الامتياز تتولى اللجنة إثارة اهتمام الدول الكبرى بمستقبل القناة وإنشاء "تنظيم دولى" يحل محل الشركة فى إدارة القناة(٤٦).

اتبعت إدارة شركة قناة السويس إستراتيجية أخرى لتحقيق الهدف ذاته، وهى تأليب شركات البترول الأمريكية ضد الحكومة المصرية. يقول جورج بيكو إنه فى سنة ١٩٥٤ التقى بممثلى بعض الشركات البترولية فى "معهد التجارة البحرية" وقدم لهم اقتراحه بتكوين لجنة دولية، كما التقى بممثلى شركات ستاندارد أويل، وجلف أويل وتكساكو، وقدم لهم ذاته الاقتراح[٤٧]. وفى هذه اللقاءات طرح جورج بيكو تصوره لمستقبل القناة. فأوضح لشركات البترول أن هذه الشركات ستبدأ سنة ١٩٦٥ فى استخدام ناقلات للبترول حمولة ٨٠ ألف طن، وأنه لا بد من تعميق قناة السويس وتوسيعها قبل هذا التاريخ. وكما كان هذا التعميق يكلف مئات الملايين من الدولارات، ولما كان امتياز الشركة ينتهى سنة ١٩٦٨، فإنه من غير المتصور أن تنفق الشركة تلك المبالغ دون أن يتوفر لها الوقت الكافى لاستعادتها على الأقل. وخلص جورج بيكو إلى اقتراحين طلب من شركات البترول أن تساعده فى الضغط على الحكومة المصرية لاختيار أحدهما. الاقتراح الأول هو مد امتياز شركة قناة السويس لمدة عشرين عاماً، والاقتراح الثانى، هو تكوين شركة جديدة تحصل على امتياز جديد وتدخل فيها شركة قناة السويس بنصيب.

وفى ذاته الوقت، طلب جورج بيكو من شركة إيباسكو (E.B.A.S.Co.) "Electric Board and Share Company" أن تقوم بدراسة مسحية شاملة لعملية الملاحة فى قناة السويس حتى انتهاء فترة الامتياز. ويقول جورج بيكو إن هدفه من طلب هذه الدراسة هو أن تكون أساساً للمفاوضات القادمة حول مستقبل القناة[٤٨]. ويمكن أن نضيف أن جورج بيكو كان يهدف من وراء طلب تلك الدراسة هو مد شركات البترول بمعلومات تثير اهتمامها بموضوع مستقبل القناة، وإلى إدخال شركات البترول كطرف فى الموضوع.

والخلاصة أن السنوات الثلاث السابقة على التأميم قد شهدت مباراة سياسية بين حكومة الثورة المصرية، وشركة قناة السويس. وقد تضمنت هذه المباراة ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: هو مد امتياز الشركة بعد سنة ١٩٦٨، وهو ما كانت تسعى إليه الشركة.

الاحتمال الثانى: هو تسلم الحكومة المصرية لإدارة قناة السويس عند انتهاء الامتياز سنة ١٩٦٨. وهو احتمال لم يكن يرغب فيه أى من الطرفين، وإن كان الطرف المصرى يعلنه صراحة.

الاحتمال الثالث: هو تأميم الشركة قبل انتهاء امتيازها سنة ١٩٦٨، وهو ما كانت تخطط له الحكومة المصرية بشكل سرى.

كان سير المباراة قائماً على أساس ان الاحتمالين الأول والثانى هما الاحتمالين المطروحين فقط. بيد أن الحكومة المصرية كان لديها احتمال ثالث لم تضعه الشركة والدول الغربية فى حساباتها. ولذا يطلق دارسو نظرية المباريات على مثل هذه المباراة، "بالمباراة المنقوصة"، كما سنرى فى قسم لاحق.

هوامش الفصل الثانى

(١) جان لاكوتير، عبد الناصر، (بيروت، دار النهار للنشر ش.م.ل، ١٩٧١)، ص ٨٥.

(٢) عبد الله إمام، حكايات عن عبد الناصر، (القاهرة: الوطن العربى د.ت)، ص ٨٨.

(٣) د. محمد السيد سليم، التحليل السياسى الناصرى، دراسة فى العقائد و السياسة الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٣٢٣.

(٤) مجموعة خطب وتصريحات و بيانات الرئيس جمال عبد الناصر، (القاهرة: مصلحة الاستعلامات (د.ت.)، الجزء الأول، ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢- يناير سنة ١٩٥٨)، ص ٢٥٥.

(٥) عبد الله إمام، مرجع سابق، ص ٩١.

(٦) مصطفى الحفناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، المرجع السابق، ص ٤١٨-٤١٩.

وقد أكد الدكتور الحفناوى إصرار عبد الناصر على عدم المساس بامتياز الشركة قبل جلاء القوات البريطانية فى مقابلة مع كيث هويلك فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦.

Keith Wheelock, Nasser's New Egypt, A Critical Analysis, (West port: Green woods press, 1975), pp. 278 - 316.

(٧) مذكرات غير منشورة للدكتور الحفناوى مكتوبة بخط اليد حصلت عليها عن طريق نجله د. على الحفناوى.

(٨) حديث السيد/ على صبرى مع المؤلف فى ١٣ أغسطس ١٩٨٤.

(٩) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات عبد اللطيف البغدادى، (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧)، ص ٣١٨.

(١٠) Kenneth Love, Suez, The Twice Fought War, (London, Longman, 1969), p. 159.

(١١) Ibid.

(١٢) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٥٧٩.

(١٣) جمال العطيفى، أيام خالدة فى حياة عبد الناصر، (القاهرة: دار المعارف، د.ت.)، ص ٥٠-٩٧.

(١٤) د. مصطفى الحفناوى، المرجع السابق، ص ٤٢٢.

(١٥) Kenneth Love, op. cit., pp. 159 - 160.

(١٦) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، آخر المعارك فى عصر العمالقة، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٤، الطبعة الثانية)، ص ١١٦.

(١٧) عبد الله إمام، المرجع السابق، ص ٩٣.

(١٨) الأهرام، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢. من الواضح أن الحفناوى كان يتحدث عن تسلم القناة عند انتهاء امتيازها سنة ١٩٦٨، ولم يكن يتحدث عن التأميم كما يقول عبد الله إمام فى كتابه، فقد قاد الضباط عقب المحاضرة إلى قسم تعهد فيه بتأميم شركة قناة السويس ويستشهد فى ذلك بعدد الأهرام المشار إليه، وبالرجوع إلى الأهرام فى ١٩٥٢/١١/١٨، يتضح عدم دقة تلك المعلومات.

(١٩) الأهرام، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢.

(٢٠) مصطفى الحفناوى، "الدولة العجيبة التى خلفها الاستعمار فى جسم مصر، لماذا أصبح القرار الإدارى لشركة قناة السويس فى باريس؟"، روز اليوسف، ١٦ مارس سنة ١٩٥٣، العدد (١٢٩٤)، ص ١٤.

(٢١) مصطفى الحفناوى، "ماذا تصنع يا وزير الخارجية؟"، روز اليوسف، ١ يونيو ١٩٥٣، العدد (١٣٠٣)، ص ١٢.

(٢٢) Mohammed Kamel, Tomorrow's Egypt, the Renaissance of a Nation and its Glory (Cairo: Eastorn Press, 1953), pp. 110 - 111.

(٢٣) حديث الدكتور الحفناوى فى عبد الله إمام، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٢٤) Georges-Picot, The Real Suez Crisis, The End of a Great Nineteenth Century Work, (New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1978), pp 25-26.

(٢٥) Ibid, p. 29.

(٢٦) Ibid, pp. 31 - 32.

(٢٧) د. مصطفى الحفناوى، المرجع السابق، ص ٤٢١.

(٢٨) مجلة روز اليوسف، ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢، العدد (١٢٨١).

(٢٩) وقد اتفق معنا السيد/ على صبرى فى هذا التفسير لمدلول الرسالة المشار إليها حديثه مع المؤلف فى ١٩٨٤/٨/١٣.

(٣٠) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص ١٥٦.

(٣١) Georges - Picot, op.cit., p 41.

(٣٢) Ibid, p. 44.

(٣٣) Ibid, p. 46.

(٣٤) Love, op.cit., p. 160.

(٣٥) Selwyn Lioyd, Suez, 1956, (A Personal Account (London: Jonathan Cape, 1918), p. 69.

(٣٦) George - Picot, op.cit , p. 52.

(٣٧) Ibid, pp. 53 - 54.

(٣٨) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)، الطبعة الثانية ١٩٩٦، ص ٢٩٦.

(٣٩) George-Picot, op.cit., p 52.

(٤٠) محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(٤١) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، آخر المعارك فى عصر العمالقة، مرجع سابق ص ٤٣.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٤٤.

(٤٣) Terence Robertson, Crisis, The Inside Story of the Suez Conspiracy, (New York: Atheneum, 1965), p. 61.

(٤٤) Ibid, p. 61.

(٤٥) الجمهورية، ٢٦ مايو ١٩٥٦.

(٤٦) George - Picot, op.cit., pp. 59 - 60.

(٤٧) Ibid , p. 61 .

(٤٨) Ibid , p. 62 .

الفصـل الثـالث

التحضير لقرار التأميم:
هل كان يتعين الانتظار حتى سنة ١٩٦٨؟

بمجرد أن استقرت الأمور لمجلس قيادة الثورة، شرع عبد الناصر فى إنشاء الأجهزة التى تكفل استكشاف أنشطة الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، وزيادة قدرة مصر على إدارتها حين تجئ لحظة التأميم. وفى هذا الصدد اتبع عبد الناصر أربع إستراتيجيات:

أ- تعدد قنوات جمع المعلومات.

ب- تخصص قنوات جمع المعلومات.

ج- انفصال قنوات جمع المعلومات.

د- السرية والخداع التكتيكى.

لم يعتمد عبد الناصر على جهاز واحد لجمع المعلومات والتحضير لإدارة الشركة، ولكنه اعتمد على عدة أجهزة أهمها مكتب شئون قناة السويس الذى أداره الدكتور مصطفى الحفناوى، ومكتب مندوب الحكومة لدى شركه قناة السويس، الذى أداره الدكتور حلمى بهجت بدوى، والأستاذ محمد على الغتيت، والأستاذ برهان سعيد، وإدارة الأبحاث بوزارة الخارجية بإشراف السفير إبراهيم صبرى، وإدارة التعبئة بالقوات المسلحة بإشراف اللواء أنور الشريف، ثم المخابرات العامة بإشراف ثروت عكاشة، ثم أخيراً مكتب قناة السويس فى رئاسة مجلس الوزراء بإشراف السيد على صبرى. وكان كل من هذه المكاتب متخصصاً فى أحد الجوانب المتعلقة بشركة قناة السويس. فقد ركز مكتب مندوب الحكومة على الدراسات القانونية والتاريخية، بينما ركزت إدارة التعبئة على الإحصاءات عن الإمكانيات الفنية للشركة. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأجهزة كانت مستقلة عن بعضها البعض بحيث أن بعضها لم يكن يعلم بما تقوم به الأجهزة الأخرى، وذلك باستثناء التنسيق وتبادل المعلومات بين مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس والمخابرات العامة. بيد أن هذه المكاتب والأجهزة كانت تخضع لإشراف وتنسيق مكتب قناة السويس برئاسة الوزراء. وأخيراً، فإن معظم هذه الأجهزة كانت تعمل فى سرية كاملة وفى حرص على التمويه تحت ستار أنها تعمل لتسلم إدارة الشركة حينما ينتهى امتيازها سنة ١٩٦٨. ولم يكن أعضاء تلك المكاتب يعلمون بالهدف النهائى لأنشطتهم، كما أن زملاء عبد الناصر من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق لم يكونوا أيضاً على علم بأنشطة تلك الأجهزة، ولا بوجود بعضها، كمكتب قناة السويس فى رئاسة الوزراء، والذى كان أكثر الأجهزة العاملة فى ميدان الدراسات التحضيرية إمعانا فى السرية. ولعل ذلك يفسر اعتقاد السيد/ زكريا محيى الدين بأن الهدف النهائى من الأعمال التحضيرية كان هو الإعداد لاستلام شركة قناة السويس سنة ١٩٦٨،

واستبعاده وجود مكتب سرى يرتب لعملية التأميم[1]. كذلك كان عبد الناصر -كما سنرى- مستعدا للتضحية ببعض تلك الأجهزة أو الشخصيات العاملة بها لكى يوهم الشركة بأن امتيازها لن ينتهى قبل سنة ١٩٦٨.

فى هذا الفصل سنأتى على الأجهزة التى عملت فى مجال الإعداد لتأميم شركة قناة السويس، وأهم الأعمال التحضيرية التى قامت بها.

أولاً : الاستشارات المقدمة من الدكتور الحفناوى

فى أوائل سنة ١٩٥٣ كلف مجلس قيادة الثورة الدكتور مصطفى الحفناوى رسمياً بإنشاء مكتب لشئون قناة السويس يكون تابعا لرئاسة الوزراء. وقد أوضح التكليف أن مهمَة المكتب هى إعداد دراسات قانونية هدفها "تصفية شركة قناة السويس" كما يقول الدكتور الحفناوى فى مذكراته. وقد طلب السيد/ مجدى حسنين، الذى نقل هذا التكليف إلى الدكتور الحفناوى، أن يكون مقر المكتب إما رئاسة مجلس الوزراء أو مبنى مجلس الشيوخ. شرع الدكتور الحفناوى فى إنشاء المكتب فى مبنى مجلس الشيوخ وكان أول عمل له هو الطلب من رئاسة الوزراء أن تأمر بوضع محفوظات قصر عابدين الخاصة بقناة السويس بما فيها الأوراق التى خلفها الخديوى إسماعيل باللغة التركية لترجمتها رسمياً، وذلك توطئة لإنشاء دار محفوظات رسمية خاصة بقناة السويس[2]. وقد استجابت رئاسة مجلس الوزراء لطلب الدكتور الحفناوى، وطلبت من المهندس محمود يونس، الذى كان يعمل آنذاك حارساً على القصور الملكية ومستشاراً فنياً بمجلس الوزراء، أن ينفذ هذا الطلب. وقد تولى مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس الأمر فيما بعد.

بيد أن الدكتور الحفناوى لم يتابع مهام المكتب المذكور. ويبدو أن عبد الناصر قد قرر، كجزء من عملية الخداع التكتيكى للشركة، التضحية بمكتب شئون قناة السويس وبعلاقته بالدكتور الحفناوى مؤقتاً، لأنه كان معروفاً بأنه العدو الأول للشركة فى مصر. فالدكتور الحفناوى كان يقود بجانب رئاسته لمكتب قناة السويس حركة دعائية واسعة ضد شركة قناة السويس، وأنشأ جريدة خاصة للدعاية ضد الشركة. وقد بلغت قوة الحملة أن كافرى، السفير الأمريكى فى القاهرة، اتصل بالمسئولين بالحكومة المصرية ليشكو من الحركة الدعائية التى يقودها الدكتور الحفناوى، وليؤكد أن هذه الحركة تهدد رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر، ويطلب باسم حكومته وضع حد لتلك الحملة. كذلك، اتصل شارل رو رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس بالمسئولين، وطلب إنهاء نشاط الدكتور الحفناوى.

يقول الدكتور الحفناوى فى مذكراته أن عبد الناصر أخطره فى يوليو سنة ١٩٥٥ أن الوفد البريطانى فى مفاوضات الجلاء قد أثار موضوع حملته الدعائية ضد شركة قناة السويس وطلب أن تحدد الحكومة المصرية سياستها رسمياً من المطالب التى يثيرها الحفناوى، وأن الوفد المصرى قد اعترض على إثارة ذلك الموضوع(٣). وقد بلغ من قوة إحساس الشركة بخطر الحملة الدعائية التى يقودها الدكتور الحفناوى سواء عن طريق جريدة قناة السويس، أو اتصالاته بالمسئولين أنها أنشأت لها فى القاهرة مكتباً يكافح ضد هذه الجريدة، وجندت له مجموعة من المحامين المصريين ليواجهوه فى المحاكم، بل أكثر من ذلك حاولت الشركة عقد لقاء بين شارل رو والحفناوى للتفاهم ولكن الأخير رفض(٤).

كان د. الحفناوى قد قدم اقتراحاً بدعوة الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ للاجتماع لكى تقرر الإجراءات الكفيلة بمنع العدوان المستمر المتمثل فى وجود قوات بريطانية بمنطقة القناة، وأن تؤكد المعاهدة القديمة بمعاهدة جديدة مكملة لها تؤكد على تعهد الدول باحترام حياد مصر وقناة السويس واعتبارها منطقة تحرم فيها العمليات الحربية(٥). ومن ثم يبدو أن الدكتور الحفناوى قد تحول فى مرحلة معينة إلى عبء على خطة التأميم، فقرر عبد الناصر تصفية أعمال المكتب حتى لا يبدو أنه يدعم أعداء الشركة.

يبدو أن خطة عبد الناصر فى التضحية بعلاقته بالدكتور الحفناوى من أجل خداع الشركة قد نجحت. فبعد التأميم تبين من وثائق الشركة أن أحد مخبريها قد أخطرها أن الحكومة المصرية تجمع الأوراق الخاصة بالشركة من المصالح المختلفة، وأن شيئاً ما يجهز ضد الشركة. وقد رد المسئولون بالشركة بأن أية دراسة لن تكون شيئاً بجانب الجهود التى بذلها الحفناوى، وأنه قد تم إخماد حركته الدعائية(٦).

بيد أن عبد الناصر ظل يستشير الدكتور الحفناوى فى شئون شركة قناة السويس ويتلقى منه التقارير بصفة غير دورية. ففى ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ قدم الدكتور الحفناوى إلى عبد الناصر تقريراً يتضمن تحليلاً لمساعى شركة القناة لمد امتيازها بعد سنة ١٩٦٨، وأوضح فى التقرير أن الشركة تسعى لتشكيل لجنة دولية تتولى الإشراف على القناة بعد انتهاء الامتياز، واقترح مجموعة من الإجراءات الكفيلة بإحباط مساعى الشركة(٧). ويضيف الدكتور الحفناوى أنه كان يعقد لقاءات شخصية مع عبد الناصر فى منزل عبد الناصر بمنشية البكرى، وفى منزل محمود عبد اللطيف عبد الجواد المستشار بإدارة قضايا الحكومة

آنذاك. فيقول إنه فى يوليو سنة ١٩٥٥ التقى معه فى منزل محمود عبد اللطيف تحت ستار حضور حفل أقامه الأخير تكريماً لوالد عبد الناصر بمناسبة عودته من الحج، وأن عبد الناصر قد أوضح له أنه رتب هذا اللقاء لكى يتحدث معه فى موضوع قناة السويس، وأنه قد سأله عمن يمول حملته الدعائية ضد شركة قناة السويس، وأنهى الحديث قائلاً "سوف أؤممها لك سنة ١٩٦٠ إن شاء الله. وحتى هذا التاريخ لا تفعل شيئاً. وحينما يجئ الوقت المناسب سنجلس معاً ونقوم بواجبنا فى هذا الخصوص"، وأضاف عبد الناصر "إنك يا مصطفى يا حفناوى تسبب لنا أزمات(٨). مشيراً بذلك إلى حملته الدعائية ضد الشركة.

وعندما شرع عبد الناصر فى اتخاذ قرار تأميم شركة قناة السويس استدعى الدكتور الحفناوى للتشاور حول القرار، ثم عينه عضواً فى أول مجلس إدارة لهيئة قناة السويس فى يوليو سنة ١٩٥٦. وبعد ذلك عينه عضواً فى وفد المباحثات الذى تكوّن فى سنة ١٩٥٨ برئاسة الدكتور عبد الجليل العمرى للتفاوض مع إدارة الشركة حول التعويضات. (وقد أوردنا فى الملحق التاسع من الكتاب نسخة للمذكرات الخاصة بالدكتور مصطفى الحفناوى فيما يتعلق بتأميم شركة قناة السويس) علماً بأن الأصل المكتوب بخط يده محفوظ لدينا.

ثانياً : هيئة المخابرات الحربية

ابتداء من منتصف سنة ١٩٥٥ كلف عبد الناصر المخابرات الحربية بالحصول على معلومات عن شركة قناة السويس. ففى أغسطس سنة ١٩٥٥ كلف اللواء طه فتح الدين قائد منطقة القناة وشرق الدلتا، بالحصول على معلومات عن الدخل الحقيقى للشركة. وقد اتضح من تلك المعلومات أن الدخل الحقيقى للشركة يزيد كثيراً على دخلها المعلن.

وقد اطلعنا على تقرير سرى كتبه اللواء طه فتح الدين بعنوان "ميناء بحيرة التمساح" ومدى تنفيذ شركة قناة السويس للالتزام الخاص بإنشائه فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ من الإسماعيلية. ويتضح من هذا التقرير أن وزارة الحربية قد أرسلت إلى الشركة خطاباً تطالبها فيه بإقامة ميناء على بحيرة التمساح فى مدينة الإسماعيلية حسب نصوص الإتفاقية المعقودة معها، وأن جورج بيكو قد زار اللواء فتح الدين، وأخبره استحالة تحقيق هذا الطلب نظراً لتكاليفه الباهظة.

فى مايو سنة ١٩٥٦ طلب عبد الناصر من الصاغ فؤاد هلال، قائد مخابرات القناة آنذاك، إعداد تقرير موقف عن الاحتمالات التى ستنشأ إذا تم تأميم شركة قناة السويس. وفى

نفس الشهر طلب من ثروت عكاشة بصفته نائباً لمدير المخابرات العامة آنذاك، إعداد دراسات عن شركة قناة السويس(٩).

ثالثاً : إدارة الأبحاث بوزارة الخارجية

تم تكليف إدارة الأبحاث بوزارة الخارجية بجمع معلومات عن شركة قناة السويس، وعلاقاتها الدولية. وكانت إدارة الأبحاث بإشراف السفير إبراهيم صبرى، تعمل بالتنسيق مع مكتب قناة السويس برئاسة مجلس الوزراء. وقد قامت الإدارة بأبحاث سياسية وقانونية عن شركة قناة السويس.

رابعاً : إدارة قناة السويس التابعة لوزارة التجارة والصناعة

كانت وزارة التجارة والصناعة تضم قسماً يسمى "مصلحة الشركات"، ويختص هذا القسم بالتعامل مع الشركات المصرية ويتابع أنشطتها. ونظراً لأهمية الشركة العالمية لقناة السويس أنشئ قسم فرعى فى إطار مصلحة الشركات يسمى "إدارة قناة السويس" وكان هذا القسم يتولى متابعة تنفيذ الإتفاقات المعقودة بين الحكومة المصرية والشركة ويقوم بالتفتيش على أنشطتها. وكان يرأس هذا القسم السيد/ برهان سعيد الذى تولى منصب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس فيما بعد. وقد قام هذا المكتب بالعديد من المهام الرقابية على الشركة، وذلك بالتنسيق مع مكتب مندوب الحكومة. فقد قام بمتابعة إتفاق مصر مع الشركة سنة ١٩٤٩ بشأن تمصير وظائف الشركة، وأوضح مدى تلاعب الشركة فى تنفيذ الإتفاق، وأعد تقارير عديدة فى هذا الصدد رفعت إلى الأجهزة العليا المختصة.

وقد اطلعنا على بعض تقارير المكتب وأهمها:

(١) تقرير نتيجة التفتيش على شركة قناة السويس وفقاً لأحكام إتفاق ٧ مارس سنة ١٩٤٩ المبرم بين الحكومة والشركة والصادر به القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩، إدارة قناة السويس، مصلحة الشركات، وزارة التجارة والصناعة ٧ مارس سنة ١٩٥٥).

(٢) تقرير ومذكرة بشأن التعديلات التى ترى مصلحة الشركات إدخالها على اتفاق سنة ١٩٤٩ إدارة قناة السويس، مصلحة الشركات، وزارة التجارة والصناعة ١٩٥٥(١٠).

خامساً: إدارة التعبئة بالقوات المسلحة

ابتداء من أواخر سنة ١٩٥٤ طلب عبد الناصر من اللواء أنور الشريف مدير عام إدارة التعبئة بالقوات المسلحة جمع معلومات عن شركة قناة السويس، مع التركيز على إمكانياتها الفنية ونوعيات العاملين فيها. على أن يكون ذلك تحت إشراف مكتب قناة السويس برئاسة مجلس الوزراء.

عندما شرعت الإدارة فى جمع المعلومات عن العاملين بالشركة وعن إمكانيات ورشها الفنية رفضت الشركة الإدلاء بتلك المعلومات لأنه لا يوجد ما يلزمها. نتيجة لذلك تم إصدار قانون التعبئة سنة ١٩٥٥ والذى يلزم كل الشركات العاملة فى مصر بإعطاء إدارة التعبئة المعلومات التى تطلبها. وكان الهدف من هذا القانون فى الواقع موجهاً إلى شركة قناة السويس، كما يقول السيد/ على صبرى(١١). وفيما بعد تم إنشاء جهاز التعبئة العامة والإحصاء تحت ستار تجميع الإحصاءات العامة للدولة، لكن السيد/ محمد فائق يقول أن الهدف الحقيقى منه كان جمع معلومات عن شركة قناة السويس(١٢). نتيجة لذلك قامت إدارة التعبئة بجمع معلومات كاملة عن القدرات الفنية لشركة قناة السويس، والعاملين فيها، بحيث توفر لدى مكتب قناة السويس بالرئاسة معلومات كاملة عن الورش الفنية للشركة(١٣). وسنعود لإشارة إلى تلك الإدارة.

وقد لخصت إدارة التعبئة نتائج أعمالها فى شكل ملف بعنوان "مذكرة عن الشركة العالمية لقناة السويس". وكانت المذكرة تتكون من ٥٥ صفحة موقعة من اللواء الشريف، وأعدها الصاغ البحرى قاسم سلطان بناء على بيانات مشروع الحصر الصناعى الذى أجرته إدارة التعبئة والمعاينات التى قام بها الضابط المذكور. وقد أوضحت المذكرة أن الهدف من إعدادها هو الاستعداد لتسلم المرفق ومعداته بحالة جيدة وإدارته بكفاءة تامة بواسطة الحكومة. واستعرضت المذكرة كل أقسام الشركة وأماكنها الحساسة، وأوضحت أن الشركة تتجه إلى استهلاك معداتها قبل انتهاء عقد الامتياز سنة ١٩٦٨، وإلى الإضرار بمصالح مصر عن طريق تخفيض رسوم العبور. وأشارت المذكرة إلى ضرورة التحضير لتسلم المرفق بحالة جيدة، وفى حالة رفض الشركة، فإنه يجب الاستيلاء على المرفق ومعداته وتشغيله بواسطة إدارة مصرية وحددت المذكرة الأماكن الهامة التى يجب أن تتجه الجهود إلى وضع اليد عليها بسرعة. ومن الجدير بالذكر، أن هذه المذكرة هى التى سلمها عبد

الناصر إلى المهندس محمود يونس عندما أخطره فى ٢٤ يوليو بعزمه على تأميم الشركة وكلفه بالتنفيذ، وأن المهندس يونس قد استند إليها إلى حد كبير فى تنفيذ عملية التأميم.

ابتداء من سنة ١٩٥٦ بدأت إدارة التعبئة فى نشر نتائج بعض دراساتها فى المجلة الشهرية التى كانت تصدر باسم الهدف، فى شكل سلسلة من المقالات ذات عنوان موحد هو "القناة التى نملكها". ففى عدد مايو سنة ١٩٥٦ مثلاً نشرت المجلة مقالاً بتوقيع أ. عبد العاطى والذى تحدث فيه عن التاريخ الاستعمارى لشركة قناة السويس، وأهمية إيراداتها بالنسبة لمصر، كما أشارت إلى تأميم المكسيك لبترولها سنة ١٩٣٨ فى إشارة ضمنية منه إلى تأميم شركة قناة السويس[١٤]. وفى عدد يونيو سنة ١٩٥٦ كتب جمال عسكر مقالاً بالعنوان ذاته تحدث فيه عن امتياز الشركة و أصوله التاريخية، وعلاقة مصر بالشركة منذ اتفاقية سنة ١٩٤٩[١٥].

وبعد التأميم بأيام نشر اللواء أنور الشريف مقالاً فى الهدف أوضح فيه أن إدارة التعبئة تعرف كل تنظيمات شركة قناة السويس وأوجه مخالفاتها لإتفاقية سنة ١٩٤٩، ونسبة تمثيل المصريين فى مختلف الوظائف[١٦]. كذلك تحدث اللواء الشريف إلى مجلة التحرير (التى كانت تصدرها إدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة) بعد التأميم بقليل موضحاً أن إدارة التعبئة قامت بطبع كتب باللغة العربية قبل التأميم عن إشارات وتعليمات الملاحة والحركة. وقد نقلت تلك الإشارات والتعليمات عن آخر النظم والمراجع بالشركة والتى كانت مكتوبة بالفرنسية ومحظور تداولها إلا فى نطاق ضيق بين الفرنسيين[١٧].

سادساً : مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس

كانت شئون قناة السويس فى الحكومة المصرية تدار تقليدياً من وزارة التجارة والصناعة، وذلك من خلال مصلحة الشركات بالوزارة، ومن خلال مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس. وكان هذا المكتب موجوداً منذ تأسيس شركة قناة السويس، وتولاه الأستاذ/ على الشمسى، والأستاذ/ محيى الدين عابدين، والياس أندراوس فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات.

وفى أكتوبر سنة ١٩٥٤ طلب عبد الناصر من الدكتور حلمى بهجت بدوى تطوير مكتب مندوب الحكومة بحيث يتم تطعيمه بكفاءات مختلفة تقوم بدراسة كافة أوضاع شركة قناة السويس، وذلك لكى تكون الحكومة المصرية على علم بكافة شئون الشركة، وقادرة على اتخاذ أى قرار بشأنها. وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ صدر القرار الخاص بتشكيل مكتب

مندوب الحكومة. برئاسة الدكتور حلمى بهجت بدوى، والذى أعطى صلاحيات تكوين هيئة المكتب. وقد أعطى المكتب استقلال مالى وإدارى كاملين وأعفى من كل القيود الحكومية على أعماله، كما نقلت تبعيته إلى مجلس الوزراء و نقل مقره إلى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة.

شكل الدكتور حلمى بهجت بدوى المكتب من عدد من الكفاءات القانونية وكان منهم محمد على الغتيت، وبرهان حسين سعيد، ومحمد نبيل دكرورى، وعلى محمد جمال الدين، وعلى البيومى، وسعد أبوعوف، وحسين حامد عوض ومعظمهم جاءوا من مجلس الدولة. هذا بالإضافة إلى بعض الكفاءات القانونية والسياسية والاقتصادية التى قدمت استشارات للمكتب كالدكتور حامد سلطان، و الدكتور توفيق شحاته، والدكتور عاطف صدقى، والدكتور فؤاد عبد المنعم رياض، والدكتور إبراهيم صقر، والسيد/ أحمد زندو، والسيد/ فتحى الحفنى. وبعد قليل اختير الدكتور حلمى بدوى عضواً فى هيئة تحكيم أرامكو وتفرغ للقضية، فقام الأستاذ محمد على الغتيت برئاسة المكتب نيابة عنه(١٨).

عهد عبد الناصر إلى مكتب مندوب الحكومة بمهمة رسمية وهى إعداد الدراسات القانونية عن شركة قناة السويس، وأوضاعها المالية والتزاماتها الدولية. ولكن المهمة الحقيقية للمكتب، كما قال محمد على الغتيت، كانت دراسة أوضاع الشركة وطبيعة امتيازها استعداداً لاتخاذ قرار بإنهاء الامتياز فى أى وقت. وكان مفهوماً أن القرار سيتخذ عقب جلاء القوات البريطانية فى يونيو سنة ١٩٥٦(١٩).

بناء على ذلك قام المكتب بمجموعة من الأنشطة التفتيشية والبحثية لجمع معلومات عن شركة قناة السويس، فقام بعض أعضائه بالتفتيش على الشركة للوقوف على جميع أنشطتها، وأقسامها، وأسلوب عملها ومدى التزامها بإتفاقية سنة ١٩٤٩. ويقول الأستاذ/ برهان سعيد- الذى شارك فى تلك الأنشطة بوصفه عضواً فى المكتب آنذاك- أن الأنشطة التفتيشية كانت تتم بتوجيه من الرئيس عبد الناصر وبالتنسيق معه، وأنه كان يخطر الرئيس بنتائج أنشطته. ويضيف برهان سعيد أنه أثناء لقاءاته مع ممثلى الشركة طلبوا منه تحديد أوضاع العاملين الأجانب فى الشركة بعد انتهاء امتيازها، وأن الرئيس عبد الناصر طلب منه ألا يتحدث مع الشركة فى هذا الموضوع (٢٠).

كذلك قام المكتب بعمل سجل كامل لكل وثائق الشركة منذ عقد الامتياز الأول حتى سنة ١٩٥٥. كذلك تمت مراجعة ملفات مصلحة السكك الحديدية المتعلقة بالقناة وترجمتها إلى

العربية، وحصر قواعد العلاقة بين الحكومة والشركة فيما يتعلق بالعوائد على الأملاك المدنية ورسوم الحفر، ورسوم البلديات. كذلك تم بحث الوضع القانونى للشركة بالنسبة لأحكام التشريعات الجديدة اللاحقة على إتفاقية سنة ١٩٤٩، وتصوير الوثائق المحفوظة عن النقد الأجنبى للشركة.

وقد اطلعنا على بعض الدراسات التى أعدها مكتب مندوب الحكومة لدى هيئة قناة السويس، وكانت محفوظة فى مكتب المرحوم محمد على الغتيت، وفيما يلى بيان لأهم تلك الدراسات[٢١]:

١. الدكتور توفيق شحاته.. بحث بشأن التزامات الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ومدى قيامها بذلك، (القاهرة: مكتب مندوب الحكومة المصرية لدى شركة قناة السويس، ٢٠ مارس سنة ١٩٥٥).

فى هذه الدراسة اقترح الدكتور توفيق شحاته تحديد مركز الشركة من حيث الالتزامات المتبادلة بمقتضى وثائق الامتياز الممنوح للشركة والإتفاقيات المختلفة التى أبرمت بينها وبين الحكومة، وبيان بدء قيامها بالتزاماتها منذ رخص لها بالامتياز حتى الآن. وقد خلص الدكتور شحاته إلى أن " عقد امتياز الشركة ينطوى على كثير من التعسف والاستغلال. فلم تتكافأ الفرص بين الطرفين المتعاقدين. وعلى الحكومة أن تواجه تسلم القنال التى ستؤول إليها سنة ١٩٦٨، وأن تتدبر ما يحتمل أن تقيمه الشركة من أغراض فى سبيل حصولها على مد الامتياز أو على الأقل محاولة مساهمتها مع الحكومة فى إدارة القنال والاشتراك فى استغلاله. وهذا يقتضى العمل حثيثاً فى الفترة الباقية من مدة الامتياز على إعداد المستخدمين المصريين من فنيين وإداريين وبحريين وغير بحريين الذين سيحلون محل الأجانب فى تولى شئون هذا المرفق العام كما يقتضى تدبير المال اللازم لتعويض الشركة عن إدارتها ومهماتها."

٢ - الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض، بحث بشأن الإتفاقية المبرمة بين الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، وبين شركات الملاحة البريطانية وجواز تمسك مصر بهذه الإتفاقية المبرمة قبل الشركة، (القاهرة، مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس، ١٩٥٥).

أوضح الدكتور فؤاد رياض فى هذه الدراسة أنه فى نوفمبر سنة ١٨٨٣ أبرمت الشركات البريطانية للملاحة إتفاقاً مع الشركة العالمية لقناة السويس البحرية. وقد ترتب على تلك الإتفاقية فرض التزامات على الشركة تجاه شركات الملاحة البريطانية بشأن

حقوق تلك الشركات فى إدارة الشركة، وحضور اجتماعات مجلس الإدارة، وتمس أيضاً رسوم المرور. كما تنص الإتفاقية على تعهد الشركة بتوسيع القناة الحالية أو بإنشاء قناة أخرى لتسهيل التجارة الدولية. وطالب الدكتور فؤاد رياض بإلزام الشركة بتنفيذ الإتفاق وفرض توسيع القناة، حتى ولو احتجت أن مصر ليست طرفاً فيه.

٣- الدكتور حامد سلطان، "تقرير بشأن إعداد الحملة الدبلوماسية المصرية لتسلم مرفق قناة السويس عند انتهاء أجل الامتياز سنة ١٩٦٨"، (القاهرة: مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس، ١٩٥٥).

قدم الدكتور حامد سلطان مجموعة من التوصيات المتعلقة بتهيئة الرأى العام العالمى لتسلم شركة قناة السويس سنة ١٩٦٨ ومقاومة مشروعات التدويل التى تسعى إليها الشركة.

٤- محمد على الغتيت، "تقرير سرى عن المشروع الثامن لتحسين الملاحة فى قناة السويس"، (القاهرة: مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس، ١٩٥٥).

يستعرض التقرير تطور حركة الملاحة فى القناة، ويوضح أن الملاحة تضاعفت فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، كما أنها زادت خمسة أضعاف فى خلال الثلاث والثلاثين سنة الأخيرة. ويتناول التقرير قوة الشركة ونفوذها وسمعتها العالمية، مما يتطلب من الحكومة المصرية الاستعداد لمواجهتها. ويشير الغتيت فى تقريره إلى أن الشركة قد أبلغته قرار مجلس إدارتها الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ بخصوص المشروع الثامن لتحسين القناة، وأن المشروع يهدف إلى إنشاء قناتين جانبيتين وتوسيع القناة ذاتها وتعميقها على طول ١٤ كيلومتراً بنفقات تبلغ ٢٠ مليون جنيه على مدى سبع سنوات. ويوضح أن المشروع لن يكون سلاحاً يمكن أن تستعمله الشركة مستقبلاً فى معركة مد الامتياز، كما يشير إلى نية الشركة مد الامتياز، إذ أن رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها العام قد أبلغاه فى باريس فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ بأنه عند انتهاء الامتياز ستكون مصر أمام ضغوط عالمية من أصحاب السفن والدول البحرية ولإلحاق القناة بالأمم المتحدة. وحذر الغتيت فى تقريره أن الشركة قد تكون بسبيل إعداد حملة لا تثار الآن، ولكن فى السنوات الأخيرة من الامتياز، حملة لا تحمل لواءها، ولكن يحملها أصحاب السفن والدول البحرية تتولى تغذيتها. وترمى هذه الحملة إلى إبراز الدور الذى قامت به الشركة، وتصويرها فى صورة المؤسسة الوحيدة التى يمكنها أن تدير هذا المرفق العالمى الإدارة المثالية التى ترضى العالم كافة".

٥- "مذكرة من وزير التجارة والصناعة إلى مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس بخصوص استثناء شركة قناة السويس من تطبيق القانون الخاص بفرض الرقابة على النقد الأجنبى" مقدمة فى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٥.

فى هذا التقرير أكد الوزير أن شركة قناة السويس لا تظهر أرصدتها الأجنبية الحقيقية وأوصى باستيلاء الحكومة المصرية على أرصدة الشركة فى الخارج لاستخدامها فى شراء المعدات الرأسمالية إلى تحتاجها المشروعات الإنتاجية. هذا فضلاً عن أن فى ذلك فائدة أخرى، وهى توظيف أموال الشركة فى مصر أو حتى مجرد إيداعها فى البنوك المصرية.

٦- "تقرير بشأن تمصير وظائف شركة قناة السويس: إقتراحات بشأن تعديل إتفاقية سنة ١٩٤٩ (قانون ١٣٠/ ١٩٤٩)"، (القاهرة: مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس، يوليو سنة ١٩٥٥).

وهو تقرير سرى جداً موجه إلى وزير التجارة و الصناعة من مكتب مندوب الحكومة يقترح فيه الإسراع بعملية تمصير الوظائف الإدارية والفنية فى الشركة.

٧- "تقرير من مكتب الحكومة لدى الشركة العالمية لقناة السويس البحرية إلى وزير الحربية فى سبتمبر سنة ١٩٥٥".

فقد طلبت شركة قناة السويس تعيين ١٨ مرشداً قبل نهاية سنة ١٩٥٥ بشروط تختلف عما هو متفق عليه مع الشركة. وقد طلب المكتب من وزير الحربية الموافقة على تعديل شروط التعيين بما يعطى أولوية للمصريين.

٨- محمد على الغتيت، "مذكرة بشأن النزاع بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس حول تفسير أحكام إتفاقية سنة ١٩٠٢ فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية والنقل الجماعى على السكك الحديدية بين بورسعيد والإسماعيلية".

٩- "تقرير عن إيرادات ومصروفات الشركة العالمية لقناة السويس البحرية بالعملات الأجنبية مقدم إلى مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤".

١٠- "تقرير عن تكوين احتياطى لمقابلة معاشات موظفى شركة قناة السويس بعد انتهاء أجل امتيازها فى نوفمبر سنة ١٩٦٨".

١١- " تقرير بشأن تنظيم إرشاد السفن بغاطس ميناء السويس" (القاهرة: مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس، مارس سنة ١٩٥٥).

وقد أوصى هذا التقرير بأن الحكومة يجب أن يكون لها سلطة الإشراف والتفتيش على أعمال الإرشاد فى الشركة.

١٢- برهان حسين سعيد، "تقرير عن إيرادات ومصروفات شركة قناة السويس من الأرصدة الأجنبية".

١٣- محمد نبيل دكرورى، "تقرير بشأن تمصير وظائف شركة قناة السويس، اقتراحات بشأن تعديل إتفاقية سنة ١٩٤٩".

١٤- "تقرير بشأن تنفيذ قرار لجنة التوفيق الصادر فى ١٩٤٨/٣/٢٧ فى النزاع القائم بين الشركة العالمية لقناة السويس وعمالها"، (القاهرة: مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس، ١٩٥٥).

بالإضافة إلى هذه الدراسات فقد حقق المكتب أهم الإنجازات التالية حتى أبريل سنة ١٩٥٥.

١- إعداد وتوزيع نسخ من المجموعة الأولية للوثائق المتعلقة بمرفق قناة السويس باللغة العربية على الوزارات والمصالح ذات الصلة بقناة السويس.

٢- إعداد بيان إحصائى يمثل تكاليف إنشاء قناة السويس منذ التفكير فى المشروع حتى سنة ١٨٦٩. ويشمل البيان تكاليف الحكومة المصرية والخدمات التى قدمتها للشركة.

٣- تلخيص رسالة الدكتوراه التى كتبها الدكتور عبد العزيز الشناوى عن السخرة فى حفر قناة السويس، وتوزيع التلخيص.

٤- العثور على مجموعة وثائق مجلس العموم البريطانى الخاصة بشراء الحكومة الإنجليزية لأسهم مصر فى شركة قناة السويس، وتصوير تلك الوثائق وترجمتها إلى العربية.

دراسة مكتب مندوب الحكومة عن حصص التأسيس وأثرها :

لعل أهم أعمال مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس هى دراسة حصص التأسيس، وسنعرض لهذا الموضوع بشىء من التفصيل لأنه أدى إلى طرح أحد البدائل التى نوقشت عند اتخاذ قرار التأميم.

شكل المكتب لجنة من الدكتور حامد سلطان، والدكتور توفيق شحاته، والدكتور فؤاد رياض، أنيط بها مهمة تحقيق كافة الوثائق والمستندات المتعلقة بشركة قناة السويس، ومراجعة الملفات الموجودة فى مختلف الوزارات والجهات الحكومية الخاصة بها، والقيام

بالدراسات الخاصة بالمراحل التى مر بها امتياز شركة قناة السويس. وقد قام أعضاء اللجنة بحصر كافة وثائق الشركة المحفوظة فى قصر عابدين. وتفرغوا لتلك المهمة لمدة تربو على العام. وتبين للجنة حقائق لم تكن معروفة للمصريين عن الشركة من قبل. فقد اكتشفت اللجنة أنه كان من حق مصر طبقاً للمادة العاشرة من فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أن تعين وتحدد وتعتمد القائمة التى تشمل أسماء المؤسسين فى الشركة غير أن ديليسيبس ادعى أنه حينما قدم إلى الوالى محمد سعيد باشا تقريره المؤرخ فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٥٥، ألحق به قائمة تضمنت أسماء ٦٠ عضواً سبق أن أعتمدهم الوالى، كما زعم بأنه استأذن الوالى فى إضافة أسماء أخرى على شرط ألا يتجاوز مجموع عدد المؤسسين مائة عضو، وأن الوالى محمد سعيد قد أعتمد التقرير والقائمة بمرسوم صدر فى ١٩ مايو سنة ١٨٥٥. وقد ثبت أن الوالى محمد سعيد لم يصدر مرسوماً فى هذا التاريخ، وأنه محا ختمه الذى على التقرير وقام بإبطاله وتسليمه إلى "كوينيج بك" ليتولى الاحتفاظ به على حالته الأخيرة. ولكن كوينيج بك سلم ديليسيبس فى ١٩ مايو كتاباً يفيد موافقة الوالى على التقرير دون أن يعبأ بقرار الوالى. وقد أستند ديليسيبس إلى هذا الكتاب فى تعيين الأعضاء المؤسسين الذين يحق لهم الحصول على عشرة فى المائة من الأرباح. ومن ثم تصرف فى حق مصر فى تلك النسبة زاعماً أنه مفوض فى ذلك من محمد سعيد. حيث أنه أعد قائمة سرية تتضمن ١٦٦ اسماً لم يعتمدهم الوالى. وقد أدى ذلك إلى ضياع حصة مصر فى أنصبة المؤسسين منذ تأسيس الشركة وحتى تأميمها. وقد حصلت اللجنة على النسخة الأصلية من تقرير ٣٠ أبريل سنة ١٨٥٥.

بناء عليه، قام المكتب بكتابة دراسة شاملة عن الموضوع أثبت فيها أعمال التزوير تلك. (وقد أوردنا هذه الدراسة التاريخية فى الملحق العاشر من هذا الكتاب). كذلك قام الأستاذ محمد الغتيت بكتابة تقرير إلى الرئيس عبد الناصر شرح فيه تلك الوقائع، وقد لخص هذا التقرير - كما ذكر لى - فى الفصل التاسع من كتابه عن الحروب الصليبية[٢٢]. وأوصى محمد الغتيت فى تقريره المرفوع إلى الرئيس برفع دعوى قضائية على شركة قناة السويس لاسترداد ما ضاع على مصر نتيجة هذا التلاعب. وقدر أن ما تستحقه مصر منذ سنة ١٨٦٩ حتى اليوم يعادل رأس مال الشركة بأسره. ويضيف الأستاذ الغتيت أن عبد الناصر قد اهتم بالتقرير، ولكن لم يرحب كثيراً بفكرة الدعوى القضائية. وسنرى فى الفصل الخامس أن هذا البديل كان أحد البدائل التى نوقشت أثناء عملية اتخاذ قرار التأميم.

فى نوفمبر سنة ١٩٥٥ عين الدكتور حلمى بهجت بدوى عضواً فى مجلس إدارة شركة قناة السويس. وخلا بذلك رسمياً منصب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس. فتم تعيين السيد/ برهان سعيد وكيل مصلحة الشركات التابعة لوزارة التجارة مندوباً للحكومة لدى شركة قناة السويس بدلاً من السيد/ محمد الغتيت.

يعزو الغتيت إبعاده عن مكتب مندوب الحكومة إلى أنه كان جزءاً من خطة عبد الناصر فى الخداع التكتيكى للشركة. ذلك أن المسئولين عن شركة قناة السويس كانوا يتابعون أعمال المكتب عن طريق عملائهم فى وزارة التجارة، وأنهم قد طلبوا من بعض المسئولين المصريين إبعاد محمد الغتيت عن الأعمال المتصلة بالشركة. ومن ثم بدا أن إبعاد الغتيت عن المكتب قد حقق مطلب الشركة وطمأنها إلى نوايا الحكومة المصرية. ويعزز الغتيت هذا الإستنتاج بأن رئاسة مجلس الوزراء اتصلت به وطلبت منه أن يستمر فى العمل خارج المكتب كمستشار للمجلس فيما يتعلق بشئون القناة[٢٣].

ويبدو لنا أن إبعاد الغتيت من مكتب مندوب الحكومة كان جزءاً من صراع أكبر بين مجموعة القانونيين حول احتلال المواقع القريبة من الصفوة العسكرية الجديدة، وهو صراع لعبت فيه الروابط العائلية دوراً كبيراً. فقد كان المستشار محمد فهمى السيد، (زوج بنت شقيقة حرم عبد الناصر ومستشاره القانونى)، والدكتور محمد أبو نصير، وزير التجارة، حريصين على إزاحة الدكتور حلمى بهجت بدوى عن مواقعه القريبة من عبد الناصر. وحاولا تحقيق ذلك عن طريق ضرب محمد الغتيت زوج شقيقة الدكتور حلمى بهجت بدوى. وكان الغتيت قد اتصل بالأستاذ مزراحى المحامى اليهودى الذى وكله بعض حملة أسهم شركة قناة السويس فى الدعوى التى رفعوها على الشركة سنة ١٩٣٠ أمام المحاكم المختلطة. والتى دفعت فيها الشركة والحكومتان البريطانية والفرنسية بأنها شركة مصرية تخضع للقضاء المصرى. وقد تم هذا الاتصال بناء على تصريح من أجهزة الأمن المصرية بهدف الحصول على ملف الدعوى نظراً لأنه يتضمن وثائق تفيد مصر فى نزاعها مع الشركة. وبالفعل فقد حصل الغتيت على ملف القضية وإحتفظ به فى أرشيف مكتب مندوب الحكومة. وقد انتهز المستشار محمد فهمى والدكتور أبو نصير تلك الفرصة بأن أوعزا لعبد الناصر بأن الغتيت قد أفشى للمحامى مزراحى أسرار الدولة، وأنه لا يعد بذلك أميناً على أعمال المكتب ومن الضرورى إبعاده. ويقول الأستاذ الغتيت أن المستشار السيد قد أبلغه بتلك الوقائع فى أيامه الأخيرة، وأن عبد الناصر أخذ بالاختيار الأحوط وأبعد الغتيت عن

المكتب، ولكنه أصر على تعيينه عضواً بمجلس إدارة هيئة القناة بعد التأميم، رغم إعتراض الدكتور أبو نصير (٢٤).

استمرت أعمال مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس تحت رئاسة برهان سعيد، الذى قام بالتفاوض مع الشركة حول استثمار بعض إحتياطياتها فى مصر. وأثناء تلك المفاوضات كان على اتصال مستمر بعبد الناصر. ويذكر برهان سعيد أن عبد الناصر قد ألمح له فى سياق حديثه عن القناة إلى إحتمال تأميم شركة القناة وذلك قبل إتخاذ قرار التأميم ببضعة شهور وأنه - أى برهان سعيد - قد فوجئ بهذه الإشارة لأنه كان يتصور حتى ذلك الوقت أن أعمال المكتب تمهد لإستلام الشركة عند إنتهاء الإمتياز (٢٥).

بعد تأميم شركة قناة السويس إنتهت أعمال مكتب مندوب الحكومة وعين الدكتور حلمى بهجت بدوى أول رئيس لهيئة قناة السويس، كما عين الأستاذ/ محمد على الغنيت والأستاذ/ برهان سعيد عضوين فى مجلس إدارة هيئة قناة السويس الأول. ومن الجدير بالذكر أن مكتب مندوب الحكومة لم يرتبط بأى شكل بمكتب الدكتور الحفناوى.

سابعاً: مكتب قناة السويس برئاسة الوزراء (٢٦)

يعتبر هذا المكتب أهم المكاتب التى قامت بالتحضير لقرار التأميم وذلك لأنه أولاً كان بمثابة المكتب الرئيس المنسق لكل أعمال المكاتب الأخرى. ولأنه ثانياً كان تابعاً مباشرة لعبد الناصر وخاضعاً لإشرافه المباشر، ولأنه ثالثاً، كان يعمل على أساس واضح وهو تأميم شركة قناة السويس بمجرد جلاء القوات البريطانية، ولأنه أخيراً كان مكتباً سرياً لا يعلم أحد عنه شيئاً، بما فى ذلك معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة آنذاك.

بمجرد توقيع إتفاقية الجلاء فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ اتخذ جمال عبد الناصر قراراً سرياً بإنشاء مكتب قناة السويس تابعاً لرئاسة مجلس الوزراء وخاضعاً لإشرافه المباشر والشخصى. وكان الهدف من إنشاء المكتب هو:

أ- تجميع المعلومات عن شركة قناة السويس بهدف تبين إمكانية تأميم الشركة وإدارتها بكفاءة، وتحديد الموعد المتوقع لإمكان اتخاذ مثل هذا القرار.

ب- الإشراف على الأجهزة العاملة فى ميدان علاقة مصر بشركة القناة، والتنسيق بين تلك الأجهزة وتوجيهها نحو جمع المعلومات المطلوبة عن الشركة. ومن ثم فقد كان هذا المكتب يشرف على أعمال مكتب مندوب الحكومة، وإدارة الأبحاث بوزارة الخارجية، والمخابرات، وإدارة التعبئة بالقوات المسلحة.

ج - الإشراف غير المباشر على المفاوضات الدائرة مع الشركة.

كان مكتب قناة السويس يعمل فى سرية كاملة ولا يعلم أحد بوجوده وأهدافه سوى عبد الناصر ومدير مكتبه للشئون السياسية السيد/ على صبرى الذى كان يشرف على المكتب شخصياً ويحتفظ بدراساته. ولم يكن أعضاء المكتب يعلمون بالهدف من التكليفات التى تطلب منهم عن قناة السويس. ومن أهم الذين عملوا فى المكتب اللواء أنور الشريف مدير التعبئة بالقوات المسلحة آنذاك، والمهندس محمود يونس الذى قام بدراسات عن الجوانب الهندسية لأعمال شركة قناة السويس، والمستشار محمد فهمى السيد مستشار الرئيس للشئون القانونية(٢٧).

كان مكتب قناة السويس مكتباً سرياً إلى حد أن معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يعرفوا بوجوده، كما أن أعضاء الأجهزة والمكاتب الأخرى لم يكونوا على علم بإشرافه عليهم، وإن كان الأستاذ الغنيت قد ذكر لنا أنه كان يشعر أن هناك من يتابع أعمال مكتب مندوب الحكومة من رئاسة مجلس الوزراء. كذلك حينما أراد السيد/ برهان سعيد بصفته مندوباً للحكومة أن يبلغ المسئولين عن بعض استنتاجاته عن أنشطة الشركة (وأهمها تعمد الشركة عرقلة تسليم القناة لمصر عند انتهاء الامتياز) فإنه قد أحيل إلى السيد/ جمال سالم باعتبار أنه هو الذى يتولى موضوع قناة السويس فى مجلس قيادة الثورة. وكان ذلك جزءاً من محاولة تغطية الجهاز الحقيقى المختص بالموضوع. ويقول السيد/ برهان سعيد أنه قد التقى بالسيد/ جمال سالم ونقل إليه معلوماته وأنه قد شعر أن السيد/ جمال سالم ليس لديه معلومات كاملة عن الشركة(٢٨).

قام مكتب قناة السويس بأنشطة متعددة فى مجال تجميع المعلومات عن الشركة والإعداد لقرار التأميم. وكانت تلك الأنشطة تتم فى سرية كاملة تحت شعار إجراء دراسات عامة عن الإمكانيات الصناعية والبشرية لمختلف أجهزة الدولة. ومن تلك الأنشطة يمكن أن نذكر الأمثلة التالية:

١ - قام المهندس محمود يونس بدراسة عن عملية الإرشاد البحرى فى قناة السويس. وقد شملت تلك الدراسة تحديد طبيعة عملية الإرشاد فى قناة السويس، وإمكانية تيسير تلك العملية بحيث يمكن استعمال عدد أكبر من المرشدين البحريين المصريين فى عملية الإرشاد، والمؤهلات المطلوبة فى المرشد، وعدد المصريين من أعضاء المدرسة البحرية التجارية الذين تتوافر فيهم تلك المؤهلات. وانتهت الدراسة إلى وجود عجز فى عدد المصريين الذين يمكنهم العمل بالإرشاد. ولكن تبين أيضاً أن عملية الإرشاد يمكن تيسيرها

بتقسيم القناة إلى قطاعات صعبة وأخرى سهلة، وبحيث يمكن توظيف العدد المحدد من المرشدين الأكفاء فى القطاعات الصعبة ثم إرشاد السفن فى القطاعات السهلة بالمرشدين المصريين المبتدئين. وهذا ما تم فى إدارة القناة حين انسحب المرشدون الأجانب.

٢ - قام المكتب بدراسة عن احتمالات انسحاب المرشدين الأجانب فى حالة تأميم شركة القناة، وتحديد فئات المرشدين التى ستتسرب فى حالة التأميم، والفئات التى قد تنسحب، والفئات التى ستظل تعمل فى إدارة القناة بعد التأميم، وذلك من واقع تحليل جنسيات المرشدين والاتجاهات السياسية لدولهم. وشملت تلك الدراسة تحديد إمكانات الدول الصديقة كالهند، ويوجوسلافيا، والاتحاد السوفييتى لمد مصر بالمرشدين فى حالة انسحاب المرشدين الأجانب.

٣ - قام المكتب بإعداد مجموعة من الدراسات القانونية المتعلقة بالوضع القانونى للممرات المائية الدولية، ومنها قناة السويس، وقد أشرف على تلك الدراسات المستشار محمد فهمى السيد بوصفه مستشارا قانونيا للرئيس عبد الناصر، وشارك فيها الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، رئيس قسم بريطانيا فى وزارة الخارجية والمستشار السياسى للقيادة المصرية فى الإسماعيلية. فقد ذكر لنا الدكتور عبد المجيد أن المستشار محمد فهمى السيد قد كلفه مع مجموعة من الباحثين بإعداد دراسة عن الوضع القانونى للممرات المائية الدولية، وعن طبيعة الالتزامات التى ترتبها إتفاقية القسطنطينية الموقعة سنة ١٨٨٨ على مصر. وهى الإتفاقية التى وقعتها الدول الكبرى لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس. وكان مما يعزز هذا التكليف هو أن الرسالة التى حصل بموجبها الدكتور عبد المجيد على درجة الدكتوراه كانت تتعلق بقضاء الغنائم ومدى تطبيقه على السفن المارة فى قناة السويس. وقد قدمت الدراسات المطلوبة إلى المستشار فهمى السيد بالفعل[٢٩].

٤ - قام المكتب بمتابعة المفاوضات التى دارت بين الحكومة المصرية، ويمثلها مكتب مندوب الحكومة، وشركة قناة السويس، وتوجيهها فى الاتجاه الذى يحقق إحكام عملية الخداع الإستراتيجى لإدارة شركة القناة. وذلك قبل تأميم الشركة بشهور قليلة. وفى هذه المفاوضات استفسرت إدارة الشركة عن المطالب الحقيقية للحكومة المصرية. ويرجح السيد/ على صبرى أن الشركة كانت تريد أن تتلمس نوايا الحكومة المصرية، وأنه ربما تسربت لها معلومات عن أنشطة المكتب. وقد رد السيد/ على صبرى على جورج بيكو بأن الحكومة المصرية لا تطلب أكثر من دفع الإتاوات السنوية المفروضة على الشركة طبقاً

لإتفاقية سنة ١٩٤٩ مع استثمار بعض احتياطياتها المودعة في الخارج في الصناعة المصرية. وقد أعطى هذا اللقاء دفعة قوية للمفاوضات التي كانت تجري مع الشركة وانتهت باتفاقية ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦، ونقل بعض الأرصدة إلى مصر، كما أنه أدى إلى ارتياح جورج بيكو إلى نوايا مصر وتأكده من عدم وجود أي اتجاه لدى الحكومة للاستيلاء على الشركة.

والخلاصة أن عبد الناصر كان يمهد منذ أوائل سنة ١٩٥٣ لتأميم شركة قناة السويس، وأنه كان قد حدد موعداً لذلك ما بعد جلاء القوات البريطانية. وتحقيقاً لهذا الهدف، فقد شرع في جمع المعلومات عن الشركة بحيث يتم تنفيذ التأميم متى حانت اللحظة المناسبة. وقد لجأ إلى العديد من الأجهزة العلنية والسرية لجمع تلك المعلومات دون أن يعلم أي منها - ما عدا المشرف على مكتب قناة السويس - بالهدف النهائي من جمع تلك المعلومات. وفي هذا يذكر ثروت عكاشة في مذكراته أن عبد الناصر كان يعد العدة لهذه الخطوة (تأميم شركة القناة) من قبل بالدراسة المتأنية والاستعانة بأكفأ المتخصصين، إلا أنه اتخذ رفض أمريكا ذريعته لتأميم شركة قناة السويس(٣٠)، وهو تقييم يتفق مع التحليل الذي أوردناه في هذا الفصل.

ولعل هذا التحليل يجيب على سؤال يتعلق بما إذا كان من الأوفق أن يتريث عبد الناصر قبل اتخاذ قرار التأميم سنة ١٩٥٦، وينتظر حتى انتهاء عقد امتياز شركة قناة السويس سنة ١٩٦٨، وهو الأمر الذي طرحه الاستاذ نجيب محفوظ (٣١). والواقع أن عبد الناصر كان مصمما على استعادة شركة قناة السويس قبل انتهاء امتيازها، كما أنه كان يعلم أن الشركة تمارس ضغوطا دولية على الحكومة المصرية لمد امتياز الشركة بعد سنة ١٩٦٨ على غرار ما فعلته سنة ١٩١٠، وانها إذا لم تحصل على التزام بمد امتيازها فإنها ستبدأ في إهمال عملية تطوير القناة ومعدات الملاحة بها بحيث تتسلم مصر القناة ومعداتها سنة ١٩٦٨، وهي في حالة غير صالحة للاستعمال. ومن ثم، فإن الإسراع باستلام الشركة قبل سنة ١٩٦٨ كان أمرا تفرضه نوايا الشركة. بيد أن الخلاف يمكن أن يكون فيما إذا كان استلام الشركة قبل سنة ١٩٦٨ ينبغي أن يتم من خلال التأميم، أو من خلال أسلوب آخر.

وقد أثار الاستاذ نجيب محفوظ تساؤلا آخر يتعلق بالتعويضات المالية التي دفعتها مصر نتيجة تأميم الشركة قبل انتهاء عقدها. وسنرى فيما بعد أن إجمالي ما حصلت عليه مصر من دخل القناة منذ سنة ١٩٥٦ وحتى سنة ١٩٦٨ يفوق التعويضات التي دفعت لمساهمي الشركة.

هوامش الفصل الثـالث

(١) حديث السيد/ زكريا محيى الدين فى ندوة صنع القرار فى الوطن العربى التى نظمها منتدى العالم الثالث، والتى عقدت فى القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤، وحديثه مع المؤلف فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٤.

(٢) المذكرات الخاصة للدكتور الحفناوى، ص ٧.

(٣) المرجع السابق.

(٤) صباح الخير (القاهرة)، ١٩٥٦/٨/٢٦، ص ٨.

(٥) د. مصطفى الحفناوى، "حلول عملية للقضية المصرية "، روز اليوسف (القاهرة)، ١٣٠٢، ١٩٥٣/٥/٢٥، ص ١٢.

(٦) مصطفى الحفناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الرابع، (القاهرة: مطبعة جريدة قناة السويس، ١٩٥٤)، ص ٧٤٢. وجاء ذلك فى ملحق أضافه المؤلف إلى هذه الطبعة بعد التأميم.

(٧) المرجع السابق، ص ٤٢٤.

(٨) المذكرات الخاصة للدكتور الحفناوى، ص ١١.

(٩) أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو: مجتمع جمال عبد الناصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥، الجزء الثانى). ص ٨٩.

(١٠) اطلعنا على هذين التقريرين وعلى بعض وثائق الإدارة فى الأرشيف الخاص بالأستاذ محمد على الغتيت فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٨٥.

(١١) مقابلة مع السيد/ على صبرى، فى ١٩٨٤/٨/١٣.

(١٢) مقابلة مع السيد/ محمد فائق، وزير الإعلام السابق، مع المؤلف فى ١٩٨٤/٨/٩.

(١٣) حديث السيد/ على صبرى مع المؤلف فى ١٩٨٤/٨/١٣.

(١٤) ا. عبد العاطى، "القناة التى نملكها"، الهدف، مايو سنة ١٩٥٦.

(١٥) جمال عسكر، "القناة التى نملكها"، الهدف، يونيو سنة ١٩٥٦، ص ٧٠-٧٤.

(١٦) أنور الشريف، "القناة التى نملكها"، الهدف، أغسطس سنة ١٩٥٦، ص ١٨-٢١.

(١٧) حديث اللواء أنور الشريف إلى "التحرير" فى ٧ أغسطس سنة١٩٥٦، ص ٨.

(١٨) حديث الأستاذ/ محمد على الغتيت فى مقابلة معه فى ٨ أغسطس سنة ١٩٨٤.

(١٩) الحديث السابق.

(٢٠) حديث الأستاذ/ برهان سعيد، مع المؤلف فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٨٤.

(٢١) من واقع أرشيف مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس الذى كان محفوظا فى مكتب المرحوم محمد الغتيت.

(٢٢) محمد على الغتيت، من الحروب الصليبية إلى حرب السويس، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢، الجزء الأول)، ص ١١٤-١١٩.

(٢٣) حديث السيد/ محمد الغتيت مع المؤلف فى ٨ أغسطس، وفى ١٠ أغسطس سنة ١٩٨٤.

(٢٤) ذكر لنا الأستاذ الغتيت هذه الوقائع فى مقابلة معه فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٨٥.

(٢٥) حديث برهان سعيد مع المؤلف فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٨٤.

(٢٦) اعتمدنا فى هذا القسم على البيانات والمعلومات التى أدلى بها السيد/ على صبرى إلى المؤلف فى ١٩٨٤/٨/١٣.

(٢٧) ولهذا فقد ذكر لنا الأستاذ الغتيت أن أنشطة مكتب مندوب الحكومة لم تشمل النواحى الهندسية لأعمال الشركة، وعهد بها عبد الناصر إلى جهاز آخر، لا نعلم عنه شيئاً.

(٢٨) حديث السيد/ برهان سعيد مع المؤلف فى ١٩٨٤/٨/١٢.

(٢٩) مقابلة مع د. أحمد عصمت عبد المجيد فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٥.

(٣٠) ثروت عكاشة، " بين التأميم والتأمين"، مذكرات ثروت عكاشة المنشورة فى أخبار الأسبوع، ١٩٨٧/٢/٢١، الحلقة ١٥.

(٣١) حديث نجيب محفوظ فى الأهرام، ٢٠٠٢/٧/١٢.

الفصل الرابع

السياق المباشر لقرار التأميم

يمكن تتبع السياق المباشر لاتخاذ قرار تأميم شركة قناة السويس إلى سحب الولايات المتحدة، وبريطانيا للعرض الذى قدمتاه لتمويل مشروع السد العالى فى ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ بشكل علنى انطوى على تشهير بالاقتصاد المصرى. وكان مشروع السد أحد المشروعات المطروحة قبل الثورة لتحقيق التنمية. إذ قدم المهندس اليونانى الأصل أدريان دانينوس سنة ١٩٤٨ مشروعاً هندسياً لبناء سد عند أسوان لتخزين مياه النيل. ولكن لم تلتفت الحكومات المصرية قبل الثورة إلى المشروع. وفى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٢، قدم دانينوس مشروعه إلى مجلس قيادة الثورة، الذى ما لبث أن تحمس للمشروع بسبب فوائده الجمة. وأهم تلك الفوائد تخزين ١٣٠ مليار متر مكعب من مياه النيل التى تهدر سنوياً فى البحر الأبيض المتوسط. وبذلك تبلغ طاقته ٢٦ مثل طاقة تخزين سد أسوان، كما أن المياه المخزنة ستظل داخل مصر. كذلك، فإن المشروع يوسع من نطاق الرى الدائم فى صعيد مصر، ويمكن مصر من زراعة حوالى ١,٢٥ مليون فدان جديدة، كما أن آلاته التوربينية تولد ١٠ بليون كيلو وات ساعة سنوياً من الكهرباء. وقد قدرت التكاليف المبدئية للمشروع بحوالى ٤٥٠ مليون جنيه مصرى يجب توفير ثلثها على الأقل بالعملة الأجنبية أى حوالى ٤٧٠ مليون دولار (بسعر الصرف القائم سنة ١٩٥٢).

وفى أكتوبر سنة ١٩٥٢ اتصل مجلس قيادة الثورة بحكومة ألمانيا الاتحادية طالباً إعداد تصميم للمشروع، وذلك على سبيل موازنة التعويضات الألمانية لإسرائيل. وبالفعل كلفت الحكومة الألمانية الاتحادية شركتى هوشتيف ودارتموند بتقديم مخطط هندسى للمشروع فى نوفمبر سنة ١٩٥٣.

لما كان من الصعب على حكومة الثورة توفير النقد الأجنبى اللازم لبناء مشروع السد، فقد استكشف اللواء محمد نجيب مع يوجين بلاك، رئيس البنك الدولى للإنشاء والتعمير، والرئيس الأمريكى أيزنهاور سنة ١٩٥٣ إمكانية المشاركة فى تمويل المشروع.

وفى أكتوبر سنة ١٩٥٤ قدمت الشركتان الألمانيتان تصميماً للمشروع، وأعقب ذلك قيام البنك الدولى بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع. كما خصصت مصر ٢٥ مليون جنيه لإجراء الأعمال التمهيدية. وفى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٥ قدم البنك الدولي تقريراً مبدئياً يؤكد جدوى المشروع اقتصادياً وسلامته هندسياً. ويقول كينيث لف أن دراسة البنك الدولى قد أثبتت أن صفقة الأسلحة التشيكية لمصر لم تؤثر على قدرة مصر على الاضطلاع بأعباء المشروع[1].

بيد أن النتائج التى انتهت اليها دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع لم تفلح فى حث الولايات المتحدة، وبريطانيا على التقدم للمساهمة فى التمويل. ومن ثم، فقد حاول عبد الناصر أن يثير اهتمام الغرب بالمشروع عن طريق اللجوء إلى التلويح بالبديل السوفييتى. ففى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٥٥ صرح حسن ابراهيم، المشرف على المجلس القومى للإنتاج آنذاك، بأن الاتحاد السوفييتى قد قدم عرضاً لجمال عبد الناصر لتمويل مشروع السد العالى. وقد عقب السفير السوفييتى دانيال سولود على هذا التصريح بقوله، من الناحية الاقتصادية، فإننا على استعداد لإعطاء المساعدة لأى دولة مستعدة لقبولها[٢]. ويؤكد محمد حسنين هيكل أن الاتحاد السوفييتى لم يكن قد قدم عرضاً لتمويل مشروع السد حتى هذه اللحظة، وأن العرض السوفييتى الحقيقى قد جاء بعد انتهاء أزمة السويس[٣]. ومن ثم، فإنه من المرجح أن عبد الناصر كان يلوح بالعرض السوفييتى لإثارة اهتمام الغرب بتمويل المشروع. ومما يعزز من هذا الاستنتاج أنه عقب تصريح حسن ابراهيم اتصل عبد الناصر بهمفرى تريفليان السفير البريطانى فى القاهرة، وأخبره أن لديه عرضاً سوفييتياً، ولكنه يفضل المعونة الغربية، كما اتصل الدكتور أحمد حسين، سفير مصر فى واشنطن، فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بجون فوستر دلاس، وزير الخارجية الأمريكية، وأخبره أن مصر تفضل التمويل المشترك للولايات المتحدة، والبنك الدولى لمشروع السد العالى على التمويل السوفييتى. وأوضح الدكتور أحمد حسين أن الاتحاد السوفييتى قد قدم عرضاً يسهم بمقتضاه بحوالى ٢٠٠ مليون دولار من تكاليف المشروع تسددها مصر فى شكل بضائع من القطن والأرز على ثلاثين عاماً بفائدة قدرها ٢%.

جاءت تلك التطورات بعد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر فى سبتمبر سنة ١٩٥٥. وقد دفع ذلك بالغرب إلى محاولة إبعاد السوفييت عن مصر بالتقدم بعرض لبناء السد العالى. ويقول ناتنج، وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية آنذاك، إن انتونى إيدن، رئيس الوزراء البريطانى آنذاك، قد أخبره أنه يريد الإسهام فى التمويل "لإبعاد الدب الروسى عن وادى النيل"[٤]، ويضيف فى تحليل لوثائق مجلس الوزراء البريطانى فى تلك الفترة، أنه بعد أن قررت الحكومة البريطانية عدم الدخول فى أى محاولات من أجل الالتفاف على الروس والتفوق عليهم فى تزويد عبد الناصر بالأسلحة إثر الصفقة التشيكية، رأت أن أفضل أمل لها فى المحافظة على نفوذها فى مصر هو المساعدة على بناء السد العالى. ففى الخامس والعشرين من أكتوبر درس مجلس الوزراء المسألة، ويتضح من سجل مناقشات المجلس

مدى حرص رئيس الوزراء أنتونى إيدن على دخول معترك المساعدة لبناء السد العالى قبل أن يدخله الروس(٥).

فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية استعداد الولايات المتحدة للمشاركة فى التمويل، وطلبت إرسال مسئول مصرى للتفاوض حول الموضوع. وفى ٢٤ أكتوبر أرسل البنك الدولى بعثة من خبرائه إلى مصر للمساهمة فى صياغة التفاصيل الاقتصادية والفنية لموضوع المساعدة الاقتصادية الغربية.

فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ اجتمع الدكتور عبد المنعم القيسونى، وزير مالية مصر، فى واشنطن بالمسئولين عن البنك الدولى، وحضر الاجتماعات ممثلون عن الولايات المتحدة، وبريطانيا. وانتهت المناقشة إلى عرض مشترك من الولايات المتحدة، وبريطانيا فى شكل مذكرة تفاهم فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ تعهدت فيها الدولتان بتقديم ٧٠ مليون دولار لتمويل المرحلة الأولى للمشروع، تقدم منها الولايات المتحدة ٥٦ مليون دولار فى شكل منحة، وتقدم بريطانيا ١٤ مليون دولار فى شكل حصة من الأرصدة الاسترلينية المصرية فى بريطانيا. وتعهدت الدولتان بالنظر بعين العطف إلى تمويل المراحل التالية للمشروع، كما طلبتا أن تركز مصر على مشروع السد العالى بتوجيه ثلث عائداتها الداخلية لمدة عشر سنوات لبناء مشروع السد العالى، وأن تتخذ الإجراءات لكبح جماح التضخم المالى الذى سينجم عن الإنفاق الهائل للأموال نتيجة لمشروع السد، ومنح عقود الأعمال الإنشائية على أساس المنافسة، وعدم قبول أى مساعدات اقتصادية من دول الكتلة السوفييتية، وأخيراً، الحصول على موافقة السودان المسبقة على المشروع. كذلك، عرض البنك الدولى تقديم قرض قيمته ٢٠٠ مليون دولار مشروطاً بوفاء الولايات المتحدة، وبريطانيا بالعرض المقدم منهما، وعلى أساس أن الولايات المتحدة، وبريطانيا ستزيدان مساهماتهما فى المراحل التالية للمشروع بمقدار ٢٠٠ مليون دولار. ولكى تحصل مصر على قروض من البنك، فإنها يجب أن تتعهد بعدم قبول قروض أخرى دون موافقة البنك الدولى. ويشير محمد حسنين هيكل إلى أن الحكومة الأمريكية كانت ما زالت متحمسة لمشروع السد العالى، بالرغم من المعارضة الشديدة التى كانت تواجهها ضد اشتراكها فيه من بعض أعضاء مجلس الشيوخ الذين تحتاج ولاياتهم إلى سدود، ومن مزارعى القطن فى الجنوب خوفاً من زيادة مصر لمحصولها من القطن الطويل التيلة المنافس للأقطان الأمريكية، بالإضافة إلى معارضة إسرائيل ودول حلف بغداد"(٦).

تشكك عبد الناصر فى مغزى الشروط المقدمة من البنك الدولى، والولايات المتحدة، وبريطانيا، واعتبرها تدخلاً فى شئون مصر الداخلية حيث أنها تتطلب من مصر ضمناً عدم شراء أسلحة جديدة من الكتلة الشرقية إلا بموافقة الغرب. وكان أهم ما أقلقه هو عدم التزام الولايات المتحدة، وبريطانيا صراحة بتمويل المشروع بأسره. فقد رأى فى ذلك مغامرة غير مأمونة العواقب لأنها تعنى وضع مصر تحت رحمة الغرب الذى يمكنه فرض شروطه فى المراحل التالية للمشروع لأن مصر لا تريد أن تخسر الاستثمارات التى وضعتها فى المشروع[٧].

بعد يومين من تقديم العرض الغربى صرح السفير السوفييتى دانيال سولود "بأننا ننوى المشاركة فى بناء المشروع ما لم يوجد نص فى الاتفاق يستبعدنا بالتحديد"[٨]. بيد أنه لم يقدم لمصر عرضاً محدداً للمشاركة.

ربطت الولايات المتحدة، وبريطانيا عرضهما، بشكل ضمنى أحياناً وبشكل صريح فى أحيان أخرى، بضرورة التوصل إلى تسوية مصرية - إسرائيلية، وبسياسة مصر إزاء دول الكتلة الشرقية. فقد تصورت الولايات المتحدة، وبريطانيا أن تمويل مشروع السد العالى هو الثمن الواجب دفعه لحث عبد الناصر على قبول تسويه مع إسرائيل. ومن المؤكد أن عبد الناصر كان مستعداً، فى هذا الوقت، للتوصل إلى تسوية عربية - إسرائيلية. والدليل على ذلك، من بين أدلة متعددة، هو قبوله لاقتراحات إيدن فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ الخاصة بالتوصل إلى تسوية تفاوضية عربية - إسرائيلية على أساس المواءمة بين قرارات الأمم المتحدة الصادرة سنة ١٩٤٧، وخطوط الهدنة الحالية، وهى المقترحات التى رفضتها إسرائيل. بيد أن عبد الناصر لم يكن مستعداً للربط بين تلك التسوية وبين تمويل مشروع السد العالى.

وقد أرسلت الولايات المتحدة بالفعل مبعوثاً خاصاً هو روبرت أندرسون للتوسط فى هذه التسوية، ولكنها فشلت لأن بن جوريون أصر على التفاوض المباشر مع عبد الناصر وعدم التراجع عن خطوط الهدنة[٩]. ويقول كينيث لف أن انهيار مهمة أندرسون قد حكم على عرض تمويل مشروع السد العالى بالموت[١٠].

من ناحية أخرى فقد تصورت الولايات المتحدة، وبريطانيا أن تمويل السد العالى سيغرى عبد الناصر بدخول الحرب الباردة إلى صفهما. ويذكر هيوتوماس أنه فى أبريل سنة ١٩٥٥ كتب أيزنهاور مذكرة أكد فيها أن تمويل مشروع السد العالى سيعوضه مساندة مصر

للسياسة الغربية فى المنطقة(١١). ويضيف هوفستاتر أن عرض تمويل مشروع السد كان جزءاً من اتفاق بين وزراء خارجية الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا أثناء اجتماعهم فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ فى مؤتمر حلف الأطلنطى لمواجهة النفوذ السوفييتى فى الشرق الأوسط(١٢).

وقد اتضح ربط الغرب لتمويل مشروع السد العالى بهذين الشرطين أثناء لقاء هربرت هوفر، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، والدكتور/ أحمد حسين فى يونيو سنة ١٩٥٦. فقد أكد هوفر لأحمد حسين ضرورة أن تعلن مصر أنها لن تشترى أسلحة جديدة من الكتلة الشرقية، وأن تمارس دوراً قيادياً فى التوصل إلى سلام بين العرب وإسرائيل، وذلك كشرطين لتمويل مشروع السد العالى(١٣). ويؤكد شسنركوبر، ضابط المخابرات فى سفارة الولايات المتحدة فى لندن سنة ١٩٥٦ ربط الغرب بهذين الشطرين بقوله:

"كان لديه (دلاس) أمل فى أن تحقق المساعدة الخارجية أهدافاً أكثر أهمية. ومن ذلك منع أى تغلغل سوفييتى جديد فى الشرق الأوسط. فالمساعدة الأمريكية للسد يمكن أن تساعد لتحقيق هذا الهدف. كذلك، كان لدلاس هدف أكثر طموحاً. فقد أراد أن يستغل المعونة للحصول على تنازلات من عبد الناصر تؤدى، بالتوازى مع الضغط على إسرائيل، إلى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى"(١٤).

ظلت الولايات المتحدة، وبريطانيا حتى أوائل سنة ١٩٥٦ تؤيدان تمويل مشروع السد العالى أملاً فى تحقيق الهدفين. ففى ٢٤-٢٦ يناير سنة ١٩٥٦ أجتمع بلاك مع دلاس ثم إيدن اللذين طلبا منه أن يكون مرناً فى محادثات تمويل مشروع السد. وفى ٢٨ يناير اجتمع بلاك مع عبد الناصر. وقد عبر عبد الناصر عن سخطه على الشروط الملحقة بقرض البنك الدولى والعرض الأنجلو - أمريكى. بيد أن بلاك نجح فى إقناع عبد الناصر بقبول العرضين، وأكد له أنهما يتضمنان شروطاً عادية فى المعاملات المالية الدولية. وفى ٩ فبراير سنة ١٩٥٦ صدر بيان مشترك عن محادثات عبد الناصر - بلاك تعهد فيه البنك بتقديم ٢٠٠ مليون دولار لتمويل مشروع السد، وربط هذا العرض بتقديم الولايات المتحدة وبريطانيا ٧٠ مليون دولار. وتؤكد قراءة البيان أن عبد الناصر قبل فى الواقع شروط البنك الدولى بخصوص التفاهم بين مصر، والبنك حول السياسة الاقتصادية.

بعد ذلك، بدأ عبد الناصر اتصالات مع الولايات المتحدة، وبريطانيا للتفاوض حول الشروط الواردة فى مذكرة التفاهم المقدمة منهما فى ديسمبر سنة ١٩٥٥، وقدم مذكرة يطلب

فيها تعديل بعض تلك الشروط ولكنهما تجاهلتا تلك الاتصالات. ذلك أن حماس الولايات المتحدة، وبريطانيا لتمويل مشروع السد بدأ يفتر تدريجياً ابتداء من مارس سنة ١٩٥٦، وكان ذلك مرتبطاً بعدة تطورات فى سياسة مصر الخارجية أهمها:

أ- فى أول مارس سنة ١٩٥٦ قام سلوين لويد، وزير خارجية بريطانيا، بزيارة لمصر. وتصادف أثناء لقائه بعبد الناصر أن أصدر الملك حسين قراراً بطرد جون باجوت جلوب القائد البريطانى للفيلق العربى من الأردن. وقد اعتقد سلوين لويد وإيدن أن عبد الناصر كان وراء عملية الطرد، وأنه دبرها بإحكام حتى تحدث أثناء لقائه بسلوين لويد. كما تصوروا أن عبد الناصر هو مدبر المظاهرات التى قوبل بها لويد فى البحرين، ويقول أنتونى ناتنج إنه فى أعقاب طرد جلوب أعلن إيدن حرباً شخصية ضد عبد الناصر[١٥].

ب- ابتداء من أوائل سنة ١٩٥٦ تنامت العلاقة التجارية والعسكرية والسياسية بين مصر، ودول الكتلة الشرقية. وقد حصر تقرير أصدرته لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى صدر فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٦ أوجه التعاون التجارى المتزايد بين مصر، وكل من الاتحاد السوفييتى، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، والصين الشعبية، وبولندا، والمجر، وألمانيا الديمقراطية[١٦]. وفى ١٥ مارس أخبر عبد الناصر السفير الأمريكى بالقاهرة هنرى بايرود أنه على وشك عقد صفقة مقايضة مع الاتحاد السوفييتى لمبادلة ٤٥ الف طن قطن بعشرة آلاف طن صلب سوفييتى. كذلك تواترت الأنباء عن احتمال عقد صفقة أسلحة مصرية - تشيكية ثانية. ويقول هيرمان فاينر أن هذه الأنباء قد أثارت ضيق أيزنهاور، لأن عبد الناصر يريد أن يحصل على سلاح يمكن أن يستخدمه ضد إسرائيل[١٧]. ويروى السناتور فولبرايت، رئيس لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى فى ذلك الوقت أن الراجح هو أن سحب عرض تمويل مشروع السد العالى حدث فور فشل مهمة "أندرسون" فى القاهرة، والتى كان هدفها شراء الصلح مع إسرائيل بالسد العالى. فلقد اتضح بعد هذه الزيارة، وبصورة قاطعة، أن جمال عبد الناصر لن ينضم إلى أحلاف عسكرية غربية، ولن يعقد صلحاً مع إسرائيل[١٨].

جـ- فى ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ اعترفت مصر بالصين الشعبية. ويقول عبد الناصر أن الدافع لاتخاذ هذا القرار هو أن خروشوف كان قد صرح فى أبريل سنة ١٩٥٦ أثناء زيارته لبريطانيا أن الاتحاد السوفييتى مستعد للمشاركة فى حظر تصدير السلاح إلى دول الشرق الأوسط، وأنه قد خشى أن يوضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ، وأنه رأى أن الاعتراف

بالصين الشعبية يفتح أمام مصر مورداً جديداً للسلاح[١٩]. وقد كان هذا الاعتراف إيذاناً بأن الهدف الأمريكى – البريطانى من تمويل مشروع السد العالى لم يتحقق. ويؤكد صانعو القرار الغربيين أن هذا القرار كان بمثابة النقطة الحقيقية التى حدث عندها التحول فى التفكير الأمريكى – البريطانى. فيشير سلوين لويد فى مذكراته أنه عند هذه النقطة اتفق مع دلاس على عدم السير قدماً فى تمويل مشروع السد العالى، وترك الموضوع يموت تلقائياً[٢٠]. كما يقول أيزنهاور فى مذكراته، إنه منذ ذلك الوقت فقد الاهتمام بعرض التمويل، واستمر فى المفاوضات مع مصر لمجرد الوعد الذى قطعته الولايات المتحدة على نفسها[٢١].

د- فى ١٦-٢٢ يونيو سنة ١٩٥٦ قام شبيلوف، وزير خارجية الاتحاد السوفييتى، بزيارة لمصر للمشاركة فى احتفالات جلاء القوات البريطانية عن مصر. وقد صدر بيان مشترك عقب محادثاته مع عبد الناصر أكد تفاهم الطرفين حول القضايا المشتركة، ولكن لم يشر إلى موضوع السد العالى.

ويقول ويلتون وين إن عبد الناصر قد طلب من محمد حسنين هيكل أن يخطر الصحفيين الغربيين، الذين كانوا يتابعون زيارة شبيلوف، أن شبيلوف قد عبر لعبد الناصر عن رغبة الاتحاد السوفييتى فى إقراض مصر ٤٠٠ مليون جنيه (حوالى ١,٢ بليون دولار) لتمويل مشروع السد تدفع على مدى ستين عاماً بفائدة ٢ %، أو ربما بدون فوائد[٢٢]. وكان ذلك جزءاً من محاولة عبد الناصر الإسراع بالتوصل إلى اتفاق مع الغرب عن طريق التلويح بالبديل السوفييتى. وقد أثار ذلك حفيظة دلاس لأنه تصور أن عبد الناصر يحاول ابتزازه بإثارة احتمال التمويل السوفييتى، فى الوقت الذى لا يقدر فيه الاتحاد السوفييتى على القيام بمثل هذا العمل، كما كان دلاس يتصور. ولذلك قرر سحب عرض التمويل لكشف "الخدعة" المصرية - السوفييتية.

نتيجة لهذه التطورات، وللضغوط التى مارسها اللوبى الصهيونى، ولوبى الصين الوطنية (الذى كان يطالب بمعاقبة عبد الناصر لاعترافه بالصين الشعبية)، ولوبى منتجى القطن (الذى عارض تمكين مصر من زيادة المساحة المنزرعة قطنا) لوقف عملية تمويل مشروع السد العالى، تراجعت الولايات المتحدة، وبريطانيا عن تعهداتهما الواردة فى مذكرة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥. وقد علم عبد الناصر بهذا التراجع فى أبريل سنة ١٩٥٦، وذلك من واقع المحاضر السرية لاجتماع وزراء خارجية دول حلف بغداد الذى انعقد فى طهران فى

١٥ مارس سنة ١٩٥٦. فقد قام أحد الوزراء العراقيين بتسريب نسخة من المحاضر إلى عبد الناصر. تضمنت تلك المحاضر ما يفيد أن الولايات المتحدة، وبريطانيا ستتراجعان عن تمويل مشروع السد[٢٣]. ولذلك، فقد أخطر عبد الناصر السيد/ محمود رياض، سفير مصر فى سوريا آنذاك، فى أبريل سنة ١٩٥٦، أنه شبه متأكد من تراجع الولايات المتحدة عن وعدها بالمساهمة فى تمويل مشروع السد العالى. وقد تحولت تلك المعلومات إلى يقين فى يونيو سنة ١٩٥٦، بعد أن حولت الولايات المتحدة نصيبها فى تمويل المرحلة الأولى من مشروع السد إلى مشروعات أخرى فى الميزانية الأمريكية، وذلك فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٦، وتم إخطار مصر رسمياً بذلك، ونشرته فى الأهرام فى ٧ يوليو سنة ١٩٥٦[٢٤]. كذلك تعهد دلاس للجنة الاعتمادات التابعة لمجلس الشيوخ بأنه لن يستعمل أياً من الأموال المخصصة للسنة المالية سنة ١٩٥٧ لتمويل مشروع السد العالى بدون التشاور المسبق مع اللجنة. وكان قد سبق أن أخطرها فى ١٩ يونيو بأنه ليس هناك احتمال لتمويل مشروع السد فى المستقبل القريب[٢٥]. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رسمياً أن المبالغ المخصصة لتمويل مشروع السد العالى قد خصصت لمشروعات أخرى[٢٦].

إزاء ذلك بذل يوجين بلاك، أثناء زيارته لمصر فى ٢١ يونيو، جهوداً لإقناع عبد الناصر بقبول العرض الأمريكى - البريطانى بدون تعديل لأن عرض البنك الدولى مرتبط بالعرض الأمريكى - البريطانى. ولكن عبد الناصر رد بأنه لا يستطيع أن يفهم لماذا ترفض الولايات المتحدة، وبريطانيا التفاوض معه بشأن العرض أو حتى الرد على مكاتباته.

الواقع أن عبد الناصر قد تعمد عدم قبول الشروط الملحقة بالعرض الأمريكى- البريطانى فوراً أملاً فى الدخول فى مفاوضات لتحسين تلك الشروط فى صالح مصر، ولكنه عندما أيقن أن الغرب قرر النكوص عن عرض التمويل، لم يعد هناك مجال للمناورة، فقرر قبول العرض بشروطه، وأخبر السفير أحمد حسين فى لقائه معه فى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٦ أن يبلغ دلاس أن مصر قد قبلت الشروط الأمريكية - البريطانية.

من المهم أن نتوقف قليلاً عند اجتماع عبد الناصر بالسفير أحمد حسين لأنه يلقى الكثير من الضوء على تفكير عبد الناصر بخصوص التأميم.

يشير الأستاذ/ هيكل فى مقال كتبه سنة ١٩٥٦ إلى حوار هاتفى دار بينه فى القاهرة، وبين السفير أحمد حسين فى واشنطن عقب إعلان قرار التأميم. وفى هذا الحوار استفسر الأستاذ هيكل من السفير أحمد حسين عن لقاء السفير بعبد الناصر قبل مغادرته القاهرة،

فأجاب أن الرئيس قال له " هناك معركة قادمة. وأنا أريدك أن تستعد لها حتى لا تفاجئك الحوادث على غرة. أبدأ من الآن فى كل أحاديثك مع من تقابلهم فى إثارة موضوع قناة السويس. أريد أن تشرح استغلال الشركة لمصر، ومحاولتها الآن إهمال القناة بغية الضغط على مصر "(٢٧). بيد أن الأستاذ هيكل فى كتابه قصة السويس يشير إلى أنه كان حاضراً الاجتماع بين عبد الناصر وأحمد حسين. ويقول إن جمال عبد الناصر أكد للسفير اقتناعه الكامل بأن الغرب قد اتخذ قراراً سياسياً بعدم مساعدة مصر فى تمويل مشروع السد، وأنه حتى لو قبل شروط الغرب غير المقبولة فإن الغرب لن يفى بتعهده(٢٨). ومن ثم يتبين أن قبول عبد الناصر للشروط الغربية كان مناورة سياسية هدفها إحراج الغرب وإجباره على كشف نواياه الحقيقية تجاه مشروع السد العالى. أضف إلى ذلك، أنه حينما أخطر عبد الناصر السفير أحمد حسين بقبوله الشروط الغربية، فإنه طلب منه أن يقرأ كتاباً عن قناة السويس قبل أن يغادر القاهرة، كما يقول الأستاذ هيكل(٢٩). ويضيف انتونى ناتنج أن عبد الناصر أخطر أحمد حسين فى هذا الاجتماع أنه فى حالة تراجع الولايات المتحدة عن تعهداتها، فإنه سيحصل على النقد الأجنبى اللازم عن طريق تأميم شركة قناة السويس، وأن أحمد حسين قد أصيب بصدمة شديدة لهذا الاقتراح من جانب الرئيس(٣٠).

وبصرف النظر عن دقة أى من الروايتين، فإنه من الثابت أن عبد الناصر قد أثار موضوع قناة السويس مع أحمد حسين فى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٦ فى سياق تأكيد توقعه نكوص الغرب عن تعهداته. لذلك، فإنه يبدو من سياق الأحداث أن عبد الناصر لم يقبل الشروط الغربية إلا عندما تأكد أن هذا القبول سيجبر الغرب على إعلان سحب عرض التمويل، وأنه عندما تأكد من أن الغرب سيسحب عرض التمويل، كان موضوع قناة السويس مطروحاً فى ذهنه. كذلك يبدو من استعراض الأحداث أن تأخر عبد الناصر فى قبول العرض الأمريكى البريطانى لمدة سبعة أشهر لم يكن مقصوداً منه دفع الغرب نحو سحب عرض التمويل، ولكن كان بهدف تحسين الشروط الواردة فى هذا العرض، وأنه فى حوالى أبريل سنة ١٩٥٦ علم عبد الناصر أن الغرب قد قرر النكوص عن تعهده كما بدا واضحاً أن توجه سياسته الخارجية يبتعد تدريجياً عن التوجه الغربى. ومن ثم فإنه من غير المتوقع أن يدخل مع الغرب فى مشاركة تجارية قد تمتد إلى عشر سنوات لبناء السد العالى، وبخاصة أنه تأكد من أن تلك المشاركة التجارية ستقوم على شروط مجحفة لعل أهمها هو الدخول فى مفاوضات سنوية حول شروط التمويل، وإلزامه بعدم شراء أسلحة من الكتلة الشرقية. ومن

ثم قرر عبد الناصر التراجع عن هذه الصفقة. أضف إلى ذلك أن الأعمال التحضيرية لتأميم شركة القناة كانت قد وصلت إلى مرحلة متقدمة، كما قدمنا. ومن ثم، فقد تعمد عبد الناصر التأخير فى قبول العرض، ولم يقبله إلا عندما تأكد من أن الغرب لن يفى بوعده. وفى تصورنا، فإن عبد الناصر قد بنى خطته على أساس أن نكوص الغرب عن تعهداته بتمويل مشروع السد سيخلق المناسبة الملائمة لتأميم شركة قناة السويس. ذلك أنه فى هذه الحالة يستطيع أن يحقق هدفه القديم فى تأميم الشركة، وذلك تحت غطاء استعمال دخلها من النقد الأجنبى لتمويل مشروع السد العالى الذى رفض الغرب تمويله، كما يكون قد تخلص من الشروط الغربية التى لم يكن ليقبلها بحال كشروط يمكن تطبيقها، خاصة إذا تذكرنا التوجه العام لسياسته الخارجية. ففى الخطب التى ألقاها عبد الناصر قبل قبوله لتلك الشروط أعلن عبد الناصر رفضه للشروط الغربية واعتقاده أن الهدف منها هو القضاء على استقلال مصر. وأضاف فى خطابه فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٦ أنه لن يتسامح مع أية محاولة من القوى الغربية لوضع الاقتصاد المصرى تحت وصايتها. وفى خطاب آخر ألقاه فى ١٩ يونيو سنة ١٩٥٦ أكد مرة أخرى تصميمه على مقاومة الضغوط الغربية، وحذر أنه مستعد أن يقبل المساعدة من أى دولة تقدمها بدون شروط، مشيراً بذلك إلى العرض السوفييتى. وهذا يعنى أن قبول عبد الناصر للشروط الغربية فى ١٠ يوليو لم يكن فى الواقع إلا مناورة سياسية.

وقد أثبتت الأحداث صحة الحسابات السياسية لعبد الناصر. ففى ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ التقى السفير أحمد حسين بدلاس فى مقر وزارة الخارجية الأمريكية، وأخطره بقبول عبد الناصر للعرض الأمريكى - البريطانى بكامل شروطه. وفى نفس اللحظة التى كان أحمد حسين يبلغ فيها دلاس بذلك، كان المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوزع بياناً يؤكد فيه سحب عرض تمويل السد العالى وقام دلاس باخطار السفير أحمد حسين بذلك موضحاً له أن الشعب المصرى سيكره من يساعدوه فى تمويل هذا المشروع لأنه سيؤدى إلى نتائج وخيمة، ولذلك فمن الأفضل للسوفييت أن يساعدوه فى بنائه. وفيما يلى نص البيان الذى وزعه المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية:

> بناء على طلب حكومة مصر، اشتركت الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة، والبنك الدولى فى تقديم عرض للمساعدة فى بناء السد العالى على النيل عند أسوان. وهذا المشروع من الضخامة بمكان. ذلك أنه يستغرق ما بين ١٢ إلى ١٦ سنة لإتمامه، كما أنه يتكلف حوالى ١,٣ بليون دولار، يجب توفير ٩٠٠

مليون منها بالعملة المحلية. والمشروع لا يتعلق بحقوق ومصالح مصر وحدها، ولكن يتعلق بالدول الأخرى التى تسهم بمياهها وهى السودان، وإثيوبيا، وأوغندا.

وقد تضمن العرض المقدم فى ديسمبر تقديم الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة منحة للمساعدة فى المراحل الأولى للمشروع، وهى المراحل التى ستنعكس آثارها على مصر وحدها. وذلك على أساس أن بناء المشروع ككل سيتطلب حلاً مرضياً لقضية حقوق مياه النيل. كذلك، فإن هناك اعتباراً مهماً آخر يؤثر فى جدوى المشروع، ومن ثم فى جدوى المعونة الأمريكية، وهو الرغبة والمقدرة المصرية على تركيز الموارد الاقتصادية نحو بناء المشروع.

إن التطورات التى حدثت خلال الشهور السبعة التالية لم تكن مواتية لنجاح المشروع، وقد استنتجت حكومة الولايات المتحدة أنه ليس من الملائم فى الوقت الراهن أن تشارك فى المشروع. فلم يتم التوصل إلى اتفاق مع الدول النهرية، كما أن مقدرة مصر على تخصيص الموارد الكافية للتأكد من نجاح المشروع قد أصبحت محلاً للشك بشكل يفوق ما كان عليه الحال وقت تقديم العرض.

إن هذا القرار لا يعكس بأى حال، ولا يتضمن تغييراً فى العلاقات الودية بين حكومة وشعب الولايات المتحدة وحكومة وشعب مصر. فما تزال حكومة الولايات المتحدة مهتمة برفاهية الشعب المصرى وبتطوير النيل. كذلك، فهى مستعدة لأن تنظر بعين الاعتبار، فى الوقت الملائم، وبناء على طلب الدول النهرية، فى الخطوات اللازمة لتحقيق الانتفاع الأمثل بمياه النيل لمصلحة شعوب المنطقة. أكثر من ذلك، فإن الولايات المتحدة ما تزال مستعدة لمساعدة مصر على تحسين الأحوال الاقتصادية لشعبها، كما أنها مستعدة من خلال أجهزتها المختصة لمناقشة هذه المسائل فى حدود المبالغ المسموح بها من الكونجرس(٣١).

وهكذا أشار البيان إلى عدم قدرة الحكومة المصرية على تخصيص الموارد اللازمة لنجاح مشروع السد العالى. وإلى استعداد الولايات المتحدة مساعدة الشعب المصرى. وبذلك فقد تضمن البيان تشكيكاً علنياً فى سلامة الاقتصاد المصرى. والواقع أنه رغم أن عبد الناصر قد توقع القرار الأمريكى إلا أنه لم يتوقع أن تصدر الولايات المتحدة بياناً رسمياً بذلك، وإنما تكتفى بإبلاغه بالقرار عن طريق القنوات الدبلوماسية. ويذكر الأستاذ هيكل أن

البيان قصد به أن يكون مهيناً فى الوقت الذى كان يهدم فيه أكبر أحلام مصر وعبد الناصر فى ذلك الوقت[٣٢]. وقد أثار البيان لدى عبد الناصر مشاعر الغضب والرغبة فى توجيه ضربة مضادة تماثل فى قوتها الضربة الأمريكية. وقد أدى ذلك بعبد الناصر إلى المسارعة فى اتخاذ قرار التأميم، وإلى إعلان القرار بشكل يتضمن إهانة الغرب. ولكى يتفهم القارئ مشاعر الغضب التى دفعت عبد الناصر إلى المسارعة فى اتخاذ القرار (الذى خطط له منذ فترة طويلة) وإلى إعلانه بطريقة مهينة للغرب، فعليه أن يتصور أنه قد تقدم إلى بنك يطلب قرضاً، فإذا بالبنك يصدر بياناً فى الصحف يوضح أنه قد رفض منح القروض لسوء الموقف المالى لطالب القرض. ومن ثم، فإنه إذا كان عبد الناصر قد خطط لتأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٦٠، إلا أن المضمون المهين للبيان الأمريكى عن الاقتصاد المصرى كان هو الحافز المباشر الذى دفع عبد الناصر إلى اتخاذ قرار التأميم وقد اتضح ذلك من ربط عبد الناصر باستمرار بين القرار وبين البيان الأمريكى وذلك فى ثلاث مناسبات هى خطابه فى مسطرد فى ٢٤ يوليو، وفى حديثه إلى مجلس الوزراء قبيل إعلان القرار، وفى خطاب التأميم ذاته كما سنوضحه فيما بعد.

فى ٢٠ يوليو قامت الحكومة البريطانية بسحب عرض التمويل لنفس أسباب سحب العرض الأمريكى. وفى ٢٣ يوليو سحب البنك الدولى بدوره العرض المقدم منه. حدث ذلك، فى الوقت الذى كانت خطة التأميم فيه تسير على قدم وساق.

هوامش الفصل الرابع

(١) Kenneth Love ,Suez, the Twice Fought War (London, Longman, 1969),p.306.

(٢) Keith Wheelock, Nasser's New Egypt, A Critical Analysis , (West Port: Creen Woods Press, 1975) , p 187.

(٣) حديث الأستاذ/ هيكل فى ندوة صنع القرار المنعقدة بالقاهرة فى اطار منتدى العالم الثالث فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤.

(٤) Anthony Nutting, Nasser, (New York: E.: P Dutton, 1972), p. 130.

(٥) أنتونى ناتنج، "وثائق وزارة الخارجية البريطانية، إيدن أراد أن يسبق السوفييت فى المشاركة فى تمويل السد العالى"، الأهرام، ١٩٨٦/٣/٢٦.

(٦) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس "حرب الثلاثين سنة"، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٦)، ص ٤٢٩-٤٣٠.

(٧) عبر عبد الناصر عن هذا التخوف فى خطاب التأميم الذى ألقاه فى الإسكندرية فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ بقوله " لم يضمن البنك أن تدفع أمريكا، وإنجلترا لنا أكثر من ٧٠ مليون دولار التى وعدوا بها وظهر الفخ، أى نأخذ السبعين مليون دولار، ونبدأ المشروع ونصرف المال ثم نعود فنطلب الـ ٢٠ مليون دولار، فيعرض البنك شروطا، ويبقى علينا أن نقبل شروط البنك أو يتوقف المشروع ونكون أضعنا ٣٠٠ مليون دولار هباء .. كانت هناك خدعة لنقع فى براثنهم".

- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، (القاهرة، مصلحة الاستعلامات، الجزء الأول)، ص ٥٥٥.

(٨) Dan Hofstadter, ed,. Egypt and Nasser (New York, Facts on file, 1973), Vol. 1, P. 120.

(٩) Chester Cooper, The Lion's Last Roar: Suez 1956, (New York: Harper and Row, 1978), pp. 94-95.

(١٠) Kenneth Love, op.cit, p. 309.

(١١) Hugh Thomas, The Suez Affair (London: Weiden-feld and Nicolson, 1966), pp. 17-18.

(١٢) Hofstadter, op.cit, p. 121.

(١٣) Mohamed Heikal, The Cairo Documents, (New York, Double day, 1973), pp. 62-63.

(١٤) Chester Cooper, op.cit, pp. 94-95.

(١٥) Nutting, op.cit. p. 136.

(١٦) Hofstadter, op.cit., pp. 126-127.

(١٧) Herman Finer, Dulles over Suez, The Theory and Practice of his Diplomacy, (Chicago, Quadrangle, 1964), pp. 41-46.

(١٨) انظر محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، م.س.ذ، ص ٤٤٢.

(١٩) Love, op.cit, p. 260

(٢٠) Selwyn Lloyd, Suez, 1956, A Personal Account, (London, Jonathan Cape, 1978). Pp. 68-69.

(٢١) Dwight Eisenhower, Waging Peace 1956-4961, (New York, Doubleday, 1965) p. 32.

(٢٢) Wilton Wynn, Nasser of Egypt, (Cambridge, Arlington Books, 1959) p. 159.

(٢٣) Heikal, op.cit., pp. 324-326.

(٢٤) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، الجزء الثانى، (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٦)، ص ١٣٩.

(٢٥) Love, op.cit., pp. 324-326.

(٢٦) New York Times, 7 July 1956.

(٢٧) محمد حسنين هيكل "متى اتخذ جمال عبد الناصر قرار تأميم شركة قناة السويس؟"، آخر ساعة، ١٤ اغسطس سنة ١٩٥٦، ص ٨.

(٢٨) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، آخر الحروب فى عصر العمالقة، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٤) الطبعة الثانية، ص ١٠٣-١٠٤.

(٢٩) المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٣٠) Nutting, op.cit, p 139.

(٣١) Wheelock, op.cit., pp. 193-199.

(٣٢) نقلاً عن طلعت مسلم، "ندوة ثلاثون عاماً على تأميم قناة السويس" (القاهرة: ٣٠ أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٨٤، المستقبل العربي، ٩٤، ديسمبر ١٩٨٦)، ص ١٥٨.

الفصـل الخامـس

اتخاذ قـرار التـأميم

كيف علم عبد الناصر بقرار الولايات المتحدة بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى؟، وكيف أدرك هذا القرار؟ تتناقض الروايات عن كيفية وتوقيت وصول خبر سحب العرض إلى عبد الناصر. فالرواية الأولى تؤكد أن عبد الناصر قد علم بالقرار أثناء عودته بالطائرة من بريونى إلى القاهرة مساء ١٩ يوليو ١٩٥٦ حيث أخبره مساعده برسالة لاسلكية تتضمن ملخص البيان الذى أذاعته وزارة الخارجية الأمريكية. وكان أول تعقيب له على البيان " أن هذا البيان هجوم على النظام ودعوة للشعب لإسقاطه ". ويؤكد هذه الرواية الأستاذ هيكل، والذى كان مرافقاً للرئيس فى رحلته فى كتابه وثائق القاهرة الصادر باللغة الإنجليزية سنة ١٩٧٢ وفى كتابه ملفات السويس الصادر سنة ١٩٨٦[١]، وانطونى ناتنج فى كتابه عبد الناصر الصادر سنة ١٩٧٢[٢]، وأحمد حمروش فى كتابه قصة ثورة يوليو الصادر سنة ١٩٧٥[٣]، وعبد الحميد أبو بكر فى كتابه قناة السويس – الأيام التى هزت الدنيا، والذى يضيف أنه عندما علم عبد الناصر بالقرار لم يكن النص قد وصله كاملاً، ولم يكن القرار مفاجأة له وأن النص كان أول شيء تلقاه عقب وصوله إلى القاهرة فى الساعة الثانية صباح يوم الجمعة ٢٠ يوليو. ولكن النص كان بمثابة مفاجأة[٤]. أما فحوى الرواية الثانية فهو أن عبد الناصر قد علم بالقرار الأمريكى عقب وصوله إلى مطار القاهرة فى الساعة الثانية صباح يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٦، وأن زكريا محيى الدين هو الذى أخطره بمضمون البيان الأمريكى. ويؤكد هذه الرواية عبد اللطيف البغدادى، الذى كان مرافقاً للرئيس فى رحلته إلى بريونى فى مذكراته[٥]، وعلى صبرى الذى كان مرافقاً أيضاً للرئيس فى تلك الرحلة فى حديثه إلى المؤلف، وكينيث لف فى كتابه السويس الصادر عام ١٩٦٩[٦]. أما الرواية الثالثة فمؤداها أن عبد الناصر قد علم بالقرار الأمريكى قبل مغادرته يوجوسلافيا، وذلك يوم ١٩ يوليو وان النص قد وصله كاملاً صباح يوم ٢٠ يوليو، وأنه قد تحدث مع الرئيس تيتو فى موضوع البيان قبل سفره من يوجوسلافيا. ويؤكد هذه الرواية شيستر كوبر، ضابط المخابرات الأمريكية فى لندن عام ١٩٥٦[٧]. كما يؤكدها هيكل فى كتابه قصة السويس الصادر فى عام ١٩٧٧[٨].

ونحن نرجح أن عبد الناصر قد علم بسحب عرض التمويل قبل مغادرته بريونى، وأن نص البيان قد وصله إما فى الطائرة أو عند وصوله إلى مطار القاهرة. فعبد الناصر وصل إلى القاهرة فى الساعة السابعة صباح ٢٠ يوليو بتوقيت القاهرة كما جاء فى الأهرام الصادر فى ٢١ يوليو سنة ١٩٥٦، بينما كان البيان الأمريكى قد أذيع فى الساعة السابعة من مساء

١٩ يوليو بتوقيت بلجراد، وذلك قبل ساعتين وثلث الساعة من مغادرته بلجراد. ومن ثم فمن الأرجح أنه قد علم بالقرار قبل مغادرته بلجراد، ثم وصله نص البيان أثناء رحلة الطائرة فجر يوم ٢٠ يوليو، أو بمجرد وصوله إلى القاهرة. ومن الواضح من روايتى البغدادى، وعلى صبرى أن عبد الناصر لم يبلغهما بأخبار البيان، ولم يعلمهما عنه إلا عندما وصلا إلى مطار القاهرة.

من المؤكد أن عبد الناصر لم يفاجأ بالقرار الأمريكى، وقد رأى فى سحب العرض فرصة للاستعداد للسير حثيثاً نحو التأميم خاصة وأن اتفاقية جلاء القوات البريطانية كانت قد وقعت فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤، وأن القوات البريطانية قد أكملت الجلاء بالفعل عن قاعدة قناة السويس فى يونيو ١٩٥٦. ولكن ما لم يتوقعه عبد الناصر هو أن تصدر وزارة الخارجية الأمريكية بياناً رسمياً تطعن فيه فى المقدرة الاقتصادية لمصر. كان أول تعليق لعبد الناصر على البيان هو أنه إهانة لا مبرر لها، وتشكيك فى قوة الاقتصاد ويمثل تحريضاً غير مقبول للشعب المصرى على قيادته(٩). وقد عبّر عبد الناصر عن هذا الإدراك لمعنى البيان الأمريكى فى الخطاب الذى ألقاه فى ٢٤ يوليو عام ١٩٥٦. فقد أكد أن البيان الأمريكى يقوم على الكذب والتضليل، وعلى التشكيك فى قدرة الاقتصاد المصرى، وأن الهدف من طريقة إخراج البيان هو التمهيد للسيطرة السياسية والاقتصادية على مصر، وأن رده الحالى على التشكيك الأمريكى هو "موتوا بغيظكم" (١٠). ويتضح من قراءة الخطاب أن عبد الناصر قد امتلأ غضباً وسخطاً على طريقة الإخراج الأمريكى لقرار سحب عرض التمويل، وعلى المعانى التى انطوى عليها. ومن ثم، فقد قرر أن يسارع باتخاذ قرار تأميم شركة قناة السويس، لأن طريقة إخراج قرار سحب عرض التمويل أمام العالم قد أعطته الحجة السياسية لاتخاذ مثل هذا القرار. ولذلك، فقد سارع باتخاذ القرار وتنفيذه رغم أنه لم يكن قد تغلب بعد على بعض المخاطر المحتمل أن تترتب على القرار، كما سنوضحه عند تحليل المخاطر. كذلك، قرر عبد الناصر أن يكون اخراج القرار عنيفاً ومهيناً للغرب بنفس مقدار العنف والإهانة التى جاءت فى شكل إخراج القرار الأمريكى.

ومن ثم، فإنه بمجرد وصول البيان الأمريكى إلى عبد الناصر، كان تأميم شركة القناة هو البديل المطروح الأكثر مصداقية لديه. فهو يحضر له منذ عام ١٩٥٣، وقد جاءت اللحظة المناسبة لاتخاذه وتنفيذه. لذلك، فإنه حينما اتصل هيكل بالرئيس صباح يوم ٢١ يوليو

أخبره الأخير أنه ينوى أن يأخذ كل دخل قناة السويس[١١]، كما أخبر البغدادى مساء اليوم ذاته أنه سيقوم ببناء السد العالى من دخل القناة الذى سيؤول إلينا بعد التأميم[١٢].

ويثير ذلك تساؤلاً، وهو لماذا قرر عبد الناصر أن يرد على القرار الأمريكى بتأميم قناة السويس وهى شركة تسيطر عليها المصالح الفرنسية، والبريطانية ولم تكن الولايات المتحدة تعتمد كثيراً على قناة السويس ؟ فمن المنطقى أن الرد على بيان دلاس كان يجب أن يكون بضرب المصالح الأمريكية، ولكنه اختار أن يرد على الولايات المتحدة فى ميدان لا يؤثر كثيراً على مصالح. ترجع أهمية هذا السؤال إلى أنه كان أحد العوامل التى حركت نوازع الانتقام لدى فرنسا لإجهاض قرار التأميم. فيقول بينو إن قرار عبد الناصر كان رداً على رفض دلاس بوقف مساعدة مصر فى تشييد السد العالى. ولم يكن لنا أى يد فى ذلك، وأننا لم نكن نتوقع أن توجه ضربه لمصالحنا دون جريمة من جانبنا[١٣]. الواقع أن هذه المسألة تؤكد ما سبق وأن قلناه من أن التأميم لم يكن رداً على القرار الأمريكى لأنه لا يؤثر على المصالح الأمريكية، ولكنه كان قراراً قد تم التحضير له منذ فترة. ولم يكن القرار الأمريكى سوى المناسبة لإعلان التأميم.

المبحث الأول
قواعد اتخاذ القرار

تنطوى عملية اتخاذ القرار على تحديد مجموعة من القواعد التى يطلق عليها دارسو اتخاذ القرار "قواعد القرار" Decision Rules. وهذه القواعد إما أن تحدد بشكل صريح أو ضمنى. وهى تقوم بإحدى وظيفتين. فهى أما أن تشكل الأسس أو القيم التى يتم بمقتضاها المفاضلة بين البدائل، أو أنها تشكل المعايير التى يجب أن تتوافر فى البديل المطلوب لكى يمكن اتخاذه وتنفيذه. ويتضح من تحليل عملية اتخاذ قرار التأميم أن هذا القرار قد انبنى على مجموعة من القواعد التى حددها عبد الناصر باعتبارها قيم يجب أن يحققها البديل لكى يتم تبنيه، وهذه الأسس هى:

(١) تأكيد الدور العالمى الاستقلالى لمصر

كان مفهوم تدعيم وتأكيد الاستقلال الذى حصلت عليه مصر، والظهور فى النظام العالمى كدولة قادرة على صنع القرارات، وعلى مقاومة ضغوط الدول الكبرى، أحد العقائد الأساسية التى احتلت مكانة مركزية فى حسابات عبد الناصر قبل اتخاذ قرار التأميم. وقد قمنا بتحليل مضمون الوثائق الناصرية فى السنة السابقة على التأميم ووجدنا أن مفهوم عبد الناصر لدور مصر العالمى كان يدور بصفة أساسية حول مفهوم الدور الاستقلالى. فقد كان هذا الدور يمثل ٧١% من تكرار اشاراته إلى دور مصر الدولى[١٤]. ولذلك نجد أنه حينما تناقش عبد الناصر مع هيكل يوم ٢١ يوليو حول قرار التأميم، فإن عبد الناصر أكد أنه يتصور أن التأميم هو الحل الأمثل لأننا نؤكد بذلك استقلالنا الكامل واستقلال إرادتنا السياسية[١٥]. هذا فضلاً عن أن استعادة قناة السويس ذاتها كانت جزءاً من عملية تأكيد الدور الاستقلالى لمصر، وتعظيم عملية الاعتماد على الذات كإستراتيجية لتدعيم هذا الدور.

(٢) تكافؤ رد الفعل مع الفعل

أما القاعدة الثانية للقرار، فهى أن يتكافأ مضمون وشكل القرار مع مضمون وشكل الحافز الذى دفع إلى اتخاذه. فعبد الناصر كان يعتقد أن التراجع أمام العدو سيفسر من جانب العدو على أنه علامة ضعف مما يغريه بمزيد من التشدد. أما إذا واجه العدو موقفاً صلباً فإنه فى هذه الحالة سيتراجع ويقدم التنازلات. كانت تلك إحدى القواعد الثابتة فى الحساب

السياسى لعبد الناصر والتى تعامل بمقتضاها مع الإنجليز، وإسرائيل طوال الفترة السابقة على التأميم(١٦). ويؤكد هيكل أنه فى حساب عبد الناصر للقرار توصل إلى أنه لابد أن يكون قرار مصر فى هذا الشأن فى مقاس قرار سحب عرض المساهمة فى تمويل السد العالى عنفاً إلى درجة الإهانة(١٧). كما عبر عبد الناصر عن هذه القاعدة فى حديث له فى١٤ يونيو ١٩٥٧، حين أكد أنه اتخذ قرار التأميم لأنه لو قبل مثل هذه الصفعة لتوالت الصفعات. ولذلك نفهم لماذا رفض نصيحة فتحى رضوان فى اجتماع مجلس الوزراء قبل إعلان القرار بعدم الربط بين التأميم وسحب العرض الأمريكى، حتى لا يفهم التأميم على أنه انتقام ولتجنب الحرب.

(٣) المخاطرة المحسوبة

لم يكن عبد الناصر مستعداً لاتخاذ قرار ينطوى على مخاطرة سياسية غير محسوبة. ويقصد بالمخاطرة المحسوبة سلوك ينطوى على درجة عالية من اليقين فيما يتعلق بنتائجه الإيجابية. وكان عبد الناصر مدركاً منذ بداية الثورة أن المساس بشركة قناة السويس ينطوى على مخاطرة سياسية نظراً لارتباط الشركة بالقوى الاستعمارية الغربية. ولذلك، فقد بدأ فى حساب المخاطرة والحد منها بالدراسات التحضيرية عن الشركة، ثم جمع المعلومات عن الشركة، وعن القوى العسكرية للدول الغربية. ولذلك سنرى أنه لم يقرر تأميم الشركة إلا عندما تأكد أن القرار ينطوى على مخاطرة محسوبة ومحدودة.

(٤) اختيار القيمة القصوى والتمسك بها

عند التفضيل بين الأهداف والقيم المتعلقة بموقف معين، لم يكن عبد الناصر يتردد فى اختيار القيمة القصوى. فقد كان يعتقد أن اختيار القيم الممكن تحقيقها يؤدى به إلى خسارة معركة تحقيق الأهداف قبل أن تبدأ. ومن ثم ، فإن عليه أن يختار القيمة القصوى، وبصرف النظر عن احتمالات أو امكانيات تحقيقها فى المنظور القريب. وبمجرد اختيار تلك القيمة فإنه يجب التمسك بها وعدم تغييرها حتى ولو ظهرت صعوبة تحقيقها فى الظروف الراهنة(١٨). ويشير دونالدنف إلى أن فى ٢٣ يوليو ١٩٥٦ اجتمع عبد الناصر مع أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ووضع أمامهم ثلاثة مقترحات، تأميم قناة السويس بشكل كامل، تأميم ٥٠ % من دخل القناة، إصدار إنذار بأنه ما لم يتم تمويل بناء السد العالى فسوف تقوم مصر بتأميم القناة. وقد تم استبعاد فكرة الإنذار على أساس أنه إذا ما تم ذلك فسوف يتم الرد عليه

بإنذار مماثل والتهديد بأنه فى حالة تأميم القناة فسوف يتم استخدام القوة. أما الاقتراح الخاص بتأميم ٥٠% من القناة فقد تم استبعاده أيضا على أساس أن من الأفضل تأميم القناة بشكل كامل لأن المخاطر فى كلتا الحالتين واحدة، ولذلك فمن الأفضل تأميم القناة بشكل كامل[١٩].

وعليه كانت القيم الممكن المفاضلة بينها بعد سحب عرض التمويل هى التمسك ببناء مشروع السد، وتأجيل المشروع إلى حين إيجاد مصدر بديل للتمويل، أو التخلى عن المشروع. ولم يكن من الممكن لعبد الناصر أن يتخلى عن القيمة القصوى (بناء المشروع) ويقبل قيمة أقل منها. لذلك، لم يكن من الممكن، أخذاً فى الاعتبار هذه القاعدة، أن يقبل عبد الناصر القيمة الأقل (المطالبة بنصف أرباح شركة القناة)، ويتخلى عن القيمة القصوى (التأميم الكامل للشركة). وقد اتضحت تلك القاعدة فى مجموعة الافتراضات التى حددها قبل اتخاذ القرار، وهى أنه لابد لمصر أن تبنى السد، ولا تكتفى بالمطالبة بنصف دخل الشركة[٢٠].

بمجرد أن تأكد عبد الناصر أن بديل تأميم شركة قناة السويس يتفق وتلك القواعد، وذلك من خلال مجموعة الحسابات التى أدارها فى ذهنه عقب سحب عرض التمويل، اتجه إلى اتخاذ قرار التأميم. فقد رأينا أن عبد الناصر كان ينوى تأميم شركة القناة، وقد أوجد له سحب عرض التمويل الفرصة لكى يفعل ذلك. ولذلك فإنه بمجرد أن اتضح له أن هذا البديل لا يتناقض مع أى من قواعد اتخاذ القرار المحددة لديه، فإن الاختيار وقع على هذا البديل.

معنى ذلك، أن عبد الناصر لم يقم فى الواقع بحساب شامل للبدائل المتاحة فى الموقف، ولكن اختار البديل المحدد سلفاً فى ذهنه طبقاً لافتراضات النموذج المعرفى لاتخاذ القرار. ولا يعنى ذلك أن عملية اختيار البديل كانت عملية غير رشيدة. ذلك أن عبد الناصر لم يقرر نهائياً اتخاذ قرار التأميم إلا بعد أن تأكد من محدودية المخاطر التى يمكن أن تترتب على اتخاذ قرار التأميم، ومن إمكانية تنفيذه. بعبارة أخرى، فقد أجرى عبد الناصر حساباً شاملاً للاحتمالات التى يمكن أن تترتب على اتخاذ القرار، وللوسائل المتاحة لمواجهة تلك الاحتمالات. أما البدائل الأخرى المتاحة، فإن عبد الناصر أكتفى برفضها الواحد تلو الآخر، دون بحث شامل للاحتمالات التى يمكن أن تترتب عليها، وكانت المبررات التى ساقها عبد الناصر تتعلق بمخالفتها لبعض قواعد اتخاذ القرار التى أتينا عليها. كيف أذن تم حساب المخاطر التى يمكن أن تترتب على اتخاذ قرار التأميم؟

المبحث الثانى

جمع المعلومات عن الاحتمالات والمخاطر

ابتداء من ٢١ يوليو، وبعد أن استقر عبد الناصر مبدئياً على اختيار التأميم كبديل للرد على القرار الأمريكى قام بحساب المخاطر التى قد تنشأ عن هذا الاختيار. وقد ركز عبد الناصر على ثلاثة مخاطر رئيسة: الغزو العسكرى الغربى، وتجميد الأرصدة النقدية المصرية المودعة فى الغرب، وانسحاب المرشدين الأجانب العاملين فى شركة قناة السويس. ومن ثم شرع عبد الناصر فى جمع المعلومات المتعلقة بهذه المخاطر. أى أن تجميع المعلومات لم يكن بغرض توضيح أبعاد الموقف تمهيداً لاستكشاف البدائل، ولكنه كان بهدف حساب المخاطر الناشئة عن البديل الذى استقر عليه مبدئياً.

(١) احتمال الغزو العسكرى الغربى

ربما كان احتمال الغزو العسكرى الغربى هو الاحتمال الأول الذى نوقش عند اتخاذ القرار. وقد استغرق حسابه معظم الوقت المتاح لاتخاذ القرار، وأدت تلك العملية إلى تأجيل إعلان القرار من ٢٣ يوليو إلى ٢٦ يوليو.

فى ٢١ يوليو كتب عبد الناصر تقدير موقف من وجهة النظر الغربية فى حالة تأميم قناة السويس. وقد نشر محمد حسنين هيكل خمس روايات لهذه الوثيقة. الأولى نشرها فى مقالة كتبها فى الأهرام فى ٧ أكتوبر عام ١٩٦٦، والثانية نشرها فى كتابه المنشور بالإنجليزية وثائق القاهرة عام ١٩٧٢، والثالثة فى كتابه قصة السويس الذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٧٧، والرابعة فى حديثه مع فؤاد مطر فى كتابه بصراحة عن عبد الناصر الصادر فى سنة ١٩٧٧، والخامسة فى كتابه ملفات السويس الصادر سنة ١٩٨٦. والروايات الخمس تتفاوت فى حجم المعلومات الواردة فى كل منها، وفى تقدير عدد القضايا التى غطاها عبد الناصر فى تلك الوثيقة، كما تتفاوت فى مضمون بعض المعلومات. بل تختلف فى عدد صفحات وثيقة تقدير الموقف التى كتبها عبد الناصر. فبينما يشير فى حديثه مع فؤاد مطر إلى أن عدد صفحات الوثيقة إحدى عشرة صفحة، فإنه فى ملفات السويس يشير إلى أنها سبع صفحات فقط[٢١]. كذلك، فقد تحدث عبد الناصر إلى الصحفى كينيث لف عن تلك الوثيقة. وقد نشر لف هذا الحديث فى كتابه السويس الصادر عام ١٩٦٩. وتضمن ذلك الحديث معلومات مختلفة إلى حد ما عما جاء بروايات هيكل. ولسنا هنا فى مقام مقارنة

الروايات المختلفة ولكننا نستطيع من استقرائها أن نتوصل إلى أن عبد الناصر قد قدر الموقف كالتالى :

١. الولايات المتحدة لن تقدم على عمل عسكرى ضد مصر، ولكنها ستبارك العمل العسكرى البريطانى، وذلك بسبب اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية.

٢. فرنسا قد تشترك مع بريطانيا فى عمل عسكرى، ولكنها لن تتدخل بمفردها، فضلاً عن أن انشغالها بالحرب الجزائرية سيعرقل احتمال اشتراكها. ويلاحظ أنه فى رواية لف فإن عبد الناصر استبعد فرنسا تماماً، وفى روايات هيكل فقد توقع اشتراكها مع بريطانيا فى عمل عسكرى.

٣. احتمال اشتراك إسرائيل فى غزو عسكرى مع بريطانيا مستبعد بسبب حرص بريطانيا على أصدقائها من العرب، لأن تدخل إسرائيل، كما يرى هيكل، سوف يجعل معركتها ضد مصر حرباً ضد الأمة العربية، وهو ما يفرض على أمريكا محاولة التدخل لفرملة إسرائيل، ثم إن إسرائيل من مصلحتها أن تنتظر لكى ترى صراعنا مع الغرب كله يشتد بعنف. هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا ليست فى حاجة إلى إسرائيل عسكرياً. وأخيرا، فان قيام إسرائيل وحدها بغزو عسكرى مستبعد.

٤. رد فعل بريطانيا سيكون عنيفاً. وقد قدر عبد الناصر أن احتمال لجوء بريطانيا إلى العمل العسكرى هو بنسبة ٨٠%. وذلك يعتمد على القوات العسكرية المتاحة لها فى الشرق الأوسط. وقد استبعد عبد الناصر مبدئياً احتمال الغزو العسكرى البريطانى الشامل، وتوقع احتمال لجوء بريطانيا إلى محاولة اقتحام القناة بالقوة، وكتب أنه فى الحالة الثانية، فانه سيغلق القناة باغراق بعض السفن فيها[٢٢].

٥. قدر عبد الناصر أنه إذا لجأ إيدن، رئيس وزراء بريطانيا، إلى القوة العسكرية، فإنه سيفعل ذلك فى الأسبوع التالى لإعلان قرار التأميم، وإلا فإن المناخ الدولى العام الذى سينشأ نتيجة إعلان قرار التأميم سيتبدد يوما بعد يوم. فإذا مضت هذه الفترة الحرجة، فسوف تتناقص احتمالات الخطر. بعبارة أخرى، فقد توقع عبد الناصر أن هناك تناسباً عكسياً بين مرور الوقت واحتمالات الغزو العسكرى البريطانى، فكلما مر الوقت قلت احتمالات الغزو. وبينما قدر أن احتمالات الغزو فى الأسبوع التالى لإعلان قرار التأميم ستكون ٨٠%، فإنه توقع أن تلك النسبة ستقل تدريجياً حتى تصل فى نهاية أكتوبر إلى ٢٠% وبعدها ستكون فرصة الغزو المسلح قد انتهت تماماً.

على أساس هذا التقدير فقد بنى عبد الناصر استراتيجية لمواجهة احتمال الغزو البريطانى على أساس كسب الوقت. كذلك اتجه إلى البحث عن معلومات عن حجم القوات البريطانية فى الشرق الأوسط ودرجة استعدادها وذلك لحساب احتمالات التدخل البريطانى خلال الأسبوع التالى لإعلان قرار التأميم.

كانت لدى مصر معلومات شبه وافيه عن القوات البريطانية الموجودة فى الأردن، وليبيا. فقد كانت تتمركز فى الدولتين الفرقة المدرعة العاشرة البريطانية، نصفها فى الأردن والنصف الآخر فى ليبيا. لكن الفرقة كانت خارج حساب التوازن العسكرى لسببين، أولهما هو أنه من الصعب أن تستخدم بريطانيا قاعدة عربية فى غزو ضد مصر، وثانيهما هو أن بريطانيا ستحتاج هذه القوات حيث هى فى الأردن، وليبيا لحماية الوجود البريطانى فى الدولتين أمام الاحتجاج الشعبى ضد الغزو.

وبناء عليه، فقد كلف عبد الناصر المخابرات الحربية بجمع المعلومات عن القوات البريطانية فى القواعد القريبة، وهى قبرص، ومالطة، وعدن. ولم تأت تلك المعلومات إلا يوم ٢٤ يوليو. ولعل ذلك هو سبب تأخير اصدار القرار حتى ٢٦ يوليو. جاءت المعلومات عن قبرص، من خلال قيادة منظمة أيوكا القبرصية اليونانية المناهضة للوجود البريطانى، تفيد أن القوات البريطانية فى الجزيرة ليست على أهبة الاستعداد لعمليات هبوط بالمظلات كما أنه يوجد بالجزيرة سرب مقاتلات وسرب طائرات نقل. وتبين أن القوات الموجودة فى مالطة وعدن هى حاملة طائرات فى مالطة وطرادات لأعمال الدورية وسرب مقاتلات ولواء مشاة فى عدن، وما عدا ذلك فإن أقرب قوات بريطانية موجودة فى بريطانيا ذاتها.

استنتج عبد الناصر من تلك المعلومات أن إيدن لا يملك قوة عسكرية قريبة وكافية يستطيع استعمالها بسرعة وبنجاح لشن عدوان فورى، وأن الأمر يحتاج منه إلى شهرين على الأقل لتجميع مثل هذه القوات[٢٣]. ومن ثم فإن هناك ثلاثة احتمالات. الاحتمال الأول هو أن يقرر إيدن اللجوء إلى العمل العسكرى الفورى ضد مصر. وفى هذه الحالة، قدر عبد الناصر أنه يمكن التصدى للقوات الغازية ودحرها لأنها لن تكون جاهزة تماماً. والاحتمال الثانى هو أن ينتظر إيدن تجهيز الحملة العسكرية ضد مصر، وذلك سيتطلب منه الانتظار فترة من الزمن ستكون كافية لتعبئة الرأى العام العالمى ضد احتمالات الغزو. أما الاحتمال الثالث فهو أن تدفع بريطانيا، وفرنسا بإسرائيل لشن هجوم عسكرى على مصر. وكان عبد الناصر يستبعد أن تقدم إسرائيل على هجوم عسكرى على مصر بصورة منفردة بسبب تزايد

قوة مصر العسكرية بعد صفقة الأسلحة التشيكية سنة ١٩٥٥، كما أنه إذا قامت إسرائيل بهذا الهجوم فإن القوات المصرية تستطيع التصدى لها. يتضح ذلك من حديث عبد الناصر مع اللواء شوكت شقير، رئيس هيئة أركان حرب الجيش السورى، فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ حين أثار اللواء شقير احتمال هجوم إسرائيل على مصر، فرد عبد الناصر، إسرائيل اليوم تفكر بدلاً من المرة عشرات المرات قبل أن تقدم على مهاجمة مصر لعلمها بقوة جيشها ومدى استعداده، وهى لن تحاول أن تقامر على كيانها[٢٤]. وفى كل الحالات، فإنه سينجح فى تطبيق وحماية قرار التأميم.

وقد تبين فيما بعد صحة تقدير عبد الناصر لقدرة بريطانيا على الغزو المسلح. فيقول سلوين لويد فى مذكراته أن بريطانيا كانت فى حاجة إلى عدة أسابيع لتجهيز حملة عسكرية ضد مصر[٢٥]، كما أن بريطانيا استغرقت ثلاثة أشهر لإعداد تلك الحملة، بيد أن عبد الناصر أخطأ فى تصوره أن مرور الزمن من شأنه أن يقلل احتمالات الغزو، وفى استبعاده احتمال التواطؤ البريطانى الإسرائيلى، وفى تقليله من حدة مشاعر موليه، رئيس وزراء فرنسا، ضده وأثرها على تصميمه على المشاركة فى الغزو حتى لو كانت بعض قواته مشغولة فى الجزائر.

ومن ثم فإن قراءة عبد الناصر لتوازن القوى فى المنطقة أدت به إلى استنتاج أن مخاطر الغزو البريطانى تكاد تكون محدودة. وقد دعم من هذا الاستنتاج التصريح الذى أدلى به هارولد ماكميلان وزير المالية البريطانى آنذاك، والذى أشار فيه إلى قلقه بشأن قيمة الجنيه الاسترلينى. فقد استنتج عبد الناصر أن بريطانيا لن تلجأ إلى استعمال القوة العسكرية لأن ذلك سيؤثر على مركز الجنيه الاسترلينى[٢٦].

(٢) احتمال تجميد الأرصدة المصرية المودعة فى الغرب

كان لمصر لدى بريطانيا مجموعة من الأرصدة الاسترلينية تقدر بحوالى ١١٣ مليون جنيه منها ١٠٣ مليون جنيه فى حساب مجمد، و١٠ مليون جنيه فى حساب حر، كما كان لها لدى الولايات المتحدة حوالى ٦٠ مليون دولار كمبالغ مودعة لدفع ثمن مشترياتها من الولايات المتحدة. هذا عدا مجموع الأموال والودائع التى للمصريين فى الدولتين. كانت الأرصدة الاسترلينية تمثل قيمة الاستثمارات التى كانت تحتفظ بها مصر فى بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية، وكذلك قيمة السلع والخدمات التى حصلت عليها بريطانيا فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية، وقيمة صادرات وخدمات أخرى كثيرة أديت لبلاد مختلفة

وقبلت مصر الاسترلينى سداداً لقيمتها. وكان المفروض أن توضع تلك الأرصدة تحت تصرف مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لاستخدامها فى شراء المعدات الإنتاجية والسلع الأخرى من بريطانيا وغيرها من الدول. ولكن فى عام ١٩٤٧ جمدت بريطانيا تلك الأرصدة، كما ألغت حرية تحويل تلك الأرصدة إلى العملات الأخرى، ولم تعد تفرج إلا عن عشرين مليوناً من الجنيهات فى شهر يناير فى كل سنة وذلك طبقاً للاتفاقية المصرية الإنجليزية التى وقعت فى أغسطس عام ١٩٥٥ وكانت هذه المبالغ تستخدم فى الجزء الأكبر منها فى سداد عجز ميزان المدفوعات مع بريطانيا ذاتها(٢٧).

وقد ناقش عبد الناصر احتمال تجميد الولايات المتحدة للستين مليون دولار وتجميد بريطانيا للعشرة مليون جنيه استرلينى من الحساب الحر. وقد أثار هذا الاحتمال مشكلة تتعلق بتوقيت القرار. ذلك أن التغلب على هذا الاحتمال يتطلب سحب الأرصدة. وهذا بدوره يتطلب وقتاً من الزمن لاتمام السحب، وذلك بحكم طبيعة مثل هذه العمليات المالية الدولية، وحتى لا يثير هذا السحب شبهات الغرب حول نوايا مصر. بعبارة أخرى، فإن سحب الأرصدة يتطلب تأجيل القرار. من ناحية أخرى، فإن الانتظار حتى يتم سحب الأرصدة من شأنه فقدان الفرصة التى سنحت لاتخاذ قرار التأميم، أو على الأقل هدوء الضجة العالمية التى نتجت عن إعلان سحب عرض التمويل، ومن ثم فقدان المبرر المعنوى لاتخاذ القرار.

الواقع أن هذا الموقف هو حالة نموذجية لما تسميه نظرية اتخاذ القرار "بالموقف القرارى المعقد" Complex decision situation ويقصد به موقف يتضمن قيمتين كلتاهما مرغوب، ولكن تحقيق إحداهما يؤدى بالضرورة إلى عدم تحقيق الأخرى، أو الإقلال من إمكانيات تحقيقها. والقيمتان فى هذه الحالة هما تأميم شركة القناة، وسحب الأرصدة. أن تأميم الشركة يعنى تجميد الأرصدة كما أن الانتظار حتى يتم سحب الأرصدة يعنى فقدان فرصة التأميم. كيف يتعامل صانع القرار مع مثل هذا الموقف؟ تجيب على ذلك نظرية اتخاذ القرار بأن صانع القرار فى هذه الحالة لا يوازن بين القيمتين المتعارضتين بهدف اختيار القيمة الأكثر تعظيماً للمنافع، ولكن قد يختار القيمة الأكثر اقتراباً من نسقه العقيدى، أو يخلق قيمة جديدة تحقق، فى نظره، القيمتين فى الوقت ذاته(٢٨). فعبد الناصر لم يقف كثيراً أمام موضوع الأرصدة، ولم يوازن بين قرار التأميم أو تأمين الأرصدة. ولكنه اعتقد أن التأميم سيوفر لمصر أرصدة بالعملات الحرة، قد تعادل الأرصدة المجمدة فى

الغرب. وقد عمق من هذا الاعتقاد عاملان هامان (١) تبين أن الأرصدة الإسترلينية المصرية تمثل جزءاً ضئيلاً من مدفوعات وإيرادات مصر من المدفوعات الأجنبية، إذ لا يبلغ نصيب بريطانيا من الصادرات المصرية بالإسترليني سوى ٦%، ومن الواردات المصرية بالإسترليني ١٣% فقط. كما أن الأرصدة الموجودة فى بريطانيا تستعمل فى الغالب للاستيراد من بريطانيا ذاتها، ومن ثم فإن تجميدها يضر بريطانيا أيضاً (٢) أن شركة القناة لها ودائع فى البنك العثمانى فى مصر تبلغ حوالى ٥ مليون جنيه بجانب التحويلات المالية التى قامت بها إلى مصر فى أوائل شهر يوليو وهى قد تعوض إلى حد ما الرصيد الإسترلينى لمصر لدى بريطانيا.

لم يكن من المتصور أن يفقد عبد الناصر الفرصة التى أتيحت له لإصدار قرار التأميم من أجل ضمان الأرصدة المودعة فى بريطانيا، والولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى تصوره أن موضوع تلك الأرصدة سيسوى بالضرورة فى المستقبل عند تسوية الحسابات المالية لشركة القناة. ومن ثم فقد بدا له أن مخاطرة تجميد الأرصدة ليست مبرراً قوياً لتأجيل قرار التأميم. لذلك قرر أن يسير قدما فى اتجاه التأميم على أن يحاول سحب بعض تلك الأرصدة إذا أمكن ذلك. ويقول عبد اللطيف البغدادى أن عبد الناصر طلب من الدكتور القيسونى أن يعمل على تحويل أكبر قدر ممكن من الأرصدة، على أن يتجنب إثارة الشبهات حول هذا التصرف[٢٩]. وكما هو متوقع، فإن القيسونى لم يستطع أن يفعل ذلك فى خلال ثلاثة أيام.

(٣) احتمال انسحاب المرشدين الأجانب

كان هذا الاحتمال أول الاحتمالات التى نوقشت منذ بداية التفكير فى التأميم وإعداد الدراسات التحضيرية. فقد قدمنا أن مكتب قناة السويس فى رئاسة الوزراء قد أعد دراسة عن احتمالات انسحاب المرشدين الأجانب فى حالة تأميم شركة القناة. وقد شملت تلك الدراسة فئات المرشدين التى قد تنسحب فى حالة التأميم، وتلك التى من المؤكد أن تنسحب فى ضوء العلاقات مع الدول التى ينتمون إليها. كما قام المكتب بعمل دراسة عن الإرشاد البحرى فى القناة وإمكانات مصر لتخريج مرشدين جدد.

وقد سلمت هذه الدراسات إلى المهندس محمود يونس عندما أبلغه الرئيس فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٦ باختياره لقيادة عملية تنفيذ القرار، بما فى ذلك قائمة بأسماء وعناوين المرشدين الذين يمكن استدعاؤهم من المدرسة البحرية التجارية لمعاونته فى حالة امتناع بعض

المرشدين عن العمل[٣٠]. وسنرى فيما بعد أن هيئة قناة السويس كانت مستعدة لاحتمال انسحاب المرشدين، وأنها استطاعت أن تنظم عملية الملاحة فى القناة بكفاءة بعد انسحاب المرشدين الأجانب.

والخلاصة أن المخاطر المحتمل ترتيبها على اتخاذ قرار التأميم بدت محدودة، ومن ثم أصبح ممكناً اتخاذ القرار. وفى ذلك يقول كينيث لف:

"بدا القرار مأمون العواقب إلى درجة كافية، ليس فقط بالنسبة لتأميم شركة القناة، وفى الانتفاع بأرباحها فى بناء السد، ولكن للقيام بانقلاب سياسى درامى يرد الإهانة التى وجهها إليه دلاس ووزارة الخارجية البريطانية"[٣١].

إذا كان قرار التأميم قد بدا لعبد الناصر على أنه مأمون العواقب، فإن عبد الناصر قد افترض أن احتمال لجوء بريطانيا، وفرنسا إلى العمل العسكرى الفورى هو احتمال محدود. كما أنه قد استبعد احتمال لجوء الدولتين إلى دفع إسرائيل إلى الهجوم على مصر. وقد ظل عبد الناصر موقنا من صحة هذا الافتراض حتى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥٦، أى حتى وقوع الغزو البريطانى الفرنسى الإسرائيلى.

كان استبعاد عبد الناصر لاحتمال الغزو العسكرى الثلاثى مبنيا على تقدير موضوعى لحسابات بريطانيا لمصالحها فى الشرق الأوسط، ولمدى تورط فرنسا فى حرب التحرير الجزائرية، ولتوازن القوى العسكرية بين مصر واسرائيل آنذاك. وفى ذلك يقول البغدادى.

"كان جمال عبد الناصر يستبعد استخدامهم القوة العسكرية ضدنا، لاعتقاده أن فرنسا مشغولة بمعركتها مع الوطنيين الجزائريين داخل الجزائر، وأن انجلترا ستخشى من تدمير مصالحها فى العالم العربى، وبخاصة المنتجة منها للبترول، لو قامت بالاعتداء علينا عسكريا"[٣٢].

ويشير عبد العظيم رمضان إلى أن عبد الناصر لم يتوقع بحال نشوب حرب نتيجة لقراره، وإنما كان يتوقع أن تنشب معركة سياسية، واقتصادية تنتهى لصالح مصر[٣٣]. وقد اتفق سيد مرعى مع عبد اللطيف البغدادى فى تقرير هذه الحقيقة مؤكداً على أن فكرة الحرب لم تكن تسيطر على تفكير جمال عبد الناصر، وأن الحرب ذاتها كاحتمال ليس وارداً بجدية ضمن خططه. لقد كان واضحاً أن حسابات جمال عبد الناصر مبنية على أساس أن احتمالات السلام فى حل الأزمة أكبر جداً من احتمالات الحرب[٣٤].

وقد أكد ثروت عكاشة، وكان يشغل منصب الملحق العسكرى المصرى فى باريس آنذاك، أنه حصل على خطة العدوان الثلاثى يوم السبت ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وأوفد رسولاً خاصاً للرئيس عبد الناصر ليخبره بمضمون هذه الخطة. ولكن عبد الناصر رفض تصديق تلك المعلومات، معتقداً أنه من غير المعقول أن تقوم إنجلترا، وفرنسا بهذه الخطوة بناء على تقدير معين وحسابات معينة ترسخت فى ذهنه[٣٥].

وقد أشار عبد الناصر إلى ذلك فى حديث له فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ حين أوضح الأسس التى رتب عليها حساباته فقال:

"كنت أحاول أن أقدر الموقف من الناحية البريطانية، بل كنت أحاول أن أضع نفسى مكان رئيس وزراء بريطانيا وأسأل نفسى، إذا كنت مكانه فكيف أتصرف ؟ وكان اعتقادى أن أية عملية عسكرية تقدم عليها بريطانيا ضدنا، وخصوصاً أو من باب أولى، إذا كانت تقدم عليها متحالفة مع فرنسا، وإسرائيل، لن تكون لها نتيجة بالنسبة لبريطانيا إلا كارثة محققة، بصرف النظر عن النتيجة العسكرية البحتة التى يمكن أن يسفر عنها القتال. إن بريطانيا لها مصالح هائلة فى الشرق الأوسط، وحماقة عسكرية من هذا النوع ستقضى على هذه المصالح. كنت أتمثل مصالح بريطانيا فى المنطقة: البترول، وأنابيب البترول، والتجارة، والثقافة، والنفوذ السياسى، ثم فى نهاية القائمة قناة السويس، الشريان الحيوى لبريطانيا، والتى سوف تتعطل دون شك"[٣٦].

ومن ثم، فقد استنتج عبد الناصر أنه يمكن أن يؤمم شركة القناة، وينجو فى الوقت ذاته من التدخل العسكرى.

وقد دلل عبد العظيم رمضان على عدم توقع عبد الناصر للعدوان الثلاثى من أن مصر لم تكن مستعدة للحرب لا من حيث امتلاك القوات الكافية لمواجهتها، ولا من حيث حشد كل ما لديها من إمكانات عسكرية لهذه المواجهة فى المواطن التى يأتى منها الخطر الحقيقى على الحدود المصرية – الإسرائيلية فى قلب سيناء. بل إنه حتى عندما تم تحذيره فى شهر سبتمبر عن خطة هجوم إسرائيلية فرنسية، استبعد هذه المعلومات باعتبارها خدعة يقصد بها إغراؤه على الإقدام على إجراء خاطئ ضد إسرائيل[٣٧]. بل إن عبد الناصر أخفى قرار التأميم عن اللواء عبد الحكيم عامر وأبلغه به وهما فى القطار إلى الإسكندرية. وهو ما يشير

إلـى استبعاد عبـد الناصـر لفكـرة الغـزو العسـكرى لمصـر. وبالتـالى ليسـت هنـاك حاجـة لاستعدادات عسكرية خاصة(٣٨).

أما هيكل فإنه يذهب إلى أن عبد الناصر قد انتهى فى تقدير الموقف الذى أجراه إلـى أن "الحرب المسلحة ممكنة الحدوث، وأن التدخل سيحدث عاجلا أو آجلا"(٣٩).

وبصرف النظر عن التفاوت فى التقديرات السالفة، فإنه من المؤكد أن عبد الناصر قد توقع احتمال الغزو العسكرى كرد علـى القرار فـى خـلال شهر من إعلانـه، ولكنـه استبعده علـى أسـاس أنـه فـى خـلال تلـك الفتـرة سيسـتطيع حشـد الـرأى العـام العـالمى ضـد التـدخل العسكرى. فـأين كانـت نقطـة الخلـل فـى الحسـاب السياسـى لنتـائج قـرار التأميم؟عبد الناصـر؟ الواقع أن نقطة الخلل، والتى أدت إلى التوصل إلى هذا الاستنتاج، كانت تكمن فى عاملين:

الأول: هو أن عبد الناصـر لم يقدر بشكل دقيق أهميـة القنـاة بالنسبة لبريطانيـا، وفرنسـا. فتـأميم شـركة القنـاة كـان يمثـل ضـربة كبـرى للمصـالح البريطانيـة، والفرنسـية علـى عـدة مستويات. فسيطرة مصـر علـى الملاحـة فـى القنـاة يـؤدى إلـى سيطرتها علـى تـدفق المـوارد البترولية عبر القناة إلى الدولتين، كمـا أنـه يـؤدى إلـى فقدان الـدولتين لمصـالحهما الماليـة فـى شركة قناة السويس. كذلك، فإن شركة القناة كانت تمثل رصيدا استراتيجيا لبريطانيا، وفرنسا فى الصـراع العالمى، لأنها كانت تمكن الدولتان من متابعـة حركـة الملاحـة العالميـة العـابرة للقنـاة. وقـد تبـين مـن وثـائق الشـركة بعـد التـأميم أن الشـركة كانـت ترسـل إلـى السـفارتين البريطانية، والفرنسية تقارير منتظمة حول حركة الملاحة ونوعية البضائع العابرة للقناة.

الثانى : هو أن عبد الناصـر لم يدخل فى حسابه أهمية الإدراكات السلبية لإيدن وموليه لدور عبد الناصر فى الشرق الأوسط. فبريطانيـا، وفرنسا كانتا تريـان أن عبد الناصـر كـان وراء كل المتاعب التى تواجهها الدولتان فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالأخص طرد جلوب من الأردن، والمظاهرات التى قامت ضد سلوين لويد فى البحرين، وتصـاعد الحركـة الوطنية الجزائرية ضد فرنسا. ومن ثم، فقد كان أول ما فكر فيـه إيـدن وموليه هو استعمال القوة ضد مصر، وصمما على السير فى هذا الاتجاه على عكس ما توقع عبد الناصر تماماً.

هل يعنى ذلك أن تأميم شركة قنـاة السويس كـان مبنيـاً علـى حسـابات خاطئـة، كمـا يقـول عبـد العظـيم رمضـان؟ الإجابـة علـى هـذا السـؤال تقتضـى أولاً التمييـز بـين الحسـابات الموضـوعية، والحسـابات الإدراكيـة للقـرار. فمن المؤكد أن عبد الناصـر قد أجـرى حسـاباً موضـوعياً للبـدائل المتاحـة للـرد علـى سـحب الولايـات المتحـدة، وبريطانيـا عـرض تمويـل

مشروع السد، وأنه قد أجرى حساباً موضوعياً لقدرات بريطانيا، وفرنسا للرد على القرار بعمل عسكرى "عاجل" وأنه كان قد أعد لاتخاذ القرار منذ فترة طويلة. ومن ثم، فالقرار كان مبنياً على حسابات موضوعية وإعداد طويل الأمد. لكن الخطأ كان يكمن فى عدم توقع مدى تصميم الغرب على إلغاء التأميم. من ناحية ثانية، فقد أسهم عبد الناصر فى تقوية هذا التصميم، كما سنرى، عندما أخرج القرار بصورة علنية حادة عززت من تصميم الغرب على الرد العسكرى. وفى تقديرنا، أنه لو أن عبد الناصر قد اتبع طريقاً أقل عنفاً لإعلان القرار لقلت قدرة بريطانيا وفرنسا على المبادرة بالحرب. من ناحية أخرى، فإن الدول لا تبنى حساباتها فى المواقف المصيرية على الحسابات الموضوعية وحدها. ولكن الدول قد تسلك سلوكاً قد يؤدى إلى الحرب مع يقينها أنه ليس من المرجح أن تكسب هذه الحرب، إذا كان قرار الحرب هو الطريق الوحيد المتاح للرد على إهانة قومية. ومن ذلك القرار المصرى، والسورى بدخول الحرب فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣. فقد اتخذ هذا القرار بالحرب مع علم القيادتين المصرية، والسورية أن ميزان القوى فى صالح إسرائيل وأن الولايات المتحدة تساند إسرائيل عسكريا. ورغم ذلك قررت القيادة المصرية، والقيادة السورية دخول الحرب. ولكن القرار المصرى بالتأميم لم يتضمن إعلاناً للحرب على أحد. بل إن عبد الناصر قدم من التنازلات للغرب بعد اتخاذ القرار ما يحرم الغرب من أى ذريعة لإعلان الحرب على مصر، ولكن بريطانيا، وفرنسا صممتا على غزو مصر بالتواطؤ مع إسرائيل. وهذا أمر استبعده عبد الناصر، وتبين فيما بعد أنه لم يكن على صواب فى هذا الاستبعاد. ولكنه لا يعنى البته أن القرار قد بنى على حسابات خاطئة، تماماً كما لا يمكن القول إن قرار مصر، وسوريا بالعمل المسلح لتحرير الأرض، رغم أن ميزان القوى كان فى صالح إسرائيل، كان حساباً خاطئاً.

بيد أن ذلك لا يعنى أن قرار التأميم لم تشبه شائبة. فالخطأ الأساسى كان يكمن فى التبرير الذى بنى عليه إعلان القرار، وفى طريقة إعلان القرار كما سنرى فيما بعد.

المبحث الثالث
التشاور مع مجموعة اتخاذ القرار

قدمنا أنه ابتداء من ٢١ يوليو توصل عبد الناصر إلى قناعة مبدئية باختيار بديل تأميم شركة قناة السويس، وأنه لم يستقر نهائياً على القرار إلا بعد تحليل المخاطر التى يحتمل أن تترتب عليه. وفى الوقت الذى كانت تتجمع فيه المعلومات وتحسب الاحتمالات عن المخاطر، بدأ عبد الناصر فى التشاور فى إمكانية اتخاذ القرار مع مجموعة محدودة من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق. وكان بعضهم عضو فى مجلس الوزراء والبعض الآخر لا يتولى منصباً رسمياً. وعندما تم اتخاذ القرار أبلغ مجلس الوزراء به. ومن خلال تلك المشاورات تمت مناقشة بعض البدائل الأخرى، كما اقترح بعض القانونيين، ممن طلب منهم إعداد مشروع قانون التأميم، بعض البدائل الأخرى[٤٠].

عقد عبد الناصر اجتماعاً مع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق، وهم عبد الحكيم عامر، وزكريا محيى الدين، وعبد اللطيف البغدادى، وذلك يوم ٢٢ يوليو على الأرجح. وفى هذا الاجتماع أبلغهم عبد الناصر أنه ينوى أن يؤمم شركة قناة السويس. وقد دارت مناقشة حول الموضوع. طرح خلالها عامر اقتراحا مؤداه هو المطالبة بنصف أرباح الشركة. ولكن عبد الناصر اعترض على هذا البديل (لأسباب سنذكرها عند مناقشة هذا البديل)، ووجه المناقشات نحو موضوع تأميم شركة قناة السويس. ويقول البغدادى إن البعض قد أثار احتمال لجوء بريطانيا، وفرنسا إلى القوة العسكرية، لأن بريطانيا ستخشى من ضياع هيبتها فى المنطقة لو تم تأميم شركة القناة دون تحرك منها، ولأن هذه الخطوة من مصر ستشجع دولا عربية أخرى على اتباع السياسة ذاتها، كما أن فرنسا ستحاول حل مشكلاتها فى الجزائر عن طريق ضرب مصر. ولكن عبد الناصر كان يرى أن كل ما يمكن لبريطانيا، وفرنسا أن تفعلاه هو الضغط الاقتصادى على مصر ومحاولة تجميد أرصدة مصر من النقد الأجنبى الموجود فى البنوك لديهم[٤١]. وقد انتهى الحاضرون إلى أن نسبة المخاطرة الناشئة عن التأميم لا تتعدى ٣٠%، ويقول السيد/ زكريا محيى الدين إنهم قد بنوا هذا التقدير على الأسس التالية[٤٢].

١. انتهاء عهد الحملات العسكرية نظراً لتغير المفاهيم والتوازنات الدولية. وأن الدول الكبرى تتحمل التزامات تجاه الأمم المتحدة بعدم استعمال القوة العسكرية.

٢. إمكانية لجوء بريطانيا، وفرنسا إلى استعمال القوة العسكرية ضد مصر مسألة شديدة التعقيد.

٣. يمكن لبريطانيا، وفرنسا دفع إسرائيل للقيام بعمل عسكرى ضد مصر. وفى هذه الحالة، فإن مصر تستطيع التصدى لإسرائيل.

٤. من المستبعد اشتراك فرنسا، وبريطانيا فى عمل عسكرى مع إسرائيل ضد مصر، لأن ذلك يؤثر عكسياً على مصالحهما فى المنطقة العربية.

٥. اهتمام الاتحاد السوفييتى بالمنطقة العربية، وبخاصة بعد صفقة السلاح مع مصر، قد يشكل رادعاً لبريطانيا، وفرنسا.

٦. عدم كفاية القوات البريطانية فى القواعد القريبة من مصر لشن هجوم عسكرى فورى، كما أن بريطانيا تحتاج إلى وقت طويل نسبياً لاتمام الحشد العسكرى، مما يعطى مصر فرصة للمناورة الدولية.

٧. إذا أدخلت الدول الصغرى التفوق العسكرى الضخم للدول الكبرى كعامل مؤثر فى قراراتها التى تتخذ لاستعادة حقوقها المغتصبة، فإن فرصتها فى التحرك السياسى تظل دائماً محدودة.

٨. العامل الذى ينبغى أخذه فى الحسبان هو شخصية إيدن المعقدة.

وقد طلب عبد الناصر من الحاضرين أن يسجلوا تقديراتهم الشخصية للموقف فى تقرير يقدم فى نهاية الجلسة، ولكن لم ينته معهم إلى قرار نهائى فى الموضوع. فقد احتفظ عبد الناصر لنفسه بهذا السر. بعبارة أخرى فقد استشارهم عبد الناصر فى موضوع التأميم، ولكن لم يتخذ القرار معهم أو فى حضورهم. ونحن نرجح ذلك فى ضوء ما ذكره صلاح نصر، نائب رئيس المخابرات العامة آنذاك، والمهندس محمد عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس فيما بعد. فقد قال صلاح نصر إن عبد الناصر قد أبلغ عبد الحكيم عامر بقرار التأميم وهما فى القطار فى طريقهما إلى الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو، وأن عبد الحكيم عامر قد احتج على عدم إخطاره بأن القرار قد اتخذ فعلاً وذلك لمعرفة ما إذا كانت القوات المسلحة قادرة على حماية القرار[٤٣]. ويبدو أن عبد الحكيم عامر قد أخذ الانطباع بأن القرار لم يتخذ بعد، لأن عبد الناصر كلفه بالاتصال بالسفير السوفيتى لاستطلاع البديل السوفييتى، مما أعطى عبد الحكيم عامر الانطباع بأن القرار سينتظر هذا الرد. وقد تأخر السوفييت فى الرد على عبد الناصر. ولكن عبد الله إمام يرجح أن عبد الحكيم عامر وحده هو الذى لم

يعرف عن القرار مقدماً. إذ أنه نتيجة لاعتراضه على القرار أثناء المناقشات الأولية استثناه عبد الناصر من المناقشات التى دارت فيما بعد. ولم يخطره بالقرار إلا فى خلال رحلتهما بالقطار إلى الإسكندرية صباح يوم ٢٦ يوليو(٤٤). ولكن المهندس محمد عزت عادل يؤكد أن أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يعرفوا بالقرار بما فيهم عبد الحكيم عامر ذاته(٤٥).

ويؤكد أنور السادات أن عبد الناصر لم يبلغه بقرار التأميم ولم يستشره بخصوصه، وأنه قد علم بالقرار عندما أعلنه عبد الناصر مساء ٢٦ يوليو، ويضيف أنه لما عاد عبد الناصر من الإسكندرية وسأله عن رأيه فى القرار رد السادات "لو سألتنى كنت هاأقول حاسب لأن الخطوة دى معناها الحرب، واحنا مش جاهزين، دا إحنا لسه واخدين السلاح من روسيا"(٤٦).

ابتداءً من ٢٣ يوليو بدأ عبد الناصر فى تكليف بعض القانونيين بإعداد مشروع قانون التأميم. ففى ٢٣ يوليو اتصل بالسيد/ محمد على الغتيت، من خلال الدكتور القيسونى، وكلفه بإعداد مشروع قانون التأميم. ولكن الغتيت طرح بديلاً للتأميم وهو إقامة الدعوى القضائية على الشركة وفرض الحراسة عليها . ولكنه حينما تبين له تصميم عبد الناصر على التأميم قام بإعداد المشروع وراجعه مع المستشار بدوى حموده، والمستشار حسن نور الدين. وفى اليوم ذاته استدعى الدكتور الحفناوى من مزرعته الخاصة برشيد عن طريق حكمدار الإسكندرية. وأخبره أنه ينوى أن يؤمم الشركة وكلفه بشرح قضيه قناة السويس، وإعداد مشروع تأميم الشركة(٤٧).

تختلف الروايات فى وصف رد فعل الدكتور الحفناوى للخبر الذى نقله إليه عبد الناصر. فالدكتور الحفناوى يذكر فى كتابه أنه بعد أن علم بالقرار خرج من منزل عبد الناصر "وأنا مفعم بفرح لم يدخل قلبى طوال حياتى فى أى مناسبة"(٤٨). وفى دراسة نشرها بعد التأميم بشهر واحد يقول أنه سمع خبر التأميم من الرئيس خرج "وأنا لا أكاد أصدق من فرط الفرح مما لا أستطيع أن أفضى به حتى للأصدقاء المخلصين"(٤٩). ولكنه لا يوضح فى مذكراته الخاصة رد فعله عندما علم بقرار التأميم من عبد الناصر، ويكتفى بالإشارة إلى أنه عندما سلم عبد الناصر مشروع قانون التأميم فى اليوم التالى أعطى عبد الناصر مذكرة تتضمن ملخصاً للحديث الذى دار بينهما فى الليلة السابقة وطلب منه وضع هذه المذكرة فى ملف القضية بمحفوظات رئاسة الجمهورية قائلاً " إن التاريخ لا يرحم وأخشى ما أخشاه أن أتهم بأنى ورطت الدولة فى عمل خطير إذا وقعت الحرب وخسرناها، وأنا بصرت وقلت كل ما

عندى"[٥٠]. ويفهم من هذه الجملة أن الحفناوى قد أوضح لعبد الناصر العواقب التى ستنشأ نتيجة التأميم ومنها احتمال الحرب. وينقل أحمد حمروش، وعبد الله إمام عن الدكتور الحفناوى أنه قد اصابه الهلع حينما سمع بقرار التأميم من عبد الناصر، وإنه قد طلب من عبد الناصر تأجيل القرار لمدة ستة شهور. واستند الدكتور الحفناوى، كما يروى عبد الله إمام، إلى أن القضية ما تزال مجهولة ويجب أن نبسط الأمر للرأى العام حتى يكون معنا واضاف، "أكاد أسمع أزيز الطائرات التي ستقذفنا بالقنابل ولست أدرى مدى صمود الشعب"، وتحدث الحفناوى عن خطر التدويل وسحب الموظفين الأجانب وطلب تأجيل التأميم لمدة ستة شهور حتى يتسنى تبسيط القضية أمام الرأى العام العالمى[٥١].

المبحث الرابع

تحليل بدائل التأميم

أثناء التشاور مع أعضاء جهاز اتخاذ القرار أو إصدار التكليفات لبعض القانونيين، تم طرح مجموعة من البدائل لقرار التأميم. ولم تأت تلك البدائل من خلال عملية بحث شاملة عن البدائل المتاحة، ولكن كبدائل أقل إثارة للمخاطر من بديل التأميم. وعلى وجه التحديد تم طرح أربعة بدائل هي:

البديل الأول: المطالبة بنصف أرباح الشركة

طرح هذا البديل لأول مرة في مارس عام ١٩٥٦ خلال محادثات عبد الناصر مع سلوين لويد، والتي شكلت، كما قدمنا، نقطة تحول في القرار البريطاني بتمويل مشروع السد العالي. فقد تحدث سلوين لويد في هذا اللقاء عن أهمية منابع البترول العربي بالنسبة لبريطانيا، وأن قناة السويس هي الشريان الذي يصل من خلاله البترول إلى بريطانيا، وأضاف لويد "إن مصر عليها أن تدرك أهمية القناة بالنسبة لبريطانيا، كونها فعلاً جزءاً من استراتيجية البترول". ورد عبد الناصر بأنه "إذا كانت القناة جزءاً من استراتيجية البترول ولها نفس أهمية منابعه، فلماذا لا يكون لمصر نصيب في دخل القناة كما أن لأصحاب منابع البترول نصيباً في قيمة بترولهم"(٥٢).

ويضيف المهندس عبد الحميد أبوبكر أن عبد الناصر أوضح في لقائه مع إيدن ولويد أن الدول المنتجة للبترول تحصل على ٥٠% من أرباح البترول، بينما لا تحصل مصر سوى على ٥% من دخل القناة، فإذا كانت القناة تعد جزءاً من هذا التجمع الصناعي الذي يخدم البترول، فلا شك أن مصر لا بد أن تعامل على نفس أساس التعامل مع الدول المنتجة للبترول(٥٣). ويقول هيكل إن هذه المناقشة قد بلورت تفكير عبد الناصر في المطالبة بالحصول على نصف أرباح شركة قناة السويس، كما تحصل الدول المنتجة للبترول على نصف أرباح بيع البترول، وأن عبد الناصر قد أسر إليه في يونيو ١٩٥٦ أنه لابد من إيجاد فرصة مناسبة تطلب فيها المشاركة في دخل قناة السويس أسوة بالبترول(٥٤).

وقد أثار هيكل هذا البديل كرد مناسب على قرار سحب عرض التمويل، كما اقترحه اللواء عبد الحكيم عامر كما قدمنا.

كان رد عبد الناصر على جدوى هذا البديل متفقاً مع قاعدة اختيار القيمة الأكبر وقاعدة تكافؤ رد الفعل مع الفعل. فقد كان رده ولماذا النصف. لماذا لا نأخذ الكل ؟ فالمخاطر المرتبطة بالتأميم أو المطالبة بنصف الأرباح تكاد تكون واحدة. ففى الحالتين ستدخل مصر فى صراع عنيف مع شركة قناة السويس ستدعمها فيه القوى الغربية. فإذا كانت التكاليف واحدة لكل من البديلين، فلماذا لا نختار البديل الأكثر تعظيماً للمنفعة. كذلك، فإن بديل المطالبة بنصف أرباح الشركة لا يحقق عنصر العنف والإهانة للغرب، والذى كان مقصوداً فى حد ذاته للرد على العنف والإهانة اللذين صاحبا قرار سحب عرض التمويل. هذا فضلاً عن أنه لا تتوافر لمصر آلية معينة لتنفيذ هذا البديل، فمصر لا تستطيع إرغام الشركة قانوناً على قبول هذا البديل، أضف إلى ذلك اعتراضاً أساسياً أثاره عبد الناصر وهو أن صافى أرباح الشركة وهو ٣٤ مليون جنيه لا يكفى لتمويل مشروع السد العالى. ومن ثم، فإن المطالبة بنصف هذا المبلغ لا تبرره المخاطر التى ستتحملها مصر(٥٥).

البديل الثانى: مقاضاة الشركة وفرض الحراسة عليها

قدمنا عند استعراضنا لأعمال مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس أن المكتب قد توصل إلى اكتشاف بعض أعمال التزوير التى قامت بها الشركة فى تحديد حصص التأسيس. وبناء عليه فقد اقترح المشرف على المكتب مقاضاة الشركة لاستعادة حقوق مصر. وقد ظهر هذا البديل كأحد الردود المحتملة على قرار سحب تمويل مشروع السد العالى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٦. ففى هذا اليوم استدعى الدكتور عبد المنعم القيسونى، وزير المالية آنذاك، الأستاذ/ محمد على الغتيت، وكانت صلته بالمكتب قد انقطعت منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥، وأخبره أن الرئيس ينوى تأميم شركة قناة السويس ويطلب منه وضع مشروع قانون لتأميم الشركة. وقد اعترض الأستاذ الغتيت على التأميم، وبنى اعتراضه على أساسين:

الأول: أن تأميم الشركة سيعنى دفع تعويضات للمساهمين وسيؤدى ذلك إلى ضياع حقوق مصر فى الشركة.

الثانى: أن تأميم الشركة سيعنى تعرض مصر للغزو العسكرى الغربى فى خلال ٢٤ ساعة.

ويقول الأستاذ الغتيت أنه جدد اقتراحه السابق بإقامة دعوى قانونية على شركة قناة السويس أمام القضاء المصرى (باعتبار أن الشركة مصرية) لمواجهتها بمخالفتها لشروط الامتياز. وعقب إقامة الدعوى مباشرة تقوم مصر بوضع الشركة تحت الحراسة كإجراء

تحفظى لحماية حقوق مصر إلى أن يفصل القضاء فى موضوع الدعوى. وكان رأى الغنتيت أن هذا البديل الذى يستند إلى القانون، لا يعطى مبرراً للغرب للعدوان المسلح على مصر، كما أنه يحفظ لمصر حقوقها فى حصص التأسيس وهى، فى تقديره، تعادل رأس مال الشركة، كما أنه لا يلزمها بدفع تعويضات للمساهمين، وطلب الغنتيت من الدكتور القيسونى إبلاغ هذا الرأى لعبد الناصر. وقد نقل الدكتور القيسونى اقتراح الأستاذ الغنتيت إلى الرئيس. وقد أكد لنا السيد/على صبرى أن هذا الاقتراح قد وصل فعلاً إلى الرئيس. ولكن الدكتور القيسونى عاد فى اليوم التالى وأخبر الأستاذ الغنتيت أن الرئيس يبلغه "جمّد قلبك وخليك مع الله" وأنه مازال يطلب منه إعداد مشروع قانون التأميم(٥٦).

لم يحدد لنا الأستاذ/ الغنتيت لماذا رفض الرئيس هذا البديل. ولكن السيد/ على صبرى يقول إن وجهة نظر الرئيس كانت هى أن هذا الاقتراح سيدخل مصر فى نزاع قانونى طويل مع الشركة، وستؤلب الشركة الرأى العام والصحافة العالمية على مصر، وستكون لديها فسحة من الوقت لكى تفسد الملاحة فى القناة ، كما أن العملية ستفقد عنصر المفاجأة(٥٧). وربما لم يجد اقتراح الغنتيت قبولاً لدى عبد الناصر لأن بعض المساهمين كانوا قد أقاموا دعوى على الشركة عام ١٩٠٣ استناداً إلى الحجة ذاتها التى ساقها الاستاذ الغنتيت، وذلك أمام محكمة استئناف باريس. وقد أخذت المحكمة بدفاع الشركة الذى كان منصباً على عدم توافر ركن سوء النية فى استعمال الأوراق المزورة.

البديل الثالث: البديل السوفييتى

كان الاتحاد السوفييتى هو البادئ بعرض تمويل مشروع السد العالى، مما دفع الولايات المتحدة، وبريطانيا إلى محاولة إبعاد الدور السوفييتى بتقديم عرض مضاد. وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ جدد، السفير السوفييتى فى القاهرة، كيسليف تأكيد رغبة الاتحاد السوفييتى فى المشاركة فى بناء مشروع السد.

بيد أنه إبتداءً من أوائل ١٩٥٦ بدأ عبد الناصر يتشكك فى توجه السياسة السوفييتية، ومدى جدية الاتحاد السوفييتى فى دعمه ضد السياسة الغربية. وقد تأكد له هذا التشكك بعد تصريح خروشوف فى لندن فى أبريل ١٩٥٦ عن إمكانية مشاركة الاتحاد السوفييتى فى حظر دولى لبيع السلاح إلى دول الشرق الأوسط. وقد أسلفنا أن هذا التصريح كان هو الدافع للاعتراف بالصين الشعبية. كذلك فانه حينما جاء شبيلوف، وزير خارجية الإتحاد السوفييتى، إلى مصر فى ١٦-٢٢ يونيو ١٩٥٦ أكد لعبد الناصر أن الاتحاد السوفييتى لا

يريد أن يوقع بين مصر والغرب وأنه يهم الاتحاد السوفييتى أن يسود السلام بينهما ، كما قال عبد الناصر فى خطاب التأميم فى ٢٦ يوليو. أضف إلى ذلك أن عبد الناصر لم يكن يفضل اللجوء إلى الاتحاد السوفيتى كمصدر وحيد للمعاونة فى بناء السد العالى، لأنه كان يفضل التعاون مع مجموعة دول على التعاون مع دولة واحدة فى هذا المشروع.

كذلك، فإن عبد الناصر كان متشككاً فى إمكانية قيام الاتحاد السوفييتى بالمعاونة الفعلية فى بناء مشروع السد وزاد تشككه حين امتنع شبيلوف عن مناقشة المشروع أثناء زيارته لمصر(٥٨)، فقد شعر عبد الناصر أن الاتحاد السوفييتى، ربما بسبب حرصه على سياسة التعايش السلمى الجديدة، قد لا يكون متحمساً لمنافسة الغرب فى إقامة مشروع السد(٥٩).

وقد تأكد تشكك عبد الناصر بعد إعلان وزارة الخارجية الأمريكية لبيان سحب عرض التمويل. ففى ٢١ يوليو صرح شبيلوف بأن الاتحاد السوفييتى لا يضع فى اعتباره تمويل مشروع السد، وأن هناك مشروعات أخرى أكثر أهمية للاقتصاد المصرى، ولكن الاتحاد السوفييتى مستعد للنظر بعين العطف إلى طلبات المساعدات الاقتصادية فى مصر(٦٠). ويقول هيوتوماس إن هذا التصريح كان هو الفيصل الحاسم فى اتخاذ قرار تأميم شركة القناة، لأنه تبين لعبد الناصر أن البديل السوفييتى غير قائم(٦١). ويضيف السيد/ على صبرى فى حديثه مع كينيث لف أن أحد أسباب اختيار بديل التأميم هو أن عبد الناصر لم يرد أن يلجأ إلى طلب المساعدة السوفييتية فى بناء مشروع السد(٦٢). بيد أن العامل الأكثر أهمية هو أن الاتحاد السوفييتى لم يكن قد قدم أصلاً أى عرض بتمويل مشروع السد العالى.

وقد تأكد اقتناع عبد الناصر بعدم الرد على قرار سحب عرض التمويل باللجوء إلى الاتحاد السوفييتى نتيجة تطورين هامين :

أولهما: صدور مجموعة من البيانات المتناقضة حول موضوع المساعدة السوفيتية من السفارة السوفيتية فى القاهرة. ففى ٢٢ يوليو أصدر كيسيلف بياناً أعاد فيه تأكيد تصريح شبيلوف فى اليوم السابق. ولكنه فى ٢٤ يوليو، وبعد خطاب عبد الناصر مباشرة، صرح مرة أخرى بأن الاتحاد السوفيتى على استعداد لتمويل مشروع السد العالى إذا طلبت مصر ذلك. ولكن الملحق الصحفى السوفييتى فى القاهرة صرح بعد قليل بأن تصريح كيسليف ربما يكون قد تم تحريفه.

ثانيهما: تأخر الاتحاد السوفييتى فى الرد على استفسارات عبد الناصر. فإذا كانت التصريحات السوفييتية السابقة قد زادت من غموض السياسة السوفيتية لدى عبد الناصر،

ومن ثم أهدرت صدقية البديل السوفييتى، فإن عبد الناصر قرر أن يقطع الشك باليقين ويستفسر من السوفييت رسميا عن موقفهم، ويقول أحمد حمروش إن عبد الناصر طلب من عبد الحكيم عامر الاتصال بالسفير كيسليف لمعرفة رأى الاتحاد السوفييتى فى تمويل مشروع السد. "وبعد أسبوع" جاء الرد السوفييتى بالموافقة[٦٣]. بعبارة أخرى، جاءت الموافقة السوفييتية متأخرة عن الموعد الذى حدده عبد الناصر لإعلان رده على القرار الأمريكى.

كذلك، قرر عبد الناصر عدم ابلاغ الاتحاد السوفييتى بالقرار، لأن ذلك سيفسر على أنه يستأذن السوفييت فى اتخاذ القرار، كما أنه تخوف من احتمال لجوء الاتحاد السوفييتى إلى محاولة الضغط عليه للتراجع عن القرار وذلك فى ضوء حساباتهم الشديدة الحذر المعروفة عنهم، وذلك كما كتب فى تقدير الموقف الذى كتبه فى ٢١ يوليو سنة ١٩٥٦[٦٤]. وقد أكد بولجانين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى فى خطابين أرسلهما إلى إيدن وموليه فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ أن الاتحاد السوفييتى لم يعرف عن تأميم شركة قناة السويس إلا من الإذاعة[٦٥].

وتثير مناقشة البديل السوفييتى سؤالاً مهماً هو، إذا افترضنا أن الاتحاد السوفيتى قد رد على الفور بالموافقة على تمويل مشروع السد العالى، فهل كان ذلك من شأنه التأثير فى اتخاذ قرار التأميم ؟ يقول البغدادى إن عبد الناصر كان يستكشف البديل السوفييتى لأنه كان يخشى أن يمتنع الغرب عن القيام بتنفيذ المشروع حتى لو توافر لدينا النقد الأجنبى المطلوب من عائدات القناة بعد تأميمها[٦٦]. أى أن عبد الناصر كان يريد أن يتأكد أن تأميم شركة قناة السويس سيمكنه من بناء السد العالى بالاستعانة بالتكنولوجيا السوفييتية. ومن ثم، فإن عبد الناصر لم يكن يستكشف البديل السوفييتى كبديل كامل لمشروع التأميم، ولكن كجزء من جهده للاطمئنان على سلامة قرار التأميم فيما يتعلق بمشروع السد العالى ولتجميع أوراق الرد على الغرب. بحيث يتمكن فى رده على الغرب من أن يعلن تأميم الشركة، والمشروع الفورى فى بناء مشروع السد بمعونة سوفييتية فى الوقت ذاته.

البديل الرابع: التهديد بتأميم الشركة

اقترح بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق الذين اجتمع بهم عبد الناصر يوم ٢١ يوليو، أن لا يتخذ عبد الناصر قراراً سريعاً بتأميم الشركة، وأن يحاول بدلاً من ذلك أن يعلن فى خطاب ٢٦ يوليو أنه إذا لم يف الغرب بوعده بتمويل مشروع السد العالى، فإنه سيؤمم

شركة قناة السويس، ويحصل على أرباحها لتمويل المشروع. بعبارة أخرى، أن توجه مصر انذاراً إلى الدول الغربية يتم بعده الشروع فى التأميم.

وقد قال عبد الناصر لكينيث لف أنه قد رفض هذا البديل على أساس أن الرد الأكثر احتمالاً للغرب هو توجيه انذار مضاد لمصر بعدم المساس بمصالح شركة قناة السويس، وسيؤدى ذلك إلى سلسة من الإنذارات المتبادلة التى ستنتهى إلى وضع صانع القرار المصرى فى موقف لا يحسد عليه[٦٧]. ونضيف إلى ذلك أن التهديد بالتأميم يفقد عملية التأميم طابع المفاجأة الضرورى لنجاح التأميم. فالشركة ستستعد لهذا التصرف من جانب مصر وتعمل على إفشاله. أى أنه ليس إلا إهداء السر للعدو قبل بدء المعركة.

من الواضح أن عبد الناصر قد أجرى حساباً موضوعياً للقوى العسكرية للأطراف المتصارعة واحتمالات ردود أفعالها. وأنه قد بنى حساباته على تحليل ميزان القوى لتلك الأطراف. بيد أن عبد الناصر لم يدخل فى حسابه. لردود أفعال تلك الأطراف، دور العوامل النفسية، و دور الصور المعرفية فى السلوك السياسى. فقد تصور عبد الناصر أن ردود أفعال بريطانيا، وفرنسا ستتحدد فقط بتوازن القوى، أو بالحملة السياسية المضادة التى سيشنها على المستوى العالمى. كذلك فقد افترض عبد الناصر أن بريطانيا، وفرنسا ستردان على القرار بطريقة عقلانية، وإنهما لذلك لن يقدما على تواطؤ مع إسرائيل لغزو مصر لأن ذلك سيعرض مصالحهما فى الوطن العربى للخطر.

كان عبد الناصر يعلم أن إيدن ومولية قد طورا صوراً معرفية له تنطوى على الكراهية، وأنه قد ارتبط فى ذهنهما برموز تاريخية سلبية، ولكنه لم يدرك الأثر المحتمل لتلك الصور المعرفية على احتمال ردهما عليه. فقد تصور عبد الناصر أن رد فعل بريطانيا، وفرنسا تجاهه سيكون رداً عقلانياً مبنياً على الحساب الموضوعى للقوى وعلى تقديرهما لمصالحهما فى الوطن العربى. ولم يدخل فى اعتباره أن العوامل النفسية تلعب دوراً مهماً فى اتخاذ القرار. وأن تلك العوامل قد تلعب دوراً يفوق دور الحسابات العقلانية.

كان عبد الناصر على وعى بمدى الكراهية التى يكنها له إيدن، وبالذات منذ طرد جلوب من الأردن. فإيدن كان ينظر إلى عبد الناصر باعتباره هتلراً آخر يهدد المصالح الغربية فى الشرق الأوسط. كذلك، كان موليه ينظر إلى عبد الناصر من خلال ثلاثة رموز تاريخية: أسبانيا، وميونيخ، والجزائر. فقد تصور موليه أن الخطوة التالية لعبد الناصر هى تدمير إسرائيل، ولم يكن يتصور إمكانية إفساح المجال لعبد الناصر لكى يفعل ذلك مثلما

تخلت أوروبا عن الجمهورية الأسبانية عام ١٩٣٦. ولا شك أن هذه الصورة تنطوى على قدر كبير من الزيف. ولكن ليس هذا هو المهم، ما يهم هو أن تلك الصورة قد انطبعت فى ذهن موليه عن عبد الناصر. كذلك، لم يكن موليه يتصور إمكانية تراجع الغرب أمام عبد الناصر، مثلما تراجع أمام هتلر فى مؤتمر ميونيخ المنعقد سنة ١٩٣٨. وأخيراً، فإن الخبرة الجزائرية، وتصور موليه أن لعبد الناصر دوراً مباشراً فى مساعدة الثوار الجزائريين، قد عززتا من الصورتين السابقتين، وعمقتا من كراهية موليه لعبد الناصر.

وفى تقديرنا، فإن عدم إدخال عبد الناصر تلك التصورات واحتمال تأثيرها على سلوك العدو فى حساباته، قد أدى به إلى عدم القدرة على توقع ردود أفعال بريطانيا، وفرنسا. ومن ثم، لم يتوقع احتمال الغزو البريطانى – الفرنسى بالتواطؤ مع إسرائيل.

المبحث الخامس

هل توقعت الشركة والدول الغربية قرار التأميم ؟

رأينا أنه خلال فترة التحضير لقرار التأميم قام عبد الناصر بعملية خداع استراتيجى واسعة لإدارة شركة قناة السويس أدت إلى اطمئنان الشركة إلى نواياه، وقامت بتحويل مبالغ نقدية إلى مصر قبل التأميم بأيام. كما أن عملية اتخاذ القرار ذاتها قد اتسمت بقدر كبير من السرية. والواقع أنه بدون هذين العاملين ما كان يمكن لقرار التأميم أن ينجح. فمن خلال عملية الخداع الاستراتيجى تطور لدى المسئولين عن إدارة الشركة نسق عقيدى مؤداه أن عبد الناصر لن يقدم على اتخاذ أى إجراء يمس امتياز الشركة قبل عام ١٩٦٨. بعبارة أخرى، خرج موضوع شركة القناة من حسابات القوى الغربية للبدائل المتاحة أمام عبد الناصر للرد على قرار سحب عرض التمويل، رغم أنه كان هو البديل الذى وقع عليه الاختيار منذ فترة طويلة. كذلك عندما جاءتهم معلومات عن احتمال لجوء عبد الناصر إلى تأميم الشركة، فإنهم رفضوا قبول تلك المعلومات. فيقول إيدن فى مذكراته إنه لم يتوقع قرار التأميم إطلاقا[٦٨]. كما يقول همفرى تريفليان، السفير البريطانى فى مصر آنذاك، فى مذكراته أنه عقب إعلان عبد الناصر فى ٢٤ يوليو نيته فى الرد على الغرب يوم ٢٦ يوليو أخذ يحسب الاحتمالات، وتوقع أن يشن عبد الناصر هجوماً عنيفاً على الغرب، أو أن يطلب مساعدة من الاتحاد السوفييتى لبناء المشروع، ولكنه لم يتوقع قرار التأميم. ويبنى تريفليان توقعه على أساس تصوره أن سياسة عبد الناصر لم تكن تستهدف الهجوم المباشر على الشركة[٦٩]. لذلك يذكر كريستيان بينو، وزير خارجية فرنسا أثناء عملية التأميم، أن حكومة جى موليه قد فوجئت بقرار تأميم شركة القناة[٧٠]. كذلك يذكر هيرمان فاينر أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تتوقع قرار التأميم سواء قبل سحب العرض أو بعده. فقد تحدث كوف دى مورفيل، سفير فرنسا لدى الولايات المتحدة، فى ١٧ يوليو سنة ١٩٥٦ مع المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية محذراً أن سحب قرض السد العالى لعبد الناصر هو أمر خطير يمكن أن يؤثر فى قناة السويس". "إننى أعرف عبد الناصر لأننى كنت سفيراً فى القاهرة لعدة سنوات. فلتأخذوا حذركم فى معالجة موضوع القرض، لأن النتيجة الأكثر احتمالاً هى الاستيلاء على قناة السويس"[٧١]. ويضيف فاينر إن موظفى الخارجية الأمريكية لم يصدقوا توقعات دى مورفيل، وقد تكرر الشىء ذاته عقب سحب العرض. ففى ١٩ يوليو، وبعد إعلان البيان، تناول دلاس الغذاء مع الصحفيين الأمريكيين هنري لوس و س. جاكسون .

وفى هذا اللقاء طرح جاكسون احتمال لجوء عبد الناصر إلى تأميم شركة القناة. ولكن دلاس طرح الفكرة جانباً. وحينما أخطرته الوزارة بالقرار فى مساء ٢٦ يوليو أثناء زيارته لبيرو كان شعوره هو مزيج من الدهشة وخيبة الأمل(٧٢). أما أنتونى إيدن فإنه لا يشير فى مذكراته إلى أنه توقع قرار التأميم، ويكتفى بالإشارة إلى أنه عند إعلان القرار كان يقيم مأدبة عشاء للملك فيصل، ملك العراق ورئيس وزرائه نورى السعيد، وأنه تلقى النبأ أثناء تلك المأدبة.

بيد أن رندولف تشرشل (ابن رئيس الوزراء البريطانى السابق سير ونستون تشرشل) يقول إنه أبلغ المليونير أوناسيس على التليفون بأنه يتوقع أن يقوم جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس وبذلك يخنق أوروبا بقطع شريان اتصالها ببترول المنطقة ومنع وصوله إليها(٧٣). كذلك يذكر كينيث لف أن جاكوب تسور، السفير الإسرائيلى فى فرنسا، كان قد توقع احتمال التأميم منذ مارس ١٩٥٦. وأنه ناقش ذلك مع أعضاء سفارته، ولكنهم أكدوا له استحالة حدوث ذلك. ولكن السفير طلب منهم أن يسربوا تلك التوقعات إلى حملة أسهم شركة قناة السويس. وأبلغ السفير الإيرانى فى باريس توقع تسور إلى المسئولين عن بعض شركات البترول. بيد أن معظم حملة الأسهم رفضوا بيع أسهمهم، كما أن المسئولين عن شركات البترول لم يصدقوا هذا التوقع(٧٤).

وفى القاهرة بدأ المراسلون الصحفيون الغربيون فى محاولة توقع الخطوة التالية لعبد الناصر عقب خطابه فى ٢٤ يوليو. فقد توقع البعض أن يقطع عبد الناصر العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وبريطانيا. وتوقع البعض الآخر أن يعلن عبد الناصر أنه سيحاول أن يحصل على مساعدة الاتحاد السوفييتى لبناء مشروع السد العالى خلال زيارته لموسكو والتى كان مخططاً لها أن تتم فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٦. كذلك، توقع بعض المراقبين أن يحاول عبد الناصر رد الإهانة الغربية إما بإلقاء المسئولية على إسرائيل ومحاولة افتعال مواجهة معها، أو التخلص من مشروع السد العالى بإعلان أن المشروع ليس إلا مؤامرة غربية لتوريط مصر اقتصادياً، وأن سحب عرض التمويل جاء لمصلحة مصر. بيد أن أياً منهم لم يتوقع قرار التأميم على الإطلاق(٧٥).

أما عن إدارة شركة قناة السويس ذاتها، فإن المفاجأة بالنسبة لها كانت كاملة. ويقول برهان سعيد إنه فى آخر اجتماع للجمعية العمومية لشركة قناة السويس قبل التأميم مباشرة استفسر أحد المساهمين عما إذا كانت إدارة الشركة مستعدة لاحتمال قيام الحكومة المصرية

بتأميمها. وقد رد عليه جورج بيكو قائلاً: "إن الحكومة المصرية أنبه من أن تؤمم الشركة"(٧٦).

وقبل إعلان قرار التأميم بأيام معدودة، كتبت الصحفية الفرنسية لاكوير فى جريدة Echos، وكتب الصحفى الفرنسى كورتال فى جريدة Orient يؤكدان أن هناك احتمالاً كبيراً لتأميم شركة قناة السويس بيد أن المتحدث الرسمى باسم الشركة سخر من ذلك التوقع(٧٧).

وقد عبر جورج بيكو، المدير العام لشركة قناة السويس آنذاك، عن عدم توقعه لقرار التأميم بقوله(٧٨):

"لم أتوقع انقلاب عبد الناصر. بالعكس لقد كنت أرسم خططاً للسنوات العشر التالية تهدف إلى إعداد القناة لزيادة حجم السفن العابرة".

ثم يضيف رد فعله حين سمع قرار التأميم:

"اعترف أن الخبر قد أثار دهشتى، لدرجة أننى ظننت أنه مجرد دعابة أو أن هناك سوء فهم".

كيف يمكن أن نفسر رفض إدارة شركة قناة السويس ، والقيادات السياسية الغربية تصديق المعلومات والإشارات التى جاءتهم قبل التأميم عن احتمال لجوء عبد الناصر إلى هذا البديل؟

تكمن الإجابة على هذا السؤال فى أن النسق العقيدى للفرد يلعب دوراً هاماً فى تحديد حجم المعلومات ونوعية المعلومات الممكن قبولها واستيعابها فى عملية اتخاذ القرار. فلكل فرد نسق عقيدى يتضمن مجموعة من العقائد المترابطة عن البيئة الخارجية. هذه العقائد تساعد الفرد على فهم تلك البيئة والتعامل مع المعلومات الكثيفة والمتناقضة التى تأتى من تلك البيئة، كما أنها توجهه نحو قبول المعلومات التى تتفق مع هذا النسق، ورفض أو تجاهل المعلومات التى تتعارض مع هذا النسق. وبدون ذلك يستحيل على الفرد أن يفهم البيئة الخارجية أو يتخذ قرارات بشأنها. وتلعب هذه العملية العقيدية دوراً حاسماً فى اتخاذ القرار، وفى تحديد حجم البدائل التى يدخلها متخذ القرار فى الاعتبار. وسنرى أن اعتقاد عبد الناصر الجازم بأن بريطانيا لن تقوم بغزو مصر عسكرياً دفعه إلى رفض المعلومات المؤكدة التى جاءته حتى ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦ عن استعداد بريطانى لغزو مصر، وأنه لم يصدق تلك المعلومات إلا حينما شاهد الطائرات البريطانية تدك مطارات القاهرة. بعبارة

أخرى، فإن النسق العقيدى يلعب دوراً حاسماً فى تصفية المعلومات، بحيث يرفض المعلومات التى تتناقض معه ويسمح فقط باستقبال المعلومات التى تتسق معه. وبطبيعة الحال، فإن الأفراد يختلفون فى حجم الدور الذى يلعبه النسق العقيدى. فبينما يرفض بعض الأفراد أية معلومات تتعارض مع هذا النسق، فإن البعض الآخر قد يكون أكثر مرونة ويتجه إلى إحداث تعديل جزئى على هذا النسق بما يتفق مع المعلومات الجديدة.

ومن هنا تبدو أهمية ألا يقوم متخذ القرار برفض المعلومات أو قبولها لمجرد إنها تتناقض أو تتفق مع عقائده عن المشكلة. ولكن يجب إخضاع كل معلومة للفحص الدقيق من خلال جهاز متخصص للمعلومات.

وقد قام عبد الناصر بالإسهام فى بلورة عقيدة لدى إدارة الشركة، ولدى القيادات الغربية مؤداها أنه لا يهدف إلى أكثر من تسلم إدارة القناة عند انتهاء الامتياز عام ١٩٦٨، وقام من خلال مجموعة من العمليات الخداعية بتأكيد تلك العقيدة، حتى أنه عندما ثارت الشكوك لدى البعض (كالسفير دى مورفيل) عن احتمال التأميم رفض الآخرون تصديق تلك الشكوك.

المبحث السادس

إعداد مشروع قانون تأميم شركة القناة

تتفاوت الروايات فى تحديد الشخص الذى كتب مشروع قانون تأميم قناة السويس، وهو المشروع الذى صدر باسم القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦. فالأستاذ برهان سعيد، مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس آنذاك، يؤكد أنه كان يوم ٢٥ يوليو فى باريس ضمن وفد مصرى برئاسة وزير التجارة لإجراء محادثات مع إدارة الشركة، وأن أعضاء الوفد قد تلقوا برقية تأمرهم بالعودة إلى القاهرة فوراً. وقد عاد الوفد إلى القاهرة فجر يوم ٢٦ يوليو واستقبله فى المطار مندوب من مكتب السيد/ زكريا محيى الدين. وقد أخبر المندوب برهان سعيد بأن الرئيس يطلب منه إعداد مشروع قانون لتأميم الشركة بالتشاور مع وكيلى مجلس الدولة.

وبعد ظهر ٢٦ يوليو تمت كتابة المشروع فى مقر مكتب مندوب الحكومة بالجزيرة بعد أن قطعت الاتصالات مع المكتب ضمانا لعدم تسرب الخبر. ولما تمت صياغة المشروع أرسل ثلاث نسخ منه إلى الرئيس فى الإسكندرية. وذلك فى ثلاث سيارات متتابعة ضماناً لوصول المشروع فى حالة تعطل إحدى السيارات[٧٩]. ويتفق على صبرى مع هذه الرواية. فقد ذكر لنا أن برهان سعيد هو الذى كتب المشروع، وإن كان قد ذكر ذلك بشكل ظنى. كذلك، فقد جاء فى تحقيق صحفى بالأهرام فى ١٦ يوليو سنة ١٩٦٦ أعده صلاح جلال وآخرون أن مشروع القانون أعده السيد/ محمد أبو نصير بالاشتراك مع رئيس مجلس الدولة المستشار/ السيد على السيد، ووكيل المجلس المستشار/ بدوى حمودة، ومندوب الحكومة برهان سعيد. وأن هذا الفريق قد استعان بوثائق تأسيس الشركة فى الصياغة القانونية للمشروع، وأكد أن عبد الناصر قد التقى بعد ذلك بالسيد/ محمد أبو نصير الذى قدم له نسختين من مشروع قانون تأميم شركة قناة السويس فوقع عبد الناصر على النسختين واحتفظ لنفسه بالأصل، وظلت صورة مشروع القانون مع أبو نصير[٨٠].

كذلك، يقول محمد على الغتيت أن الدكتور القيسونى قد استدعاه يوم ٢٣ يوليو وأبلغه تكليف الرئيس له بإعداد مشروع التأميم. ويؤكد الأستاذ الغتيت "إن المشروع الذى أعددته هو ذاته القانون الذى صدر فى ٢٦ يوليو" وأنه قد راجعه قبل إرساله إلى الرئيس مع المستشار بدوى حموده، والمستشار حسن نور الدين مستشار الرأى بوزارة الداخلية[٨١]. ويؤكد ذلك أحمد حمروش إذ يقول إن الدكتور القيسونى قد كلف الأستاذ الغتيت بإعداد

المشروع بوصفه رئيس مكتب هيئة قناة السويس (يقصد مكتب مندوب الحكومة الذى كان الغنيت قد تركه منذ أكتوبر ١٩٥٥، وحل محله فيه برهان سعيد)[٨٢]. ويضيف الدكتور القيسونى فى رسالة نشرها الأستاذ/ أحمد بهاء الدين فى يومياته فى الأهرام إن مشروع قانون تأميم قناة السويس قد كتب فى منزله بناء على طلب عبد الناصر[٨٣]. ومن المحتمل أن يكون الأستاذ الغنيت قد كتب مشروع القانون فى منزل الدكتور القيسونى.

أما الرواية الثالثة فيذكرها الدكتور الحفناوى فى مذكراته وينقلها عنه عبد الله إمام. فيقول الدكتور الحفناوى إن عبد الناصر قد استدعاه من مزرعته برشيد، وإن الرئيس قد استقبله فور وصوله إلى القاهرة يوم ٢٤ يوليو، وأبلغه عزمه تأميم الشركة، وطلب منه إعداد مشروع قرار من رئيس الجمهورية بتأميم شركة قناة السويس. ويضيف الدكتور الحفناوى فى مذكراته أنه قابل الرئيس مساء اليوم التالى وسلمه "مشروع القانون الخاص بتأميم الشركة" وأن عبد الناصر قد قرأ المشروع وأدخل عليه بعض التعديلات[٨٤].

أما الأستاذ هيكل فإنه يذكر فى كتابه وثائق القاهرة إن مشروع القانون قد أعده محام جلس فى غرفة مجاورة لغرفة الاجتماعات التى التقى فيها الرئيس بالوزراء بالإسكندرية قبل إعلان القرار بساعتين، وأن المحامى قد أنهى المشروع قبل إلقاء الخطاب مباشرة[٨٥]. ولكنه فى كتابه قصة السويس يقول إن المشروع قد أعدته لجنة يرأسها محمد أبو نصير، وزير التجارة آنذاك، وكان من أعضائها الدكتور الحفناوى، وإن الرئيس قد وقع المشروع فى ٢٥ يوليو قبل سفره إلى الإسكندرية[٨٦]. ويوافق على تلك الرواية الأخيرة كينيث لف[٨٧].

ومن ثم، يتضح تعدد وتناقض الروايات عمن أعد مشروع قانون تأميم شركة القناة. وفى تقديرنا فإن عبد الناصر قد طلب من شخصين إعداد المشروع، وأن هذين الشخصين هما محمد على الغنيت، ومصطفى الحفناوى، وأنه قد أخذ بواحد من المشروعين. ولكننا نكاد نجزم بأنه لم يطلب من الدكتور أبو نصير أو برهان سعيد إعداد المشروع لأنهما كانا فى لندن وحضرا إلى القاهرة فى الساعة السابعة من صباح يوم ٢٦ يوليو بناء على استدعاء من عبد الناصر. وليس من المتصور أن ينتظر عبد الناصر حتى ذلك الوقت لإعداد مشروع القانون، وبخاصة أنه قال فى خطابه الرسمى مساء ٢٦ يوليو إن القانون قد نشر فعلاً فى الجريدة الرسمية مما يعنى أنه قد أعد ووقع قبل سفره إلى الإسكندرية صباح ٢٦ يوليو.

ونضيف أنه من المرجح أن يكون عبد الناصر قد أعطى مشروع القانون إلى السيد/ محمد أبو نصير لمراجعته وترجمته بصفته الوزير المختص بقناة السويس فى ذلك الوقت والمنوط به اتخاذ الإجراءات التنفيذية المتعلقة بإصدار القانون. ويعزز هذا الاستنتاج أن الدكتور عصمت عبد المجيد قد ذكر لنا أنه قد قام بالاشتراك مع عدد من المسئولين فى وزارة التجارة تحت إشراف الدكتور أبو نصير بترجمة مشروع قانون تأميم شركة قناة السويس إلى اللغة الفرنسية، وذلك قبل إعلان قرار التأميم بساعات معدودة(٨٨). وفى كل الأحوال فإن عبد الناصر قد وقع مشروع القانون قبل سفره إلى الإسكندرية، وصدر عدد خاص من جريدة الوقائع المصرية فى اليوم ذاته تضمن نص القانون.

المبحث السابع
إبلاغ الوزراء ومجلس إدارة هيئة قناة السويس بالقرار

وصل عبد الناصر إلى الإسكندرية بعد ظهر يوم ٢٦ يوليو. وعلى الفور وجه الدعوة إلى بعض أعضاء مجلس الوزراء للحضور إلى اجتماع عاجل فى منزل الرئيس حوالى الساعة السادسة مساءً. وفى هذا الاجتماع أبلغ الرئيس الوزراء قراره بتأميم شركة قناة السويس. ومن الجدير بالذكر أن الاجتماع لم يكن على شكل جلسة رسمية لمجلس الوزراء بدليل أن عددا من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين قد حضروا الجلسة ومنهم جمال سالم، وحسن إبراهيم، وصلاح سالم، وخالد محيى الدين[٨٩]. ولم يكن لهؤلاء صفة رسمية فى مجلس الوزراء. والواقع أن هذا الاجتماع، كما يقول سيد مرعى، لم يكن اجتماعا رسمياً لمجلس الوزراء ولكنه كان بمثابة جلسة غير رسمية لبعض الوزراء المهمين استدعاهم عبد الناصر لإبلاغهم بالقرار قبيل إعلانه.

وفى ٣ أغسطس ١٩٥٦، أى بعد حوالى أسبوع من إعلان قرار التأميم كتب المهندس/ أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال آنذاك معلقاً على كيفية إبلاغ مجلس الوزراء بالقرار:

> إن تأميم قناة السويس عمل الرئيس جمال عبد الناصر وحده. ولذلك كان مفاجئاً لنا جميعاً، فلم يكن أحد يعلم به حتى الوزراء أنفسهم إلا عندما دعوا إلى اجتماع غير عادى فى منزل الرئيس بالإسكندرية قبل إلقاء الخطاب بساعة، فيما عدا الوزراء الذين يدخل مشروع التأميم من صميم أعمال وزاراتهم . . . وقد عرض الرئيس فى هذا الاجتماع موضوع التأميم. وكانت مفاجأة لنا. ثم سرد الرئيس الترتيبات التى وضعت، والخطوات التى ستنفذ ساعة إعلان التأميم، فوافق الجميع[٩٠].

ويروى المهندس سيد مرعى، وزير الدولة للاصلاح الزراعى آنذاك، الرواية بالتفاصيل ذاتها تقريباً. ويضيف أن كثيراً من الوزراء المدنيين قد أصابهم الوجوم لدى سماعهم بالقرار، وأنه شخصياً قد أثار احتمال الدخول فى حرب مباشرة مع بريطانيا، وفرنسا، والغرب كله نتيجة للقرار، ولكن عبد الناصر رد عليه بأن العمل العسكرى ليس من اختصاصه (أى ليس من اختصاص سيد مرعى) وإنما هو من اختصاص عامر[٩١].

كذلك يتفق فتحى رضوان، وزير الإرشاد القومى آنذاك، مع هذا العرض للأسلوب الذى أبلغ عبد الناصر به مجلس الوزراء بالقرار. فيوضح أن عبد الناصر قد أبلغ الوزراء أنه

سيعلن تأميم شركة قناة السويس فى نهاية خطابه لأن دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة قد بالغ فى الإساءة إلى مصر حينما أعلن رفض تمويل مشروع السد العالى مقرونا بإعلان سوء حالة الاقتصاد المصرى وعجزه عن النهوض بهذا المشروع. ويقول فتحى رضوان إنه قد اقترح عدم الربط بين سحب تمويل مشروع السد العالى وبين تأميم شركة القناة لأن فى ذلك إضعافاً لحق مصر فى التأميم. فقناة السويس مرفق مصرى، وشركة قناة السويس شركة مصرية وخاضعة للقانون المصرى، وعلى ذلك فحق مصر فى تأميم الشركة وإخضاع المرفق للإدارة المصرية المباشرة إنما هو من حقوق مصر المطلقة. وأضاف فتحى رضوان إن الربط بين التأميم وبين سحب عرض تمويل مشروع السد العالى يعنى أن مصر تتخذ من القناة وسيلة لعقاب وتأديب الدول التى تختلف معها مما يتيح لتلك الدول أن تتخذ من التأميم مادة للتشهير بمصر وتخويف العالم من الإدارة المصرية للقناة. بيد أن عبد الناصر لم يأخذ باقتراح فتحى رضوان واكتفى بقوله "أنا عارف ماذا سأقول"(٩٢).

يتضح من هذه الروايات أنه لم تحدث مناقشة حول الموضوع فى مجلس الوزراء، ولم يسمح عبد الناصر بمثل تلك المناقشة. ويتضح ذلك من رده على تعليق المهندس سيد مرعى والسيد/ فتحى رضوان. وما دار فى اجتماع مجلس الوزراء لم يكن أكثر من عملية إبلاغ للوزراء بقرار على وشك التنفيذ. كما أن ما دار من مناقشة محدودة فى هذا الاجتماع لم يؤثر على سير العمليات التى تمت بعده.

ويبدو أن الدكتور القيسونى، والسيد/ محمد أبو نصير، والدكتور عزيز صدقى، وزير الصناعة آنذاك، كانوا هم الوزراء المدنيين الوحيدين الذين علموا بالقرار قبل إعلانه رسمياً فى مجلس الوزراء. فقد علم به الدكتور القيسونى بحكم صلته بموضوع إعداد قانون التأميم، وموضوع الأرصدة، كما علم السيد/ أبو نصير بحكم صفته كوزير للتجارة والمشرف على مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس. ومن الجدير بالذكر أنه لم يحضر جلسة مجلس الوزراء وإنما ظل فى القاهرة لأداء مهمة أخرى سنوضحها حالاً. أما الدكتور عزيز صدقى فقد أكد لنا أنه علم بالقرار بشكل غير رسمى من خلال مناقشاته مع الوزراء الذين كانوا يعلمون بالقرار، وذلك قبل إبلاغه للمجلس بساعات(٩٣).

أما مجلس إدارة هيئة قناة السويس الذى تشكل لإدارة أعمال القناة، فلم يعلم معظم أعضائه بالقرار إلا ساعة إعلانه. فقد دعاهم محمد أبو نصير للاجتماع فى مكتبه للاستماع إلى خطاب الرئيس. وعندما أعلن عبد الناصر قرار التأميم أبلغهم أبو نصير أنهم يشكلون

مجلس إدارة هيئة القناة قائلاً "بسم الله الرحمن الرحيم، نعقد أول جلسة لأول مجلس إدارة مصرى لهيئة قناة السويس. "وكان المجلس يتكون من المستشار بدوى حموده (وكيل مجلس الدولة)، والمهندس إبراهيم زكى (وكيل وزارة الأشغال لشئون الرى)، ونبيه يونس (وكيل وزارة المالية)، والدكتور محمد توفيق سكر (عميد كلية التجارة، جامعة القاهرة)، وبرهان سعيد (مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس)، ومحمد على الغتيت (وكيل بنك الائتمان العقارى)، والمهندس محمد أحمد سليم (عضو مجلس الإنتاج)، ومحمود سامى (عضو مجلس إدارة هيئة النقل البحرى)، والدكتور مصطفى الحفناوى (محام)، والدكتور عبد الباقى القشيرى (أستاذ بالجامعة). هذا بالإضافة إلى الدكتور حلمى بهجت بدوى أول رئيس لهيئة قناة السويس، والمهندس محمود يونس نائب الرئيس والعضو المنتدب للهيئة.

المبحث الثامن

الإخراج النهائى للقرار

اتسم إخراج عبد الناصر للقرار أمام العالم بالعنف وتعمد توجيه الإهانة للغرب. فقد كان يمكن لعبد الناصر، كما يقول همفرى تريفليان، "أن يستدعى ممثل الشركة فى القاهرة ويخبره بقرار التأميم، ويرتب للاستيلاء على أملاك الشركة ويقترح اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لمناقشة التعويضات، ولكنه اختار الطريق العنيف، طريق التحدى ومهاجمة الغرب وإدارة شركة القناة(٩٤).

إذا تأملنا مضمون الخطاب الذى أعلن فيه عبد الناصر قرار التأميم فى مساء ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦، (وقد أوردنا نصه فى الملحق الحادى عشر من هذا الكتاب)، فإننا نجده يتسم بتحدى الغرب ويتضمن العديد من الاتهامات. فقد اتهم الولايات المتحدة بحب الوصاية والتحكم والسيطرة، وخلق المنازعات فى الشرق الأوسط، واتهم أعضاء الكونجرس بالغرور ومحاولة التحكم فى الشعوب. كذلك، اتهم الحكومة البريطانية بمحاولة الوقيعة بين مصر، والسودان، واتهم الساسة الإنجليز عموما بالجنون، هذا كله بالإضافة إلى وصف الغرب بأنه حاول أن ينصب فخاً لمصر لاستنزاف أموالها من خلال العرض الذى قدمه لتمويل مشروع السد. كذلك فقد وضع عبد الناصر القرار فى سياق عام امتلأ بالتحدى للغرب من خلال سرد النضال الوطنى المصرى منذ المعركة من أجل الجلاء حتى معركة تمويل مشروع السد. وقدم القرار باعتباره ضربة للنفوذ الغربى فى المنطقة العربية، ورداً على القرار الأمريكى – البريطانى بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى. وقد كان هذا الأسلوب فى إعلان القرار مخالفاً للنصيحتين اللتين تقدم بهما محمد الغنيت، وفتحى رضوان للرئيس بخصوص هذا الإعلان. فقد نصح الغنيت بأن يربط الرئيس إعلان القرار بأعمال التزوير التى لجأت إليها شركة قناة السويس منذ أيام ديلسيبس أى يبرر القرار للعالم على أساس قانونى وهو استعادة ما ضاع على مصر من حصص التأسيس. كما أن فتحى رضوان نصح بألا يربط الرئيس بين التأميم وبين سحب العرض الأمريكى – البريطانى، وإنما يبرره على أساس حقوق السيادة المصرية على شركة قناة السويس. ولكن عبد الناصر أختار أن يبرر للعالم القرار على أنه رد على التصرف الأمريكى – البريطانى المهين وعلى أنه ضربة للنفوذ الغربى.

ويفسر محمد حسنين هيكل طريقة إخراج القرار التى وصفناها بأنها كانت مقصودة، وأن تلك الإهانات كانت محسوبة بحيث توازى الإهانة التى وجهت إليه من خلال أسلوب إعلان قرار سحب عرض التمويل :

أن الطريقة التى أعلن بها عبد الناصر الاستيلاء، وعنف خطابه، والإهانات التى وجهها إلى بريطانيا، والولايات المتحدة قد أدهشت إيدن. ولكن لم يكن هناك محل للدهشة، لأن الإهانات كانت قد حسبت عن عمد كرد على الطريقة المهينة التى سحب بها دلاس عرضه لتمويل مشروع السد العالى[٩٥].

ولا شك أن تقديم عبد الناصر للقرار بهذه الصورة يعتبر مسئولاً إلى حد كبير عن المخاوف التى أثارها القرار لدى الغرب. وعن عدم تصديق الغرب للهجة المعتدلة التى اتبعها عبد الناصر بعد تنفيذ القرار. فقد تصور قادة الغرب أن القرار ليس إلا مقدمة لوقف مرور البترول المتجه إلى الغرب عن طريق القناة (حوالى ٦٧ مليون طن من البترول سنوياً منها ٢٠,٥ مليون طن يتجه إلى بريطانيا تشكل ٧٢% من استهلاكها من البترول و١٢ مليون طن تتجه إلى فرنسا تشكل ٩٤% من البترول اللازم لاستهلاكها) ولتصفية الوجود الغربى فى المنطقة. وقد عبر إيدن عن ذلك فى حديثه فى ٨ أغسطس. ومن ثم فقد أثارت عملية إخراج القرار سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التى انتهت بالغزو المسلح لمصر ولا شك أن الولايات المتحدة تعتبر مسئولة عن بداية تلك السلسلة بالطريقة التى أعلنت بها سحب عرض تمويل مشروع السد. ولكن من المؤكد أيضاً أن طريقة إعلان قرار التأميم قد أدت إلى تصعيد الموقف إلى مستوى كيفى جديد[٩٦].

بيد أن الطريقة التى أخرج بها عبد الناصر قرار تأميم الشركة نجحت فى تعبئة الرأى العام العربى فى صفه.

ويقول تونى شو إن الخطاب الذى أعلن فيه عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس قد وضع بطريقة جعلت المستمعين يشعرون بالنتيجة المنطقية وهى التأميم، بل ويشعرون أنهم مشاركون فى عملية التأميم. (٩٧)

وقد أوردنا فى الملحق الثانى عشر صورة من الصفحة الأولى لجريدة الأهرام الصادرة يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٦ تحمل خبر تأميم شركة قناة السويس.

المبحث التاسع

عناصر قانون تأميم شركة القناة ومشروعيته

تضمن القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، (والذى أوردنا نصه ومذكراته التفسيرية فى الملحق الثالث عشر من هذا الكتاب)، عدة عناصر هى تأميم الشركة، وانتقال حقوق الشركة والتزاماتها إلى الدولة المصرية، وتعويض المساهمين وحملة حصص التأسيس، وإنشاء هيئة قناة السويس. وسنتناول كلا من تلك العناصر على التوالى

أتى القانون على تأميم الشركة بما يعنى إلغاء الشخصية القانونية لتلك الشركة، وحل جميع الهيئات التى تتألف منها، كالجمعية العمومية، ومجلس الإدارة. مع اعتبار أى تصرفات لتلك الهيئات بعد ٢٦ يوليو بمثابة تصرفات باطلة، على أن تؤول ذمة الشركة إلى الدولة المصرية، وتصير ماليتها، سواء داخل أو خارج مصر، جزءاً من المال العام للدولة المصرية.

كذلك، فقد أشار القانون إلى تعويض المساهمين وحملة حصص التأسيس. وفى هذا الصدد لم يفرق القانون بين المصريين وغير المصريين فى التعويض. وحدد هذا التعويض على أساس سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بالقانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس. وشدد القانون على أن التعويض يشمل فقط أسعار الأسهم حسب سعر الإقفال، ولا يشمل الأرباح المتوقعة حتى سنة ١٩٦٨، وهى السنة التى ينتهى عندها الامتياز. وقد علق القانون التعويض على شرط تسلّم الدولة لأموال وممتلكات الشركة. وأخيراً، فقد نص القانون على إنشاء هيئة جديدة تدير القناة بعد التأميم هى هيئة قناة السويس، واعتبرها بمثابة هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وكلها تابعة لوزارة التجارة. ولكن القانون لم يحدد سلطات الهيئة بشأن تسيير الملاحة فى القناة، وأغفل العلاقة بين خزينة الدولة المصرية وإيرادات القناة، بمعنى هل تؤول كل الإيرادات أو بعضها إلى الخزينة المصرية[٩٨].

ويثير ذلك تساؤلاً حول مشروعية قرار تأميم شركة قناة السويس. فقد احتجت شركة قناة السويس إن قرار التأميم ينتهك حقوق الشركة على أساس أنها شركة أجنبية، وبالتالى ليس من حق مصر تأميمها. إلا أنه يمكن من خلال تحليل بعض الوثائق الخروج بنتيجة مؤداها أن قرار التأميم كان قراراً مشروعاً. ومن هذه الوثائق المذكرة البريطانية المقدمة إلى محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩، (وقد أوردنا مقتطفات من

المذكرة البريطانية فى الملحق الرابع عشر من هذا الكتاب)، والاتفاقية المعقودة بين مصر والمملكة المتحدة (١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤)، (وقد أوردنا نصوص هذه الاتفاقية فى الملحق الخامس عشر من هذا الكتاب).

فقد نصت المذكرة البريطانية المشار إليها على أن "الشركة شخص معنوى بحكم القانون المصرى الخاص، وأن جنستها وصيغتها مصرية ==، ولا يمكن أن تكون غير ذلك، وتسرى عليها حتما القوانين المصرية. وإضافت أن المادة ١٦ من اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ قد أكدت أن الشركة مصرية من حيث الجنسية. وقد سبق أن أشرنا إلى تلك الاتفاقية فى الفصل الأول من هذا الكتاب، كما أشارت اتفاقية الجلاء الموقعة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ فى المادة الثامنة أن "قناة السويس البحرية، التى هى جزء لا يتجزأ من مصر، طريق مائى له أهمية الدولية".

من ناحية أخرى، فقد اعترفت بريطانيا بأن شركة قناة السويس العالمية للملاحة البحرية شركة مصرية وتمسكت بذلك فى دفاعها أمام محكمة الاستئناف المختلطة فى القضية المرفوعة باسم (قضية الوفاء بالعملة الذهبية التى صدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠). فقد قررت الحكومة البريطانية فى مذكرتها التى قدمتها بجلسة ١٢ ابريل سنة ١٩٣٩ ما يلى:

"أن الشركة شخص معنوى بحكم القانون المصرى الخاص وأن جنسيتها وصبغتها مصرية بحتة ولا يمكن أن تكون غير ذلك. وتسرى عليها حتماً القوانين المصرية".

كما جاء فى المذكرة البريطانية:

حقاً إن هذه الشركة تأسست تحت اسم شركة قناة السويس البحرية العالمية، إلا أنه من الثابت أن هذه التسمية لا يترتب عليها بأى حال من الأحوال سلب الشركة جنسيتها المصرية. فهى مصرية بحكم المبادئ القانونية العامة وبالأخص حكم مبادئ القانون الدولى الخاص وعقد تأسيسها. أنها مصرية.

كما نصت على:

أن مجرد تسمية الشركة بأنها عالمية لا يسلبها جنسيتها المصرية إطلاقاً. أو أن معنى تسميتها عالمية. كما أبانت ذلك محكمة الاستئناف المختلط فى حكميها الصادرين بتاريخ يونية سنة ١٩٢٥، و١٨ يونية سنة ١٩٣١ فى قضيتى سندات

الشركة وأسهمها. يرجع إلى أن الشركة كانت مضطرة لجمع رؤوس أموالها من شتى أنحاء العالم، وتحرير صكوكها بلغات مختلفة كما كان يجب أن يضم مجلس إدارتها ممثلين عن جميع البلاد ذات الشأن لضمان المساواة فى معاملة جميع عملائها. وتلك هى النتائج الوحيدة التى تترتب على وصف الشركة بأنها عالمية وذلك طبقاً لعقود التزامها ونطاقها.

كما أن الباب العالى لم يقبل اعتماد عقود الالتزام الممنوحة للشركة إلا بشرط صريح وإلزامى، وبغيره ما كان أن يتم هذا الاعتماد، وهو أن تكون مصرية بحتة وتبقى خاضعة لقوانين وعادات البلد. كما نصت المادة الثامنة من الاتفاقية المعقودة بين مصر، والمملكة المتحدة (١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤). "أن قناة السويس البحرية التى هى جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية وتعربان عن تصميمها على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٨٨".

وعليه يمكن القول إن قرار تأميم شركة قناة السويس هو قرار مشروع باعتبار أن الشركة شركة مساهمة مصرية وتخضع للقوانين المصرية. ومن ثم، فإن من حق الحكومة المصرية تأميمها، خاصة فى غياب أى التزام دولى يقيد هذا الحق.

هوامش الفصل الخامس

(١) Mohammed Heikal, The Cairo Documents, (New York: Doubleday, 1973) , p. 68.

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين عاماً، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٤٥٣.

(٢) A Nutting, Nasser, (New York E.P.Dutton, 1972), p. 191.

(٣) أحمد حمروش قصة ثورة يوليو، مجتمع جمال عبد الناصر، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥) الجزء الثانى.

(٤) عبد الحميد أبو بكر، قناة السويس – الأيام التى هزت الدنيا، (القاهرة: دار المعارف كتاب أكتوبر، ١٩٨٧)، ص ٢٣.

(٥) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧)، ص ٣١٧.

(٦) Kenneth Love, Suez, the Twice Fought War, (London, Longman, 1969), p. 333.

(٧) Chester Cooper, The Lion's Last Roar,. Suez 1956, (New York: Harper and Row, 1978) p. 101 .

(٨) محمد حسنين هيكل، قصة السويس آخر الحروب فى عصر العمالقة، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٤)، الطبعة الثانية، ص ١١٢ – ١١٣.

(٩) المرجع السابق، ص ١١٢.

(١٠) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، (القاهرة: مصلحة الاستعلامات) الجزء الأول، ص ٥٤٥-٥٤٧.

(١١) محمد حسنين هيكل، قصة السويس: آخر الحروب فى عصر العمالقة، المرجع السابق ص ١١٨.

(١٢) عبد اللطيف البغدادى، المرجع السابق، ص ٣١٨.

(١٣) حديث كريستيان بينو المنشور فى الأهرام ١٩٨٦/١/١١ .

(١٤) محمد السيد سليم، التحليل السياسى الناصرى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٠٥.

(١٥) محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ١٢٢.

(١٦) محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ٩٨ - ٩٩.

(١٧) محمد حسنين هيكل، "كيف اجتمعت بريطانيا، وإسرائيل على طريق التواطؤ ثم العدوان"؟ الأهرام، ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦.

(١٨) محمد السيد سليم، المرجع السابق ص ١١٤ - ١١٥.

(١٩) Donald Nef, Warriors of Suez, (New York, The Linden Press, 1981) p. 267.

(٢٠) محمد حسنين هيكل، قصة السويس: آخر الحروب في عصر العمالقة، المرجع السابق ص ١٢٢.

(٢١) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر حوار مع محمد حسنين هيكل، (بيروت دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٨٧.

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، المرجع السابق، ص ٤٥٩.

(٢٢) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، المرجع السابق، ص ١٢٣.

(٢٣) عبد الحميد أبوبكر، المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٢٤) عبد اللطيف البغدادى، المرجع السابق، ص ٣٠٩.

(٢٥) Selwyn Lloyed, Suez, 1956 A Personal Account, (London: Transtel Cape, 1978), p. 86.

(٢٦) Love, op.cit., p .336.

(٢٧) عبد المنعم فوزى، قناة السويس وقصة العدوان الثلاثى على مصر (تحليل اقتصادى)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٧)، ص ٤٥-٤٧.

(٢٨) Jack Snyder, "Rationality at the brink: The role of cognitive processes in the failure of deterrence", World Politics, 1978, pp. 354-364.

(٢٩) عبد اللطيف البغدادى، المرجع السابق، ص ٣٢٠.

(٣٠) حديث السيد/ على صبرى مع المؤلف فى ١٩٨٤/٨/١٣.

(٣١) Love , op.cit , pp . 336-337.

(٣٢) عبد اللطيف البغدادى، المرجع السابق، ص ٣١٩.

(٣٣) د. عبد العظيم رمضان، قرار تأميم قناة السويس فى محكمة التاريخ، أكتوبر ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٥، العدد ٦٤، ص ص ٢٨-٣١.

(٣٤) سيد مرعى، أوراق سياسية، (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨)، الجزء الثانى ص ٣٥٢.

(٣٥) ثروت عكاشة، مذكراتى فى السياسة والثقافة، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٧٨) . ص ص ٢٠٧ – ٢١٧.

(٣٦) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، مرجع سابق ص ٦٢٦ .

(٣٧) عبد العظيم رمضان، "هل كان الجيش المصرى مستعداً وقت التأميم"؟ أكتوبر، ١٩٨٥/٩/٢٢، ص ٢٩.

(٣٨) عبد العظيم رمضان، "كان المشير عامر آخر من يعلم بقرار التأميم"، أكتوبر ١٩٨٥/٩/٢٩، ص ١٦ – ١٧.

كذلك "وأفلتت مصر من كارثة محققة"، أكتوبر، ٢٧ أكتوبر ١٩٨٥ العدد ٤٧ ، ص ٢٨.

(٣٩) فؤاد مطر، المرجع السابق، ص ٨٧.

(٤٠) يذكر روبرتسون أن عبد الناصر قد ناقش احتمال تأميم شركة قناة السويس مع نهرو أثناء رحلتهما بالطائرة إلى القاهرة وأن نهرو كان يعرف بالقرار قبل مغادرته القاهرة.

Terence Rebertson , Crisis , the Inside Story of the Suez Conspiracy, (New York : Atheneum, 1965) p p . 68 – 69 .

والأمر المؤكد من دراساتنا ومقابلاتنا أن عبد الناصر لم يناقش الأمر مع نهرو أو مع أى قائد لدولة أخرى لأنه كان يخشى أن يفسر ذلك على أنه استئذان من تلك الدولة، كما أنه كان يخشى أن تقوم الدولة الصديقة بمحاولة الضغط عليه للتراجع عن القرار. ويؤكد ذلك، أن نهرو قد أعلن للبرلمان الهندى يوم ٣١ يوليو أنه علم بقرار التأميم من التقارير الصحفية بعد عودته إلى نيودلهى.

Love , op.cit , p . 362

كذلك أكد نهرو ذاته فى رسالة أرسلها إلى عبد الناصر فى أغسطس سنة ١٩٥٦ أنه " فور عودتى إلى دلهى من القاهرة وبيروت علمت بقرارك بشأن قناة السويس. ولما كنت لم تذكر ذلك فى أثناء محادثاتنا فى بريونى والقاهرة، فقد اعتقدت أن القرار لابد وأن يكون قد اتخذ بعد أن بارحت القاهرة".

نص الرسالة فى محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، المرجع السابق، ص ٤٨٥ .

(٤١) عبد اللطيف البغدادى، المرجع السابق . ص . ٣٢ .

(٤٢) حديث السيد/ زكريا محيى الدين فى "ندوة صنع القرار" فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤ .

(٤٣) شهادة صلاح نصر فى أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو شهود، ثورة يوليو، "الجزء الرابع"، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧). ص ١٨٨.

وصلاح نصر، مذكرات صلاح نصر، ثورة ٢٣ يوليو بين المشير والمصير، الجزء الأول، الأصول (مكان النشر غير موضح، مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر، ١٩٨٦). ص ٢٥٧.

(٤٤) عبد الله امام عمر، ناصر وعامر، (القاهرة: دار روز اليوسف، ١٩٨٥)، ص ٣٢-٣٣.

(٤٥) حديث المهندس محمد عزت عادل، فى الجمهورية، ١٧ يوليو ١٩٨٦، ص ٤.

(٤٦) أنور السادات، البحث عن الذات، قصة حياتى، (القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧)، ص ١٨٨.

(٤٧) أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، مجتمع جمال عبد الناصر (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، الجزء الثانى، ص ٩١.

(٤٨) د. مصطفى الحفناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، تاريخ القناة وأصول مشكلاتها، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦) الجزء الرابع، ص ٤٢٣.

(٤٩) د . مصطفى الحفناوى، ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦، قصة قناة السويس، (القاهرة: مكتبة الأنجلو، أغسطس ١٩٥٦) الجزء الرابع، ص ١٧٤ .

(٥٠) مذكرات الدكتور الحفناوي، وهى مكتوبة بخط يده، ص ١٥ .

Dan Hofstater, Egypt and Nasser, (New York: Facts on File, 1973), vol. I, p. 25.

(٥١) أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٩٢.

وعبد الله امام، خطابات عبد الناصر، (بيروت: مطبعة الوطن العربى، دون تاريخ)، ص ٩٥.

(٥٢) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، المرجع السابق، ص ١١٦.

(٥٣) عبد الحميد أبو بكر، المرجع السابق، ص ٢٣-٢٤.

(٥٤) محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ١١٧

(٥٥) عبد اللطيف البغدادى، المرجع السابق، ص ٣١٩، وأحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٨١ .

(٥٦) حديث محمد على الغتيت مع المؤلف فى ٦ أغسطس عام ١٩٨٤ وحديثه مع المؤلف فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٨٥.

(٥٧) حديث السيد/ على صبرى مع المؤلف فى ١٣ اغسطس عام ١٩٨٤.

(٥٨) ذكرت جريدة الأهرام فى ٣ يونيو ١٩٥٦ أن متحدثاً باسم السفارة قد نفى أن شبيلوف قد قدم عرضاً لمصر لبناء مشروع السد العالى.

(٥٩) وفى ذلك يقول السيد/ خالد محيى الدين إن الاتحاد السوفيتى لم يكن متحمسا لاعطاء الأولوية لمشروع السد العالى، وكان يرى تأجيل المشروع إلى ما بعد القيام بعدة مشروعات تؤدى إلى توفير قدر من الإمكانيات التى يمكن من خلالها تنفيذ المشروع بأقل تكلفة.

أحمد فارس عبد المنعم، القرار المصرى بعقد صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥: دراسة فى السياسة الخارجية المصرية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠ ص ٣٤.

(٦٠) Robertson, op.cit , p. 10.

(٦١) Hugh Thomas, The Suez Affair, (London: Widen field & Nicolson, 1966), p. 25.

(٦٢) Love, op. cit., p 327.

(٦٣) أحمد حمروش المرجع السابق، ص ٨٦.

(٦٤) Heikal, op.cit., p. 87.

(٦٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس (١٩٥٤– ١٩٥٨)، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦)، ص ١٣٧.

(٦٦) عبد اللطيف البغدادى، المرجع السابق، ص ٣١٩.

(٦٧) Love, op. cit., p. 338.

(٦٨) Anthony Eden, Full circle, (Boston: Houghton Mifflin, 1960), p. 472.

(٦٩) Humphery Travelyan, The Middle East in Revolution, (Boston: Cambit, 1970), p. 79.

(٧٠) حديث بينو فى الأهرام فى ١٩٨٦/٦/١١.

(٧١) Herman Finer, Dulles over Suez, the theory and Practice of his Diplomacy, (Chicago, quadrangle, 1964), op. 50.

ويقول جان بول كالون المستشار القانونى لوفد فرنسا فى المفاوضات التى جرت بين مصر والشركة بعد العدوان الثلاثى، إن تأميم شركة قناة السويس، "كان مفاجأة تامة وغير متوقعة. فقد كان الاقتناع الكامل لدى فرنسا أن مصر غير قادرة على تسيير الملاحة فى قناة السويس. وكان الجانب الفرنسى مطمئنا تماما لاستحالة اتخاذ مصر قرارا بتأميم القناة".

تصريحات كالون فى الأهرام، ٢١ يوليو سنة ١٩٩٩.

(٧٢) Ibid, p. 51

(٧٣) آرى أوناسيس "الصعود إلى القمة والهبوط إلى القاع. أوناسيس وتأميم قناة السويس"، الأهرام، ١٩٨٦/٩/١.

(٧٤) Love , op.cit , p. 163.

(٧٥) James Dougherty, "The Aswan decision in perspective" Political Science Quarterly, March 1959, p.40.

(٧٦) حديث السيد / برهان سعيد مع المؤلف فى ١٢ أغسطس ١٩٨٤.

يقول كامل زهيرى إن من بين الصحفيين المعتمدين لدى مصر فى ذلك الوقت، استطاعت سيمون لاكوتير أن تتوقع احتمال التأميم، وأرسلت تقريراً بذلك إلى إحدى الجرائد المحلية الفرنسية، ولكن أحداً لم ينتبه إلى هذا التقرير.

كامل زهيرى فى الجمهورية ، ٢٨ يوليو سنة ١٩٩٩.

(٧٧) Jean Lacouture, Nasser: A Biography (New York, Alfred Knopf, 1973), p. 188.

ويضيف لاكوتير أن أحد مخبرى السفارة الفرنسية فى القاهرة قد رفع تقريراً إلى السفير يرجح احتمال تأميم الشركة، ولكن السفير لم يأخذه مأخذ الجد.

(٧٨) Georges-Picot, The Real Suez crisis, the End of a Great Nineteenth Century Work, (New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1978), p 48-75.

(٧٩) حديث السيد / برهان سعيد مع المؤلف فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٨٤

(٨٠) الأهرام ، ١٩٦٦/٧/١٦، ص ٨ .

(٨١) حديث السيد محمد على الغتيت مع المؤلف فى ٦ أغسطس سنة ١٩٨٤.

(٨٢) أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٩٢.

ويلاحظ أن أحمد حمروش يشير مرة أخرى إلى أن عبد الناصر قد كلف الدكتور الحفناوى بإعداد مشروع القانون وأنه قد راجعه معه وأجرى عليه بعض التعديلات، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٨٣) الأهرام، ٢ مايو سنة ١٩٨٧.

(٨٤) عبد الله امام، حكايات عن عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٩٨.

(٨٥) Heikal, op.cit, p. 91.

(٨٦) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٨٧) Love , op.cit , p. 339.

(٨٨) مقابلة للمؤلف مع د. أحمد عصمت عبد المجيد فى ١٩٨٥/٨/٢٤ .

(٨٩) الأهرام، ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٦ .

(٩٠) الشعب، (القاهرة) ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٦.

(٩١) سيد مرعى، أوراق سياسية (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨) الجزء الثانى ، ص ٣٥٠ .

(٩٢) فتحى رضوان، ٧٢ شهراً مع عبد الناصر، (القاهرة: دار الحرية للصحافة ١٩٨٥) ص ٧٧ – ١٧٨.

(٩٣) حديث الدكتور عزيز صدقى مع المؤلف فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٨٤ .

(٩٤) Trevelyan, op.cit., p. 98 .

(٩٥) Heikal, op.cit., p. 93 .

(٩٦) اختلف معنا السيد زكريا محيى الدين فى هذا التقدير لعملية الفعل ورد الفعل. فيؤكد سيادته أن الهدف من إخراج القرار بشكل ينطوى على التحدى هو "بناء المجتمع المصرى معنويا" أى حشد المجتمع المصرى لتأييد القرار كما أن اخراج القرار بهذا الشكل كان نتيجة المعاناة من السيطرة الاستعمارية ويضيف أنه ليس من المؤكد أنه إذا اختلفت طريقة إخراج القرار لاختلف رد فعل الغرب.

- حديث السيد / زكريا محيى الدين فى ندوة صنع القرار المنعقدة فى القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤.

(٩٧) Tony Shaw, Eden, Suez and the Mass Media: Propaganda during the Suez Crisis, (London: I.B Tauris & Publishers, 1996), p. 5.

(٩٨) راجع فى دراسة مفصلة للقانون هنرى أنيس ميخائيل، تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فى ضوء العلاقات الدولية، (رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة ، جامعة القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٣٤ – ٣٩.

الفصــل الســادس

عمـلية تنفيـذ قـرار التـأميم

قدمنا أن المعلومات المتعلقة بتوزيع القوات البريطانية فى الشرق الأوسط قد وصلت إلى عبد الناصر يوم ٢٤ يوليو، وأنه كان قد اتخذ منذ ٢١ يوليو قراراً مبدئيا بتأميم شركة القناة، وشرع فى اتخاذ الخطوات لتنفيذه، وحدد موعداً لإعلانه فى ٢٦ يوليو، واحتفظ بالقرار النهائى حتى تصل تلك المعلومات.

فى صباح ٢٤ يوليو ألقى عبد الناصر خطاباً فى مسطرد بمناسبة افتتاح خط الأنابيب الممتد من السويس إلى معمل التكرير فى مسطرد. وقد عبر عبد الناصر فى هذا الخطاب عن مشاعر الغضب والاحتجاج التى كانت تعتمل فى ذهنه نتيجة للطريقة التى تم بها إعلان قرار سحب عرض تمويل مشروع السد. فقد بدأ عبد الناصر خطابه بمقدمة تناولت سياسة الثورة بصفة عامة، وبمجرد أن عرج على موضوع سحب عرض تمويل مشروع السد العالى قال:

> فإذا قامت فى واشنطن ضجة تعلن، وقد تجردت من الحياء، بل وقد تجردت من أى من المبادئ التى تقوم على أساسها علاقات الدول، تعلن كذبا وخداعاً وتضليلاً أن الإقتصاد المصرى لا يساعد، وأن الإقتصاد المصرى يدعو إلى الشك، فإننى أنظر إليهم وأقول "موتوا بغيظكم"[١].

كذلك وعد عبد الناصر فى خطابه أن يعلن رده على البيان الأمريكى فى ٢٦ يوليو. وعقب إلقاء الخطاب طلب عبد الناصر من المهندس محمود يونس، رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول آنذاك، أن يلقاه فى مقر الرئاسة عقب الاحتفال. وقد أسلفنا أن المهندس محمود يونس كان يعمل فى جمع المعلومات عن الأعمال الهندسية لشركة القناة فى إطار مكتب قناة السويس، دون أن يعلم بالهدف من التكليفات التى يقوم بها. وقد التقى عبد الناصر بالمهندس يونس فى الساعة ١٢,٣٥ ظهر يوم ٢٤ يوليو. وفى هذا اللقاء أبلغه عبد الناصر أنه قرر تأميم شركة قناة السويس. وأنه (أى المهندس يونس) سينفذ عملية التأميم. وطلب منه إعداد خطة للعملية وتقديمها إليه يوم ٢٥ يوليو التاسعة صباحاً، كما أعطاه ملف البيانات التى جمعتها إدارة التعبئة التابعة للقوات المسلحة عن شركة قناة السويس، والذى أشرنا إليه آنفاً، كما أعطاه قائمة بأسماء ضباط القوات المسلحة ومرشدى البحرية التجارية الذين يمكنه الاستعانة بهم، وأعطاه كذلك نسخة من الجزء الرابع من كتاب الدكتور الحفناوى بعنوان قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، وكانت تعليمات عبد الناصر هى أن تتم العملية على أقصى درجة من السرية[٢].

لماذا اختار عبد الناصر المهندس يونس لتنفيذ عملية التأميم؟ كان عبد الناصر قبل الثورة تلميذاً لمحمود يونس فى كلية أركان الحرب، ثم أصبح زميلاً له فى التدريس فى الكلية ذاتها. ويبدو أن محمود يونس قد تخصص فى مسائل السيطرة على المسطحات المائية وإدارة القنوات فى كلية أركان الحرب، مما جعل عبد الناصر يثق به لإدراة العملية. فعقب الثورة عين محمود يونس مديراً للمكتب الفنى لمجلس قيادة الثورة، وعين فى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى، ثم عضواً منتدباً لمعمل تكرير البترول للسويس، ورئيساً للجمعية التعاونية للبترول، ومستشاراً لوزارة التجارة والصناعة لشئون البترول والثروة المعدنية، ثم رئيساً وعضواً منتدباً للهيئة المصرية العامة للبترول. من ناحية ثانية، كان محمود يونس، كما قدمنا، خبيراً بالأعمال الهندسية لشركة قناة السويس من خلال عمله فى مكتب قناة السويس برئاسة مجلس الوزراء. من ناحية ثالثة، كان محمود يونس خبيراً بمنطقة القناة باعتباره رئيساً لمؤسسة البترول ومقرها مدينة السويس. وأخيراً، كان محمود يونس معروفاً بقوة الشخصية، والصلابة، والحنكة(٣).

كان العنصر الرئيس فى نجاح عملية تنفيذ القرار هى المفاجأة الكاملة لإدارة الشركة. ومن البديهى أن المفاجأة تعتمد على سرية العملية. لذلك، حضر المهندس يونس فى هذا المساء حفلاً فى فندق سميراميس لرجال الأعمال والمقاولين بمناسبة افتتاح خط الأنابيب، حتى لا يثير الشكوك حول عدم حضوره الحفل الذى كان مرتبطاً بحضوره منذ فترة سابقة.

ابتداء من مساء ٢٤ يوليو، بدأ محمود يونس فى صياغة خطة التنفيذ. ولكنه لم يستطع وضع معالم الخطة فى الوقت المحدد، فالتقى بعبد الناصر صباح ٢٥ يوليو وأخبره بذلك. لكنه أمهله حتى الساعة التاسعة صباح اليوم التالى لوضع الخطة النهائية.

فى صياغته للخطة واجه المهندس يونس مشكلتين رئيستين. المشكلة الأولى هى احتمال لجوء موظفى شركة قناة السويس الأجانب إلى عرقلة الملاحة فى القناة. أما المشكلة الثانية فهى احتمال تدخل خبراء الصيانة البريطانيين الأربعمائة الذين بقوا فى منطقة القناة طبقاً لاتفاقية الجلاء لصيانة معدات قاعدة قناة السويس.

للتعامل مع المشكلة الأولى، قرر محمود يونس إبلاغ موظفى الشركة بأنهم سيتمتعون بكافة امتيازاتهم السابقة، بما فى ذلك الإجازات والمرتبات، وأن تقوم السفارات المصرية فى الخارج بدفع مرتبات الموظفين الموجودين فى إجازات بالخارج. كما قرر توقيع عقوبات جنائية رادعة على كل موظف يحاول عرقلة الملاحة فى القناة. ونص قانون التأميم على

ذلك[٤]. أما بالنسبة للمشكلتين معا، فقد تم استدعاء اللواء على عامر، قائد المنطقة الشرقية آنذاك، من غزة على طائرة خاصة بعد أن صدرت له التعليمات قبل ساعات من قرار التأميم ووصل إلى معسكر الجلاء بالإسماعيلية، ووضعه تحت إمرة المهندس يونس لاستدعاء القوات المسلحة للتدخل فى حالة حدوث أية محاولة للتخريب أو التدخل من الخبراء البريطانيين. كما تشكلت قوة عسكرية بقيادة الصاغ عباس رضوان، مدير مكتب اللواء عبد الحكيم عامر، ووضعت هذه القوة تحت تصرف المهندس يونس[٥].

فى التاسعة صباح يوم ٢٦ يوليو قدم المهندس يونس خطته النهائية إلى عبد الناصر الذى وافق عليها، وأخطره أن تأخذ قواته مواقعها قرب مقار الشركة الأربعة فى الإسماعيلية، وبورسعيد، والسويس، والقاهرة أثناء إلقائه خطابه فى الإسكندرية، وأن يستمع فى تلك الأثناء إلى خطابه الذى سيلقيه فى الإسكندرية مساء ٢٦ يوليو، وأن يتحرك للسيطرة على إدارات الشركة حينما يستمع إلى كلمة فرديناند ديلسيبس فى خطابه، وكان ذلك هو الاسم الكودى للعملية[٦].

شكل المهندس يونس ثلاثة فرق تتكون من ٣٦ فرداً، وذلك للسيطرة على إدارات الشركة فى الإسماعيلية، والسويس، وبورسعيد. وكانت الفرق تضم ضباطاً، وضباطاً مهندسين، وضباطاً مدرسين بكلية أركان الحرب، وضباطاً من القوات البحرية، وأساتذة من كلية الهندسة متخصصين فى الهندسة الهيدروليكية، وعددا من مهندسى وزارة الرى، ورجال إقتصاد، وخبراء فى القانون. وقد تم اختيار هؤلاء الأفراد فى جلسة ضمت المهندس يونس، والمهندس عبد الحميد أبو بكر، والمهندس محمد عزت عادل. وقد اتفق ثلاثتهم على أن الفرد المرشح للمشاركة فى العملية يجب أن يحظى بموافقتهم جميعاً[٧]. ويلاحظ أن أعضاء تلك الفرق لا يمتون بصلة إلى المجموعات التى اشتركت فى الأعمال التحضيرية، اللهم إلا المهندس يونس ذاته الذى عمل فى مكتب قناة السويس.

وقد راعى المهندس يونس أن يكون كل فريق وحدة مستقلة قائمة بذاتها تتضمن التخصصات اللازمة للسيطرة على مقار الشركة. فالفريق الذى سيسيطر على مقر الشركة فى السويس، كان يتكون من ستة أشخاص، ثلاثة من المهندسين، اثنين من المحاسبين، وضابط مخابرات[٨]. أما مجموعة الإسماعيلية، فكانت بقيادة المهندس يونس ذاته، وضمت ثلاثة من المحاسبين، واثنين من المهندسين، وضابط مخابرات[٩]. يلاحظ أن المهندس أبو بكر، والمهندس محمد عزت عادل كانا هما الوحيدين من بين أعضاء الفرق الثلاث اللذين

أخطرا بقرار التأميم، بالإضافة إلى المهندس يونس ذاته، وذلك بناء على تصريح أعطاه عبد الناصر ليونس بذلك(١٠).

في الساعة الثانية عشرة من صباح ٢٦ يوليو قام المهندس يونس باستدعاء أعضاء الفرق التي شكلها إلى مقر هيئة البترول في جاردن سيتي، وطلب منهم تجهيز حقائبهم للسفر لمدة ثلاثة أيام في مهمة سرية في الصحراء الغربية والالتقاء في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة في كوبري القبة. وفي الموعد المحدد التقى أعضاء الفرق في كوبري القبة حيث تم تقسيمهم إلى مجموعات خصص لكل مجموعة منها سيارة مدنية، وعيّن لكل سيارة قائداً. وأعطى يونس لكل قائد سيارة مظروفاً مغلقاً مكتوباً عليه تعليمات عن المكان المحدد للالتقاء في الإسماعيلية، وهو مكتب الأميرالاي مهندس محمد فؤاد الطودي، رئيس الشئون الإدارية بالقيادة الشرقية، والذي لم يكن يعلم بالغرض من الاجتماع رغم كونه عضواً بالفريق(١١). ومن بين من شاركوا في هذه العملية كان القائمقام مهندس/ علي محمود، والقائمقام فؤاد بكر، كبير المعلمين بالكلية الحربية، والصاغ مهندس/ شوقي خلاف، والأميرالاي مهندس/ محمد فؤاد الطودي، واليوزباشي محمود راشد التوني، والبكباشي مهندس مشهور أحمد مشهور، رئيس أركان حرب سلاح المهندسين آنذاك، والسيد/ الشافعي عبد الهادي، مدير مصلحة التجارة بوزارة التجارة وكان ضابطاً سابقاً بأركان حرب الجيش في منطقة القناة، والمهندس توفيق الديب، والسيد/ جلال ثابت، والدكتور حسن إسماعيل، والدكتور محمد حسان، والمهندس إبراهيم زكي.

ويشير عبد الحميد أبو بكر، الذي كان أحد الثلاثة الذين خططوا لعملية التنفيذ، إلى أن الجميع ركز على الاستيلاء على مقار الشركة في الإسماعيلية، وبورسعيد، والسويس، وأنهم نسوا مكتب الشركة بالقاهرة وأن مكتب الرئيس ذكرهم بذلك قبل بدء التنفيذ بقليل(١٢).

تحركت السيارات بشكل متفرق بحيث يفصل كل سيارة عن الأخرى ١٠ دقائق، واتخذت كل سيارة مساراً مختلفاً عن باقي السيارات. ويؤكد المهندس يونس أن قائدي السيارات لم يكونوا على علم بخط سير الرحلة، وإنما كان يتم إخطارهم بالخط تباعاً. كما لم يكن أي من أعضاء الفرق الأربعة يعرف بالهدف النهائي للرحلة سوى عبد الحميد أبو بكر، ومحمد عزت عادل(١٣).

في مكتب الأميرالاي الطودي بمعسكر الجلاء بالإسماعيلية أخطر المهندس يونس أعضاء الفرق بطبيعة المهمة التي اجتمعوا من أجلها، وهي تنفيذ قرار تأميم شركة قناة

السويس. وقد حضر هذا الاجتماع اللواء على عامر قائد المنطقة الشرقية، والأميرالاى مهندس سعيد الرفاعى، واللواء محمد رياض محافظ بورسعيد، واللواء محمود طلعت محافظ السويس. وشرح المهندس يونس إجراءات عملية التنفيذ، فأوضح أن الجميع سيستمع إلى أجهزة الراديو عندما يبدأ الرئيس فى إلقاء خطابه فى الإسكندرية فى الساعة السابعة وأن إشارة التحرك للتنفيذ هى ذكر كلمة ديلسيبس فى الخطاب. وشرح محمود يونس معلوماته عن شركة القناة فى المدن الثلاثة وحدد الأماكن المهمة فى الشركة التى يجب أن يتم السيطرة عليها بسرعة وأهمها مكاتب الحركة واللاسلكى فى مراكز الشركة فى المدن الثلاث ومحطات اللاسلكى على طول الطريق بين بورسعيد، والسويس. وأكد المهندس يونس أن الهدف الرئيس هو استمرار الملاحة فى قناة السويس، وضمان عدم تأثرها بأى عامل خارجى. وحدد مهمة كل مجموعة بأنها السيطرة على أقسام الحركة والملاحة، والتحفظ على كل المستندات والأموال، واستدعاء الموظفين المسئولين عن العمل فى مراكز الشركة وإبلاغهم بقرار التأميم، وضمان سلامتهم وسلامة أسرهم ومطالبتهم بالاستمرار فى العمل بطريقة عادية على أن يكون الاتصال وتلقى التعليمات من الإدارة المصرية، وألا يتم أى اتصال مع مقر الشركة فى باريس أو مركزيها فى لندن، وواشنطن، ووضع المديرين الأجانب تحت المراقبة.

وقد حدد المهندس يونس توزيع الأعضاء على الفرق الثلاث التى ستستولى على مقار الشركة فى الإسماعيلية، وبورسعيد، والسويس: مجموعة الإسماعيلية، بقيادة المهندس محمود يونس ويشترك فيها ١٦ فردا. ومجموعة السويس بقيادة محمد الشافعى عبد الهادى وتضم سبعة أشخاص، ومجموعة بورسعيد، برئاسة المهندس محمد توفيق الديب رئيس بلدية بورسعيد، وتضم تسعة أفراد. وأعطى المهندس يونس لمجموعتى السويس، وبورسعيد مظروفين يتضمنان سلسلة من المظاريف، بحيث يحمل المظروف الخارجى تعليمات بالذهاب إلى المدينة المحددة، ويحمل المظروف الثانى بداخله تعليمات بالذهاب إلى شارع معين فى المدينة والانتظار هناك حيث يتم الاستماع إلى خطاب عبد الناصر فى الإسكندرية بالراديو، أما المظروف الأخير، فإنه لا يفتح إلا عندما ينطق عبد الناصر اسم فرديناند ديلسيبس، وتضمن تعليمات بالذهاب إلى مقر شركة قناة السويس والسيطرة على عملياتها، وإخطار المهندس محمود يونس بذلك. كذلك أصدر المهندس يونس تعليمات مشددة

بضرورة مراعاة السرية الكاملة وأخطر الفرق بأن هناك شخصاً فى كل فرقة لديه تعليمات بضرب أى فرد بالنار إذا لم يلتزم بالسرية أو لم ينفذ التعليمات[١٤].

أما فى القاهرة، فكان هناك فريق رابع من أربعة أشخاص برئاسة اليوزباشى محمود التونى ينتظر فى مكتب المهندس يونس فى القاهرة. وقد أعطى هذا الفريق مظروفا لا يفتح إلا عندما يبدأ عبد الناصر فى إلقاء الخطاب. ويتضمن المظروف تعليمات بمراقبة الشوارع المحيطة بمقر الشركة فى جاردن سيتى، كما أنه يتضمن مظروفاً ثانياً لا يفتح إلا عندما ينطق عبد الناصر بالاسم الكودى للعملية. عند ذلك فإنه على أعضاء الفريق السيطرة على مقر الشركة ومقر إقامة مدير الشركة المقيم فى القاهرة المسيو دى جرابيه وإخطار المهندس يونس فى الإسماعيلية بذلك. كان أول الذين خرجوا من الاجتماع هو اللواء محمد حسين رشدى مفتش المباحث فى منطقة القناة. وكانت مهمته هى الإسراع فى تدبير احتياجات الأمن قبل التنفيذ كمراقبة منازل المديرين الأجانب، ووضع بعض رجال الشرطة بالقرب من هذه المنازل.

عقب نهاية اجتماع مجلس الوزراء الذى دعى إليه عبد الناصر قبيل إلقاء خطابه، توجه عبد الناصر فى صحبة الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين إلى ميدان المنشية بالإسكندرية لإلقاء خطابه السنوى بمناسبة ذكرى رحيل الملك السابق. وقد بدأ عبد الناصر خطابه فى الساعة ٧,٤١ مساء بحديث طويل عن النضال ضد السيطرة الغربية، وكسر احتكار السلاح، وأكد لأول مرة أن صفقة السلاح التشيكية عام ١٩٥٥ كانت فى الواقع مع الاتحاد السوفييتى، ثم انتقل إلى موضوع السد العالى والمفاوضات الشاقة التى جرت بشأنه، ومحاولات الغرب السيطرة المالية على مصر، ثم انتقل إلى موضوع شركة قناة السويس حينما بدأ فى مقارنة الشروط التى قدمها يوجين بلاك مدير البنك الدولى لتمويل مشروع السد، بالشروط التى قدمها فرديناند ديلسيبس لحفر قناة السويس وبدأ يقارن بين بلاك وديلسيبس. وكانت تلك هى الإشارة لرجال المهندس يونس بالسيطرة على مقار الشركة. ويلاحظ أن عبد الناصر لم يعلن رسمياً تأميم شركة قناة السويس إلا حوالى الساعة العاشرة مساء. ويقول لف أن تأخير الإعلان عن القرار (وربما تأخر بدء الخطاب ذاته) كان مقصوداً كجزء من إستراتيجية التوقيت. فقد كان الهدف هو ألا يتم إعلان القرار إلا بعد أن تقفل بورصة الأوراق المالية فى باريس ولندن ونيويورك وغيرها من الأسواق المالية الغربية، حتى لا تتأثر أسعار أسهم الشركة بالقرار[١٥]. ذلك أن القرار تضمن تعويض

المساهمين عن أسهمهم بسعر الإقفال السابق. ومن ثم، فإن توقيت إعلان القرار لم يكن محكماً فقط من حيث تحديد اليوم مستغلاً سحب عرض التمويل، ولكن كان محكماً أيضا من حيث الساعة التى يتم إعلانه فيها.

بمجرد أن تفوه عبد الناصر باسم فرديناند ديلسيبس تحركت الفرق الأربعة وسيطرت على مقار الشركة فى القاهرة، والإسماعيلية، والسويس، وبورسعيد، ونفذت قرار التأميم. ففى الإسماعيلية قام المهندس يونس بإبلاغ بيير منسبيه المدير الإداري والمالى للشركة فى الإسماعيلية، ومسيو دى لاكور رئيس قسم الأشغال، ومسيو بول ريمون رئيس قسم الملاحة بقانون التأميم وبأن يستمروا هم ورجالهم فى أداء أعمالهم طبقاً للقانون الجديد. وقام بشرح مواد القانون وبالذات المادتين ٤،٥ اللتين تنصان على بقاء كل موظفى وعمال الشركة فى أعمالهم، وعلى العقوبات التى تفرض فى حالة مخالفة ذلك. كذلك أعلنت حالة الطوارئ الجزئية فى منطقة القناة.

لم تحدث مقاومة من الرؤساء والموظفين الأجانب لقرار التأميم، وتمت السيطرة على أعمال الشركة خلال الأربعة والعشرين ساعة الأولى. فتم تجميد حسابات الشركة لدى البنوك، واستدعاء مديرى تلك البنوك مساء ٢٦ يوليو لإخطارهم بتغيير التوقيعات. كما تم إخطار الرؤساء والموظفين الأجانب والمصريين بالأوضاع الجديدة، وباستمرار حقوقهم. ويقول الأستاذ يوسف عاصم الموظف المصرى بالشركة آنذاك إن الموظفين المصريين قد أيدوا الإدارة الجديدة، كما أن الموظفين الأجانب قد تعاونوا معها على الفور[١٦]. ويقول المهندس يونس إنه فى صباح ٢٧ يوليو طلب من كل البنوك التجارية العاملة فى مصر أن تضع فى البنك الأهلى جميع أموال شركة قناة السويس المودعة لديها باسم هيئة قناة السويس. وقبل أن ينتصف النهار تسلم البنك الأهلى ٩ مليون جنيه من تلك البنوك[١٧].

وبذلك، تم تنفيذ قرار التأميم، أما ما حدث لإدارة الشركة خلال التسعين يوماً التالية، فإننا سنناقشه فى الفصل التالى.

هوامش الفصل السادس

(١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر،(القاهرة : مصلحة الاستعلامات، الجزء الأول)، ص ٥٤٦.

(٢) رغم ذلك فقد كان قرار التأميم بمثابة مفاجأة كاملة للمهندس يونس.

(٣) عبد الحميد أبوبكر، قناة السويس، الأيام التى هزت الدنيا، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧)، ص ٣٠ – ٣١.

(٤) التحرير، (القاهرة)، ٧ أغسطس ١٩٥٦.

(٥) يقول لف أن عبد الناصر قرر وضع المجموعة الثانية المدرعة المتمركزة مؤقتا فى منطقة فايد فى حالة طوارئ لحماية منشآت القناة والمطارات القريبة. كما تم وضع المجموعة المدرعة الأولى فى سيناء فى حالة طوارئ تحسبا لأى هجوم اسرائيلى.

Kenneth Love, Suez, the Twice Fought War, (London: Longman, 1969), p. 340.

(٦) Ibid ,pp. 340-341 .

(٧) حديث محمد عزت عادل إلى المصور ٢٧ يوليو سنة ١٩٨٦، وعبد الحميد أبو بكر، المرجع السابق، ص ٣٤.

(٨) حديث السيد جلال ثابت (عضو الفريق الذى استولى على مقر الشركة فى السويس) مع المؤلف فى ٩ أغسطس ١٩٨٤.

(٩) حديث المهندس مشهور أحمد مشهور، الرئيس السابق لهيئة قناة السويس وعضو الفريق الذى سيطر على مقر الشركة فى الإسماعيلية، مع المؤلف فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٨٤.

(١٠) حديث المهندس محمد عزت عادل إلى الجمهورية، ٢٧ يوليو سنة ١٩٨٦. ص.٢، وحديثه إلى الأهالى، ٢٣ يوليو سنة ١٩٨٦.

(١١) Love, op.cit , p p. 341 – 342 .

(١٢) عبد الحميد أبو بكر، المرجع السابق، ص ٤٤.

(١٣) تصريحات المهندس يونس إلى التحرير، ٣١ يوليو ١٩٥٦، ص ٥.

(١٤) حديث السيد جلال ثابت مع المؤلف فى ٩ أغسطس سنة ١٩٨٤.

(١٥) Love, op.cit , p 350.

(١٦) حديث السيد/ يوسف عاصم مع المؤلف فى ١١ أغسطس سنة ١٩٨٤.

(١٧) حديث السيد/ محمود يونس مع أحمد أبو كف، نشره الأخير فى المصور فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٨٦.

الفصـل السـابع

إستـراتيجية حماية قرار التأمـيم

كان من المتوقع أن تقوم الدول الغربية بعد تنفيذ القرار بمحاولات لإفشاله، وإجبار مصر على التراجع عنه، كما حدث فى حالة تأميم ايران لشركات البترول عام ١٩٥١. وكان عبد الناصر يعلم بمحاولات الشركة مد امتيازها أو فرض إدارة دولية للقناة (التدويل)، كما كان يتوقع عملاً عسكرياً من جانب بريطانيا. من ثم اتبع عبد الناصر استراتيجية ذات أبعاد خمسة لحماية القرار. وتتلخص تلك الأبعاد فى التمسك بالقرار وعدم التراجع عنه، وتقديم التنازلات المحدودة التى لا تمس القرار، وإظهار كفاءة الإدارة المصرية للقناة، وتأمين سيولة الملاحة الدولية فى القناة، والاستعداد العسكرى.

أولاً: التمسك بالقـرار

حرص عبد الناصر على أن تفهم الدول الغربية أن قرار التأميم قرار نهائى غير قابل للمناقشة، أو المساومة حوله مهما كانت الظروف. وقد كانت أول علامات تلك الإستراتيجية هى رفض مذكرة الاحتجاج الرسمية التى قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية وإعادة المذكرة إلى السفارة البريطانية فى ذات يوم تقديمها (1). وقد تلى ذلك قيام الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا بشن حملة سياسية عالمية هدفها فرض إدارة دولية على القناة، وذلك من خلال عقد مؤتمر دولى فى لندن لمناقشة شكل تلك الإدارة. وقد رفض عبد الناصر بيان وزراء خارجية الدول الثلاث الذى سلم إلى الحكومة المصرية فى ٣ أغسطس ١٩٥٦ خاصة مع ما ادعاه البيان من أن قرار التأميم الصادر من جانب الحكومة المصرية يهدد حرية الملاحة فى القناة، ويهدد الأمن فيها، وفى ذلك مخالفة لأحكام اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨، وأنه لهذا فقد رأت الدول الثلاث ضرورة عقد مؤتمر تدعى إليه الدول المنتفعة بالقناة. وفى ١٢ أغسطس أصدرت الحكومة المصرية بياناً فندت فيه الادعاءات الواردة فى البيان الثلاثى مستشهدة بالاتفاق الموقع بينها وبين الشركة سنة ١٨٦٦. وأكدت الحكومة المصرية من خلال هذا البيان رفضها ما جاء فى تصريح وزراء الخارجية الثلاث، والذى حاول بكل الوسائل أن يعطى لشركة قناة السويس صفة غير صفتها الحقيقية حتى يخلق الأسباب التى تبرر التدخل فى صميم شئون السيادة المصرية. وقد فندت الحكومة المصرية ما جاء فى التصريح من ادعاءات ومنها:

(أ) نصت الفقرة الأولى من التصريح على أنه كان لشركة قناة السويس دائماً طابع دولى. وقد أكدت الحكومة المصرية أسفها لهذا الأمر، باعتبار أن نص المادة ١٦ من الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والشركة عام ١٨٦٦ ينص على أن شركة قناة السويس

شركة مساهمة مصرية تخضع لقوانين البلاد وعرفها. بل أن الحكومة البريطانية ذاتها اعترفت بذلك ودافعت عن وجهة النظر هذه أمام المحاكم المختلطة فى مصر عام ١٩٣٩.

(ب) ما جاء فى الفقرة ذاتها من التصريح من أن اتفاق القسطنطينية الصادر سنة ١٨٨٨ نص على ضمان الصبغة الدولية للقناة بصفة دائمة بصرف النظر عن انتهاء مدة الامتياز. بيد أن الحكومة المصرية فندت هذا الادعاء بنص المادة ١٣ من الاتفاقية ذاتها والتى نصت على "أنه فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة فى مواد الاتفاق الحالى ليس هناك ما يمس بأى طريقة من الطرق حقوق السيادة للحكومة المصرية"، ونص المادة ١٤ والتى تنص على "أن الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لا تتقيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس".

(ج) أكدت الحكومة المصرية أسفها لإغفال التصريح لبعض الحقائق التى تثبت حق مصر فى القناة. ومن ذلك إغفال الجزء الأول من المادة ٨ من الاتفاق المصرى-البريطانى عام ١٩٥٤، والذى يقرر بصورة لا تقبل الجدل أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر.

(د) نص الفقرة الرابعة من التصريح والذى يقول "أن الدول الثلاثة ترى أنه لا بد من اتخاذ إجراءات لإنشاء نوع من الإدارة تحت الاشراف الدولى لتأمين العمل فى القناة بصفة دائمة". وقد ردت الحكومة المصرية "أنها تعتبر اقتراح إقامة لجنة دولية ليس إلا تعبيراً مهذباً عما ينبغى تسميته بالاستعمار الدولى. ويهدف إلى التدخل السافر فى الشئون الداخلية لمصر، والتى لا تدخل فى صميم عمل أى مؤتمر".

(هـ) اعتبر البيان أن تصريح الحكومات الثلاث هو مؤامرة دولية كبرى تهدف إلى تجويع الشعب المصرى وإرهابه، خاصة مع ما قامت به الدول الثلاث صاحبة البيان من تجميد للأموال المصرية فى بنوكها مخالفة فى ذلك الاتفاقات الدولية، وميثاق الأمم المتحدة. وأعادت الحكومة المصرية تأكيدها من جديد على ضمان حرية الملاحة فى القناة[٢].

كجزء من استراتيجية كسب الوقت التى سنتحدث عنها فيما بعد، كان عبد الناصر مستعداً لحضور المؤتمر الدولى المقترح عقده فى لندن، ليس كمتهم يحاول الدفاع عن ذاته، ولكن كوكيل نيابة يوجه الاتهام للاستعمار[٣]. وقد غير عبد الناصر قراره بالسفر إلى لندن بعد أن حذره السفير الهندى بالقاهرة من ذلك خشية أن يتعرض لسخرية الصحافة البريطانية على نحو ما فعلته تلك الصحافة بالزعيم غاندى عندما زار لندن سنة ١٩٣٧. وقد تأكد له ضرورة العدول عن السفر بعد أن ألقى إيدن خطاباً هاجم فيه عبد الناصر شخصياً. فقد قرر

أنه لا فائدة من الحديث مع إيدن فى هذا السياق من التفكير. وبدلاً من ذلك قرر إرسال على صبرى لمراقبة أعمال المؤتمر، والاتصال بوفود الدول الصديقة، وذلك لمحاولة منع المؤتمر من التوصل إلى قرارات ضد التأميم. وبالفعل سافر على صبرى إلى لندن.

انتهى مؤتمر لندن باصدار بيان عن تكوين سلطة دولية لإدارة القناة. وإرسال وفد برئاسة منزيس، رئيس وزراء استراليا آنذاك للتفاوض مع عبد الناصر حول تشكيل تلك السلطة. لكن عبد الناصر أعلن رفضه التام لفكرة السلطة الدولية. وقال فى ١٩٥٦/٨/٢٤ "لا أستطيع أن أقبل أية إدارة للقناة لا تكون مصرية. وأضاف فى ١٩٥٦/٩/٢، "لا نستطيع أن نقبل الإشراف الدولى على القناة لأنها تعنى استعماراً مشتركاً".

عندما جاءت لجنة منزيس إلى القاهرة، أكد عبد الناصر للجنة رفضه للسلطة الدولية المقترحة، وحذر اللجنة من أن المتاعب سوف تنشأ إذا حاولت الدول الغربية فرض الحل المقترح[٤]. ويذكر ايدن فى مذكراته أن عبد الناصر كان على وشك قبول اقتراح لجنة منزيس، لولا أن الرئيس أيزنهاور صرح أثناء وجود اللجنة فى القاهرة أنه إذا فشلت اللجنة فإن على الغرب أن يحاول مرة أخرى بالطرق السلمية[٥]. ولكننا لا نعتقد أن تصريح أيزنهاور كان له دور فى رفض عبد الناصر لمشروع إنشاء السلطة الدولية. فعبد الناصر كان مصمماً على عدم التراجع عن قراره حتى النهاية. وقد تمثل ذلك فى رفضه فيما بعد اقتراح إنشاء جمعية المنتفعين بالقناة الذى تقدمت به الولايات المتحدة[٦].

ثانياً: التنــازلات المحـدودة

انطلقت استراتيجية عبد الناصر من المحافظة على الهدف الإستراتيجى الذى حدده، وعدم السماح لأية إجراءات أن تعوقه. ومع ذلك، نجد أن عبد الناصر تسلح بقدر هائل من المرونة. ويؤكد محمد حسنين هيكل أن هدف عبد الناصر التكتيكى كان أن يكسب وقتاً، وأن يخلق رأياً عاما عالمياً مؤيداً له، وأن يحرك موازين قوى دولية، وأن يستغل الاختلافات بين بعض الأطراف حتى لو كانت مرحلية بحيث تفوّت فرصة التدخل العسكرى[٧]. وقد شرع عبد الناصر فى تقديم مجموعة من التنازلات المحدودة للغرب. ويقصد بذلك تأكيد الاستعداد للتفاهم والتفاوض بما لا يمس قرار التأميم. وكان المقصود من تقديم تلك التنازلات هو منع الغرب من تعبئة الرأى العام العالمى ضد قرار التأميم تمهيداً لعمل عسكرى، وكسب الوقت فى المناقشات والمفاوضات على أساس أنه كلما طال الوقت فقدت بريطانيا، وفرنسا المبرر المعنوى للعمل العسكرى.

وقد بدأ عبد الناصر فى اتباع تلك الاستراتيجية بمجرد إعلان قرار التأميم. ففى ٢٨ يوليو أبدى استعداده لتعويض المساهمين. وفى ١٢ أغسطس أكد بأن أية مشكلة يجب أن تحل عن طريق المفاوضات، وأبدى استعداده فى ١٨ أغسطس للنظر فى تأليف لجنة من الدول البحرية تستشيرها هيئة قناة السويس فى إدارة القناة وفى مشروعات تحسينها[٨]. ورغم رفضه المبدئى للمقترحات التى حملتها لجنة منزيس، التى كونتها الدول الغربية، لتقديم مشروع انشاء "مجلس قناة السويس"، فإنه قبل استقبال اللجنة وذلك كسباً للوقت وإظهار الاستعداد للتوصل إلى حل وسط. وقد برر استقباله للجنة منزيس بقوله" لا أمانع فى استقبالهم وفى الاستماع اليهم وهم يتكلمون وليس هناك ضرر من الكلام، حتى لو طال سنين. كلما طال الكلام كان ذلك فى مصلحتنا"[٩]. وفى خطابه الموجه إلى لجنة منزيس أبدى استعداده للتوصل إلى اتفاق ملزم حول الرسوم والمكوس والعوائد فى القناة. كذلك لم يعترض عبد الناصر على ذهاب بريطانيا، وفرنسا إلى الأمم المتحدة. وكان يعتبر هذه التطورات فرصة للمناورة، وكسب الوقت، ولتحريك الموازين الدولية[١٠].

كذلك، سمح عبد الناصر بمرور السفن التى لا تريد دفع الرسوم لهيئة قناة السويس على أن تضاف رسوم مرورها إلى حسابات شركاتها حين يجيىء يوم الحساب، حتى لا يعطى للمتربصين حجة يتمنونها[١١]. كذلك فقد أوقف عبد الناصر العمليات الفدائية ضد إسرائيل، حتى لا تجد دول الغرب مبرراً للعمل العسكرى[١٢]، وصرح للخبراء البريطانيين بسحب الذخيرة من قاعدة قناة السويس وإرسالها إلى الخارج تنفيذاً لاتفاقية الجلاء. ولم يعترض على هذا السحب رغم علمه أن تلك الذخيرة قد تستعمل فى العدوان على مصر[١٣]. ولكنه، كما يقول بينو، رفض أن يقدم أى تعهد بحرية الملاحة للسفن الإسرائيلية أو السفن الأجنبية التى تحمل بضائع إلى إسرائيل فى القناة[١٤]. وأخيراً، فقد أرسل وزير خارجية مصر، الدكتور محمود فوزى، للمشاركة فى مناقشات مجلس الأمن حول موضوع القناة، ولكن أعطاه تعليمات بعدم الموافقة على اقتراح جمعية المنتفعين بالقناة، اللهم إلا إذا كانت جمعية استشارية لهيئة قناة السويس. كما وافق على قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٤ أكتوبر والذى تضمن مبادئ تسوية المشكلة بما لا يمس السيادة المصرية على القناة.

ثالثا: تأكيد كفاءة الإدارة المصرية لقناة السويس

أقام عبد الناصر نظاماً دقيقاً لمتابعة سير العمل فى هيئة قناة السويس، وهى الهيئة التى حلت محل الشركة العالمية لقناة السويس البحرية بمقتضى قانون التأميم، فحينما ذهب إلى

الإسكندرية لإعلان قرار التأميم، أبقى على صبرى فى القاهرة لمتابعة تنفيذ القرار، وتسهيل طلبات المهندس يونس من مختلف أجهزة الدولة[١٥]. وعندما عاد عبد الناصر إلى القاهرة أقام فى مكتبه السابق فى مقر مجلس قيادة الثورة السابق بالجزيرة لسهولة الاتصال التليفونى من هذا المقر مع المهندس يونس بالإسماعيلية. كذلك، كان المهندس يونس يلتقى بعبد الناصر أسبوعيا فى القاهرة لإعطائه تقريراً عن سير الملاحة، وعن خطة الهيئة لإعداد مرشدين جدد[١٦].

أما على مستوى إدارة الهيئة، فإنه ابتداء من مساء ٢٦ يوليو بدأ كل فريق فى التعرف على تفاصيل العمل فى المنطقة المختص بها. ففى السويس، تم استدعاء أكبر موظف مصرى فى كل أقسام الهيئة المختلفة؛ (الملاحة، والصيانة، والأشغال، والشؤون المالية والإدارية)، وطلب منه أن يشرح لأعضاء الفريق المختص بقسمه نظام العمل فيه. وفى المساء التقى أعضاء الفريق مرة أخرى لتدراس ما تعلموه ولتبادل المعلومات[١٧]. وفى الإسماعيلية، وبورسعيد تكرر ذات الشيء[١٨]. ويقول المهندس مشهور إنه عين مع المهندس سعيد الرفاعى، والمهندس فؤاد الطودى فى إدارة الملاحة فى الإسماعيلية كمساعدين لنائب مديرها الفرنسى المسيو ريمون. وخلال ذلك تعلما العمل فى إدارة الملاحة واستطاعا أن يديروها بعد رحيل ريمون [١٩].

أكثر من ذلك، فقد شرع مجلس إدارة هيئة قناة السويس فى مناقشة مشروعات تطوير القناة باستكمال مشروع توسيع القناة الذى كانت الشركة قد بدأته. وتوضح قراءة محاضر اجتماعات مجلس إدارة الهيئة خلال الأشهر الثلاثة التالية للتأميم مباشرة أن المجلس لم يكن فقط منشغلا بسيولة الملاحة فى القناة، ولكن أيضاً بمشروعات تطويرها فى المستقبل.

رابعاً: تأمين سيولة الملاحة الدولية فى القناة

كان عبد الناصر يعلم أن بريطانيا، وفرنسا ستحاولان إظهار عدم قدرة مصر على إدارة القناة. وأن حماية سيولة الملاحة فى القناة ستكون الحجة الرئيسة التى ستلجآن إليها لمحاولة إفشال قرار التأميم. ولذلك فقد حرص على تأكيد حرية الملاحة الدولية فى القناة، وسيولتها مهما كانت العقبات.

حاولت بريطانيا، وفرنسا أن تربطا بين مبدأ حرية المرور فى قناة السويس، وبين شركة القناة من خلال التأكيد أنه لا يوجد ضمان حقيقى لحرية المرور فى قناة السويس إلا بوجود جهاز دولى تشترك فى إدارته، أو الاشراف على إدارته الدول التى تمر سفنها فى

القناة. وبعد تأميم شركة القناة، سعت الدولتان إلى إنشاء وكالة دولية لتكفل حرية المرور فى القناة. واستندت الدولتان إلى الحجج التالية:

(١) أن قناة السويس هى ممر دولى يجب ألا تسيطر عليها دولة واحدة.

(٢) أن صيانة القناة تتطلب خدمات دائمة بواسطة جهاز مدرب. وغالبية أعضاء هذا الجهاز هم من الأجانب، ولا سبيل إلى استمرارهم فى العمل إلا بتوافر الثقة بين الحكومة المصرية وبينهم. من خلال وجود هيئة دولية للإشراف على الملاحة فى القناة.

(٣) لمواجهة حركة المرور المتزايدة فى قناة السويس، فإنه من الضرورى توسيع القناة. ونظرا لأن ذلك يحتاج إلى تكاليف عالية، فمن الضرورى أن يكون الجهاز الذى يتولى إدارة القناة من المكانة بحيث يحوز ثقة مختلف الدول(٢٠).

وبالمقابل، فقد أكد جمال عبد الناصر فى ٣١ يوليو استعداد مصر لاحترام جميع التزاماتها الدولية، ومنها اتفاقية عام ١٨٨٨ بخصوص حرية الملاحة فى قناة السويس، والتعهدات الخاصة بهذا الموضوع فى الاتفاقية المصرية البريطانية الموقعة عام ١٩٥٤(٢١). وفى ١٢ أغسطس أوضح أنه مستعد للتفاهم حول حرية الملاحة فى القناة، وحضور اجتماع الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨، والدول الخمس والأربعين التى تستعمل سفنها القناة، وذلك لمناقشة حرية الملاحة فى القناة(٢٢). وفى ٢ سبتمبر أبدى استعداده للتوصل إلى حل تفاوضى، ولتوقيع معاهدة تضمن حرية الملاحة فى القناة(٢٣). وفى ٩ سبتمبر، وفى معرض رد الرئيس عبد الناصر على لجنة منزيس قال "إن مصر مهتمة تمام الاهتمام -ولو لمجرد مصلحتها الشخصية- بحرية المرور فى القناة، وبضرورة استمرار إدارتها بكفاية ودراية"(٢٤).

بعد إعلان قرار التأميم امتنعت السفن البريطانية، والفرنسية عن دفع رسوم المرور لهيئة قناة السويس، وقامت بدفعها للشركة المؤممة فى لندن، وباريس. ولكن هيئة قناة السويس سمحت لتلك السفن بالمرور دون دفع رسوم العبور، وذلك لتفويت الفرصة على بريطانيا، وفرنسا لإظهار أن الملاحة الدولية فى القناة فى خطر.

بخصوص الملاحة الدولية فى القناة، فقد استمر المرشدون الأجانب فى العمل بناء على طلب الحكومتين الفرنسية، والبريطانية حرصاً منهما على عدم تعطيل نقل البترول فى القناة إلى الغرب، وكان جورج بيكو قد طلب من الحكومتين إصدار الأوامر إلى المرشدين بالانسحاب(٢٥).

كانت الإدارة المصرية الجديدة تتوقع منذ اليوم الأول انسحاب المرشدين الأجانب. ومن ثم عملت، كما يقول المهندس عبد الحميد أبو بكر، على تجهيز طاقم جديد لمواجهة احتمالات انسحاب المرشدين الأجانب، وتمت الاستعانة بعدد من ضباط البحرية لتدريبهم، بالإضافة إلى عدد آخر من المرشدين فى ميناء الإسكندرية، كما قامت وزارة الخارجية المصرية بالإعلان فى الخارج عبر سفارات مصر عن حاجة القناة إلى المرشدين، وكان يتم الدفع بمن يتقدم إلى التدريب الفورى(٢٦). ويضيف المهندس مشهور أن الإدارة المصرية الجديدة عملت على تدريب صف ثان من المرشدين المصريين يحل محل المرشدين الأجانب فى حالة انسحابهم(٢٧). وكانت هناك قوائم جاهزة مع المهندس يونس (سلمت له بعد أن أعطى التكليف بالسيطرة على شركة القناة) بأسماء ضباط البحرية التجارية، والقوات البحرية الذين يمكنه الاستعانة بهم فى حالة امتناع المرشدين الأجانب عن العمل. وقد تم استدعاؤهم ابتداء من ٢٧ يوليو، وشرعت الإدارة الجديدة على الفور بتدريبهم. وقد حاول المدير الفرنسى لإدارة الملاحة عرقلة هذه العملية فأكد أن تدريب الضباط المصريين للإرشاد سيستغرق عامين (٦ شهور تدريب نظرى بالإضافة إلى ٦ شهور تدريب على كل من قطاعات القناة الثلاث). ويقول المهندس مشهور، الذى كان مكلفاً بمتابعة عملية التدريب، أن إدارة الهيئة قد تظاهرت بالاقتناع برأى المدير الفرنسى، وشرعت فى تقسيم ضباط الملاحة الجدد إلى مجموعات فردية بحيث يتدرب كل فريق على قطاع واحد فى القناة، وبحيث يقوم بهذا التدريب أحد المرشدين المصريين العاملين فى هذا القطاع(٢٨). وكان المهندس مشهور يتابع الدورات التدريبية اليومية، ويقدم تقريراً يومياً لرئيس الهيئة عن تطور التدريب على الإرشاد، كما وضعت خطة طوارئ للملاحة فى القناة فى حالة انسحاب المرشدين. وهكذا، كانت هيئة قناة السويس مستعدة لاحتمال انسحاب المرشدين الأجانب.

فى منتصف ليلة ١٤ – ١٥ سبتمبر انسحب جميع المرشدين والموظفين والعمال الأجانب، ما عدا اليونانيين، ولم يبق فى جهاز الإرشاد سوى ٥٢ مرشداً من ٢٠٧ مرشداً، وانسحب كذلك ٣٢٦ موظفاً إدارياً وفنياً من ٨٠٥ موظفا. وقد واجهت هيئة قناة السويس هذا التطور كالتالى:

(١) تم اتخاذ قرار بضرورة عبور السفن بالكامل فى ذات يوم وصولها. فرغم أن النظام السابق للشركة المؤممة كان يقضى بأنه إذا زاد عدد السفن التى ستمر عن ٤٢ سفينة،

فإن السفن الزائدة تضم إلى القوافل التى ستعبر فى اليوم التالى، ورغم أن عدد السفن العابرة قد زاد يوم ١٥ سبتمبر إلى ٥٤ سفينة يومياً، إلا أن الهيئة قررت أن تعبر كل السفن فى يوم وصولها[٢٩].

(٢) تم وضع نظام جديد لقوافل السفن بحيث يضمن سيولة الملاحة، كما تم وضع نظام للاستفادة من المرشدين القدامى والجدد. فالمرشد القديم يقوم بإرشاد القافلة على طول مجرى القناة، أما المرشد المبتدئ فإنه يتخصص فى قطاع معين من القناة بحيث أنه عندما يصل إلى نهاية قطاعه يعود بالسيارة إلى بداية القطاع لبدء إرشاد قافلة جديدة. كذلك تقرر أن يقوم قدامى المرشدين بإرشاد السفن ذات الحمولة الكبيرة فى الاتجاهين. وأن يعطى المرشدون الجدد السفن ذات الحمولة المتوسطة والصغيرة[٣٠].

(٣) قامت هيئة قناة السويس بالإعلان فى الصحف الغربية عن رغبتها فى التعاقد مع مرشدين أجانب. وكان ذلك قد بدأ قبل انسحاب المرشدين، بحيث تم التعاقد مع ٢٨ مرشداً واستمرت عملية التعاقد بكثافة بعد انسحاب المرشدين الأجانب.

(٤) أقامت هيئة قناة السويس نظاماً جديداً لتدريب المرشدين المبتدئين، وتم اختصار النظام القديم الذى يستغرق عامين إلى ثلاثة أسابيع وقد تم ذلك بإدماج التدريب النظرى مع التدريب العملى، وتخصص المرشدين الجدد فى قطاعات معينة من القناة[٣١].

وبذلك نجحت الإدارة الجديدة فى تأمين سيولة الملاحة فى القناة بشكل يفوق كفاءة الشركة المؤممة كما اعترف إيدن فى مذكراته[٣٢].

خامساً: الاستعداد العسكرى

كان عبد الناصر يتوقع أن يتجه تفكير إيدن إلى العمل العسكرى ضد مصر، وأنه لن يكون جاهزاً لهذا العمل قبل عدة أسابيع وخلال تلك الفترة، فإنه سيستطيع بناء الإطار الدولى الذى يجعل من الصعب على إيدن اللجوء إلى البديل العسكرى. وقد ثبت أن تقدير عبد الناصر لميزان القوى كان صحيحاً. فحينما اجتمع إيدن مع مجلس وزرائه المصغر وقادة الجيوش البريطانية مساء ٢٦ يوليو طرح على الفور احتمال الغزو العسكرى لمصر، وأكد له قادة الجيوش، أنهم لن يكونوا جاهزين قبل عدة أسابيع، كما تحدث موليه إلى إيدن موضحاً أن قواته تحتاج إلى عدة أسابيع لكى تكون مستعدة للعمل.

وكما ركز عبد الناصر خلال هذه الفترة على إجهاض المبرر المعنوى للدولتين باللجوء إلى الغزو عن طريق تقديم التنازلات المحدودة، وإثبات كفاءة الملاحة فى القناة، فإنه اتبع

إستراتيجية قوامها ردع الدولتين بالاستعداد عسكرياً. ففى خطابه فى ٢٨ يوليو أكد أننا سنقابل العدوان بالعدوان ولن نتهاون فى حقوقنا، كما حمل فرنسا، وبريطانيا مسئولية أى تعطيل للملاحة فى القناة(٣٣). وفى مؤتمر صحفى عقده فى ١٢ أغسطس بمناسبة مؤتمر لندن قال: "إننى سأدافع إلى أخر قطرة من دمى"، وذلك رداً على سؤال عن احتمال استخدام القوة ضد مصر، وأكد أن من يبدأ الحرب لا يستطيع أن يتكهن كيف ستنتهى(٣٤).

وفى الوقت ذاته دعى عبد الناصر فى ٨ أغسطس إلى اجتماع عسكرى نوقش فيه احتمال الغزو العسكرى، وتم اتخاذ قرار بسحب بعض القوات المصرية من سيناء إلى منطقة القناة. فقد كان يعتقد أنه إذا حدث الغزو البريطانى، فإنه سيركز على الأرجح على منطقة بورسعيد، وكان يخشى أن تقوم القوات الغازية بقطع الاتصال بين القوات المتمركزة فى سيناء والقوات المتمركزة فى وادى النيل(٣٥). وقد حرص عبد الناصر على إعلان أنباء الاستعداد العسكرى المصرى لمواجهة احتمالات الغزو بكل وسائل الإعلان، وذلك حتى يردع بريطانيا، وفرنسا. ومن أمثلة ذلك أن مجلة التحرير حرصت، ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٥٦، على نشر صور الاستعدادات والتدريبات العسكرية، وعلى تغطية انباء استدعاء العسكريين السابقين إلى الخدمة العسكرية (٣٦).

بيد أن عبد الناصر كان يتخذ تلك الاجراءات العسكرية كاجراءات احتياطية. فلم يكن يعتقد أن بريطانيا، وفرنسا ستقدمان على عملية عسكرية ضد مصر(٣٧). وطبقاً للقاعدة التى وضعها لتحليل الموقف وهى التناسب العكسى بين مرور الوقت واحتمالات استعمال القوة، فإنه بعد أن مضى شهران على قرار التأميم، ولجوء بريطانيا، وفرنسا إلى مجلس الأمن فى ٢٣ سبتمبر، تصور عبد الناصر أن معركة مجلس الأمن هى المعركة الأخيرة. وبعد أن وافق مجلس الأمن على مشروع النقاط الست، قدر أن احتمالات استعمال القوة قد هبطت إلى ١٠% فقط.

فى تلك الفترة جاءت إلى عبد الناصر معلومات من مصادر متعددة تؤكد أن بريطانيا، وفرنسا تعدان العدة لغزو مصر. فقد أبلغه كريشنا مينون، عن طريق على صبرى، أن إيدن قد ألمح له أنه سيستعمل القوة ضد مصر. كما جاءت معلومات من السفارات وأجهزة المخابرات المصرية بالخارج تعطى شواهد على الاستعداد البريطانى الفرنسى(٣٨). فقد ذكر ثروت عكاشة فى مذكراته أنه أرسل مبعوثاً خاصاً للرئيس عبد الناصر ليبلغه بمعلومات أكيدة وصلت إليه من مصدر أكيد أن اتفاقاً جديد بين بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل على قيام

قواتهم المسلحة بعدوان منسق على مصر، فتهاجم إسرائيل سيناء لتخلق الذريعة وتحكم الشرك. وبعد فترة تكفى لاستدراج الجيش المصرى إلى سيناء ومحاصرته فيها توجه بريطانيا، وفرنسا إنذارا إلى مصر، تعقبانه بتمهيد جوى مركز يقوم به السلاح الجوى البريطانى، والفرنسى لتدمير المطارات الحربية والتحصينات والأهداف الحيوية والحشود والقواعد العسكرية والدفاعات الساحلية. ويتلوه إنزال قوات الاقتحام ببورسعيد للاستيلاء على قناة السويس. وأضاف أن الخطة قد تم التصديق عليها نهائياً كى تنفذ خلال الأيام القليلة التالية بحيث تنتهى العملية قبل الانتخابات الأمريكية فى ٦ نوفمبر وأن كل الاستعدادات قد اكتملت للتنفيذ[٣٩]. كذلك فقد أبلغه زكريا العادلى إمام، الملحق العسكرى المصرى فى تركيا آنذاك فى أوائل اكتوبر ١٩٥٦ بخطة العدوان والتى سوف تبدأ فى آخر أكتوبر حيث ستوجه انجلترا، وفرنسا إنذاراً نهائيا إلى مصر يعقبه عدوان جماعى بالتعاون مع إسرائيل وجاء الملحق المصرى بنفسه إلى القاهرة ليؤكد أخبار الغزو المحتمل. ويقول حمروش إن عبد الناصر رفض مقابلة زكريا العادلى رغم إصراره على ذلك. كذلك، فقد سربت الولايات المتحدة معلومات إلى السفير أحمد حسين فى واشنطن بأن الجنرال كينلى قد وقع الاختيار عليه لقيادة عملية الغزو، وأنه يدرب قواته فى قبرص[٤٠]. كما يؤكد أمين هويدى، أن القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية لم تستبعد العدوان فقد ورد فى تقديرها للموقف العسكرى فى شرق البحر المتوسط الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ ترجيحا لقيام فرنسا، وبريطانيا بالهجوم على مصر، وذكر التقرير أنه من المحتمل أن يوجه الهجوم ضد منطقة الإسكندرية لاستدراج قواتنا المدرعة إلى غرب النيل، وبذلك تتهيأ فرصة للعمل فى المنطقة الخاصة بالقناة بنجاح، وعموما فلن يكون العامل الزمنى بين العمليتين كبيراً[٤١]. ولكن عبد الناصر لم يصدق تلك المعلومات، أو يعطها أهمية فى عملية اتخاذ القرار. ذلك أن عبد الناصر كان مازال تحت تأثير الاعتقاد بأن بريطانيا، وفرنسا لن تقدما على عمل عسكرى يضر بمصالحهما فى الوطن العربى. ومما رسخ هذا الاعتقاد لديه معارضة الرأى العام البريطانى لمشروعات التدخل العسكرى البريطانى فى مصر. فقد وضحت استطلاعات الرأى العام فى بريطانيا التى تغطى الفترة من ١٦ حتى ٢٤ أغسطس أن ٤٧% من الرأى العام البريطانى يحبذ اتخاذ إجراءات اقتصادية وسياسية ضد مصر إذا لم تستجب لقرار مؤتمر لندن، كما أوضحت الاستطلاعات التى تغطى الفترة من ٥ إلى ٦ سبتمبر أن ٤٩% من الرأى العام

البريطانى يعارض التدخل العسكرى فى مصر إذا لم تقبل مصر الإشراف الدولى على القناة[٤٢].

فيما يخص مسألة التدخل العسكرى وتضاؤل فرص التدخل أسبوعاً بعد أسبوع، يرى محمد حسنين هيكل أن عبد الناصر قد وقع فى خطأين:

١. تصور أن العمل السياسى أسبوعاً بعد أسبوع سوف يجهض فكرة التدخل المسلح.

٢. تصور أن إيدن لن يقدم على تعاون أو تواطؤ مع إسرائيل فى حملة ضد مصر، إذا قرر القيام بها، لأن ذلك سوف يؤدى إلى احراج الأصدقاء العرب لبريطانيا ، وبالتالى إلى نهاية النفوذ والمصالح البريطانية فى المنطقة[٤٣].

عندما جاءت أنباء الغزو الإسرائيلى لمصر مساء ٢٩ أكتوبر، كان عبد الناصر يستبعد احتمالات التواطؤ البريطانى الفرنسى مع إسرائيل، وتعامل مع الغزو الإسرائيلى على أنه غزو من جانب إسرائيل وحدها[٤٤]. وكان يتصور، كما يقول زكريا محى الدين، أن الهدف من التحركات البريطانية، والفرنسية التى صاحبت الغزو الإسرائيلى هو التمويه بغرض تسهيل مهمة القوات الإسرائيلية[٤٥]. وظل هذا التصور مسيطراً عليه حتى جاءه الإنذار البريطانى الفرنسى مساء ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦، فبدأ يشك فى تواطؤ الدولتين مع إسرائيل، ولكنه لم يتأكد من هذا التواطؤ إلا بعد أن شاهد بذاته القاذفات البريطانية تقذف المطارات المصرية بجوار القاهرة. ويذكر محمد حسنين هيكل أن عبد الناصر قال له آنذاك، "لقد انكشفت العملية بكل أبعادها الآن. نحن أمام تواطؤ صريح، لم يخطر لى مطلقا أن إيدن يمكن أن يشترك فى لعبته مع إسرائيل"[٤٦].

ويقول عبد الناصر فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ فى ذلك: "إن الإنذار البريطانى كان مفاجأة لنا. كنا نحسب حساب عمل عدائى ضد مصر من بريطانيا، وفرنسا، ولكننا كنا نستبعد أن تشترك بريطانيا مع إسرائيل فى هذا العمل"[٤٧].

كيف نفسر رفض عبد الناصر تصديق المعلومات المؤكدة التى جاءت عن احتمالات الغزو المسلح البريطانى الفرنسى بالاشتراك مع إسرائيل ؟ تقودنا الإجابة على هذا السؤال إلى ما ذكرناه آنفا من عدم توقع إدارة شركة القناة والقيادات الغربية لقرار التأميم. فالنسق العقيدى الذى سيطر على عبد الناصر هو أن بريطانيا، وفرنسا لن تقدما على عمل عسكرى بالتواطؤ مع إسرائيل، وأن احتمال هذا العمل يقل تدريجيا بمرور الوقت . وقد قام هذا النسق بدور الشاشة الإدراكية Perceptual Screen التى تقوم بتصفية ورفض المعلومات التى لا

تتسق معها ويسمح بدخول وتقبل المعلومات التى تتفق معها. ومن ثم فقد رفض عبد الناصر قبول المعلومات التى جاءت عن الغزو البريطانى الفرنسى لأن نسقه العقيدى لم يكن مستعداً لقبول تلك المعلومات. ولم يقبل تلك المعلومات إلا بعد أن توافرت شواهد مؤكدة بأن الغزو قد حدث فعلاً. وعليه فرغم تعدد المصادر التى نبهت الرئيس عبد الناصر عن استعداد بريطانيا، وفرنسا لغزو مصر، إلا أنه لم يتصرف بناء عليها لأنه كان يعتقد أن وقت العمل العسكرى بالنسبة لبريطانيا، وفرنسا قد فات.

قدمنا فى بداية هذا الفصل أن عبد الناصر قد اتبع استراتيجية ردع ذات أبعاد خمسة لمنع بريطانيا، وفرنسا من التدخل العسكرى لاستعادة السيطرة على قناة السويس. وقد اتضح لنا أنه رغم تعدد أبعاد تلك الاستراتيجية وجمعها بين عنصرى الترهيب والترغيب، فإنها قد فشلت فى تحقيق هدفها، وهو منع العدوان المسلح. ويثير ذلك تساؤلاً عن الأسباب التى أدت إلى فشل استراتيجية الردع التى اتبعها عبد الناصر فى تحقيق هدفها، وهو منع التدخل العسكرى البريطانى الفرنسى. تجيب على ذلك نظرية الردع بأن نجاح الردع يعتمد، ضمن عوامل أخرى، على اقتناع العدو بأن تكاليف القيام بالعمل ستكون باهظة، وبجدية التهديد الذى يوجهه الرادع. بيد أن عبد الناصر لم يتخذ من الإجراءات ما يكفل إقناع بريطانيا، وفرنسا بأن تكاليف الغزو العسكرى لمصر ستكون باهظة. فقد اقتصر العنصر الترهيبى فى إستراتيجية الردع على التهديد اللفظى، وعلى إعادة تمركز بعض القوات المصرية فى منطقة القناة وإعلان أنباء الاستعداد العسكرى. ولم يكن هناك فى مضمون القوة العسكرية المصرية ما يقنع الدولتين بأن تكاليف الغزو باهظة. كذلك، فقد امتنع عبد الناصرعن تعبئة الجبهة الداخلية، وإعدادها عسكريا لمواجهة احتمال الغزو حتى تفهم بريطانيا، وفرنسا أنه جاد فى مقاومته للغزو. ولم يقم بتوزيع السلاح على المدنيين إلا عندما بدأ الغزو بالفعل. أضف إلى ذلك أن عبد الناصر قد امتنع عن فضح الاستعدادات البريطانية الفرنسية للتدخل العسكرى أمام العالم. وكان ذلك كفيلاً بإجهاض تلك الاستعدادات. واكتفى برفض المعلومات التى جاءته عن أن التدخل العسكرى أصبح وشيكا تحت تأثير الاعتقاد فى عقلانية العدو، وفى التناسب العكسى بين مرور الوقت واحتمالات استعمال القوة، وتصور التأثير الحاسم للرأى العام العالمى. ومن ثم فقد استمر عبد الناصر فى التركيز على العمل الدبلوماسى وإعطاء التنازلات المحدودة، أى أنه أعطى عنصر الترغيب وزنا فى استراتيجية الردع يفوق عنصر الترهيب، مما شجع الدولتين على استمرارهما فى خططهما، وبخاصة أنه قد امتنع عن كشف تلك الخطط حينما علم بها قبل تنفيذها.

هوامش الفصل السابع

(١) A. Eden, Full Circle, (Boston: Houghton Miffin, 1960), p. 472.

(٢) انظر نص البيان المصرى فى: بطرس غالى ويوسف شلالة، قناة السويس ومشكلاتها الدولية، (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولى، ١٩٥٨)، ص ٢٢- ٢٦.

(٣) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، آخر الحروب فى عصر العمالقة، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٥٤.

(٤) المرجع السابق، ص ١٦٥ – ١٦٧.

(٥) Eden, op.cit , p. 523 .

(٦) See: Virginia Kerkheido, Anthony Eden & the Suez Crisis of 1956, (Doctoral dissertation submitted the Department of History, Case Western University, 1972), pp. 58 – 64.

(٧) محمد حسنين هيكل "ثلاثون عاما على تأميم قناة السويس: كيف أدار جمال عبد الناصر معركة تأميم قناة السويس؟"، المستقبل العربى، (بيروت: ٩٤، ديسمبر ١٩٨٦) ، ص ١٢.

(٨) خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، (القاهرة: مصلحة الاستعلامات ، الجزء الأول).

(٩) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، المرجع السابق، ص ١٥٨.

(١٠) محمد حسنين هيكل "ثلاثون عاما على تأميم قناة السويس"، ص ١٢.

(١١) المرجع السابق، ص ١٢.

(١٢) Robert Stephens, Nasser, A Biography (London: Allen Lane, Penguin, 1971), pp. 207– 213.

(١٣) أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو: مجتمع عبد الناصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥، الجزء الثانى)، ص ١٠٣.

(١٤) حديث كريستيان بينو إلى الأهرام، الأهرام، ١٩٨٦/٦/١١.

(١٥) حديث على صبرى مع المؤلف فى ١٤ أغسطس عام ١٩٨٤.

(١٦) حديث المهندس/ مشهور أحمد مشهور مع المؤلف فى ١٠ أغسطس عام ١٩٨٤.

(١٧) حديث السيد/ جلال ثابت مع المؤلف فى ٩ أغسطس عام ١٩٨٤.

(١٨) حديث المهندس/ مشهور مع المؤلف فى ١٠ أغسطس عام ١٩٨٤.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) بطرس غالى، "قناة السويس بين الشرعية الدولية والأطماع الاستعمارية"، السياسة الدولية ٤٠، (القاهرة: أبريل سنة ١٩٧٥)، ص ٥٨-٥٩.

(٢١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص٥٦٨.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٥٧٣.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٥٨٢.

(٢٤) بطرس غالى، المرجع السابق، ص ٥٩.

(٢٥) Jacques George – Picot, The Real Suez Crisis: The End of Great 19th Century Work), Translated by W.E Rogers (New York: Harcout Brace Jovanovch, 1978), pp. 78 – 79 .

(٢٦) عبد الحميد أبو بكر فى العرب، (القاهرة)، ١٩٩٦/٧/٢٩ .

(٢٧) حديث المهندس مشهور مع المؤلف فى ١٠ أغسطس ١٩٨٤ .

(٢٨) كان المقصود من هذا النظام، هو الإقلال من الساعات اللازمة لتدريب المرشد الجديد، وزيادة عدد السفن التى يستطيع أن يقوم بإرشادها من حديث المهندس مشهور إلى المؤلف فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٨٤.

(٢٩) حديث المهندس مشهور مع المؤلف فى ١٠ اغسطس سنة ١٩٨٤ .

(٣٠) قناة السويس تحت الإدارة العربية، الذكرى العاشرة للتأميم (١٩٥٦/١٩٦٦)، (هيئة قناة السويس، ١٩٦٦)، ص ٦٣.

(٣١) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٣٢) Eden, op.cit., p. 527.

(٣٣) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، المرجع السابق ، ص ٥٦٧.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٥٧٠.

(٣٥) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٣٦) التحرير، (القاهرة)، ١٩٥٦/٩/٤، ص١٤ - ١٩، التحرير، ١٩٥٦/٩/١١، ص ٢٨ - ٣٢.

(٣٧) من المهم أن نقارن التقدير السياسى لعبد الناصر بالتقدير العسكرى للقوات المسلحة. فلم تكن القيادة العامة متأثرة بالتصورات العقيدية التى حكمت تفكير عبد الناصر. ولذلك، فقد قدرت، منذ أوائل أغسطس، أن الاحتمال الأرجح هو قيام بريطانيا، وفرنسا بغزو شامل بالقواعد الموجودة شرقى البحر المتوسط، وأنه إذا دخلت إسرائيل معركة ضد مصر، فإنها لن تلعب أكثر من دور مخلب القط، لاستدراج القوات المصرية إلى صحراء سيناء تمهيداً للغزو البريطانى الفرنسى. وقد جاء ذلك فى وثائق القيادة العامة المنشورة فى : صلاح بسيونى، مصر وأزمة السويس، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠).
كما أكده محمد حافظ إسماعيل، عضو القيادة العامة آنذاك، فى حديثه مع المؤلف فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤.

(٣٨) أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٩٩ – ١٠٠.

(٣٩) أنظر: ثروت عكاشة، مذكرات فى السياسة والثقافة، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٧)، ص ٢١١.

(٤٠) أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٩٩ - ١٠٠.

(٤١) أمين هويدى، "الاستخدام التآمرى للقوة: نموذج حرب السويس"، العربى، (الكويت)، أبريل ١٩٨٧، ص ٣٥ – ٤١.

(٤٢) Leon Epstein, British Politics in the Suez Crisis, (London : Pall Mall press , 1964), p. 142 .

(٤٣) محمد حسنين هيكل، "ثلاثون عاماً على تأميم قناة السويس"، المرجع السابق، ص ١١

(٤٤) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، المرجع السابق، ص ٢٢٧–٢٢٩.

(٤٥) حديث زكريا محيى الدين فى ندوة صنع القرار فى الوطن العربى التى نظمها منتدى العالم الثالث، فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤.

(٤٦) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، المرجع السابق، ص ٢٣١.

(٤٧) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٦٢٦.

الفصل الثامن

نتائج تأميم شركة قناة السويس

أسفر قرار تأميم شركة قناة السويس عن مجموعة من النتائج التى كان لها أبلغ الأثر ليس فقط بالنسبة لمصر، وإنما أيضاً للوطن العربى ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها. وقد كان بعض تلك النتائج يتسم بطابع مباشر، كالعدوان الثلاثى، بينما اتسم البعض الآخر بطابع بعيد الأمد يتعلق بعلاقة الدول العربية بالقوى الكبرى، ومجمل التفاعلات السياسية فى المنطقة العربية. وسنحاول إيجاز أهم تلك النتائج فيما يلى.

أولا: العدوان الثلاثى

فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قامت إسرائيل بشن عدوان على مصر بالتواطؤ مع بريطانيا، وفرنسا. وقد تم التواطؤ الثلاثى بقيام إسرائيل بشن عدوان على سيناء وتوجيه بريطانيا، وفرنسا، إنذاراً لمصر، وإسرائيل بالانسحاب إلى مسافة عشرة أميال من قناة السويس بدعوى حماية الملاحة فى القناة. ولما رفضت مصر الإنذار دخلت بريطانيا وفرنسا الحرب ضد مصر بشن غارات على المطارات المصرية ثم إنزال قوات من الدولتين فى منطقة قناة السويس .

يرى بعض الدارسين أن قرار التأميم لم يكن سبباً للعدوان البريطانى – الفرنسى–الإسرائيلى على مصر فى نهاية أكتوبر سنة ١٩٥٦. ولكنه كان بمثابة الذريعة التى استعملتها الدول المعتدية لشن العدوان، وأن نذر العدوان كانت قد بدأت تتجمع فى الأفق قبل التأميم نتيجة صفقة الأسلحة التشيكية سنة ١٩٥٥ وما أدت إليه من اهتزاز توازن القوى فى الشرق الأوسط لصالح مصر(١). فيقول أمين هويدى:

"كان توازن القوى قد اهتز على المستوى العالمى والمستوى الإقليمى الأمر الذى لم يكن فى استطاعة القوى الاستعمارية السكوت عليه. ولم يبق إلا إيجاد المبرر أو الذريعة لاستخدام القوة لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه. وكان تأميم القناة هو الذريعة للعدوان أن يضرب مصر والغرض الأساسى له هو إعادة السيطرة على توازن القوى الإقليمى للمحافظة على مصالح الأطراف العالمية"(٢).

ونحن نختلف مع هذه المقولة. فلا شك أن بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل كانت تريد التخلص من عبد الناصر قبل إعلان قرار التأميم لأنه أصبح يمثل عقبة كبرى أمام سياساتهم فى الشرق الأوسط وأفريقيا. ولكن الأمر المؤكد أن بريطانيا، وفرنسا لم تكن تخططان لأية عمليات عسكرية ضد مصر، ولا يمكننا أن نقول الشئ ذاته عن إسرائيل التى كانت تخطط

لفتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية. صحيح أن المعارك السياسية التى خاضها عبد الناصر ضد الغرب قبل التأميم كان يمكن أن تشكل مبرراً لاحتمال الغزو العسكرى، ولكن لم تكن هنالك خطط غربية من هذا القبيل، كما أن قرار التأميم والأسلوب الذى أعلن به قد رفع مستوى الصراع مع الغرب إلى مستوى كيفى جديد.

بمجرد وصول خبر قرار التأميم دعا إيدن مجلس الوزراء البريطانى إلى الانعقاد فى ٢٧ يوليو، وحضر الاجتماع رؤساء أركان الحرب لمناقشة احتمالات القيام برد سريع. وفى برقية أرسلها إلى أيزنهاور فى اليوم ذاته أكد أنه "من واجبنا أولاً وقبل كل شيئ أن نباشر أقصى ضغط سياسى على مصر" ولكننى وزملائى نعتقد بأننا يجب أن نكون على استعداد فى نهاية المطاف لاستعمال القوة لإعادة عبد الناصر إلى رشده. لهذا، فقد كلفت رؤساء أركان حربنا صبيحة اليوم بأن يعدوا خطة حربية تتمشى مع هذا المخطط"[٣]. كذلك فقد صرح بينو أن فرنسا لن تقبل هذا القرار من الكولونيل ناصر، واستدعى السفير المصرى فى باريس وسلمه مذكرة تؤكد رفض فرنسا للقرار المصرى[٤]. أما رئيس الوزراء جى موليه فقد مضى إلى أبعد من ذلك فاتهم عبد الناصر بأنه ديكتاتور صاعد. كذلك، بدأ جى موليه رئيس وزراء فرنسا فى استكشاف احتمالات استعمال القوة ضد مصر مع مونورى، وزير الحربية. وقد تبين من هذه الاتصالات، كما توقع عبد الناصر، أن الدولتين بحاجة إلى وقت للاستعداد لاستعمال القوة العسكرية ضد مصر. ومن ثم بدأت بريطانيا، وفرنسا فى اتباع استراتيجية جديدة لمواجهة الموقف الناشيء عن التأميم أساسها اللجوء إلى العمل السياسى الدولى لإنشاء سلطة دولية لإدارة القناة، مع الاستعداد للعمل العسكرى. وبدا واضحا أن فرنسا أكثر استعداداً للجوء للقوة العسكرية أكثر من بريطانيا. واستدعى وزير الخارجية الفرنسى، السفير المصرى كمال عبد النبى معلنا رفضه للقرار ومتهماً قرار عبد الناصر بأنه يمثل عملية سلب لحقوق الشركة. وقد رفض السفير عبد النبى تسلم المذكرة الفرنسية.

وقد قدرت الدولتان أن هناك احتمالين قد يترتبان على هذه الخطوة. الاحتمال الأول، هو قبول عبد الناصر للاقتراح مما يعنى إلغاء قرار التأميم من الناحية الفعلية. أما الاحتمال الثانى، فهو رفض عبد الناصر للاقتراح، وهو ما يحقق للدولتين مكسبين. المكسب الأول، هو كسب الوقت المطلوب للاستعداد لعمل عسكرى، والثانى هو حصول الدولتين على المبرر المعنوى للهجوم العسكرى على مصر على أساس رفض عبد الناصر لعملية التسوية

السلمية. ومن ثم، فإن بريطانيا، وفرنسا كانتا تضعان العمل العسكرى كبديل يجرى الاستعداد له جنباً إلى جنب مع العمل السياسى الدولى، بينما كان عبد الناصر يرى أن العمل السياسى الدولى سيضعف احتمالات لجوء بريطانيا، وفرنسا إلى العمل العسكرى. أما الولايات المتحدة، فإنها اتفقت مع الشق الأول من الاستراتيجية الأنجلو – فرنسية. ولكنها عارضت الشق الثانى (العمل العسكرى). وأرسل الرئيس الأمريكى أيزنهاور وكيل وزارة الخارجية روبرت مورفى فى ٢٨ يوليو إلى لندن لكى ينصح سلوين لويد وكريستيان بينو بعدم اللجوء إلى القوة.

كانت وجهة نظر إيزنهاور تنحصر فى العناصر التالية، (١) رغم أن قناة السويس هى ممر ملاحى دولى مهم إلا أنه يصعب تحدى حق مصر فى تأميم شركة قناة السويس، (٢) من المحتمل أن مصر لن تستطيع، كما تقول بريطانيا، وفرنسا، تشغيل القناة واحترام اتفاقية الآستانة سنة ١٨٨٨. بيد أن هذا الاحتمال يظل مسألة يمكن مراقبتها، (٣) أن بريطانيا وفرنسا تبالغان فى التهديد الذى يمثله عبد الناصر وبخاصة فيما يتعلق بمقارنته بهتلر، كما يقول إيدن. ومن ثم، فإنه من غير المبرر استعمال القوة العسكرية، وبخاصة أن مثل هذا الاستعمال قد يحطم الأمم المتحدة، إلا بعد استنفاد كل الوسائل السلمية(٥).

دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر فى لندن تحضره ٢٤ دولة من أكثر الدول استعمالاً لقناة السويس، ومعظمها من الدول الأعضاء فى التكتلات العسكرية الغربية، بالإضافة إلى بعض الدول المحايدة كالهند، وإندونيسيا، بالإضافة إلى الاتحاد السوفييتى. قد افتتح المؤتمر فى لندن فى ١٦ أغسطس وانتهى باتخاذ قرار بإرسال بعثة من ممثلى خمس دول برئاسة منزيس رئيس وزراء استراليا، لإبلاغ عبد الناصر بمشروع مقترح أساسه إنشاء "مجلس قناة السويس" يتولى الإشراف على قناة السويس بالتعاون مع مصر.

وقد جاءت اللجنة إلى مصر، وقابلت عبد الناصر، الذى رفض المشروع برمته. ولكى تحول الولايات المتحدة دون لجوء بريطانيا وفرنسا إلى العمل العسكرى، فقد اقترحت إنشاء "جمعية المنتفعين بقناة السويس" بحيث يكون لها طابع مؤقت، وتكون مسئولة عن تنسيق المرور فى القناة، وتحصيل رسوم المرور. ولكن عبد الناصر رفض المشروع. وأخيراً لجأت بريطانيا، وفرنسا إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار يعطيهما مبرراً للعمل العسكرى. فقد قدمت بريطانيا، وفرنسا مشروعين إلى المجلس، يقضى المشروع الأول بإنشاء هيئة المنتفعين. ولكن الاتحاد السوفييتى استخدم حق الفيتو ضد المشروع وقد تمخضت المناقشات

عن الاتفاق فى ١٤ أكتوبر على مشروع ثانٍ من ست نقاط لتسوية موضوع القناة ينص على الآتى(٦):

١. حرية الملاحة فى قناة السويس، وأن تكون القناة مفتوحة لجميع سفن الدول دون أى تمييز.
٢. احترام سيادة مصر.
٣. انفصال إدارة القناة عن سياسة أى دولة.
٤. تحديد الرسوم والمصروفات يكون وفقاً لاتفاق بين مصر، والدول المنتفعة بالقناة.
٥. تخصيص جانب عادل من الرسوم لتحسين القناة.
٦. الالتجاء إلى التحكيم فى حالة الخلاف بين الحكومة المصرية، وشركة القناة السابقة.

عند هذه النقطة توقع عبد الناصر أن احتمال الغزو العسكرى لمصر قد انتهى تقريباً، كما توقع همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة، فى حديث له مع د. محمود فوزى، وزير خارجية مصر، حيث قال له "أنه بعد أن أنهى البريطانيون استعداداتهم العسكرية ضدكم، مر القطار، وفات المحطة"(٧). ولكن بريطانيا، وفرنسا كانتا قد عقدتا العزم على اللجوء إلى العمل العسكرى بصرف النظر عن القرار الصادر من مجلس الأمن.

كانت خطة الهجوم العسكرى على مصر قد اكتملت منذ نهاية أغسطس باسم "خطة موسكتير". والتقت الخطة الأنجلو – فرنسية مع المصالح الإسرائيلية فى الهجوم على مصر. فقد كانت إسرائيل تخطط لشن حرب على مصر لفتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، وتدمير قواعد الفدائيين فى قطاع غزة. وقد مهد ذلك كله لعقد اتفاقية سيفر بين بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل، وهى الاتفاقية التى حددت خطة الهجوم المسلح على مصر. بموجب هذه الخطة تقوم إسرائيل بمهاجمة القوات المصرية فى سيناء، ثم تقوم بريطانيا، وفرنسا بتوجيه إنذار إلى مصر، وإسرائيل بالابتعاد عشرة أميال عن قناة السويس، وأن تسمح مصر لبريطانيا وفرنسا باحتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس بحجة الفصل بين الفريقين المتحاربين. فإذا رفض عبد الناصر، تقوم الدولتان باحتلال المدن الثلاث بالقوة. وفى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ شرعت الدول الثلاث فى تنفيذ الخطة. فقد قامت القوات الإسرائيلية بغزو شبه جزيرة سيناء، وحينما بدأت القوات المصرية فى التصدى للغزو الإسرائيلى، قامت إنجلترا وفرنسا بتوجيه إنذار إلى مصر وإسرائيل وفقا للخطة المرسومة. وعندما رفض عبد الناصر الإنذار، قامت القوات الجوية البريطانية والفرنسية بضرب

المطارات والمواقع العسكرية المصرية. وشرعت فى ضرب بورسعيد من الجو والبحر واحتلت مدينة بورسعيد.

سرعان ما اتضح أن القوات المصرية غير قادرة على مواجهة الغزو الإسرائيلى البريطانى الفرنسى، فالجيش المصرى لم يكن مهيئاً بعد لمقاومة العدوان. فقد كان فى مرحلة انتقال من نواحى التسليح والتدريب والتنظيم والعقيدة القتالية. أيضاً، فقد تم تدمير سلاح الطيران المصرى وهو رابض فى مطاراته فى أول يوم للعدوان. أكثر من ذلك، فإن قيادة الجيش المتمثلة فى اللواء عبد الحكيم عامر لم تكن مؤهلة لمواجهة الموقف، كما أن بعض رفاق عبد الناصر من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق نصحوه بتسليم نفسه إلى السفير البريطانى فى مصر. كذلك، فقد انهارت القيادة العسكرية فى منطقة بورسعيد وهربت خارج المدينة. كما أن توزيع السلاح والذخيرة على أهالى بورسعيد جاء متأخراً، ولم يكن أهالى بورسعيد قد تدربوا على الأسلحة التى وزعت عليهم بطريقة ارتجالية وقبل العدوان بأيام معدودة لأن عبد الناصر، كما قلنا، لم يكن يتوقع العدوان. ومن ثم تقدمت القوات الإسرائيلية حتى مضايق سيناء كما تم احتلال منطقة بورسعيد فى ٥ نوفمبر وتراجعت القوات المصرية من بورسعيد إلى الإسماعيلية. بيد أنه فى ٢ نوفمبر وافقت الدول المعتدية على قرار أصدره مجلس الأمن يقضى بوقف إطلاق النار فوراً، وسحب القوات الأجنبية من مصر، والانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة، ومنع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة من إرسال العتاد الحربى إلى الشرق الأوسط ، وعودة الملاحة إلى قناة السويس وتأمينها. وفى أواخر نوفمبر أعلنت بريطانيا، وفرنسا عزمهما على سحب قواتهما من مصر دون قيد أو شرط .

الأمر المرجح أن قرار بريطانيا، وفرنسا بسحب قواتهما كان نتيجة عدة عوامل لم يكن بعضها فى حسبان عبد الناصر أهمها.

(١) صمود الشعب المصرى، وبخاصة أن عبد الناصر قد أطلق شرارة المقاومة فى الشعب المصرى بخطابه الشهير فى الأزهر الشريف. ومن هنا قرر الشعب المصرى الصمود والقتال، ومما دعم هذا التلاحم الشعبى قرار الرئيس عبد الناصر مع بداية الهجوم الجوى البريطانى - الفرنسى بالانسحاب من سيناء وتركيز الجهد للدفاع عن القناة وتوزيع الأسلحة على الشعب لمواصلة القتال فى المناطق التى تنسحب منها قواتنا.

(٢) ثورة الغضب التى اشتعلت فى العالم العربى نتيجة العدوان الثلاثى سواء على المستوى الرسمى أو المستوى الشعبى فقد أدانت الدول العربية العدوان، كما قام الضباط القوميون السوريون بنسف محطة لتفريغ البترول تابعة لخط أنابيب شركة بترول العراق للتأثير على الإمدادات البترولية الغربية.

(٣) حركيات الحياة السياسية البريطانية، والتى أدت بحزب العمال إلى رفض الغزو العسكرى الأنجلو - فرنسى على مصر، نتيجة عدم استشارة المعارضة العمالية فى قرار الغزو. ولعبت قوى السلام فى كل من إنجلترا ودول الكومنولث البريطانى دوراً فى إفشال العدوان.

(٤) موقف الولايات المتحدة من العدوان. فالولايات المتحدة لم تكتف بمعارضة العدوان فى الأمم المتحدة، بل وجهت أيضا مذكرة إلى إسرائيل تعترض فيها على هذا المسلك وتذكرها بأن الأسلحة التى حصلت عليها عن طريق اتفاقية المساعدة الدفاعية التبادلية يجب أن لا تستخدم فى أغراض عدوانية . وعندما انخفض احتياطى الذهب البريطانى بمقدار ٢٨٥ مليون جنيه إسترلينى رفضت الولايات المتحدة طلب بريطانيا سحب جزء من رأس مالها من صندوق النقد الدولى وقدمت لها قرضا قدره ٣٠٠ مليون جنيه إسترلينى لحفظ الجنيه الإسترلينى بشرط وقف إطلاق النار. ويذكر نيكسون أن معارضة الولايات المتحدة لقرار التدخل العسكرى فى مصر جاء بسبب غضب ايزنهاور من كذب بريطانيا، وفرنسا بشأن خططهما للاستيلاء على القناة، وعنصر التوقيت حيث جاء ذلك بعد أسبوعين من إدانة الولايات المتحدة "لخروشوف" لأنه أرسل قوات سوفييتية للمجر قبل أسبوع من الانتخابات التى كان "أيزنهاور" مرشحا فيها على برنامج يدعو للسلام والرخاء[٨].

(٥) تأييد المعسكر الاشتراكى لمصر. وهو ما ظهر فى الإنذار السوفييتى إلى بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦، والذى هدد فيه الاتحاد السوفييتى باللجوء إلى القوة العسكرية ضد الدول الثلاث إذا لم توقف عدوانها على مصر. ولم يأت ذلك إلا بعد اتضاح الموقف الأمريكى الرافض للعدوان. وكان الاتحاد السوفييتى يركز حتى بعد صدور الإنذار على الوسائل السياسية والقانونية المتاحة فى الأمم المتحدة. بيد أن الإنذار كان له تأثير كبير على بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل وكان من العوامل التى دفعتهم إلى وقف العدوان.

(٦) دور الأمم المتحدة، والتى تحالفت فيها كل القوى سالفة الذكر فى مطالبة دول العدوان الثلاثى بوقف إطلاق النار والانسحاب. فقد قامت ٦٤ دولة من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بما فيها الاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة بالاقتراع ضد الدول الثلاث ومطالبتها بسحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة.

إزاء هذه العوامل أعلن إيدن مساء ٦ نوفمبر قرار وقف إطلاق النار اعتبارا من منتصف ليلة ٧ نوفمبر بتوقيت جرينتش، أى الثانية بعد منتصف الليل بتوقيت بورسعيد. وفى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ اكتمل انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من مصر.

⇐ وقد ترتب على فشل العدوان الثلاثى عدة نتائج هامة :

١. انسحاب كل القوات المعتدية من سيناء، وغزة، وقناة السويس والاستيلاء على القاعدة البريطانية فى قناة السويس، وإلغاء اتفاقية الجلاء الموقعة سنة ١٩٥٤. كما جرى تمصير كافة الممتلكات الفرنسية والبريطانية فى مصر.
٢. خرج عبد الناصر من هذه المعركة زعيما ليس لمصر وحدها، ولكن لحركة التحرير الوطنى فى العالم العربى وعلى امتداد العالم الثالث. كما مثل فشل العدوان نقطة تحول فى الدور السياسى لمصر فى المنطقة العربية، ونقطة انطلاق لحركة القومية العربية كما انطلقت حركات التحرير الوطنى فى العالم العربى من المحيط إلى الخليج. أما على الصعيد العالمى فقد أحدث فشل العدوان تأثيراً واسعاً وكبيراً. ويقول ريتشارد نيكسون إن الدول الأوروبية قد كفت بعد عدوان ١٩٥٦ عن الاضطلاع بأدوارها كقوى عالمية، وبدأت موسكو تتحرك إلى ملء فراغ القوة الذى خلفه التراجع الامبراطورى الفرنسى والبريطانى. وعلى مدى السنوات التالية أصبح الاتحاد السوفيتى قوة كونية هائلة لها القدرة على استعراض قوتها حول العالم وتهديد مصالح الغرب والوصول إلى الطرق البحرية الاستراتيجية[٩].

ثانيا: الغاء اتفاقية الجلاء

فى أول يناير سنة ١٩٥٧ صدر قرار جمهورى يقضى بانتهاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ الموقع بين مصر، وبريطانيا بخصوص جلاء القوات البريطانية، وذلك اعتباراً من ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦، وهو اليوم الذى بدأ فيه العدوان الثلاثى على مصر. وكان هذا الاتفاق يسرى حتى نهاية سبع سنوات من تاريخ توقيعه (أى حتى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١)،

كما أنه كان ينص على أنه إذا وقع هجوم مسلح على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠، أو على تركيا. تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة. (وقد أوردنا نصوص هذه الاتفاقية فى الملحق الخامس عشر من هذا الكتاب).

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهورى أن اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ يعتبر من حيث طبيعته معاهدة سياسية. ولما كانت قواعد القانون الدولى قد استقرت على أن المعاهدات السياسية يبطل العمل بها كأثر من آثار قيام الحرب بين الدولتين المتعاقدتين، إذ أن الحرب تقطع جميع العلاقات السياسية الودية بين الدول المتحاربة، فقد انتهى اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ منذ الوقت الذى وقع فيه الاعتداء على الأراضى المصرية. وبذلك تخلصت مصر من القيود التى كانت تفرضها عليها اتفاقية ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤، كذلك فقد استولت مصر على مهمات ومعدات القاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس، وبلغت قيمتها حوالى ٣٠٠ مليون جنيه إسترلينى.

ثالثا: سيطرة مصر على قناة السويس

فى أبريل سنة ١٩٥٧ أعيد افتتاح قناة السويس للملاحة بعد تطهيرها من عوائق الملاحة التى وضعتها مصر فى القناة عند بدء العدوان. وقد مهدت الحكومة المصرية لهذا الافتتاح بمذكرة فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ (وقد أوردنا نص هذه المذكرة فى الملحق السادس عشر من الكتاب). وفى ٢٤ أبريل أصدرت مصر تصريحاً يحدد فيه وضع قناة السويس، (وقد أوردنا نص هذا التصريح فى الملحق السابع عشر من الكتاب). وقد أكدت مصر فى هذا التصريح تصميمها على مراعاة اتفاقية الآستانة سنة ١٨٨٨ بخصوص حرية الملاحة فى قناة السويس، كما أكدت عزمها على أن تجعل من قناة السويس ممراً مائيا صالحاً يربط شعوب العالم، ويخدم قضيتى السلام والرخاء. وبالإضافة إلى ذلك تضمن تصريح ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٧ المبادئ التالية.

١. تدار قناة السويس بواسطة هيئة قناة السويس المستقلة التى أنشأتها الحكومة المصرية. وتدفع رسوم المرور مقدماً لحساب هيئة قناة السويس . وتقوم الهيئة بدفع ٥% من مجموع الإيرادات كإتاوة للحكومة، ولا تستطيع الهيئة أن تمنح أية سفينة أو شركة أو

جماعـة أى امتيـاز أو رعايـة لا تمـنح للسـفن أو الشـركات أو الجماعـات الأخـرى فــى الظروف ذاتها.

٢. ترفع الشكاوى المتعلقة بالتفرقة فى المعاملة، أو بلائحة القناة إلى هيئة قناة السويس. وفى حالة عدم الوصول إلى حل للشكوى يمكن عرض المسألة حسب رغبة الطرف الشاكى أو هيئة قناة السويس إلى محكمة التحكيم. وتؤلف هذه المحكمة من عضو يعينه الشاكى وعضو تعينه الهيئة، وعضو ثالث يختاره الاثنان. وفى حالة عدم الاتفاق على العضو الثالث يقوم رئيس محكمة العدل الدولية باختيار العضو بناء على طلب أى من الطرفين.

٣. تسوى المنازعات والخلافات التى تنشأ بخصوص اتفاقية الآستانة أو التصريح، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتعرض الخلافات التى تنشأ حول تفسير أو تطبيق نصوص الاتفاقية على محكمة العدل الدولية إذا لم تحل بطريق آخر. وقد قبلت مصر اختصاص محكمة العدل الدولية الإلزامى فى هذا الشأن بشرط المعاملة بالمثل ودون حاجة إلى اتفاق خاص.

وقد سجل هذا التصريح فى الأمانة العامة للأمم المتحدة، كما قبله عدد كبير من الدول من خلال المناقشات التى جرت فى مجلس الأمن يومى ٢٦، ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧. بيد أن بريطانيا وفرنسا رفضتاه باعتبار أنه لا يطابق المبادئ الستة التى أصدرها مجلس الأمن فى سبتمبر سنة ١٩٥٦. وأصبح هذا التصريح بمثابة النظام القانونى الذى يحكم الملاحة فى قناة السويس. من الملاحظ أن هذا التصريح قد وضع إدارة قناة السويس فى يد هيئة قناة السويس، وهى هيئة مصرية بحتة. ومن ثم، فقد انتهى الأمر إلى سيطرة مصر على قناة السويس، وإفشال الخطط الغربية فى الإشراف الدولى على القناة.

وقد بدأت مصر تحصل على رسوم المرور فى قناة السويس ابتداء من سنة ١٩٥٧. وبلغ إجمالى تلك الرسوم خلال الفترة من سنة ١٩٥٧ وحتى موعد تسلم القناة طبقا لعقد الامتياز سنة ١٩٦٨ حوالى ٥٩٧ مليون جنيه كانت مصر ستحصل منها على ٤٢ مليون جنيه فقط وهى نسبة ٧% المخصصة لمصر من تلك الرسوم. وبذلك حصلت مصر على ما مجموعه ٥٥٥ مليون جنيه مصرى نتيجة التأميم(١٠).

رابعاً : تسوية النزاع بين مصر وشركة قناة السويس

بعد أن تمت تسوية قضية العدوان الثلاثى على مصر، دخلت مصر فى مفاوضات مع حملة أسهم شركة قناة السويس المؤممة حول أسس التعويضات. وثار الخلاف حول كيفية التعويض ومقداره. وقد تدخل البنك الدولى للإنشاء والتعمير كوسيط لتسوية الخلاف بين الحكومة المصرية وحملة أسهم الشركة المؤممة. وفى ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ عقدت الجمعية العمومية للمساهمين جلسة غير عادية أسندت مهمة البحث عن التسوية إلى ثلاثة مفوضين هم، جورج بيكو، وتشارلز فورد، وجورج فوستر باعتبارهم يمثلون أصحاب الأسهم، وأصحاب حصص التأسيس ما دامت الشركة قد ألغيت وفقا للقانون المصرى. وبدأت مفاوضات بين مصر ووفد المساهمين وحملة حصص التأسيس بوساطة البنك الدولى.

قدرت مصر قيمة التعويضات بحوالى ٧٢ مليون جنيه ، وقدرها حملة الأسهم وحصص التأسيس بحوالى ٢٠٤ مليون جنيه. وأثناء المفاوضات تنازلت مصر عن مطالبتها بممتلكات الشركة فى الخارج، وكانت تقدر بحوالى ٧٥ مليون جنيه، بالإضافة إلى ٥,٣ مليون جنيه رسوم مرور حصلتها الشركة بعد التأميم. وتنازل وفد المساهمين وحملة حصص التأسيس عن حقه فى المطالبة بتعويض عن المدة المتبقية من عقد الامتياز حتى سنة ١٩٦٨.

وفى ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ تم فى روما التوقيع على اتفاقية أسس للتسوية مع أصحاب الصكوك. وقد نص الاتفاق. على أن تدفع الحكومة المصرية (التى كانت تسمى حكومة الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، بعد الوحدة مع سوريا) مبلغا يعادل ٢٨,٣ مليونا من الجنيهات المصرية، وتترك الأموال الموجودة فى الخارج لأصحاب الصكوك وذلك للوفاء وفاء كاملا نهائيا بالتعويض المستحق لحاملى الأسهم وحصص التأسيس. كما يتحمل أصحاب الصكوك المسئولية عن جميع الالتزامات القائمة خارج مصر فى ٢٦ يوليو سنة١٩٥٦ مقابل تحمل الحكومة المصرية الالتزامات داخل مصر.

وفى ٥ يوليو سنة ١٩٥٨ تم توقيع اتفاقية نهائية بين الحكومة المصرية وشركة السويس المالية، وهى الشركة التى تكونت للتفاوض باسم أصحاب الصكوك. وقد نص الاتفاق (الذى أوردنا نصه فى الملحق الثامن عشر) على ما يلى:

١- تؤول إلى الحكومة المصرية كافة الأصول القائمة للشركة فى مصر مهما كان نوعها، ويؤول لشركة السويس المالية الأصول الخارجية من عقار ومنقول وأرصدة وأوراق مالية.

٢-تتحمل الحكومة المصرية مسئولية الوفاء بالمعاشات التى يستحقها الموظفون العموميون فى مصر فى ١٩٥٨/٤/٢٩ وتتحمل الشركة معاشات الموظفين الموجودين فى الخارج.

٣- ينتقل إلى شركة السويس المالية التزامات الشركة المؤممة قبل حملة السندات من إصدار سنة ١٨٨٥، ويقوم البنك الأهلى المصرى بتعويض المصريين منهم.

٤- تتحمل الحكومة المصرية ديون الشركة السابقة، والتى يكون الدائنون فيها مقيمين فى مصر. وتتحمل الشركة الديون التى يكون أصحابها مقيمين فى الخارج.

٥- تدفع الحكومة المصرية تعويضا نهائيا مقداره ٢٨,٣ مليون جنية للشركة، وتتنازل عن الأموال الموجودة فى الخارج لشركة السويس المالية، وذلك على سبيل الوفاء بشكل كامل ونهائي بالتعويض المستحق لأصحاب الأسهم وحصص التأسيس. ويعادل مبلغ التعويض المشار إليه التعويضات المدفوعة بالإضافة إلى الرسوم التى كانت الشركة المؤممة قد حصلت عليها فى الخارج بعد ٢٦ يوليو.

وقد قدر هنرى أنيس ميخائيل قيمة صافى ما حصلت عليه مصر من الاتفاقية بحوالى ١٧,٣ مليون جنية تمثل الفارق بين الأصول التى حصلت عليها مصر (٧١,٦ مليون جنية)، والأعباء التى تحملتها (٥٤,٣ مليون جنية تشمل التعويضات النهائية ومقدارها ٢٨,٣ مليون جنية). بينما قدر صافى ما حصلت عليه شركة السويس المالية بحوالى ٨٦,٣ مليون جنية تمثل الفارق بين الأصول التى آلت إلى الشركة (٧٥ مليون جنية)، بالإضافة إلى التعويضات التى حصلت عليها (٢٨,٣ مليون جنية)، وبين الالتزامات التى تحملتها (١٧ مليون جنية)، هذا فى حين أن الشركة كانت تطالب بحوالى ٢٠٤ مليون جنية كتعويضات[١١].

وقد ساعد إبرام الاتفاقية على إنهاء ملف تأميم شركة قناة السويس، وإفراج الولايات المتحدة عن ٣٠ مليون دولار كانت قد جمدتها عقب قرار التأميم، كما ساعد على توقيع مصر اتفاقية مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير لتوسيع وتعميق القناة. وقد قامت مصر بتنفيذ تعهداتها طبقاً لاتفاقية يوليو سنة ١٩٥٨. فسددت مصر ٢٨,٣ مليون جنيه على أربعة أقساط بموجب قرض حصلت عليه من البنك الدولى[١٢].

خامساً: مرور السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة

أدى احتلال إسرائيل لمعظم شبه جزيرة سيناء إبان العدوان الثلاثى فى أكتوبر – نوفمبر سنة ١٩٥٦ إلى سيطرة إسرائيل على منطقة شرم الشيخ، ومن ثم على الملاحة فى خليج

العقبة، وقد رفضت إسرائيل الانسحاب من غزة وشرم الشيخ وجزيرة تيران وصنافير ومنطقة ساحلية بطول ٢٢٠ كم وعرضها ٢٨ كم بطول خليج العقبة ، إلا إذا أخذت ضمانات بحرية مرور السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة وعدم استخدام قطاع غزة قاعدة للعمليات الفدائية ضدها. وقد تدخلت الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل للانسحاب وعلى مصر لوضع قوات طوارئ دولية فى شرم الشيخ وكان هذا يعنى موافقة مصر على فتح خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية. وقد سلمت مصر بذلك فى أبريل ١٩٥٧.

كذلك قبلت مصر وضع قوات الطوارئ الدولية لتكون حاجزاً بينها وبين القوات الإسرائيلية. وهذا يعنى عدم قدرة القوات المصرية على مهاجمة الحدود الإسرائيلية. وقد استعملت الدول العربية ذلك للتنديد بصداقية دعاوى وأحاديث عبد الناصر عن تحرير فلسطين.

وفى الأسبوع الأول من أبريل سنة ١٩٥٧ عبرت سفينة إسرائيلية ذات امتياز أمريكى خليج العقبة وأنزلت شحنة من البترول الإيرانى فى ميناء إيلات. ومنذ ذلك الوقت وحتى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٧، حين أغلقت مصر الملاحة فى خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، استعملت إسرائيل حقها فى الملاحة فى الخليج. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٧ تأكيدها فى حق المرور الحر فى الخليج.

ويمكن القول إن مرور سفن إسرائيل فى خليج العقبة قد مثل البذرة التى أدت إلى نشوب الحرب العربية الإسرائيلية فى يونيو سنة ١٩٦٧. وعليه فإن بعض الدول العربية قد وظفت هذا المكسب الإسرائيلى لإحراج عبد الناصر مما دفعه إلى اتخاذ قرار منع السفن الإسرائيلية من المرور فى الخليج فى ٢٢ مايو ١٩٦٧ وهو ما اتخذته إسرائيل ذريعة لشن الحرب على مصر فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧.

هوامش الفصل الثامن

(١) أمين هويدى، حروب عبد الناصر، (القاهرة: دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع ١٩٨٢)، ص ٣٦ – ٣٧.

(٢) أمين هويدى، "أزمة السويس واستخدام القوة"، العربى، مارس ١٩٧٨، العدد (٣٤٠)، ص ٢٣ – ٢٧.

(٣) د. بطرس غالى، "قناة السويس بين الشرعية الدولية والأطماع الاستعمارية"، السياسة الدولية، يوليو سنة ١٩٧٥، ص ٥٠٦.

(٤) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، مجتمع جمال عبد الناصر، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٩٨-٩٩.

(٥) Robert Bowie, International Crisis and the Role of Law, Suez 1956, (Oxford: Oxford University Press, 1974). pp.31-32

(٦) أحمد حمروش، المرجع السابق، ص٩٩.

(٧) المرجع السابق، ص ١١٢ – ١١٣ .

(٨) ريتشار نيكسون، ١٩٩٩نصر بلا حرب، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩١)، ص ٢١٨.

(٩) المرجع السابق، ص ٢١٩.

(١٠) تم تجميع البيانات عن رسوم المرور فى قناة السويس من مصادر متعددة هى، يوسف أبو الحاج، تطور قناة السويس وحركة الملاحة فيها بعد التأميم، فى أضواء فى السويس فى ذكرى النصر ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦، (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٤)، ص ١٦٤ .

- حديث محمد عزت عادل عن تطور دخل القناة من سنة ١٩٨٦/١٩٥٦. المصور، ١٩٨٦/٧/٢٥.

(١١) فى تحليل اتفاقية ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ راجع هنرى أنيس ميخائيل، تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فى ضوء العلاقات الدولية (رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة، جامعة القاهرة،١٩٦٠)، ص ٣٠١-٣١٠.

(١٢) تصريحات جان بول كالون، المستشار القانونى للوفد الفرنسى المفاوض لمصر، الأهرام، ٢١ يوليو سنة ١٩٩٩.

الفصل التاسع

النتائج المستفادة من تحليل قرار التأميم

يوضح التحليل الوارد فى الفصول السابقة أن تأميم قناة السويس لم يمكن مجرد رد فعل لسحب عرض تمويل مشروع السد العالى، ولكنه كان المناسبة التى أدت إلى اتخاذ القرار. فقد كان يجرى التحضير للتأميم منذ سنة ١٩٥٢. كما أن عبد الناصر لم يكن ينوى الانتظار حتى استلام الشركة مع انتهاء امتيازها سنة ١٩٦٨، وأنه كان قد قرر أن يؤمم الشركة سنة ١٩٦٠، ولكنه بادر بتقديم الموعد عندما لاح له أن هناك مناسبة لاتخاذ القرار. كما يتضح أن تأجيل استلام الشركة حتى سنة ١٩٦٨ لم يكن مطروحا لما كان معلوما عن أن الشركة تضغط لمد الامتياز، كما أنها لا تقوم بالتجديدات اللازمة لمعدات الملاحة وصيانة القناة لأن ذلك استثمار لا يبرره انتهاء الامتياز بعد سنوات. ولكن هناك جدلا حول ما إذا كان التأميم هو الأسلوب الأنسب للاستيلاء على الشركة، أم أنه كان يمكن تحقيق الهدف ذاته بأسلوب آخر، هو فرض الحراسة القانونية على الشركة. كما يثور الجدل حول أسلوب إعلان القرار بشكل أكد أنه رد على سحب عرض تمويل مشروع السد العالى، وأنه بمثابة تحدى للسلوك الغربى، مما زاد من احتمالات الرد العسكرى الغربى على القرار.

كما يوضح تحليل عملية اتخاذ قرار تأميم شركة قناة السويس عدة نتائج مهمة بالنسبة لعملية اتخاذ القرار. ويمكن أن نقسم تلك النتائج إلى ثلاث مجموعات. الأولى تتعلق بالعوامل التى أسهمت فى نجاح القرار، والثانية تتعلق بعملية اتخاذ القرار، وبعض الدلالات المتعلقة بالحساب السياسى. وأخيرا فإن لعملية تأميم شركة قناة السويس دلالات بالنسبة لدور الدولة فى النشاط الإقتصادى

أولاً: العوامل التى ساعدت على نجاح القرار

١. التحضير للقرار

رأينا أن قرار التأميم لم يكن مجرد رد فعل للقرار الأمريكى- البريطانى بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى، ولكن كانت هناك دراسات تحضيرية سبقت اتخاذ القرار بحوالى ثلاث سنوات. ومن خلال تلك الدراسات تم التعرف على أنشطة الشركة، وعلى الإمكانات المتاحة لمصر لإدارتها بكفاءة، وعلى أوجه النقص المحتملة فى الإمكانات المصرية فتم وضع خطط طوارئ لمعالجة أوجه النقص (كما حدث فى ميدان إعداد المرشدين). ولذلك، حينما حانت الفرصة الملائمة لاتخاذ القرار سارت عملية التأميم بسهولة ويسر.

٢. تعدد قنوات تجميع المعلومات والتحضير

لم يلجأ عبد الناصر إلى جهاز واحد لجمع المعلومات عن شركة قناة السويس، ولكنه لجأ إلى مجموعة من الأجهزة والمكاتب التى تخصص كل منها فى جانب معين من أنشطة شركة قناة السويس. وقد أدى ذلك إلى تجميع الصورة الكاملة عن أنشطة الشركة.

٣. أثر الخداع الإستراتيجي للعدو

رأينا أنه رغم تعدد قنوات جمع المعلومات وعلنية بعض تلك القنوات، فان إدارة شركة قناة السويس قد لم تتوقع القرار. ويرجع ذلك إلى عملية الخداع الاستراتيجى التى قام بها عبد الناصر لإدارة الشركة بحيث تأكدت أنه لا يوجد أى احتمال لتأميم الشركة. فقد أكد عبد الناصر للشركة أن كل دراساته تهدف إلى تسلم الشركة حينما ينتهى الامتياز سنة ١٩٦٨، كما دخل معها فى مفاوضات وعقد معها اتفاقيات طمأنت الشركة إلى نواياه، حتى أن الشركة حولت إلى مصر أموالا قبل اتخاذ قرار التأميم بأيام معدودة.

ويثير موضوع الخداع الإستراتيجي قضيتين هامتين بالنسبة لمتخذ القرار، وبالنسبة لمن يتخذ القرار فى مواجهته. فمن المهم بالنسبة لمتخذ القرار أن يخفى عن الطرف الآخر نواياه الحقيقية مع تسريب المعلومات التى تضع الطرف الآخر فى حالة من عدم اليقين تؤدى به إلى عدم توقع القرار. أما بالنسبة لمن يتخذ القرار فى مواجهته، فإنه من المهم أن يحاول تفادى الخداع الإستراتيجي عن طريق عدم تجاهل أى معلومة أو إشارة تأتى له من متخذ القرار، حتى ولو بدا أن تلك المعلومة أو الإشارة ليست بذات أهمية. بيد أن العنصر الجوهرى فى تلك العملية هو دور النسق العقيدى. فعادة ما ينجح الخداع الإستراتيجي ليس بسبب نقص المعلومات، ولكن بسبب عدم القدرة على فهم واستيعاب المعلومات[١].

٤. سرية عملية اتخاذ القرار

اتسمت عملية اتخاذ القرار منذ بدايتها إلى نهايتها بالسرية، سواء فى مرحلة التحضير، أو مرحلة استكشاف الاحتمالات والمخاطر، أو فى مرحلة التنفيذ. فقد قدمنا أن الدراسات التحضيرية تمت فى سرية كاملة، حتى أن رفاق عبد الناصر فى الثورة لم يعلموا بتلك الدراسات، كما أن المشاركين فى تلك الدراسات (باستثناء على صبرى) لم يكونوا يعلمون بالهدف النهائى منها. ولم يكن عدد الذين يعلمون بالقرار حتى لحظة إعلانه مساء ٢٦ يوليو يزيد على عشرين شخصاً من أقرب مساعدى عبد الناصر، وقد علموا بالقرار إما من عبد الناصر شخصياً، أو بحكم دورهم فى عملية إعداد مشروع قانون التأميم، أو فى تنفيذ القرار. وقد لعبت سرية عملية اتخاذ القرار دوراً هاما فى عدم توقع القوى الغربية لقرار التأميم، وبالتالى نجاح تطبيق القرار. ويؤكد ذلك ما جاء فى الدراسة التى أجراها فريق من الباحثين فى قسم هندسة النظم فى جامعة واترلو بكندا على قرار تأميم شركة قناة السويس. فقد حلل الباحثون التفاعل الذى تم بين مصر من ناحية، وبريطانيا، والولايات المتحدة من ناحية أخرى عقب سحب العرض الأمريكى – البريطانى على أنه "مباراة منقوصة " Hyper – game ذلك أن منطق تحليل المباراة يفترض أن أطراف المباراة يمتلكون معلومات كاملة عن البدائل المتاحة لكل طرف. أما فى المباراة المنقوصة فإن أحد الأطراف لا يمتلك تلك المعلومات، ومن ثم فهو يتصرف فى المباراة دون أن يعلم أن هناك بديلاً معيناً متاحاً للطرف الآخر. وقد خلص الباحثون إلى أن الغرب قد تصرف فى المباراة متصوراً أنه لا توجد بدائل حقيقية متاحة للطرف المصرى. ولم يدرك أن هناك بديلاً "سرياً" متاحاً هو تأميم شركة قناة السويس(٢). ومن ثم، فإن نجاح عملية اتخاذ القرار فى بعض الاحيان قد يعتمد على سرية العملية ومفاجأة الطرف الآخر بالقرار(٣). وهذا بدوره يثير قضية المشاركة العامة فى اتخاذ القرار. فإذا كانت المشاركة العامة مطلوبة من حيث المبدأ، فإنها يجب ألا تتعدى عملية الرقابة الخارجية من المجتمع على تحديد الأهداف والسياسات العامة التى يتوخاها صانع القرار. وفى نظرنا فإنه لا غنى عن الرقابة الاجتماعية على عملية صنع السياسات العامة للتأكد من صحة القيم السياسية التى يسعى النظام إلى تحقيقها، كما أنه لا غنى عن المناقشة العامة لتلك القيم السياسية، وإتاحة المعلومات التى تجعل من تلك المناقشة العامة مدلولاً ذا معنى. وفى هذا الإطار يجب ترك مساحة من حرية الحركة لمتخذ القرار

للإعداد للقرارات، وبخاصة فى الحالات التى تلعب فيها المفاجأة دوراً رئيسا فى نجاح تنفيذ القرار.

ثانيا : النتائج المتعلقة بعملية اتخاذ القرار

١. خطأ افتراض عقلانية العدو

أوضح تحليل عملية اتخاذ قرار قناة السويس أن الخطأ الرئيس فى الحساب كان راجعا إلى استبعاد احتمال الرد العسكرى الغربى السريع، وإلى افتراض عبد الناصر أن مرور الوقت سيقلل من احتمال العمل العسكرى الغربى ضد مصر، وأن مصالح بريطانيا فى الوطن العربى ستمنعها من التواطؤ مع إسرئيل، وتجاهل دور العوامل النفسية – الإدراكية فى اتخاذ القرار خاصة فى ضوء اسلوب إعلان القرار. وفى نظرنا، فإن على متخذ القرار ألا يفترض أن العدو سيكون عقلانيا فى رده. وعليه أن يفهم الإطار النفسى – الإدراكى لتفكير العدو وآثار هذا الإطار على احتمال ردود أفعاله.

٢. دور النسق العقيدى فى عملية اتخاذ القرار

كذلك فمن الضرورى أن يتفهم متخذ القرار أن لديه ميلا إلى التقليل من شأن المعلومات والبدائل التى لا تتسق مع عقائده السياسية. فقد رفض عبد الناصر فرض الحراسة القانونية على شركة قناة السويس، رغم أن هذا البديل كان أقل البدائل من ناحية المخاطرة السياسية مع تحقيق الهدف ذاته. كما رفضت إدارة شركة قناة السويس المعلومات التى جاءت بأن عبد الناصر يمكن أن يؤمم شركة قناة السويس، كما أن عبد الناصر لم يصدق المعلومات التى جاءته عن احتمال قيام بريطانيا وفرنسا بهجوم عسكرى على مصر، لتناقض ذلك مع العقائد السياسية. ويثير ذلك أهمية الفصل بين العقائد السياسية للقائد، وبين المعلومات. ويوضح الكسندر جورج أنه للتغلب على تلك المشكلة، فإنه من الضرورى تأمين وجود عملية التعبير المتعدد عن وجهات النظر Multiple Advocacy داخل جهاز اتخاذ القرار، وتفسير المعلومات من وجهات نظر مختلفة[٤].

٣. خطورة عملية الفعل ورد الفعل فى اتخاذ القرار

كان القرار الأمريكى بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى بمثابة الفعل الذى حرك عملية اتخاذ القرار التى انتهت بالتأميم. وقد اختار عبد الناصر أن يتم إخراج قرار التأميم

بشكل يوضح أنه تحدٍ سافر للسيطرة الغربية فى الشرق الأوسط. وقد أدى إخراج القرار بتلك الصورة إلى تعميق الصور السلبية لدى قادة الغرب عن عبد الناصر وتعميق مخاوفهم من احتمال لجوئه إلى قرارات أخرى تنتهى بتصفية النفوذ الغربى. ومن ثم ، فقد أدى إخراج القرار بالشكل الذى تم عليه إلى تصعيد جديد للموقف حاول عبد الناصر تداركه بعد تنفيذ القرار بإعطاء مجموعة من التنازلات المحدودة، ولكنها لم تفلح فى الارتفاع إلى مستوى التصعيد الذى خلقه شكل إخراج القرار. وفى نظرنا، فإنه كان من الممكن أن يتم إخراج قرار التأميم بشكل لا يؤدى إلى تصعيد للموقف.

٤. استراتيجية حماية القرار

أوضح تحليل استراتيجية الردع التى اتبعها عبد الناصر لحماية قرار التأميم أن تلك الاستراتيجية قد اعتمدت على عنصر التنازلات وعلى الترغيب أكثر مما اعتمدت على ترهيب العدو. فتحت تأثير الاعتقاد بأن المماطلة السياسية التى قادها بعد إعلان قرار التأميم ستؤدى إلى فقدان بريطانيا، وفرنسا للمبرر المعنوى أمام العالم للغزو، لم يعط عبد الناصر وزناً مهما فى استراتيجيته لتعبئة الجبهة الداخلية، وإعدادها عسكرياً لإقناع الدولتين بأن تكاليف الغزو ستكون باهظة، وأنه من الأفضل لهما اختيار طريق العمل السياسى. ومن ثم، فقدت تهديدات عبد الناصر بالمقاومة مصداقيتها. ومن المهم لنجاح استراتيجية الردع تأكيد مصداقية الردع لدى العدو، وذلك من خلال سلسلة التهديدات اللفظية، والأعمال الفعلية التى توضح للعدو بشكل لا يحتمل اللبس أن الرادع ينوى بالفعل أن يطبق الردع. ومن ثم، فإنه إذا كان نجاح القرار يعتمد إلى حد كبير على وضع العدو فى حالة من عدم أو شبه اليقين فيما يتعلق بما سيتحمله من نتائج إذا قام بتصرف معين، فإن نجاح الردع يعتمد إلى حد أكبر على خلق اليقين لدى العدو بأن الرادع يعتزم بالفعل تطبيق تهديداته فى حالة تجاوز العدو للخطوط المحددة.

ثالثاً: دور الدولة فى العملية الاقتصادية

نجحت الحكومة المصرية فى إدارة الملاحة فى قناة السويس اعتبارا من ٢٦ يوليو سنة١٩٥٦. فقد استطاعت أن تدير حركة الملاحة فى القناة حتى بعد انسحاب معظم المرشدين الأجانب، كما استطاعت أن توسع من مجرى الملاحة فى القناة بما يوفر فرصاً لمرور السفن ذات الحمولات الضخمة، مما أدى إلى زيادة دخل الهيئة. كذلك، فقد أقامت للهيئة نظاماً إدارياً حقق لها قدراً كبيراً من المرونة والاستقلالية مما أسهم فى رفع كفاءة الإدارة المصرية. وقد أدى ذلك كله إلى حصول مصر على كل الأرباح الناشئة عن الملاحة فى القناة. ومن ثم، فإنه لا يبدو صحيحاً تماماً تلك المقولة التى تؤكد أنه كلما قل دور الدولة فى إدارة الاقتصاد زادت الكفاءة الإقتصادية. فهناك مجالات أساسية للنشاط الاقتصادى يتعين أن تتم تحت إشراف الدولة المباشر وربما ملكيتها. بيد أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن ملكية الدولة لأدوات الإنتاج من شأنه قتل الحافز الفردى وبناء نظام بيروقراطى يؤدى فى النهاية إلى تدهور العملية الاقتصادية، وذلك على غرار التجربة السوفييتية، بينما تشير تجربة النمور الآسيوية، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة إلى أن الدولة لابد أن تلعب دوراً محورياً فى التنمية. ولكن هذا الدور لا يمتد إلى ملكية أدوات الإنتاج، وإنما يقتصر على بناء الأهداف الاقتصادية الكبرى وتحديد فروع الإنتاج والخدمات التى ينبغى للقطاع الخاص أن يدخلها، والحوافز التى تعطى إلى القطاع الخاص والعقوبات التى تفرض فى حالة مخالفته لتلك الأهداف. ومن ثم، فإن ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، كما هو الحال فى حالات شبيهة بقناة السويس، لا يصلح كقاعدة عامة لإدارة النشاط الاقتصادى، فهو يحدد المجالات التى يتعين أن تتملك فيها الدولة النشاط الاقتصادى، والدور التوجيهى الذى ينبغى أن تقوم به الدولة، أما الاستغناء عن دور الدولة بشكل كامل تأسيساً على ديناميات القطاع الخاص، فإنه سياسة لا تصلح فى دول الجنوب إلا كستار لهيمنة الشركات متعددة الجنسية عليها.

هوامش الفصل التاسع

(١) فى تحليل أثر عملية الخداع الاستراتيجى والمفاجأة فى نجاح وفشل القرارات.

Richard Betts, Surprise Attack, Lessons for Defense Planning, (Washington, D.C., Brookings Institution, 1982), pp. 285-312 .

(٢) Michael Shupe et al,. "Nationalization of the Suez Canal: A Hypergame analysis," Journal of Conflict Resolution, 24 (3), September 1980, pp. 477 – 494.

(٣) انظر فى تحليل أثر عامل السرية فى نجاح القرار العربى بشن الحرب فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ من وجهة نظر تحليل المباراة المنقوصة.

A.K.Said and D. Hartley, "A Hypergame Approach to Crisis Decision-making: The 1973 Middle East War", Journal of Operations Research, 33, 1982, pp. 937-948 .

(٤) Alexander George, Presidential Decision Making in Foreign Policy: The Effective Use of Information and, Advice, (Boulder: Westview 1980), pp. 169-174 .

المـــــلاحق

الملحق الأول

فرمان الامتياز الأول

المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

مادة ١

يؤسس المسيو فرديناند ديلسيبس شركة تعهد إليه بإدارتها تسمى " الشركة العالمية لقناة السويس البحرية" لشق برزخ السويس واستغلال طريق صالح للملاحة الكبرى وإنشاء وإعداد مدخلين كافيين أحدهما على البحر الأبيض المتوسط والآخر على البحر الأحمر وبناء مرفأ أو مرفأين.

مادة ٢

يعين مدير الشركة دائماً من قبل الحكومة، ويختار ما أمكن من بين أكبر المساهمين فى الشركة.

مادة ٣

مدة الامتياز تسع وتسعون سنة تبتدئ من التاريخ الذى تفتتح فيه قناة البحرين.

مادة ٤

تجرى الأعمال على نفقة الشركة وحدها. وتمنح بدون مقابل جميع ما يلزمها من الأراضى التى ليست ملكاً للأفراد. ولا تكون التحصينات التى ترى الحكومة القيام بها على نفقة الشركة.

مادة ٥

تجنى الحكومة سنوياً من الشركة ١٥% من صافى الأرباح المستخلصة من ميزانية الشركة، عدا الفوائد والحصص الخاصة بالأسهم التى تحتفظ الحكومة بحق الاكتتاب فيها لدى إصدارها وذلك دون أى ضمان من جانبها لتنفيذ الأعمال أو لقيام الشركة بمهمتها . ويوزع الباقى من صافى الأرباح على الوجه الآتى : ٧٥ % للشركة، ١٠ % للأعضاء المؤسسين.

مادة ٦

يتم الاتفاق على تعريفات رسوم المرور بقناة السويس ما بين الشركة وخديو مصر، ويجبى عمال الشركة هذه الرسوم وتكون التعريفات متساوية دائماً لجميع الدول، ولا يجوز مطلقاً اشتراط امتياز خاص لإحدى الدول دون سواها.

مادة ٧

إذا رأت الشركة ضرورة وصل ما بين النيل وممر البرزخ بإنشاء طريق صالح للملاحة أو إذا سلكت القناة البحرية طريقاً متعرجاً يرويه ماء النيل تنازلت الحكومة المصرية للشركة عن الأراضى الداخلة فى الأملاك العامة مما لا يزرع اليوم وقد بقى ويزرع على نفقة الشركة أو بإشرافها.

وتنتفع الشركة بالأراضى المذكورة مع إعفائها من الضرائب عشر سنوات ابتداء من يوم افتتاح القناة. وتدفع ضريبة العشر للحكومة المصرية فى مدة الـ ٨٩ سنة الباقية لانقضاء مدة الامتياز، وبعد ذلك لا يجوز لها المضى فى الانتفاع بالأراضى المذكورة إلا إذا دفعت للحكومة ضريبة تعادل ما سوف يفرض على الأراضى المماثلة لها.

مادة ٨

تلافياً لكل صعوبة تتصل بالأراضى التى ستتنازل عنها الحكومة للشركة صاحبة الامتياز يضع المسيو لينان بك المهندس من قبلنا لدى الشركة رسما يبين الأراضى الممنوحة سواء لإنشاء القناة البحرية وقناة التغذية المتفرعة من النيل ومؤسساتهما أو للاستغلال الزراعى وفقاً لأحكام المادة ٧.

هذا ومن المتفق عليه أن كل مضاربة تتعلق بالأراضى الداخلة فى الأملاك العامة التى ستمنح للشركة محظورة من الآن وأن الأراضى التى كانت تخص الأفراد وطلبت منها فى المستقبل سقيها من مياه قناة التغذية المنشأة على نفقة الشركة يدفعون إتاوة قدرها . . . . عن كل فدان مزروع . (أو إتاوة تحدد بالاتفاق الودى بين الحكومة المصرية والشركة).

مادة ٩

وأخيراً تمنح الشركة صاحبة الامتياز الحق فى أن تستخرج من المناجم والمحاجر الداخلة فى الأملاك العامة جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمبانى التابعة لها مع إعفائها من الرسوم، كما أنها تنتفع بهذا الإعفاء فيما يتعلق بالآلات والمواد التى تستوردها من الخارج لاستغلال امتيازها.

مادة ١٠

عند انتهاء الامتياز تحل الحكومة المصرية محل الشركة وتنتفع بكافة حقوقها دون تحفظ، وتستولى على قناة البحرين وجميع المنشآت التابعة لها. ويحدد مقدار التعويض الذى يمنح إلى الشركة فى مقابل تنازلها عن المهمات والأشياء المنقولة باتفاق ودى أو بطريق التحكيم.

مادة ١١

يعرض نظام الشركة علينا فيما بعد بواسطة مديرها ويجب أن يحوز موافقتنا. ولا بد من إقرارنا مقدما أى تعديل قد يدخل عليه فى المستقبل. ويجب أن يذكر نظام الشركة أسماء المؤسسين على أن تحتفظ بحق اعتماد قائمتهم. وستتضمن هذه القائمة أسماء الأشخاص الذين سبق أن اشتركوا فى تنفيذ مشروع قناة السويس الكبير سواء بأعمالهم أو بأبحاثهم أو بجهودهم أو بأموالهم.

مادة ١٢

وفى الختام فتسهيلا للعمل بهذا الترخيص واستغلاله نعد الشركة بمساعدتنا الطيبة الخاصة بتعضيد جميع الموظفين فى القطر المصرى لها.

القاهرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

الملحق الثانى

عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦

الفصل الأول

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

حيث أننا منحنا صديقنا فردينان ديلسيبس بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ حق إنشاء وإدارة شركة عالمية لحفر قناة تخترق برزخ السويس وحق استغلال هذه القناة فى الملاحة الدولية، وحق إنشاء ميناءين عند مدخل هذه القناة من جهة البحر الأبيض المتوسط ومن جهة البحر الأحمر.

وحيث أن المسيو فردينان ديلسيبس التمس منا لأجل إنشاء الشركة الموضحة أعلاه بالطرق والشروط المعمول بها فى مثل هذه الحالة عمل عقد ينص فيه على الالتزامات والواجبات والضرائب التى سوف تقع على عاتق هذه الشركة من جهة وعلى الامتيازات التى ستتمتع بها من جهة أخرى مع بيان التسهيلات التى ستتمتع بها قررنا ما هو آت :

الالتزامات

بند ١- تقوم الشركة المؤسسة بمعرفة صديقنا المسيو فردينان دى لسبس بناء على عقد الامتياز الممنوح له بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ - على نفقتها الخاصة وتحت مسئوليتها وحدها بجميع ما يلزم لأجل إنشاء الأعمال المبينة بعد.

أولا: حفر قناة ملاحية بين مدينة السويس الكائنة على البحر الاحمر وبين خليج بيلوز على البحر الأبيض المتوسط .

ثانياً: حفر ترعة للرى والملاحة النهرية تربط نهر النيل بالقناة الملاحية المذكورة أعلاه.

ثالثاً: إنشاء فرعين من هذه الترعة للرى ولتوصيل المياه العذبة إلى جهة السويس من ناحية وجهة بيلوز من الناحية الثانية.

ويجب إتمام هذه الأعمال فى مدة لا تتجاوز ست سنوات إلا إذا ظهرت موانع تسبب عنها تأخير لأسباب قهرية.

بند ٢- للشركة الحق فى تنفيذ الأعمال المنوطة بها بمعرفتها أو بواسطة مقاولين تعطى لهم هذه الأعمال بالمناقصة العامة أو بالممارسة.

وفى كل هذه الحالات يجب أن يكون أربعة أخماس العمال الذين سيقومون بتنفيذ هذه الأعمال من المصريين .

بند ٣- يجب جعل عمق القناة الملاحية وعرضها مطابقاً لبيانات اللجنة الدولية التى قامت بدرس الموضوع على الطبيعة .

وطبقاً لهذه البيانات تبدأ القناة من الميناء الحالية لمدينة السويس وتمر بحوض البحيرات المرة وبحوض بحيرة التمساح وتصب فى البحر الأبيض المتوسط فى نقطة تنتخب على بيلوز- وهذه النقطة تعين بمعرفة مهندس الشركة عند إتمام الرسومات النهائية للمشروع.

بند ٤- تبدأ الترعة المخصصة للرى والملاحة النهرية. طبقا لبيانات اللجنة الدولية المذكورة أعلاه. من نقطة قريبة من مدينة القاهرة وتمر بوادى الطميلات وتصب فى القناة الملاحية عند بحيرة التمساح.

بند ٥- يبدأ الفرعان اللذان سيخرجان من هذه الترعة قبل مصبها فى بحيرة التمساح ويتجه فرع منهما إلى السويس والفرع الآخر إلى بيلوز فى خطوط موازية للقناة الملاحية .

بند ٦- يجب تحويل بحيرة التمساح إلى ميناء داخلية صالحة لرسو أكبر السفن البحرية حمولة. وعلى الشركة أيضا إذا كان هناك ضرورة :

(أ) القيام بإنشاء ميناء صالحة عند مدخل القناة على خليج بيلوز.

(ب) القيام بتحسين ميناء وحوض السويس الحاليين لجعلهما صالحين لرسو أكبر المراكب والبواخر.

بند ٧- أعمال الصيانة اللازمة للقناة الملاحية والموانئ المتعلقة بها ولترعة الرى والملاحة النهرية وللترعتين المتفرعتين منها تكون على مصاريف الشركة ويجب أن تكون كل هذه المنشآت باستمرار فى حالة جيدة جداً.

بند ٨- للملاك الذين تقع أراضيهم على ترع الرى التى تنشئها الشركة الحق فى أخذ المياه اللازمة لرى أراضيهم من هذه الترع بشرط دفع التكاليف المقررة فى البند ١٧ من هذا العقد المبين بعد.

بند ٩- نحتفظ لنفسنا بالحق فى انتخاب مندوب خاص تدفع الشركة مرتبه، ويكون له الحق فى حضور جلسات مجلس إدارة الشركة - وهو يمثل فى هذا المجلس الحكومة المصرية ويحافظ على حقوقها ومصالحها فى تنفيذ شروط هذا العقد - وإذا انتخبت الشركة مكانا خارج القطر لانعقاد مجلس إدارتها فيجب عليها أن يكون لها ممثل مقيم بمدينة الإسكندرية ويكون له السلطة اللازمة لضمان حسن سير العمل وضمان حسن علاقات الشركة مع حكومتنا.

الامتيازات

بند ١٠- تمنح الحكومة المصرية للشركة بدون مقابل وبدون ضرائب كل الأراضى اللازمة لإنشاء الترعة والقناة والملحقات الخاصة بها على شرط أن تكون هذه الأراضى غير المملوكة للغير.

وتمنحها أيضا بدون مقابل جميع الأراضى الصحراوية التى لا تكون مملوكة للغير والتى تقوم الشركة على نفقتها الخاصة بريها وزراعتها على شرط :

(أ) ألا تحصل الحكومة المصرية ضريبة ما على هذه الأراضى الأخيرة لمدة عشر سنوات تبتدئ من تاريخ استغلال هذه الأراضى.

(ب) بعد مرور هذه الفترة من الزمن تفرض الحكومة على هذه الأراضى الضرائب المقررة على الأراضى المماثلة لها فى باقى مديريات القطر المصرى وذلك فى المدة الباقية لانتهاء عقد امتياز الشركة.

(ج) بعد انتهاء مدة عقد الامتياز يحق للشركة أيضا أو لممثليها الاحتفاظ بهذه الأراضى مع حق أخذ المياه اللازمة لديها على شرط أن تدفع للحكومة المصرية الضرائب المقررة على الأراضى المماثلة لها فى باقى أنحاء القطر المصرى.

بند ١١- مرفق بهذا العقد الرسومات التى تبين حدود الأراضى الممنوحة من الحكومة المصرية للشركة لأجل انشاء الترع والقناة والملحقات بالشروط المبينة فى البند العاشر أعلاه .

فالأراضى الممنوحة بدون مقابل ولا ضرائب طبقا لشروط الفقرة الأولى لانشاء الترع والقناة والملحقات معينة على الرسم باللون الأسود.

والأراضى الممنوحة لأجل استغلالها فى الزراعة مقابل دفع الضرائب حسب المقرر فى الفقرة (ب) مبينة على الرسم باللون الأزرق.

وتلغى جميع العقود السابقة لعقد الامتياز الممنوح منا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ والتى يترتب عليها حقوق للغير قبل الشركة . أو يترتب عليها ظهور حقوق لم تكن موجودة للآن.

بند ١٢- تسلم الحكومة المصرية للشركة إذا لزم الحال الأراضى المملوكة للغير والتى تلزم لتنفيذ المشروع على شرط أن تدفع الشركة للأهالى التعويض اللازم عن أملاكهم ويتفق وديا على قدر الإمكان على قيمة التعويضات اللازمة للاشغال المؤقت لأراضى الغير أو نزع ملكية الغير.

وإذا اختلف الطرفان على القيمة تحدد هذه القيمة بمعرفة محكمة عرفية مكونة من مندوب عن الشركة ومندوب عن أصحاب الحق، ومندوب معين من قبلنا. وقرارات هذه المحكمة تنفذ حالاً وبدون استئناف.

بند ١٣- تمنح الحكومة المصرية للشركة طول مدة الامتياز الحق فى استغلال المناجم والمحاجر التابعة للمنافع العامة بدون أى ثمن أو أى ضريبة أو أى تعويض لاستخراج المواد اللازمة لأعمال المبانى ولصيانة الانشاءات الخاصة بهذا المشروع.

وهى تعفى الشركة أيضا من الضرائب الجمركية المقررة على جميع الآلات والمهمات التى تستحضر إلى القطر المصرى من الخارج لأجل استغلال المناجم والمحاجر.

بند ١٤- نقرر علنا - فيما يختص بنا وبورثتنا - وتحت شرط اعتماد حضرة صاحب العظمة السلطان بأن القناة الملاحية الكبرى من السويس إلى بيلوز والموانى الخاصة بها، مفتوحة دائما فى وقت السلم كما فى وقت الحرب كممر على الحياد لكل مركب تجارية تمر من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأحمر أو بالعكس بدون أى تمييز أو تخصيص أو تفضيل لأى شخص أو لأية جنسية على شرط أن تدفع هذه المراكب الضرائب المقررة تتبع اللوائح المعمول بها فى شركة القنال الدولية.

بند ١٥- بناء على البند السابق لا يجوز لشركة القناة بأى حال من الأحوال منح أى امتياز لأية مركب كانت أو لأى شركة أو لأى شخص بدون منح مثلها لجميع المراكب ولجميع الشركات ولجميع الأشخاص الذين يكونون فى حالة مماثلة.

البند ١٦- مدة عقد امتياز هذه الشركة ٩٩ سنة تبدأ من يوم انتهاء الأعمال الانشائية وفتح القنال للملاحة العالمية.

وعند انتهاء هذه المدة تصبح القناة ملكا للحكومة المصرية على شرط أن تقوم الحكومة بشراء جميع مهمات الشركة وممتلكاتها الخاصة ويقدر ثمنها بالممارسة حسب تقدير الخبراء.

على أنه يجوز أن يجدد عقد الامتياز لمدد أخرى قدر كل منها ٩٩ سنة وفى هذه الحالة تصبح حصة الحكومة فى أرباح الشركة المحددة فى البند الثامن عشر الذى سيأتى ذكره بعد كما يأتى :

اذا جدد عقد الامتياز لمدة ثانية بعد انتهاء المدة الأولى تكون حصة الحكومة بواقع ٢٠ % من أرباح الشركة .

واذا جدد لمدة ثالثة تصبح حصة الحكومة بواقع ٢٥ % وهكذا بزيادة ٥ % عن المدة السابقة على ألا تزيد حصة الحكومة بأى حال من الأحوال عن ٣٥ % من أرباح الشركة.

بند ١٧- لأجل تعويض الشركة عن التكاليف اللازمة للمبانى والصيانة والاستغلال التى تعهدت بدفعها طبقاً لشروط هذا العقد نصرح لها من الآن وطول مدة عقد الامتياز المحددة فى البند السابق سواء فى الفترة الأولى أو فى الفترات التالية عند تجديد هذا العقد بتحصيل رسوم المرور ورسوم الرصيف ورسوم الدليل ورسوم الانتظار من البواخر التى تمر فى القنال

والموانى التابعة له على أن تحدد هذه الرسوم بموافقتنا ويكون للشركة حق طلب تعديلها ويشترط فى تجديد هذه الرسوم ما يأتى :

(أ) أن تحصل هذه الرسوم بدون استثناء أو امتياز من كافة البواخر التى تكون فى ظروف واحدة.

(ب) النشر عن فيات هذه الرسوم قبل تطبيقها بثلاثة أشهر فى عواصم البلاد والموانى التجارية التابعة للدول التى يمكن أن تنتفع بهذا القنال.

(ج) ألا يتجاوز رسم المرور عشرة فرنكات على الطن حسب الحمولة القائمة للبواخر ومثلها على كل مسافر.

(د) وللشركة الحق فى إعطاء المياه اللازمة لرى الأراضى الزراعية الواقعة على ترعة الاسماعيلية وفروعها. وتعطى هذه المياه للملاك بناء على طلبهم نظير أجر معين يدفع للشركة سنويا ويحدد هذا الأجر بنسبة كمية المياه المنصرفة.

بند ١٨- يكون للحكومة الحق فى تحصيل ١٥ % من قيمة الأرباح الصافية للشركة فى آخر كل سنة. وذلك نظير تنازل الحكومة عن الأراضى اللازمة لهذا المشروع، ونظير الامتيازات الكثيرة الممنوحة للشركة والمبينة فى البنود السابقة. وتقدر أرباح الشركة بمعرفة الجمعية العمومية للمساهمين.

بند ١٩- ستنشر بمعرفتنا قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين الذين اشتركوا بأعمالهم ومباحثهم ورؤوس أموالهم فى نجاح هذا المشروع قبل تأسيس الشركة.

وبعد خصم حصة الحكومة بواقع ١٥ % من الأرباح الصافية كما هو مبين فى البند الثامن عشر يمنح هؤلاء الأعضاء المؤسسون نصيباً قدره ١٠ % من الأرباح الباقية، ويحفظ هذا الحق لورثتهم من بعدهم.

بند ٢٠- بصرف النظر عن المدة اللازمة لتنفيذ هذه الأعمال، يقوم صديقنا المسيو فردينان دى لسبس برئاسة وإدارة الشركة كمؤسس أول لها، وذلك لمدة عشر سنوات تبتدئ من تاريخ عقد الامتياز المحدد بمدة ٩٩ سنة كما هو مبين بالبند السادس عشر المذكور سابقاً.

بند ٢١- تعتمد القوانين المرافقة لهذا العقد، والخاصة بتأسيس الشركة المعروفة باسم " شركة قنال السويس الملاحية الدولية ".

وهذا الاعتماد يعتبر كتصريح بتأسيس الشركة، طبقاً لما هو متبع فى حالة تأسيس الشركات المساهمة، وتعتبر الشركة قائمة ابتداء من اليوم الذى يغطى فيه رأس المال اللازم لتأسيسها بأكمله .

بند ٢٢- لأجل إظهار رغبتنا الأكيدة فى نجاح هذا المشروع نعد الشركة بمساعدة الحكومة المصرية بكل ما يمكنها وندعو بهذا حضرات موظفى ومندوبى جميع المصالح الحكومية لإعطاء هذه الشركة كل ما يمكن من مساعدة وحماية.

ونكلف مهندسينا المسيو لينان بك وموجل بك اللذين نضعهما فى خدمة الشركة بالاشراف وبإدارة الأعمال التى تقوم بها هذه الشركة لضمان تنفيذ اللوائح الخاصة بحسن سير العمل.

بند ٢٣- يلغى من أمرنا الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ جميع الاحتياطات والبنود التى تتعارض مع أحكام هذا العقد الذى يعتبر وحده كعقد امتياز للأعمال المتعلقة به.

صدر بالإسكندرية بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦

***

إلى صديقى العزيز الكريم الأصل والرفيع المقام المسيو فردينان دى لسبس حيث أنه يجب اعتماد عقد الامتياز الممنوح منا لشركة قناة السويس الدولية من عظمة سلطان تركيا فأنى أسلم لك هذه النسخة المطابقة للأصل لتقوم مباشرة بتأسيس الشركة وجمع رأس المال اللازم للمشروع.

وعند صدور التصريح من الباب العالى يمكن للشركة القيام مباشرة بشق برزخ السويس.

صدر بالإسكندرية بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٧٢ هـ، ٢٥ يناير سنة ١٨٥٦ م.

(ختم) سمو الوالى

محمد سعيد باشا

الملحق الثالث
قانون شركة قنال السويس الملاحية الدولية
الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦

الجزء الأول

إنشاء الشركة وأغراضها - أسهمها - محل إقامتها - مدة امتيازها

بند ١- تشكلت من المؤسسين وحملة الأسهم المذكورين بعد شركة مساهمة أسمها شركة قنال السويس الملاحية الدولية .

بند ٢- أغراض هذه الشركة هى :

(أ) إنشاء قناة ملاحية لمرور البواخر الكبيرة بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط من السويس إلى خليج بيلوز.

(ب) إنشاء ترعة للرى والملاحة النهرية بين النيل والقناة من القاهرة إلى بحيرة التمساح.

(ج) إنشاء فرعين من هذه الترعة يكون مأخذهما قبل مصب الترعة فى بحيرة التمساح لتوصيل المياه إلى جهة السويس والى جهة بيلوز.

(د)استغلال القناة والترع المبينة أعلاه والأعمال الأخرى التى تتعلق بها.

(هـ) استغلال الأراضى الممنوحة للشركة من الحكومة المصرية.

وكل ذلك طبقا للشروط المبينة فى عقود الامتياز الممنوحة من حضرة صاحب السمو والى مصر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ والمعدل بالعقد المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ مع العلم بأن العقد الأول خاص بالأمر السامى الصادر لجناب المسيو فردينان دى لسبس بانشاء وإدارة شركة قنال السويس، وأن العقد الثانى خاص بالأمر السامى الصادر لإيضاح التزامات الشركة والامتيازات الممنوحة لها من قبل الحكومة المصرية، ولإيضاح مسألة حرية الملاحة فى القنال فى زمن السلم وفى زمن الحرب .

بند ٣- يكون مركز الشركة المختار بمدينة الإسكندرية ومحل إقامة هيئتها الإدارية بمدينة باريس .

بند ٤- تعتبر الشركة قائمة من تاريخ تغطية رأس المال المقرر لها. ومدتها هى المدة المقررة فى عقد الامتياز.

بند ٥- جميع المصاريف التى أنفقت قبل تأسيس الشركة سواء بمعرفة حضرة صاحب السمو والى مصر أو بمعرفة المسيو فردينان دى لسبس الذى كان يعمل بموجب الحق المخول له من حضرة صاحب السمو الوالى لنجاح هذا المشروع تحدد بمعرفة مجلس الإدارة الذى يقرر صرفها لأصحابها.

الجزء الثانى

رأس المال - الأسهم - الاكتتاب

بند ٦- تحدد رأس مال الشركة بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنكا مقسمة إلى ٤٠٠,٠٠٠ سهما ثمن كل سهم ٥٠٠ فرنكا.

بند ٧- يقرر مجلس إدارة الشركة شكل الأسهم والكوبونات ويكتب عليها باللغات التركية والألمانية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية أسم الشركة وتاريخ استحقاق كل كوبون.

بند ٨- تدفع قيمة الأسهم المكتتب بها نقداً فى مركز الشركة العام بباريس أو فى إحدى وكالات الشركة بمدينة الإسكندرية أو بمدينة امستردام أو بمدينة اسطنبول أو بمدينة لندن أو بمدينة نيويورك أو بمدينة سان بطرسبرج أو بمدينة فينا أو بمدينة برشلونة أو بالمدن الأخرى التى يقررها مجلس الإدارة. يقدر ثمن هذه الأسهم حسب قفل بورصة باريس أو الإسكندرية طبقاً لاختيار الشركة.

بند ٩- تبدأ الاكتتابات بعد الاعلان بمعرفة مجلس الإدارة فى جريدتين واسعتى الانتشار وتكون مدة الاكتتاب شهرين.

وفى حالة عدم وجود جرائد ينشر مجلس الإدارة اعلانات عن هذا الاكتتاب فى بورصات المدن المبينة فى البند الثامن أعلاه.

بند ١٠- إذا رأى مجلس الإدارة أنه لا داعى للنشر عند فتح الاكتتاب لتوفر المبلغ المطلوب كما هو موضح فى البند ١٢ الآتى بعد فيعطى عن الجزء الأول المطلوب تحصيله من قيمة الاكتتاب شهادات مؤقتة مكتوب عليها أسماء المكتتبين، وهذه الشهادات تنمر بالترتيب ويكون لها كعب يحفظ بدفتر خاص وتختم بختم الشركة ويجب أن يكون موقعاً عليها من عضوين من إدارة الشركة.

بند ١١- يجوز بيع هذه الشهادات المؤقتة بعد تسجيل موافقة البائع والمشترى وبعد تقييد البيع فى سجلات الشركة فى مكاتبها بباريس وفى مكاتب التوكيلات الأخرى وفى الأمكنة التى يرى مجلس الإدارة لزومها.

ويسجل تغيير اسم صاحب السهم على ظهر الشهادة بمعرفة أحد رجال الإدارة. ويجوز للشركة طلب إثبات شخصية أصحاب التوقيعات، أى البائع والمشترى .

بند ١٢- على المكتتبين الأصليين أو الذين اشتروا منهم دفع ٣٠% فوراً من قيمة كل سهم من أسهمهم، وبعد دفع ٣٠ % من قيمة الأسهم يجوز استبدال الشهادات الاسمية المؤقتة بأسهم تبقى فى حيازة الشركة ويعطى عنها إيصالات لأصحابها.

بند ١٣- كل قسط يسجل على الأسهم الخاصة به وبعد دفع الثمن بالتمام تسلم الأسهم نهائياً لأصحابها.

بند ١٤- كل من يتأخر في دفع الأقساط عن الميعاد المحدد لها تحسب عليه أرباح إضافية بواقع ٥ % سنوياً من قيمة الأقساط المتأخرة .

ويجوز للشركة في هذه الحالة أيضاً بيع الأسهم المتأخر في تسديد أقساطها، ولهذا الغرض تنشر نمر هذه الأسهم طبقا لما هو مبين بالبند (٩) السابق مع لفت النظر إلى أن هذا البيع ترتب على تأخير دفع قيمة الأقساط المستحقة على الأسهم.

وبعد هذا النشر بشهرين يصبح للشركة الحق الكامل بدون الرجوع عليها بأى تعويض وبدون جواز مقاضاتها في بيع هذه الأسهم لحساب المتأخرين في الدفع تحت مسئوليتهم.

ويتم هذا البيع بواسطة أحد السماسرة المعتمدين، سواء في بورصة باريس أو في بورصة لندن، ويعمل عقد البيع من صورتين.

أما الشهادات التي تكون قد صرفت سابقا عن الأسهم المباعة بهذا الشكل فتصبح لاغية، ويسلم للمشترى الجديد شهادات تحمل نفس النمرة الأولى وهى الوحيدة التي تكون معتمدة. وعلى ذلك كل شهادة لا تحمل التأشيرات اللازمة بتسديد الأقساط في مواعيدها الرسمية تصبح غير قابلة لأعمال البورصة.

ويكون للشركة مع كل ما سبق -إذا رأت ذلك مفيداً- حق مقاضاة المساهمين المتأخرين في تسديد أقساط أسهمهم.

بند ١٥- المبالغ المتحصلة من البيع الذى يتم طبقاً لشروط البند السابق يخصم منها قيمة المصاريف والأرباح، وبعد ذلك إذا نقصت القيمة عن المطلوب فيطالب المتأخر بالفرق، وإذا زادت القيمة عن المطلوب تدفع له الزيادة.

بند ١٦- تكون الأسهم النهائية لحاملها، ويمكن شراؤها من البورصة.

وتسجل الأسهم النهائية في سجلات الشركة، وتكون لها نمرة وكعب ويوقع عليها اثنان من المديرين أو أحد المديرين ومعه عضو من مجلس الإدارة. ويسجل إسم الشركة على هذه الأسهم.

بند ١٧- يجوز لمجلس الإدارة التصريح بحفظ أسهم المكتتبين في خزانات الشركة العامة، وعليه في هذه الحالة أن يقرر شكل الإيصالات التي تمنح عن ذلك، وشروط إعادة تسليم الأسهم لأصحابها والضمانات اللازمة في مثل هذه الحالة لحفظ مصالح الشركة والمساهمين.

بند ١٨- لكل حامل سهم الحق في حصة متساوية لقيمة السهم النسبية فيما يختص برأس مال الشركة العامل.

بند ١٩- لا يجوز تجزئة الاسهم . الشركة لا تعرف إلا مالكا واحداً للسهم الواحد.

بند ٢٠- الاسهم ملك لحاملها، فجميع الحقوق والضرائب المقررة عليها تكون على من هى بيده. لكل حامل سهم حق مناقشة قوانين الشركة وحضور الجمعية العمومية للمساهمين.

بند ٢١- لا يجوز بأى حال من الأحوال لورثة أو دائنى المساهمين مطالبة الشركة بأى بيان عن أرباحها أو عن تشغيل أسهمها أو التدخل فى إدارتها، وكل ما يمكنهم عمله للمحافظة على حقوقهم هو الإطلاع على التقارير السنوية للشركة وعلى حسابات الأرباح أو الخسارة التى تقررها جمعية المساهمين العمومية.

بند ٢٢- عدد الاسهم محدد بقيمة رأس المال المطلوب للشركة فقط.

بند ٢٣- يجوز لمجلس الإدارة التصريح بزيادة عدد الاسهم، ولكن على شرط أن يمنح لكل المساهمين الحق فى الاكتتاب بنسبة أسهمهم.

الجزء الثالث

مجلس الإدارة

بند ٢٤- تدار الشركة بمعرفة مجلس مكون من ٣٢ عضواً يمثلون الدول المختلفة التى يهمها هذا المشروع. وينتخب من هذا المجلس لجنة تكلف بإدارة الشركة والبت فى شئونها.

بند ٢٥- المديرون غير مسئولين شخصيا وبسبب وظائفهم إلا عن حسن سير إدارتهم.

بند ٢٦- تنتخب الجمعية العمومية للمساهمين فى اجتماعها الاول أعضاء مجلس إدارة الشركة.

وتحدد مدة خدمة هذا المجلس بثمانى سنوات. وعند اجتماع الجمعية العمومية فى نهاية كل سنة تعمل قرعة لإخراج أربعة أعضاء وانتخاب بدلٍ منهم. وعلى ذلك فإن مجلس الإدارة يتجدد سنوياً بمقدار ثمن العدد وذلك إلى أن تتم الدورة الثامنة. ويجوز دائماً إعادة انتخاب الأعضاء الخارجين.

بند ٢٧- فى حالة خلو مكان أحد حضرات أعضاء مجلس الإدارة بسبب الاستقالة أو الوفاة يجوز لمجلس الإدارة شغل هذا المكن بعضو آخر لحين انعقاد الجمعية العمومية للمساهمين، ولا يبقى الأعضاء المعينون بدلا من المستقيلين أو المتوفين إلا لغاية نهاية المدة المحدودة لخروج من عينوا محله.

بند ٢٨- يجب أن يكون كل عضو فى مجلس الإدارة مالكا لمائة سهم غير قابلة للبيع، وتحفظ بخزينة الشركة طول مدة إدارته.

بند ٢٩- تحدد أتعاب المديرين بواقع ٣ % من صافى أرباح الشركة سنويا، أما فى أثناء تنفيذ المشروع وعند الحاجة فى السنوات الأولى التى تلى فتح القنال للملاحة يمنح المديرون بدلا

من الأتعاب المقدرة بمبلغ ٣% من صافى الأرباح مكافأة سنوية تضاف إلى مصاريف الإدارة، وتقدر هذه المكافأة بمعرفة الجمعية العمومية للمساهمين فى أول اجتماع لها ويوزع مجلس الإدارة هذه المكافآت على حضرات المديرين بمعرفته.

بند ٣٠- ينتخب مجلس الإدارة سنويا من بين أعضائه عضواً بوظيفة مدير عام ويجوز إعادة انتخاب المدير العام أو نواب المدير العام.

وفى حالة غياب المدير العام ونواب المدير العام يعين المجلس فى كل جلسة من جلساته العضو الذى يرأس الاجتماع.

بند ٣١- يجتمع مجلس الإدارة مرة واحدة كل شهر على الأقل، ويجتمع عدا ذلك كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على دعوة المدير العام. وتكون قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين. وفى حالة التساوى يتغلب الجانب الذى فيه صوت الرئيس.

ولا يكون الاجتماع قانونياً إلا إذا حضره سبعة أعضاء على الأقل، وعندما يكون الأعضاء المجتمعون سبعة فقط لا تكون القرارات نافذة إلا إذا كانت بأغلبية خمسة أصوات.

بند ٣٢- يحضر سكرتير عام الشركة جلسات مجلس الإدارة ويكون صوته استشاريا.

بند ٣٣- تعمل محاضر رسمية لاجتماعات مجلس الإدارة يوقع عليها الرئيس وأحد حضرات الأعضاء الحاضرين. ولأجل أن يكون لهذه المحاضر قيمتها القانونية يجب التوقيع عليها من سكرتير عام الشركة وترسل صورة من هذه المحاضر بعد توقيع السكرتير عليها وفى مدة الثمانية أيام التالية إلى كل عضو من الأعضاء الغائبين.

بند ٣٤- يتمتع مجلس الإدارة بأوسع السلطات اللازمة لحسن سير أعمال الشركة وهو يقرر المسائل التى يرى اقتراحها على الجمعية العمومية للمساهمين كما هو مبين فى البند ٥٦ الذى سيذكر فيما بعد.

وله أن يصدر القرارات النهائية اللازمة فى الموضوعات الآتية :

(أ) تعيين ورفت كبار الموظفين ووكلاء الشركة وتعيين اختصاصاتهم ومرتباتهم.

(ب) التصريح بدفع قيمة الأعمال المختلفة من رأس مال الشركة المؤقت.

(ج) دراسة ووضع المشروعات والرسومات والمقايسات اللازمة لتنفيذ المشروع.

(د) شراء ما يلزم للشركة بدون مناقصة.

(هـ) شراء أو بيع أو مبادلة العقارات وشراء البواخر أو المراكب أو الآلات اللازمة لتنفيذ الأعمال أو لاستغلال المشروع .

(و) تحضير الميزانية العمومية.

(ز) تقرير وتعديل الرسوم المختلفة التى تحصل بموجب عقد الامتياز وتحديد الشروط والطريقة التى تتبع فى التحصيل.

(ح) التصرف فى رأس المال الاحتياطى.

(ط) التصرف فى الاحتياطى الخاص بمعاش وإعانة وتشجيع موظفى الشركة.

(ى) إدارة حركة الاسهم الموجودة بخزينة الشركة .

بند ٣٥- يعين مجلس الإدارة الأعضاء الذين يتولون العمل باللجنة الإدارية وله أن ينتدب عضوا أو أكثر من مجلس الإدارة أو من كبار الموظفين بالحكومة المصرية أو من موظفى الشركة أو غيرهم ويخوله السلطة اللازمة لتنفيذ أى عمل محدد.

بند ٣٦- لا يجوز توكيل أحد لينوب عن أى عضو غائب فى اعطاء صوته أثناء انعقاد مجلس الإدارة.

وفى حالة ما يشمل محضر الأعمال مسائل خاصة بتعديل الرسوم أو القوانين أو بطلب سلفيات أو بزيادة رأس المال أو بطلب امتيازات إضافية أو بالاشتراك فى مشروعات جديدة أو بحل أو تصفية الشركة يجب إخطار الأعضاء الغائبين قبل ميعاد انعقاد الجلسة بمدة شهر على الأقل بالموضوع الذى سينظر فى الجلسة ودعوتهم للحضور للاشتراك فى الاقتراع أو لتقديم رأيهم كتابة إلى الرئيس الذى يتلو هذا الرأى على الجلسة وبعد ذلك تؤخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

الجزء الرابع

اللجنة الإدارية

بند ٣٧- تتكون اللجنة الإدارية - المنصوص عنها فى البند ٢٤ السابق ذكره - من رئيس مجلس الإدارة ومن أربعة مديرين منتخبين.

بند ٣٨- تجتمع اللجنة الإدارية كلما دعاها الرئيس للاجتماع لوضع القرارات اللازمة لضمان حسن سير العمل ويجب أن تجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الأقل كل أسبوع.

بند ٣٩- تعمل محاضر لكل اجتماعات اللجنة الإدارية، ويجب التوقيع عليها من أحد المديرين الحاضرين فى الجلسة، ولأجل أن يكون لهذه المحاضر القوة القانونية يجب التوقيع عليها من الرئيس ومن سكرتير عام الشركة.

بند ٤٠- اللجنة الإدارية لها السلطة التامة فى إدارة أعمال الشركة وهى التى تأمر بتنفيذ البنود المقررة فى عقد الامتياز وبتنفيذ قرارات الجمعية العمومية وقرارات مجلس الإدارة.

وهى التى تعرض على مجلس الإدارة الاقتراحات الخاصة بالموضوعات المبينة فى البند ٣٤ السابق ذكره وللرئيس أو لكل إثنين أو أكثر من أعضاء هذه اللجنة الحق فى تمثيل الشركة

وفى العمل باسمها فى كل الحالات المستعجلة والتى لا تستدعى اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين أو مجلس الإدارة، وخصوصاً فى الحالات المبينة بعد :

(أ) تعيين أو رفت الموظفين وتحديد أعمالهم وربط مرتباتهم.

(ب) أعمال المكتب.

(ج) لوائح ونظام العمل.

(د) ترتيب وتنظيم المصروفات.

(هـ) إدارة حركة الأرباح أو الأسهم أو الأعمال التجارية.

(و) تحصيل الرسوم وتغطية الديون وعمل الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بالحجوزات الاحتياطية أو بتسوية مسائل الدفع.

(ز) تعيين المحامين اللازمين للدفاع عن الشركة أمام المحاكم أو أمام جهات الاختصاص.

(ح) إبرام الاتفاقيات ومشترى اللوازم وطرح الأعمال فى المناقصة العامة ومشترى المنقولات وعقد الايجارات.

أما الأعمال القضائية سواء فى المطالبة بحقوق الشركة أو فى حالة الدفاع عنها فيجب أن توجه بمعرفة الرئيس وأعضاء اللجنة الإدارية مجتمعين. وعلى ذلك تكون إعلانات القضايا المرفوعة من الشركة أو ضدها باسم اللجنة الإدارية.

ويجب التوقيع على قرارات اللجنة الإدارية وعلى العقود والاتفاقيات التى تبرم بمعرفتها من الرئيس أو من عضوى اللجنة اللذين قاما بعمل العقد أو الاتفاقية.

بند ٤١- يجوز للجنة الإدارية أو لرئيس مجلس الإدارة إعطاء التوكيل اللازم لبعض الأعضاء أو الموظفين أو عمال الشركة للتوقيع بالنيابة عنهم على العقود والاتفاقيات المبينة فى البند السابق.

بند ٤٢- يقيم بالإسكندرية أحد مديرى الشركة ويكون كوكيل عنها وكرئيس لأعمالها وله السلطة الكاملة لتنفيذ الأعمال اللازمة لإدارة الشركة وهو يمثل الشركة قانونيا أمام الحكومة المصرية وامام الغير.

الجزء الخامس

الجمعية العمومية للمساهمين

بند ٤٣- تتكون الجمعية العمومية قانونا من جميع حملة الأسهم.

بند ٤٤- لكل من يملك ٢٥ سهما على الأقل حق حضور الجمعية العمومية ويكون الاجتماع قانونيا عندما يبلغ عدد الحاضرين ٤٠ يحملون أسهما قيمتها توازى جزءاً من عشرين من قيمة رأس مال الشركة.

بند ٤٥- إذا ظهر أن الاجتماع غير قانونى عند دعوة الجمعية العمومية لأول مرة يؤجل الاجتماع لمد شهرين على الأقل وتعمل دعوة ثانية مطابقة لما هو مذكور بالبند ٤٧ الآتى بعد وتكون مناقشات الجمعية فى هذه الحالة فى الموضوعات التى كان مقرراً مناقشتها فى الجلسة الأولى لاغير وتكون القرارات قانونية مهما كان عدد الحضور.

بند ٤٦- تجتمع الجمعية العمومية كل سنة فى النصف الأول من شهر مايو وفيما عدا ذلك تجتمع بصفة استثنائية كلما رأى مجلس الإدارة فائدة فى دعوتها.

بند ٤٧- ترسل الدعوة الخاصة بالاجتماعات العامة أو الاستثنائية قبل الميعاد المحدد لعقد الاجتماع بمدة شهرين وفى حالة إعادة الدعوة لعدم تكامل العدد القانونى كما جاء فى البند ٤٥ المذكور سابقاً تنشر الدعوة بالطريقة التى حددت للنشر عن الاكتتاب فى رأس المال.

بند ٤٨- على المساهمين لأجل أن يكون لهم حق الحضور أو يكون لهم التمثيل فى الجمعية العمومية أن يحصلوا على دعوة شخصية من الشركة قبل ميعاد الاجتماع بخمسة أيام على الأقل وذلك بواسطة إيداع أسهمهم فى مركز الشركة العامة بباريس أو فى مكاتب التوكيل المعتمدة من مجلس الإدارة فى المدن المبينة فى البند ٨ المذكور سابقاً.

ومجرد إيداع الأسهم يعطى الحق للمساهم فى الحصول على دعوة شخصية لحضور الاجتماع. ويحق لمن بيدهم هذه الدعوة الشخصية أن ينيبوا عنهم وكلاء لهم الحق الذى يقرره مجلس الإدارة. وعلى الوكلاء أن يودعوا توكيلاتهم فى مركز الشركة قبل ميعاد انعقاد الجمعية بخمسة أيام على الأقل ولا يجوز توكيل إلا من كان هو نفسه عضواً فى الجمعية العمومية.

بند ٤٩- يرأس اجتماعات الجمعية العمومية مدير الشركة أو أحد نواب المدير فى مجلس الإدارة وعند غيابهم تكون الرئاسة لأحد المديرين المعينين بمعرفة مجلس الإدارة.

بند ٥٠- تكون قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وأصوات الوكلاء القانونيين كما هو موضح بالبند (٤٨) المذكور سابقاً.

وفى حالة تساوى الأصوات ترجح كفة الرئيس.

بند ٥١- كل ٢٥ سهما تعطى الحق فى صوت واحد، ولا يجوز لمساهم واحد أن يكون له أكثر من عشرة أصوات، سواء كمساهم أو كوكيل عن مساهمين .

بند ٥٢- يجوز جعل الجلسة سرية بناء على طلب عشرة أعضاء.

بند ٥٣- تدون مناقشات الجمعية العمومية فى محاضر يوقع عليها الرئيس وكاتما السر والسكرتير . ويتحتم توقيع السكرتير العام للشركة على هذه المحاضر ليكون لها القوة القانونية.

بند ٥٤- تعمل قائمة حضور لاثبات عدد الأعضاء الحاضرين فى اجتماع الجمعية العمومية وعدد الأسهم التى يمثلها كل منهم ويثبت ذلك فى محضر الجلسة وكذا تثبت التوكيلات المعطاة من الأعضاء الغائبين، ويجب التوقيع على هذه القائمة من كل عضو عند دخوله الجلسة.

بند ٥٥- يحدد مجلس الإدارة الموضوعات التى تعرض على الجمعية العمومية للمناقشة، ولا يجوز مناقشة غير هذه الموضوعات.

بند ٥٦- يعرض على الجمعية العمومية تقارير مجلس الإدارة عن حالة الشركة وأرباحها، وتناقش اقتراحاته فى حدود اللوائح والقوانين المعمول بها للمحافظة على مصالح الشركة.

ثم تنتخب الأعضاء الذين يحلون محل الخارجين من مجلس الإدارة لانتهاء مدتهم وتوكيل مجلس الإدارة فى تنفيذ قراراتها إذا كان هناك لزوم لذلك.

ويجب الحصول على موافقة الجمعية العمومية فى كل القرارات الخاصة بالموضوعات الآتية :

(أ) الحصول على عقود امتيازات جديدة.

(ب) إدماج الشركة فى شركات أخرى.

(ج) تعديل قوانين الشركة.

(د) حل الشركة.

(هـ) زيادة رأس مال الشركة.

(و) عمل سلفيات الشركة.

(ز) فتح الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروعات الشركة.

(ط) خصم المبالغ اللازمة من الأرباح لأجل الاحتياطى العام.

(ى) تحديد الأرباح التى تصرف للمساهمين سنوياً.

بند ٥٧- لا تكون القرارات الخاصة بالموضوعات المبينة فى البند (٥٦) السابق فى الفقرات أ، ب، ج، د، هـ، و، معتمدة قانوناً ألا إذا كان عدد الحضور يمثل عشر رأس المال على الأقل وتكون القرارات بأغلبية ثلثى أصوات الأعضاء الحاضرين الذين يجب الا يقل عددهم عن

خمسين عضواً . فإذا ظهر عند اجتماع الجمعية أن هذه الشروط غير متوفرة تدعى الجمعية للاجتماع مرة ثانية طبقاً للشروط المبينة فى البند (٤٧) المذكور سابقاً.

وتعتمد قرارات هذه الجمعية الثانية مهما كان عدد الحاضرين وعدد الأسهم التى يمثلونها.

بند ٥٨- تسرى قرارات الجمعية العمومية المأخوذة بالطرق القانونية على جميع المساهمين حتى إذا كانوا غائبين.

الجزء السادس

الحسابات الختامية السنوية - الاستهلاك

الأرباح - الاحتياطى العام -حصة المساهمين فى الأرباح

بند ٥٩- أثناء تنفيذ المشروع يدفع سنويا للمساهمين أرباحاً بواقع ٥% عن المبالغ المدفوعة منهم طبقاً للبند (١٢) المذكور سابقاً.

وتغطى الأرباح بواسطة التشغيل المؤقت لرأس مال الشركة وبعض الأرباح الثانوية وعند اللزوم من نفس رأس المال.

بند ٦٠- عند الانتهاء من تنفيذ المشروع يعمل حساب عام عن إيرادات ومصروفات الشركة فى مدة التنفيذ ويعرض على الجمعية العمومية للمساهمين بمعرفة مجلس الإدارة.

بند ٦١- عند افتتاح القنال للملاحة تمسك حسابات الدخل و المصروف فى دفاتر خاصة من تاريخ ٣١ ديسمبر السابق وتكون جاهزة فى الثلاثة أشهر الأولى من كل سنة. وتعرض هذه الحسابات على جمعية المساهمين العمومية التى تجتمع فى بحر شهر مايو التالى.

بند ٦٢- توزع إيرادات الشركة حسب الترتيب الآتى :

(أ) يخصم منها المصروفات التى لزمت للصيانة والاستغلال والإدارة وباقى مصروفات الشركة.

(ب) تسدد منها أرباح السلفيات التى يمكن أن تكون قد عملت أثناء التنفيذ كما تسدد منها قيمة هذه السلفيات.

(ج) يدفع ٥ % لتغطية حساب الأسهم المستهلكة ولدفع أرباح الأسهم غير المستهلكة بواقع ٢٥ فرنكا للسهم الواحد. أما المبالغ المتجمدة بسبب عدم دفع أرباح الأسهم المستهلكة فيجب فتح حساب خاص لها باسم رصيد الاستهلاك المبين فى البند ٦٦ التالى.

(د) يدفع منها مبلغ يوازى ٤ % من قيمة رأس مال الشركة لحساب رصيد الاستهلاك.

(هـ) يخصم منها الاحتياطى العام لأجل المصاريف غير المنظورة كما هو مبين فى البند ٦٩ التالى وما يزيد بعد ذلك يعتبر الارباح الصافية للمشروع.

بند ٦٣ - توزع الأرباح الصافية للمشروع بالطريقة الآتية :

(أ) يدفع ١٥ % منها للحكومة المصرية.

(ب) يدفع ١٠ % منها للأعضاء المؤسسين.

(ج) يدفع ٣ % منها لأعضاء مجلس الإدارة.

(د) يدفع ٢ % منها لحساب المعاشات والإعانات والتعويضات والمكافآت لموظفى الشركة طبقاً لقرارات مجلس الإدارة.

(هـ) يدفع ٧٠ % منها كأرباح توزع على حملة الأسهم سواء منها المستهلكة أو غير المستهلكة.

بند ٦٤ - تصرف الأرباح المخصصة الأسهم من مكتب الشركة العام بباريس أو من مكاتب التوكيل المعتمدة من مجلس الإدارة فى المدن المبينة فى البند ٨ المذكور سابقاً.

وتصرف الأرباح على دفعتين : دفعة فى أول شهر يوليه ودفعة فى أول شهر يناير من كل سنة أما حصص الأسهم المستهلكة فتصرف فى أول شهر يوليو من كل سنة.

ومع ذلك يجوز لمجلس الإدارة التصريح بصرف شئ من حصص الأسهم المستهلكة فى أول شهر يناير ويعلن عن مواعيد الصرف بواسطة النشرات المبينة فى البند ٩ المذكور سابقاً.

بند ٦٥ - الأرباح وحصص الأسهم التى لا تطالب بها الشركة فى بحر ٥ سنوات بعد تاريخ الإعلان عن ميعاد صرفها تعود للشركة.

بند ٦٦- تستهلك أسهم الشركة فى بحر ٩٩ سنة طبقاً لقائمة الاستهلاك المرافقة لهذه اللائحة.

وتغطى قيمة الأسهم المستهلكة، كما ذكر فى البند ٦٢ سابقاً، بدفع ٠,٠٤ % من قيمة رأس مال الشركة سنويا، وبدفع ٥ % من إيرادات الشركة السنوية.

وإذا حصل فى سنة أو أكثر من السنين أن إيرادات الشركة كانت غير كافية لتغطية حساب الأسهم المستهلكة، فيدفع الفرق من الإيرادات فى السنين التالية، قبل خصم أى شئ منها لحصص الأسهم المستهلكة.

وتسحب نمر الأسهم المستهلكة سنويا بواسطة القرعة التى تعمل علناً كل سنة فى مركز الشركة فى المواعيد وبالطريقة التى يقررها مجلس الإدارة.

بند ٦٧- تعلق نمر الأسهم المستهلكة بواسطة النشر عنها بالطريقة المبينة فى البند ٩ المذكور سابقاً.

بند ٦٨- تصرف قيمة الأسهم المستهلكة فى المراكز المحددة لدفع الأرباح وحصص الأسهم والمبينة فى البند ٦٤ المذكور سابقاً. يكون لحملة الأسهم المستهلكة نفس الحقوق المخولة لحملة الأسهم التى لم تستهلك بعد فيما عدا قيمة الأرباح بواقع ٥ % التى صرفت لهم.

بند ٦٩- يكون الاحتياطى العام المنوه عنه فى الفقرة (هـ) من البند ٦٢ المذكور سابقا بواسطة خصم ٥ % من الإيرادات السنوية بعد تنزيل قيمة الالتزامات المذكورة فى الفقرات أ، ب، ج، د من نفس البند.

وعندما يصل الاحتياطى العام إلى مبلغ خمسة ملايين فرنكا يجوز لجمعية المساهمين العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة تخفيض قيمة ما يحجز، أو عدم حجز شئ بالمرة لأجل هذا الاحتياطى. ويعاد الحجز ثانيا بالطريقة المبينة سابقا، إذا نقصت قيمة الاحتياطى عن خمسة مليون فرنكا.

بند ٧٠- الحصة المخصصة للأعضاء المؤسسين فى أرباح الشركة السنوية والمبينة فى هذه اللائحة تمثل بواسطة أسهم خاصة يحدد عددها وطبيعتها وشكلها بمعرفة مجلس الإدارة.

وعلى العموم كل ما هو موضح فى البنود ١٧، ١٨، ١٩، ٢١ المذكورة سابقا، والخاصة بالأسهم العادية يعمل به أيضاً فى الأسهم الخاصة بالأعضاء المؤسسين الذين يكون لهم نفس الحقوق المخولة للمساهمين الآخرين فى أرباح الأراضى الداخلة ضمن نطاق عقد الامتياز.

الجزء السابع
تعديل القوانين – التصفية

بند ٧١- إذا دلت التجارب على وجوب إدخال تعديلات أو تغييرات أو إضافات على هذه القوانين الحالية تقرر الجمعية العمومية ذلك بالطريقة المبينة فى البند ٥٧ المذكور سابقاً. ولا تعتمد قرارات الجمعية العمومية فى هذه الحالة إلا بعد اعتماد الحكومة المصرية لها. ويكون لمجلس الإدارة الحق التام من الآن وبأغلبية ثلثى أصوات الأعضاء الحاضرين فى اجتماع خاص فى تنفيذ التعديلات التى ترى الحكومة المصرية إدخالها على قرارات الجمعية العمومية.

بند ٧٢ - فى حالة حل الشركة تقرر الجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة الطريقة التى تتبع سواء فى حل الشركة أو فى إعادة تكوين شركة جديدة.

الجزء الثامن
الحقوق القضائية – الاختلافات

بند ٧٣ - حيث أن الشركة تكونت بناء على اعتماد الحكومة كشركة مساهمة وبنفس النظام الذى تقرر به الحكومة الفرنسية الشركات المساهمة المماثلة لها فيطبق عليها إذن نفس النظام القضائى الذى يطبق على الشركات المساهمة بفرنسا.

ومع أن مركز الشركة الرسمى بمدينة الإسكندرية تتخذ الشركة لنفسها محلا مختارا لأعمالها القضائية فى مركزها الإدارى بمدينة باريس حيث يجب أن تباشر جميع الشئون القضائية.

بند ٧٤ - كل خلاف ينشأ بين أعضاء الشركة بسبب تنفيذ هذه القوانين يفصل فيه بطريقة التحكيم. ويمكن استئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف بباريس.

بند ٧٥ - لا يمكن أن توجه تهمة الإخلال بمصلحة الشركة العامة ضد مجلس الإدارة أو ضد أحد أعضاء مجلس الإدارة إلا بأسم المساهمين جميعاً، وبناء على قرار تتخذه الجمعية العمومية.

فكل مساهم يريد إثارة مثل هذا الموضوع يجب عليه إخطار مجلس الإدارة عنه قبل ميعاد عقد اجتماع الجمعية العمومية بمدة ١٥ يوما على الأقل، ويجب أن يوقع على عريضة الاتهام من عشرة مساهمين لهم حق حضور الجمعية العمومية. وفى هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة طرح الموضوع على الجمعية العمومية. فإذا رفضت الجمعية هذه التهمة لا يجوز لأى مساهم رفع الموضوع إلى القضاء. وإذا وافقت عليها تعين عضواً أو أكثر لرفع الموضوع إلى القضاء.

وترسل الإعلانات الخاصة بموضوع هذا التقاضى إلى أعضاء مجلس الإدارة المتهمين فقط.

الجزء التاسع
ممثل الحكومة المصرية فى الشركة

بند ٧٦- يكون للحكومة المصرية مندوب يمثلها فى مجلس إدارة الشركة.

ويحق لهذا المندوب أن يطلع على كافة أعمال الشركة وأن يقوم بكل الإجراءات اللازمة لتأدية وظيفته وللتأكد من قيام الشركة بتنفيذ الالتزامات المبينة فى عقد الامتياز.

الجزء العاشر
إجراءات مؤقتة - أول مجلس إدارة للشركة

بند ٧٧ - بالمخالفة لأحكام البنود ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٥٦ المذكورة سابقاً، وتنفيذاً لما هو مقرر فى البند ٢٠ من عقد الامتياز يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء الآتى ذكرهم، وذلك لمدة تنفيذ المشروع ولمدة الخمس سنوات الأولى لافتتاح القنال للملاحة الدولية.

أسماء الأعضاء : المسيو فردينان دى لسبس ... الخ

وبصرف النظر عن اختصاصات مجلس الإدارة المقررة فى البندين ٣٤، ٣٥ من هذه الشروط يتمتع مجلس الإدارة المكون بالطريقة المذكورة فى هذا البند بكافة الاختصاصات اللازمة لتنفيذ المشروع.

ولهذا الغرض له أن يختار الطريقة التى يراها أكثر فائدة سواء فيما يختص بشراء الأرض أو بيعها أو بشراء الأدوات أو بتنفيذ الأعمال أو بتوريد المعدات من كل نوع. وله الحق فى طرح كل أو بعض الأعمال فى المناقصة العامة وفى مشترى المنقولات أو الأملاك اللازمة لحفر الترع وملحقاتها المقررة فى عقد الامتياز. كما أن له الحق أيضاً فى التصريح بالقيام بالأعمال اللازمة لتنفيذ المشروع بالمقطوعية أو بالممارسة فى كل يوم أو لبعض المشروع. ويجوز لأول مجلس إدارة فى المدة المحددة له فى هذا البند شغل مكان أى عضو يخلو بأى سبب كان.

الجزء الحادى عشر

النشر

بند ٧٨ - جميع الحقوق معطاة لحامل هذا القانون لنشره بمدينة الإسكندرية أو فى أى مكان آخر يراه لازما.

***

نحن محمد سعيد باشا والى مصر :

بعد إطلاعنا على قانون شركة قناة السويس الملاحية الدولية وملحقاته الذى قدم لنا بمعرفة المسيو فردينان دى لسبس والذى احتفظنا بأصوله المحتوية على ٧٨ بنداً فى قلم المحفوظات الخاص بنا.

نقرر اعتماد هذا القانون، ونأمر بأن يضم إلى عقد الامتياز ودفتر الشروط الممنوح منا للشركة بتاريخ اليوم.

صدر بالإسكندرية بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٧٢ هـ، الموافق ٥ يناير سنة ١٨٥٦ م .

(ختم)

سمو الوالى

من لائحة العمل

الصادرة بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦

بند ١- تقدم الحكومة المصرية العمال اللازمين لتنفيذ مشروع قنال السويس، ويتفق على عدد العمال اللازمين مع باشمهندس الشركة طبقاً لاحتياجات العمل.

بند ١٠- تصرف الحكومة بناء على طلب الشركة جميع المقاطف والفؤوس والأدوات اللازمة لنقل الأتربة، وكذا البارود اللازم لعمل الألغام فى المحاجر بالسعر الذى تشتريه به الحكومة. وعلى الشركة تقديم طلباً عما يلزم لها من الأدوات قبل ميعاد العمل بثلاثة أشهر على الأقل.

الملحق الرابع
معاهدة الآستانة
الموقعة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

إن جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا وإمبراطور الهند وجلالة امبراطور ألمانيا وملك بروسيا وجلالة إمبراطور النمسا وملك بوهيميا .. الخ وملك هنغاريا وجلالة ملك أسبانيا وباسمه الملكة الوصية على المملكة ورئيس جمهورية فرنسا وجلالة ملك إيطاليا وجلالة ملك هولندا ودوق لكسمبورج الخ وجلالة إمبراطور الدول الروسية وجلالة إمبراطور الدولة العثمانية.

رغبة منهم فى إبرام اتفاق فيما بينهم خاص بوضع نظام نهائى لضمان حرية جميع الدول فى استعمال قناة السويس فى كل وقت وفى تكميل نظام المرور فى القناة المذكورة المقررة بمقتضى الفرمان الصادر من الباب العالى بتاريخ ١٨ مارس ١٨٦٦ (٢ ذى القعدة ١٢٨٢) والمؤيد للشروط التى منحها سمو الخديو قد عينوا ممثلين لهم المذكورين بعد .. الذين اتفقوا بعد تقديم أوراق الاعتماد والتثبت من صحتها على المواد الآتية :

مادة ١

تظل قناة السويس البحرية بصفة دائمة حرة ومفتوحة فى زمن السلم كما فى زمن الحرب لجميع السفن التجارية والحربية بدون تمييز بين جنسياتها. وبناء على ذلك فقد اتفقت الدول العظمى المتعاقدة على عدم إلحاق أى مساس بحرية استعمال القناة سواء فى زمن السلم أو فى زمن الحرب، ولن تكون القناة خاضعة مطلقا لاستعمال حق الحصار البحرى.

مادة ٢

تقرر الدول العظمى المتعاقدة نظراً لما تعلمه من لزوم قناة المياه العذبة وضرورتها للقناة البحرية أنها أحيطت علما بتعهدات سمو الخديو قبل شركة قناة السويس العالمية فيما يختص بقناة المياه العذبة. وهى التعهدات المنصوص عنها فى الاتفاق المبرم بتاريخ ١٨ مارس ١٨٦٣ والمشتمل على ديباجة وأربع مواد. وتتعهد الدول العظمى بعدم المساس بسلامة القناة ومشتقاتها وعدم إتيان أية محاولة لسدها.

مادة ٣

تتعهد الدول العظمى المتعاقدة أيضا بعدم المساس بالمهمات والمنشآت والمبانى والأعمال الخاصة بالقناة البحرية وقناة المياه العذبة.

مادة ٤

بما أن القناة البحرية تظل فى زمن الحرب طريقا حراً -ولو كان ذلك لمرور السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة عملاً بالمادة الأولى من هذه المعاهدة- قد اتفقت الدول العظمى المتعاقدة على عدم جواز استعمال أى حق من حقوق الحرب أو إتيان أى فعل عدائى أو أى عمل من شأنه تعطيل حرية الملاحة فى القناة أو فى الموانى الموصلة إليها أو فى دائرة نصف قطرها ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانى حتى ولو كانت الدولة العثمانية إحدى الدول المتحاربة.

ويمتنع على البوارج الحربية للدول المتحاربة أن تباشر داخل القناة أو فى الموانى المؤدية إليها عمليات التموين أو التخزين إلا بالقدر الضرورى جداً، ويتم مرور السفن المذكورة فى القناة فى أقصر زمن ممكن وفقاً للأنظمة المعمول بها، ولا يجوز لها الوقوف إلا لضرورة قضت بها مصلحة العمل. ولا يجوز أن تزيد مدة بقائها فى بورسعيد أو فى خليج السويس على ٢٤ ساعة إلا فى حالة التوقف الجبرى، وفى هذه الحالة يجب عليها الرحيل فى أقرب فرصة ممكنة. ويجب أن تمضى ٢٤ ساعة بين خروج سفينة متحاربة من إحدى موانى الدخول وبين قيام أخرى تابعة للدول المعادية.

مادة ٥

لا يجوز لدول الأعداء فى زمن الحرب أن تأخذ أو تنزل فى القناة أو الموانى المؤدية إليها جيوشا أو معدات وأدوات حربية.غير أنه فى حالة حدوث مانع طارئ فى القناة يجوز الإذن بركوب أو نزول الجيوش فى موانى الدخول على دفعات بحيث لا تتعدى الدفعة الواحدة ألف رجل مع المهمات الحربية الخاصة بهم.

مادة ٦

تخضع الغنائم فى جميع الأحوال للنظام نفسه الموضوع للسفن الحربية التابعة للدول المتحاربة.

مادة ٧

لا يجوز للدول أن تبقى سفنا حربية فى مياه القناة بما فى ذلك ترعة التمساح والبحيرات المرة. ولكن يجوز للسفن الحربية أن تقف فى الموانى المؤدية إلى بورسعيد والسويس بشرط ألا يتجاوز عددها اثنين لكل دولة. ويمتنع على الدول المتحاربة استعمال هذا الحق.

مادة ٨

تعهد الدول الموقعة على هذه المعاهدة إلى مندوبيها بمصر بالسهر على تنفيذها. وفى حالة حدوث أمر من شأنه تهديد سلامة القناة أو حرية المرور فيها يجتمع المندوبون المذكورون بناء على طلب ثلاثة منهم برياسة عميدهم لإجراء المعاينة اللازمة وعليهم إبلاغ حكومة الحضرة

الخديوية بالخطر الذى يرونه لتتخذ الإجراءات الكفيلة بضمان حماية القناة وحرية استعمالها. وعلى كل حال يجتمع المندوبون مرة فى السنة للتثبت من تنفيذ المعاهدة تنفيذا حسنا. وتعقد هذه الاجتماعات الأخيرة برياسة قومسير خاص تعينه حكومة السلطنة العثمانية لهذا الغرض. ويجوز أيضاً لقومسير الحضرة الخديوية حضور الاجتماع كذلك، وتكون له الرياسة فى حالة غياب القومسير العثمانى. ويحق للمندوبين المذكورين المطالبة بنوع خاص بإزالة كل عمل أو فض كل اجتماع على ضفتى القناة من شأنه أن يمس حرية الملاحة وضمان سلامتها التامة.

مادة ٩

تتخذ الحكومة المصرية فى حدود سلطتها المستمدة من الفرمانات والشروط المقررة فى المعاهدة الحالية التدابير الضرورية لضمان تنفيذ هذه المعاهدة.

وفى حالة عدم توافر الوسائل الكافية لدى الحكومة المصرية يجب عليها أن تستعين بالدولة العثمانية التى يكون عليها اتخاذ التدابير اللازمة لإجابة هذا النداء، وإبلاغ ذلك إلى الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ ١٢ مارس سنة ١٨٨٥، وعند اللزوم تتشاور معها فى هذا الصدد.

ولا تتعارض أحكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ مع التدابير التى ستتخذ عملا بهذه المادة.

مادة ١٠

كذلك لا تتعارض أحكام المواد ٤ و٥ و ٧ و ٨ مع التدابير التى قد يرى عظمة السلطان وسمو الخديو اتخاذها باسم صاحب الجلالة الإمبراطورية ليضعا، بواسطة قواتها وفى حدود الفرمانات الممنوحة، الدفاع عن مصر وصيانة الأمن العام.

وإذا رأى صاحب العظمة الإمبراطورية السلطان أو سمو الخديو ضرورة استعمال الحقوق الاستثنائية المبينة بهذه المادة يجب على الحكومة الإمبراطورية العثمانية أن تخطر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن.

ومن المتفق عليه أيضاً أن أحكام المواد الأربعة المذكورة لا تتعارض إطلاقاً مع التدابير التى ترى حكومة الإمبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها لكى تضمن بواسطة قواتها الخاصة الدفاع عن ممتلكاتها الواقعة على الجانب الشرقى من البحر.

مادة ١١

لا يجوز أن تتعارض التدابير التى تتخذ فى الحالات المنصوص عنها فى المادتين ١ و ١٠ من هذه المعاهدة مع حرية استعمال القناة.

وفى الحالات المذكورة يظل إنشاء الاستحكامات الدائمة المقامة خلافا لنص المادة الثامنة محظوراً.

مادة ١٢

إن الدول المتعاقدة - تطبيقا لمبدأ المساواة الخاص بحرية استعمال القناة ذلك المبدأ الذى يعتبر إحدى دعائم المعاهدة الحالية - قد اتفقت على أنه لا يجوز لأحدها الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية أو امتيازات فى الاتفاقات الدولية التى تبرم مستقبلا فيما يتعلق بالقناة. ويحتفظ فى جميع الأحوال بحقوق تركيا كدولة ذات سيادة إقليمية.

مادة ١٣

فيما عدا الالتزامات المنصوص عنها فى هذه المعاهدة لا تمس حقوق السيادة التى لصاحب العظمة السلطان وحقوق صاحب السمو الخديو وامتيازاته المستمدة من الفرمانات.

مادة ١٤

قد اتفقت الدول العظمى المتعاقدة بأن التعهدات المبينة فى هذه المعاهدة غير محددة بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية.

مادة ١٥

لا يجوز أن تتعارض نصوص هذه المعاهدة مع التدابير الصحية المعمول بها فى مصر.

مادة ١٦

تتعهد الدول العظمى بإبلاغ هذه المعاهدة إلى علم الدول التى لم توقع عليها مع دعوتها إلى الانضمام إليها.

مادة ١٧

يصدق على هذه المعاهدة ويتم تبادل التصديقات فى الآستانة خلال شهر أو قبل ذلك إن أمكن، وإثباتا لما تقدم قد وقع عليها المندوبون المفوضون وختموها بخاتم شاراتهم.

الملحق الخامس
مشروع اتفاق حول مد أجل امتياز شركة قنال السويس

المادة الأولى :

امتياز شركة قناة السويس (الذى كان ميعاد انتهائه فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ إذا لم تتفق الحكومة المصرية والشركة على إطالة مدته) قد صار امتداده إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ .

المادة الثانية :

تكون قسمة صافى الإيراد أو الأرباح السنوية باعتبار خمسين فى المائة للحكومة المصرية وخمسين فى المائة للشركة فى المدة التى تبتدئ من أول يناير ١٩٦٠ وتنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وذلك بمراعاة الشروط الآتية :

أولا- اذا انقضى صافى الإيراد أو الأرباح السنوية فى سنة من السنين عن مائة مليون فرنك فتمتاز الشركة بأخذ خمسين مليون فرنك وتأخذ الحكومة المصرية ما تبقى من هذا المبلغ.

ثانياً- اذا حدث فى إحدى السنين أن كان صافى الإيراد أو الأرباح السنوية معادلاً لخمسين مليون فرنك أو ناقصا عن هذا المبلغ فيكون كامل هذا الإيراد الصافى أو الأرباح حقاً للشركة. ومقاسمة الحكومة المصرية للشركة فى الأرباح تقضى على الحكومة بأن تتجاوز من أول يناير ١٩٦٩ عن الخمسة عشر فى المائة المقررة لها بمقتضى المادة ٦٣ من نظامنا فى الشركة.

المادة الثالثة :

فى مقابل امتداد أجل الامتياز تتعهد الشركة بأن تدفع للحكومة المصرية فى القاهرة مبلغ أربعة ملايين جنيه مصرى (١٠٣,٦٩٤,٠٠٠ فرنكاً) على أربعة أقساط متساوية القيمة فى ١٥ ديسمبر ١٩١٠ و ١٥ ديسمبر ١٩١١ و ١٥ ديسمبر ١٩١٢ و ١٥ ديسمبر ١٩١٣ .

المادة الرابعة :

وزيادة على ذلك تتعهد الشركة بأن تدفع من أول ١٩٢١ للحكومة المصرية حصة من صافى الإيراد والأرباح على النسب الآتية :

٤ % من ١٩٢١ إلى ١٩٣٠

٦ % من ١٩٣١ إلى ١٩٤٠

٨ % من ١٩٤١ إلى ١٩٥٠

١٠ % من ١٩٥١ إلى ١٩٦٠

١٢ % من ١٩٦١ إلى ١٩٦٨

ويكون تقدير حصة الحكومة فى الأرباح حسب القواعد المتبعة فى تقدير ربح المساهمين بدون أى تمييز ويكون دفعها إليها فى نفس ذات المواعيد المحددة لدفع ربح المساهمين .

أما الشركة المدينة المنتفعة لغاية ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ بالـ ١٥% التى كانت من حق الحكومة بمقتضى المادة الثامنة عشر من الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير ١٨٥٦ فلا تكون ملزمة بشيء مما تتحمله شركة القنال المنصوص عليه فى المادة الثالثة الآنفة الذكر قبل هذه المادة.

المادة الخامسة :

عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لأجل تقدير حصة الحكومة فى الأرباح على مقتضى المادة الثانية من هذا الاتفاق لا يدخل فى هذا الحساب إلا فائدة واستهلاك القروض التى تعقد بعد ١٩١٠ لاستعمالها فى أعمال تحسين حالة القناة والموانى الموصلة إليه التى يشرع فيها ابتداء ١٩١١ ويشترط أن يكون توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية عن كامل هذه القروض.

ويكون تقدير حصة الحكومة حسب القواعد المتبعة فى تقدير نصيب المساهمين من الأرباح ما لم تدع الحال لتطبيق القيود المدونة فى الفقرة السالفة الذكر ويكون دفعها على كل حال فى ذات المواعيد المحددة لذلك.

المادة السادسة :

حساب الخمسين فى المائة التى تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز يكون عن الباقى من رأسمال الشركة بعد رجوع القناة إلى الحكومة طبقا للشروط المدونة فى عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير ١٨٥٦ .

المادة السابعة :

تعترف الشركة بلزوم وجود نائبين عن الحكومة المصرية فى مجلس إدارتها من ابتداء ١٩٦٩ نظرا لأهمية حصة الحكومة فى أرباح القناة. وعلى ذلك قد تقرر من الآن أن يكون للحكومة المصرية بناء على طلبها ٣ أعضاء على الأكثر تنتخبهم هى ويقدمهم مجلس الإدارة وتعينهم الجمعية العمومية حسب القواعد المتبعة.

المادة الثامنة :

بناء على طلب الشركة تتكفل الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز بدفع المعاشات والإعانات ومرتبات التقاعد التى يقتضيها تنفيذا للوائح المتبعة الآن الخاصة بالمستخدمين ورؤساء البوغاز والعمال وقد سلمت الشركة الحكومة صورة من هذه اللوائح.

المادة التاسعة :

تتعهد الشركة بأن تجرى فى المستقبل على نفقتها أعمال الحفظ والصيانة والتحسينات التى تراها لازمة لجعل مداخل القناة من جهة السويس فى حالة مرضية وتقبل أيضاً أن تتكفل بنفقات أعمال التطهير التى تباشرها الحكومة المصرية فى ميناء السويس لتعميق الممر الموصل للقناة بشرط أن لا تتجاوز هذه النفقات ٩٠,٠٠٠ جم (٢,٣٣٣,٠٧٠ فرنكا).

المادة العاشرة :

قد صار الاتفاق على أن جميع العقود والاتفاقات التى أبرمت قبل الآن بين الحكومة والشركة تعتبر نصوصها المتعلقة بمدة الامتياز أو نهايته سواء كانت هذه النصوص تشير إلى ذلك صريحا أو ضمناً كأنها منطبقة على مدة الامتياز أو نهايته حسب امتداده فى الاتفاق الحالى.

المادة الحادية عشر :

لا يعتبر هذا الاتفاق نهائياً ولا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة الجمعية العمومية لمساهمى الشركة.

دار الوثائق القومية بالقلعة
محافظ مجلس الوزراء (قناة السويس)
محفظة ٩ دوسيه رقم ١/٢٨ ج١

الملحق السادس
تقرير مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع
مد امتياز شركة قناة السويس إلى هيئة الجمعية العمومية

عقدت اللجنة أول جلسة لها فى صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير الماضى وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذى صار تحضيره بين بعض مديرى شركة القنال وجناب المستر بول هارفى المستشار المالى عن الحكومة المصرية.

ثم طالعت مذكرة الحكومة المرفقة بهذا تحت نمرة (١) المشتملة على نصوص التعديلات التى قرر مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بإجماع الآراء رفض ذاك المشروع إلا إذا أمكن ادخال تلك التعديلات عليه وهى مرفقة بهذا كذلك تحت نمرة (٢).

ولما كانت هاتان الورقتان هما كل ما قدمته الحكومة للجمعية العمومية من المستندات الكتابية وما كان يجب عليها تقديمه إليها من الشروحات الشفهية لتأييد ذاك المشروع الخطير ولبيان ما تعتقده فيه من المنافع والفوائد للبلاد.

وكانت اللجنة فى حاجة كبرى للإلمام بكل ما تراه الحكومة من المزايا التى تعود على الأمة من هذا الاتفاق سواء كان فى العصر الحاضر أو فى مستقبل الزمان. فقد قررت مخابرة الحكومة بانتداب من ينوب عنها لإعطائها ما يلزمها من الإيضاحات والبيانات.

وبجلسة يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر باللجنة سعادة أحمد حشمت باشا ناظر المالية وجناب المسيو شارل دى روكاسيرا المستشار القضائى لنظارة المالية وجناب المسيو لياندر جاسبار روسان السكرتير المالى لسعادة ناظر المالية بصفتهم مندوبين عن الحكومة المصرية وأجابوا عن البيانات التى طلبتها اللجنة منهم إجابات جاء من جملتها:

"إن المستشار المالى وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع المالية ".

ولما لم يكن قد سبق إرسال ترجمة تلك المذكرة إلى اللجنة بصفة رسمية فقد طلبتها من المندوبين فوعدوا بإرسالها مع باقى الأوراق التى رأت اللجنة أثناء المناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها.

وبعد ستة أيام ورد على اللجنة ترجمة المذكرة ومعظم تلك الأوراق فاطلعت اللجنة عليها ثم رأت ضرورة الاجتماع مع مندوبى الحكومة مرة أخرى وقد كان ذلك بجلسة يوم الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ .

وبعد أن درست اللجنة هذا المشروع وبحثته من كل وجوهه بحسب ما سمح لها به الوقت القصير بالنسبة لهذا المشروع الخطير وبعد المناقشات التى دارت بشأنه بينها وبين مندوبى الحكومة فى أول وثانى اجتماع رأت ما يأتى :

محصل عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التى أدخلها عليه مجلس النظار فى أن الحكومة المصرية تمد لشركة القنال أجل الامتياز الذى ينقضى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ أى أربعين عاما وأربعة وأربعين يوما تقسم أرباح القنال فيها مناصفة بين الحكومة والشركة.

وفى مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة أربعة ملايين جنيه على أربعة أقساط متساوية من ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ إلى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ وتتعهد كذلك بأن تجعل للحكومة حصة فى صافى الإيراد السنوى من سنة ١٩٢١ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النسب الآتية.

٤ فى المائة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٠ .

٦ فى المائة من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠.

٨ فى المائة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠.

١٠ فى المائة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠.

١٢ فى المائة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨.

ثم عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لأجل تقدير حصة الحكومة فى الأرباح لا يدخل فى هذا الحساب إلا فائدة واستهلاك القروض التى تعقد بعد سنة ١٩١٠ للأعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والموانى الموصلة إليها والتى ستبتدئ من سنة ١٩١١ ويشترط أن يكون توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض وأن يكون حساب الخمسين فى المائة التى تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقى من رأس مال الشركة بعد رجوع القنال إلى الحكومة وأن يكون للحكومة المصرية ثلاثة أعضاء على الأكثر فى مجلس إدارة الشركة من ابتداء سنة ١٩٦٩.

ولقد ذيل هذا العقد بشرط ختامى هو أن العقد لا يكون نهائيا الا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القنال عليه.

شكل العقد

هذا هو محصل المشروع وهو يسمح للجنة بأن تفهم لأول وهلة أن الحكومة هى التى تعرض على الشركة مد الامتياز لا أن الشركة هى التى تطلب ذلك لأنه قد جاء فى المادة ١١

منه أنه لا يعتبر نهائياً ولا نافذ المفعول إلا بعد تصديق جمعية المساهمين عليه بمعنى أن جمعية المساهمين أو بعبارة أخرى شركة القنال هى التى لها فى النهاية الحق فى قبول العقد أو رفضه والحكومة المصرية هى الموجبة فيه أو العارضة له.

وهذا ينافى كل المنافاة ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة من أن الشركة هى العارضة للمشروع وهى التى طلبت مد الامتياز.

على أنه كان فى الإمكان التفادى من هذا الفهم إذا كانت اللجنة قد تحققت من أن الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين لهذا العقد فضلاً عن التعديلات التى أدخلتها على نصوصه.

ولكن قد تبين للجنة أنه لا يوجد عند الحكومة أمل صحيح فى قبول جمعية المساهمين لأصل العقد ولا للتعديلات التى أدخلت عليه بدليل ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى بخصوص العقد إذ قال " وقد صادف هذا المشروع معارضات شديدة من مساهمى الشركة لأنه فى صالح الحكومة أكثر مما هو فى صالح المساهمين . ونحن لا ندرى إذا كان سيحوز قبولهم أم لا ".

وبدليل ما ورد على الحكومة رسمياً بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩١٠ من البرنس دار نبرج رئيس الشركة مذ كان موجوداً بمصر عندما أبلغته الحكومة نصوص التعديلات التى قررت إدخالها على العقد الأصلى لإمكان قبوله إذ قال "إنه يخشى أن شركة القنال لا تقبل هذه التعديلات". وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة المنعقدة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩١٠

وإذا كان جناب المستشار قال ما قاله عن أصل العقد قبل التعديلات التى قررتها الحكومة بالإجماع وبحضور جنابه. فلا بد وأن يكون قد قطع بعد تلك التعديلات بأن ذاك العقد لا يجوز قبول المساهمين مطلقاً.

وعلى الرغم مما مر ذكره فإن اللجنة يمكنها أن توفق بين هذه الوقائع وبين ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة من أن الشركة هى التى طلبت مد امتياز القنال وتعتبر اللجنة حينئذ أن مديرى الشركة عرضوا على جناب المستشار المالى مشروع اتفاق مشكوكاً فى قبوله من المساهمين فالمستشار قبله على علاته. وعرضه على الحكومة طالباً التصديق على مبدئه. فرفضت الحكومة ذاك المشروع بالإجماع بحضور جناب المستشار واقترحت عليه تعديلات جديدة لم يقبلها أحد بعد.

وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائى حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التمسك به أو الاهتمام بأمره أو يستوجب عقد الجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه.

هذا فضلاً عما أحاط بهذا المشروع من الريب والظنون بسبب طريقة المخابرات التى دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديرى الشركة الذين وضعوا الشركة تارة فى موضع العارض للمشروع . وتارة أخرى فى مركز القابل له. وطوراً يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل عليه وسد باب المخابرات فيه حتى تفتحه الحكومة وطوراً آخر بعدم الاهتمام بأمره والتخوف من عدم قبوله. وهكذا من التصرفات التى تبادلتها الشركة والحكومة حتى ذهبت الظنون فى سبب اهتمام الحكومة بالمشروع كل مذهب وحامت حول فوائده كثير من الشكوك والأوهام.

وفوق هذا وذاك فان اللجنة كانت تنتظر أن تجعل الحكومة لجمعيتها العمومية الرأى الأخير فى اتفاق مثل هذا سواء أكانت الحكومة هى العارضة كما يؤخذ من حال العقد أو هى المعروض عليها كما تفيد تصريحاتها الرسمية.

ومع ما ذكر فان اللجنة وضعت المشروع فى موضع العناية والاهتمام وبحثته من كل وجوهه بما وصل إليه حد استطاعتها ووقتها وهى تعرض الآن على الجمعية العمومية نتيجة بحثها ورأيها لتقرر فيه ما تراه.

هل للسياسة دخل فى المشروع

استحسنت اللجنة أن تبدأ فى درس المشروع بالبحث فيما إذا كان مالياً فقط أو أن للسياسة دخلاً فيه كما هو الشأن فى جميع الأعمال المالية المماثلة لهذا العمل الخطير.

فرأت أن كل الظواهر تدل على أن المشروع مالى قبل كل شيء وقد يعزز هذا الرأى ويوهن فكرة من يذهب إلى أن للسياسة دخلاً فى هذا العمل . المعاهدة المعقودة فى الآستانة بين الدول الحامية لحياد القنال فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ فإن هذه المعاهدة قضت بحياد القنال فى مدة الامتياز وبعده وسدت باب المطامع والمنافسات السياسية المختلفة التى تحوم حول القناة.

هل للجمعية تعديل المشروع

بحثت اللجنة كذلك فيما إذا كان من حقوق الجمعية العمومية أن تعطى رأيها فى هذا المشروع بقبوله أو رفضه فقط. أو أنه يجوز لها أن تدخل تعديلاً على التعديلات التى قررها مجلس النظار.

وبعد المناقشة فى هذا الموضوع رأت اللجنة أنه لا يسوغ للجمعية العمومية أن تبحث فى أى تعديل. وإنه ليس لها إلا أن تعطى رأيها بقبوله مع التعديلات التى أدخلتها الحكومة على بعض نصوصه. وإما برفضه.

هذا لأن ما جاء بخطبة الجناب العالى الخديوى متعلقاً ببيان الغرض الذى من أجله دعى أعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع يكفى لأن يكون حكماً قاطعاً فى هذا المبحث وهذا نصه:

"فالغرض إذن من اجتماعكم إنما هو البحث فيما إذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة على شرط اقتسام الأرباح فى هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة".

وكذا ما جاء بالخطاب المشار إليه مختصاً بالتعديلات التى أدخلتها الحكومة على العقد الأصلى وهذا نصه :

"وقد قرر هذه القيمة بعد بحث دقيق أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية. وهم يرون أنه اذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التى تنالها مصر موجبة لتمام الرضا. وأن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة".

ولا شك فى أن هذا التصريح السامى لا يدع محلاً لقائل بإمكان التعديل أو بجوازه.

ومع كل هذا وهذا فإن اللجنة تذهب إلى أنه لو جاز للجمعية التعديل لكان اشتغالها به ضرباً من العبث. لأنه ليس من الحكمة ولا من الصواب أن تضيع الجمعية أوقاتاً فى وضع تعديل على تعديلات. علمت الحكومة رسمياً من الطرف الذى يتعاقد معها بأنه لا أمل له فى قبولها وأنه يخشى من رفضها. لا سيما إذا كانت تلك التعديلات واردة على مشروع اتفاق جاء الكلام فيه سابقاً لأوانه بعشرات من السنين ولذا لم يستطع واضعوه أن يؤيدوه بحجة مقنعة ولا ببرهان قاطع.

لهذه الاعتبارات رأت اللجنة أنه ليس لها ولا من المصلحة ولا من الصواب أن تبحث فى هذا المشروع باعتبار أنه يجوز لها تعديله أو أنه قابل للتعديل.

قبول المشروع أو رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث فى قبول المشروع أو رفضه.

لا ريب فى أن قبول المشروع أو رفضه يتوقف كلاهما على تقدير المنافع والمضار الحاضرة والمستقبلة التى يحتمل أن تعود على مصر فى حالتى القبول أو الرفض ليكون رأيها مبنياً على أساس ثابت وصحيح.

سبب طلب مد الامتياز

يجدر باللجنة أن تشير فى هذا المقام إلى ما ظهر لها من البواعث والفوائد التى يمكن أن تكون بعثت الشركة على السعى فى مد أجل امتيازها قبل انتهائه بنحو ستين سنة.

يظهر من مشروع الاتفاق ومن الظروف التى أحاطت به ومن أقوال مندوبى الحكومة بجلسة اللجنة أن شركة القنال ترى نفسها فى حاجة إلى توسيع وتعميق القنال لتسهيل المرور فيه على المراكب الضخمة التى بنيت فى هذه السنين الأخيرة والتى يحتمل بناؤها فى مستقبل الزمان. ولا بد لمثل هذه الأعمال من قروض إذا وزعت أقساطها على السنين الباقية من مدة

الامتياز أثرت فى الأرباح التى توزع سنوياً على المساهمين. بخلاف ما لو قسطت تلك القروض على مائة عام فإنه لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهوم.

لذلك كان من مصلحة الشركة ومن أهم واجباتها أمام مساهميها أن تسعى فى مدّ أجل امتيازها من الآن مهما كان سابقاً لأوانه لتستفيد - أولاً من نتائج أعمال التوسيع والتعميق - وثانياً من تقسيط القروض التى تعقدها لهذه الغاية على ٩٩ سنة بدلاً من ٥٩ سنة - وثالثاً من ارتفاع أسعار أسهمها أكثر مما وصلت إليه إلى الآن. لأن الارتفاع يتبع عادة عدة عوامل أهمها زيادة الأرباح وطول مدة الانتفاع بها وهذان العاملان هما اللذان ينتجهما امضاء هذا الاتفاق وتستفيد فوق هذا وهذا تلك الفائدة الكبرى وهى نصف أرباح القنال بعد كل وسائل التحسين مدة أربعين عاماً فوق مدة امتيازها.

هذه هى البواعث التى يظهر أنها تحمل الشركة على السعى فى مد أجل الامتياز من الآن ولا يبعد أن يزيد طمع الشركة فى تحقيق هذه الأمانى الظروف السياسية الحالية التى قربت ما بين فرنسا وإنجلترا بعد الاتفاق الودى الذى تم فى ٨ إبريل سنة ١٩٠٤ والذى لا تضمن الشركة بالضرورة بقاءه زمناً طويلاً.

وخصوصاً إذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القنال أن الحركة التى كانت تقوم عادة من أصحاب السفن فى إنجلترا ضد الشركة قد خفت لهجتها وتلطفت حدتها عن ذى قبل بعد الاتفاق الودى المذكور.

وإن مثل هذه الاسباب لا يقبل معها من مروجى المشروع أن يعتبروه فرصة بالنسبة لمصر وأن مركز الشركة فيه معرض للضرر أو للخطر المستقبل. فإن حججاً من هذا القبيل أولى بها أن تعتبر ضرباً من المهارة التجارية. وخصوصاً بعد أن ظهر أن سهوم تلك الشركة أخذت ترتفع وتنخفض من وقت ظهور هذا المشروع بحسب الأدوار التى تقلب فيها كما يؤيد ذلك البيان الآتى :

كان ثمن السهم الأصلى فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩ يتراوح بين ٤٧٥٠ و٤٨٦٦ فرنك بالنقد و٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ لأجل، ولما ذاع خبر مشروع الامتداد فى شهر اكتوبر ارتفع السهم إلى : ٤٩٩٥ بالنقد أى بزيادة ٢٥٠، و٥٢٠٠ لأجل أى بزيادة ٢٧٥، ثم لما أبدت الأمة رغبتها بعرض المشروع على الجمعية العمومية وقررت الحكومة ذلك هبط سعر السهم إلى : ٤٩٥٠ فرنك نقداً و ٥٠٤٠ لأجل وكذلك أسهم التأسيس كانت فى شهر سبتمبر تساوى ٢١٦٥

وفى شهر أكتوبر تساوى ٢٢٤٧، وفى شهر نوفمبر تساوى ٢٢١٥. وقد ارتفعت الأثمان ثانية لما اعتقد حاملو الأسهم بأن أمل الامتداد لم ينقطع بعد. (تراجع جريدة الشركة نفسها وتلغرافات روتر العمومية المتعلقة بالتجارة فى تلك التواريخ).

تقدير منافع الحكومة

ثم لأجل البحث فى تقدير منافع الحكومة لابد من أن تتخذ اللجنة مذكرة جناب المستشار المالى قاعدة لأبحاثها لأنها هى مستند الحكومة الوحيد وخصوصاً بعد أن جهر مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة بأن هذه المذكرة تشتمل على مزايا المشروع المالية وأن الحكومة تعتمدها وتعول على كل ما جاء فيها وبالمذكرة الإضافية الملحقة بها.

لهذا ولأن المذكرة المشار إليها هى الأساس لحساب الموازنة بين ما تستفيده مصر وما تستفيده الشركة من هذا المشروع. كان أهم ما فى هذا الموضوع مناقشة ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والفروض الاحتمالية.

العملية الحسابية

بحثت اللجنة فيما إذا كان مبلغ الأربعة ملايين الذى تعرضه الشركة والحصص التى تعهدت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ تكافئ نصف أرباح القنال من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ أم لا حتى لا يوجد محل للغبن ويتم التعادل فى الأخذ والعطاء بين الطرفين. ولأجل ذلك يجب تقدير دخل القنال فى هذه المدة حتى يظهر مقدار نصف الأرباح التى تأخذها الشركة بصفة مقابل لما تدفعه الآن مع فوائده المركبة.

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعى على مقدار دخل القناة بعد عشرين عاماً فضلاً عن ستين أى بعد سنة ١٩٦٨ وهو المستقبل البعيد. ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة وهى اتخاذ الإيراد الحالى قاعدة تضاف إليها زيادة مطردة من الإيراد سنوياً بنسبة متوسط الزيادة فى الماضى للحصول على حساب إيراد القنال فى المستقبل بوجه التخمين. ولا سيما أن هذه الطريقة عينها هى التى استخدمها جناب المستشار المالى وظهرت له منها فائدة المشروع.

بنى جناب المستشار حسابه على دخل القناة فى سنة ١٩٠٩ الماضية وحدها ولا ترى اللجنة بأساً من أن تجارى جنابه وتتخذ هى أيضاً دخل هذه السنة أساساً لحسابها.

ذكر جنابه أن إيراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليوناً من الفرنكات. ومصروفاتها٤٧ مليوناً قياساً على مصروفات سنة ١٩٠٨ فيكون صافى الأرباح هو ٧٣ مليوناً من الفرنكات وقد أقر مندوبو الحكومة هذه التقديرات بجلستى اللجنة المنعقدتين فى ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها.

مع أن الحقيقة هى أن مجموع إيرادات سنة ١٩٠٩ ـ ١٢٤ مليوناً من الفرنكات منها ١٢٠،٦١٦،٠٩٨ مليوناً من رسوم المرور كما هو واضح بجريدة الشركة الصادرة بمدينة

باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ٩١٠ . والباقى هو من أنواع الإيرادات الأخرى باعتبار متوسط مثلها فى سنتى ١٩٠٧ و ١٩٠٨. وعلى ذلك لا يكون أساس الحساب لمبلغ الإيراد ١٢٠ مليونا بل ١٢٤مليوناً من الفرنكات.

وبناء على ما ذكر مع ما فيه من الغلط كان من اللازم أن يعتبر جناب المستشار صافى الأرباح ٧٧ مليوناً من الفرنكات لا ٧٣ مليوناً كما جاء بمذكرته الأخيرة ولا ٧٠ مليوناً كما جاء بمذكرته الأولى.

أما المبلغ المقدر للمصروفات وهو ٤٧ مليوناً الذى خصمه المستشار من الإيرادات باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨ فلا يكون لمعظمه وجود بعد سنة ١٩٦٨ أى حينما يرجع القنال للحكومة المصرية. لأن هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليوناً لسداد أقساط ديون على الشركة تنتهى كلها قبل انتهاء مدة الامتياز الحالى. ومخصص منه كذلك نحو ١١ مليوناً قيمة فوائد واستهلاك سهام رأس المال. ومبلغ نحو ستة ملايين للاحتياطى القانونى. ولحاصل استهلاك الموجودات. فيكون الباقى بعد ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليوناً فقط وهو قيمة المصروفات العمومية بجميع أنواعها بما فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والإدارة العمومية بأوربا وبمصر وادارات المياه الحلوة والأراضى المشتركة والأراضى الخصوصية ونظراً إلى أن مصروفات هذه الشركة لا تزيد بنسبة زيادة الإيرادات فمن المعقول أن يعتبر مبلغ ١٣ مليوناً هو الأساس للمصروفات السنوية من سنة ٦٩ مضافاً إليه مبلغ اثنى عشر مليوناً من الفرنكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الآن إلى سنة ١٩٦٨.

وليس هذا الفرض مما يستدعى الاستغراب لأننا إذا رجعنا إلى ماضى الشركة وجدنا أن المصروفات فى سنة ١٨٧٠ كانت ٨ ملايين من الفرنكات فلم تبلغ فى سنة ١٩٠٨ إلا ١٣ مليوناً أى أنها زادت خمسة ملايين فقط فى نحو أربعين سنة. وقياساً على ذلك لا يكون من المبالغة فى القول أن تقدر ٢٥ مليوناً من الفرنكات للمصروفات عن كل سنة بعد سنة ١٩٦٨ . قال المسيو شارل رو وكيل الشركة حالاً فى كتابه المسمى "برزخ وقنال السويس" المطبوع فى سنة ١٩٠١ "إنه من حسن حظ هذه الشركة أنها ليست كباقى الشركات التى تزيد نفقاتها بنسبة الزيادة فى إيراداتها كشركات السكك الحديدية وغيرها ولكنها شركة استثنائية من هذه الوجهة فقد رأينا إيراداتها تزيد زيادة فاحشة ومصروفاتها تكاد تكون هى بعينها".

على ذلك يكون أقرب الفروض إلى العدل أن يجعل أساس الإيراد من الآن مبلغ ١٢٤ مليوناً ومقدار المصروفات بعد سنة ١٩٦٨ ــ ٢٥ مليوناً من الفرنكات.

هذا فضلاً عن أن إيراد القناة هو محل للزيادة فى المستقبل كما يؤكده الحال فان إيراد المدة من أول يناير إلى ١٠ مارس من هذه السنة بلغ ٢٦،١٢٠،٠٠٠ يقابله عن هذه المدة فى سنة

١٩٠٩ مبلغ ٢٣ مليوناً. ويقابله عنها فى سنة ١٩٠٨ مبلغ ٢٠ مليوناً كما هو وارد بجريدة الشركة الصادرة فى ١٢ مارس سنة ١٩١٠ فتكون زيادة الإيراد فى هذه المدة فقط عن مثلها فى العام الماضى ثلاثة ملايين من الفرنكات وليست هذه الزيادة مجرد صدفة ولا ناتجة عن ظروف خاصة فإنه بعمل حساب الزيادة المطردة عن جميع المدة الماضية من الامتياز الحالى وجد أن متوسط الزيادة السنوية ثلاثة ملايين من الفرنكات. وأنه لا مانع يمنع من اطرد مثل هذه الزيادة فى المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التى ستجىء فى هذا التقرير.

وقد رأت اللجنة أن تضع لحسابها فروضاً ثلاثة. أولها أن الزيادة المطردة للإيراد ستكون ثلاثة ملايين فرنكات من الآن إلى سنة ٢٠٠٨ قياساً على الماضى. والثانى أن يكون مبلغ الزيادة هو مليونان فقط من الآن إلى سنة ٢٠٠٨ كما هو المعقول وكما ذكره جناب المستشار المالى فى مذكرته الأولى. والثالث هو الفرض التحكمى الذى ذكره جناب المستشار المالى فى مذكرته الثانية وهو أن الزيادة المطردة تكون مليونين عن المدة الأولى أى من الآن إلى سنة ١٩٦٨ ومليوناً واحداً عن المدة الثانية أى من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ باعتبار أن المصروفات فى كل فرض من الفروض ٢٥ مليوناً عن المدة الثانية. ليتبين الفرق بين ما تأخذه الشركة وبين ما تعطيه فى كل فرض من الفروض الثلاثة.

مجموع إيرادات القناة مدة الأربعين سنة من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ . . . .

تنزيل مصروفات المدة المذكورة (من سنة ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٨) بواقع ٢٥ مليون فرنك سنوياً.

صافى جملة الإيرادات بعد المصروفات . . . .

قيمة ما تأخذه الشركة بواقع النصف . . . .

تنزيل قيمة ما تعطيه الشركة وهو قيمة أربعة الملايين جنيه والحصص السنوية فى أرباح المدة من سنة ١٩٢١ (بفوائدها المركبة بواقع ٣ ١/٤ فى المائة) إلى سنة ١٩٦٨ وتقسيطها على أربعين قسطاً سنوياً متساوياً بفائدة ٣ ١/٤ فى المائة أيضا من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ وقيمة كل قسط بفرض أن زيادة الإيراد سنويا ثلاثة ملايين فرنك ٣,٣٤٥,٠٠٠ جنيه مصرى . وبفرض أنها مليونان فقط ٢,٩١٦,٠٠٠ جنيه مصرى وهذا وذاك حسب الطريقة التى اتخذها جناب المستشار فى جدوله الثانى بعد التعديل الذى أدخله عليها فيه. لأنه فى ذلك الجدول قد جعل فوائد الأربعة ملايين وفوائد الحصص من سنة ١٩٢١ تتجمد كل ستة أشهر بدلاً من أن تتجمد كل سنة كما حسب أولاً . وقد أحدثت هذه الطريقة فرقاً عظيماً فى مقدار الأقساط السنوية بعد سنة ١٩٦٨ ومع هذا الغبن فان اللجنة تأخذ مبلغه بتمامه وهو :

قيمة ما تأخذه الشركة زيادة عما تستحقه فى مدة الامتداد بدون فوائد. . . . . . . قيمة فائدة هذه الزيادة التى تأخذها الشركة بلا حق بواقع ٣ ١/٤ فى المائة . . . . . جملة الفرق أصلاً وربحاً . . . .

الفرض الأول	الفرض الثانى	الفرض الثالث
باعتبار أن الزيادة السنوية المطردة ٣ مليون فرنك من سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨	باعتبار الزيادة مليونى فرنك فى كل سنة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨	باعتبار الزيادة مليونى فرنك فى السنة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٦٨ ثم مليون من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ .
جنيهات مصرية	جنيهات مصرية	جنيهات مصرية
٥٥٩,٣٣٧,٠٠٠	٤٣٦,٦٦٩,٠٠٠	٤٠٥,٠٣٧,٠٠٠
٣٨,٥٧٥,٠٠٠	٣٨,٥٧٥,٠٠٠	٣٨,٥٧٥,٠٠٠
٥٢٠,٧٦٢,٠٠٠	٣٩٨,٠٩٤,٠٠٠	٣٦٦,٤٦٢,٠٠٠
٢٦٠,٣٨١,٠٠٠	١٩٩,٠٤٧,٠٠٠	١٨٣,٢٣١,٠٠٠
١٣٣,٨٠٠,٠٠٠	١١٦,٦٤٠,٠٠٠	١١٦,٦٤١,٠٠٠
١٢٦,٥٨١,٠٠٠	٨٢,٤٠٧,٠٠٠	٦٦,٥٩٤,٠٠٠
١١٤,٤٣٦,٠٠٠	٧٤,١٩١,٠٠٠	٦٤,٠٠٦,٠٠٠
٢٤١,٠١٧,٠٠٠	١٥٦,٥٩٨,٠٠٠	١٣٠,٥٩٨,٠٠٠

يتبين من هذا أن زيادة ما تأخذه الشركة عما تعطيه يكون مبلغ ١٣٠,٥٩٨,٠٠٠ جنيه على فرض أن الزيادة فى مدة الامتياز مليونان وفى مدة الامتداد مليون وهى الطريقة الوسط التى قال عنها جناب المستشار المالى أنها الطريقة المقبولة وهى التى تعول عليها اللجنة فى حسابها .

وقد يرد على هذه النتيجة اعتراض وهو أن هذه الحسبة قد استبعد فيها من المصروفات العمومية حاصل الاحتياطى القانونى . وحاصل استهلاك الموجودات . وحاصل استهلاك الديون . وحاصل استهلاك السهام. وهذه الحواصل لازمة فى المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة أربعين سنة أخرى. ولكن هذا الاعتراض مدفوع بأن المبالغ التى خصصت للاحتياطى القانونى باقية على حالها وستبقى إلى نهاية مدة الامتداد الجديدة ولا حاجة لزيادتها فضلاً عن أن أنظمة الشركة لا تسمح بزيادتها عن أكثر مما وصلت إليه الآن. وكذلك حاصل استهلاك الموجودات فان مقدار ما وضع فيه من عهد تأسيس الشركة إلى سنة ١٩٠٨ هو مبلغ

٥٠ مليوناً من الفرنكات والباقى منه لغاية سنة ١٩٠٨ نحو ٤٩ مليوناً من الفرنكات فكأنه هو أيضاً باق على حاله وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة.

أما استهلاك الديون فإنه بمقتضى هذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ إلا بمقدار ما يصيبها فى القروض التى تعقد بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل فى الاعمال اللازمة لتحسين القنال من سنة ١٩١١ . والمنتظر أن هذه القروض لن تكون باهظة لدرجة أن أقساط استهلاكها بعد سنة ١٩٦٨ يكون لها تأثير يذكر فى حاصل المصروفات.

أولاً- لأن هذه القروض ستقسط على أقساط متساوية فى جميع المدة أى من يوم عقدها إلى تمام استهلاكها والمساهمون الذين يقررون تلك القروض لا يقبلون أن تتحمل مصلحتهم هذه الأقساط مع أقساط الديون الحالية التى يبلغ قسطها السنوى الآن نحو ١٧ مليوناً من الفرنكات إلا إذا كانت لا تؤثر فى أرباح سهومهم تأثيراً يذكر.

ثانياً- أن جميع ما اقترضته الشركة من الديون التى صرفت فى أعمال توسيع القنال وتحسينه إلى أول العام الماضى لا تتجاوز ١٣٩ مليوناً من الفرنكات. وهذه الاعمال قد أصبح القنال بها فى الحالة الراهنة نحو ضعفيه فى وقت إنشائه.

ثالثاً- أن الشركة أصدرت فى ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ قرضاً بمبلغ ٥٠ مليوناً لمدة ٥٣ سنة وجاء فى التقارير التى قدمها مجلس الإدارة لجمعية المساهمين بمناسبة هذه السلفة أن هذا المبلغ كاف لتوسيع القنال توسيعاً عظيماً يسمح لسفينتين من أعظم السفن المعروفة إلى الآن أن تمرا معاً من القنال بدون تخزين. يراجع محضر الجمعية العمومية للشركة سنة ١٩٠٧. على هذه الاعتبارات ونظراً إلى أن مندوبى الحكومة لم يستطيعوا إفادة اللجنة رغما عن إلحاحها عن قيمة المبالغ المنتظر اقتراضها ولو على وجه التقريب لإنفاقها على أعمال التوسيع من سنة ١٩١١ يمكن تقدير القرض المحتمل للتوسيع الموهوم بمائة مليون من الفرنكات. ولا شك فى أن قسط مثل هذا المبلغ بعد سنة ١٩٦٨ يمكن دفعه بسهولة من الاثنى عشر مليون فرنك التى قدرت اللجنة احتمال زيادتها على المصروفات الحالية. ومما ذكر يتضح أن الحسبة السالفة الذكر مضبوطه من حيث كونها فرضاً مقبولاً ومبنياً على أساس صحيح من الوجهة المالية.

وعلى الرغم من هذا التساهل الذى استعملته اللجنة لصالح الشركة فى هذه الفروض المتقدمة فإن النتيجة قد جاءت دالة على الغبن الفاحش الذى يتحمل أضراره الجيل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر ولا ضرورة مالية يتعذر دفعها إلا بهذه الوسيلة.

قد يقال أن لدى الحكومة ضرورات مالية تلجئها للمخاطرة لقبول تحمل هذه الخسائر الفادحة ومع أن مثل هذا القول لا يصادف قبولاً وخصوصاً بعدما سألت اللجنة مندوبى الحكومة عن هذه النقطة فأجابوها فى جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بأن " الحكومة لم تكن مضطرة فى

الوقت الحاضر للأموال " ثم قالوا جواباً على سؤال آخر " لا يوجد اضطرار بالمعنى الذى تقصده اللجنة أى لا يوجد اضطرار شديد للمال ".

على أنه سواء كان لدى الحكومة اضطرار للمال أو لم يكن فان اللجنة ترى أن هذا المشروع صفقة خاسرة ولا يجوز المخاطرة بأموال الأمة فى التعاقد به.

الاعتبارات التى يبررون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى أن هناك اعتبارات أخرى تبرر البحث فى هذا الاتفاق قبل الأوان وكلها تنحصر فى مخاوف يظن أنها محتملة الوقوع وأنها تهدد مصر فى مستقبل قناتها وخصوصاً عندما تؤول إليها بعد نهاية الامتياز الحالى.

والظاهر أن هذه المخاوف هى إحدى العوامل التى دفعت الحكومة إلى تبادل المخابرات مع الشركة فى هذا المشروع واستعدادها لقبوله وتحسينه والدفاع عنه وعلى الأخص بعد أن تبين لها أنه يعود بفوائد مالية على الخزينة المصرية من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٦٨.

أما تلك المخاوف فهى :

أولا– تنقيص رسوم المرور إلى خمسة فرنكات على الطن الواحد بناء على تعهد حاصل من الشركة.

ثانيا– تعمد الشركة إنقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها إنقاصاً يضر بمصلحة الحكومة إذا لم تتفق الحكومة معها من الآن.

ثالثا– منافسة قنال بنما لقنال السويس.

رابعا– ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات تنقص من أهمية قنال السويس.

خامسا- احتمال مطالبة الحكومة متى عاد لها القنال بتخفيض الرسوم تخفيضاً كبيراً أو طلب جعل المرور من القنال مجاناً.

ولما كانت هذه المخاوف يظهر فى بادئ الأمر إنها تستحق الاعتبار والتفكير بحثتها اللجنة بحثاً دقيقاً وتبين لها فى كل وجه منها ما يسمح لها بأن تحكم بأن هذه المخاوف جميعها وهمية ولا تستحق أدنى اهتمام ولا اعتبار. خصوصاً وأن معظمها سبق تهديد الشركة به فبحثته من سنين وظهر لها فيه ما ظهر للجنة الآن وجاهر جناب رئيس الشركة بنتيجة أبحاثه فيه بجلسة الجمعية العمومية التى انعقدت بمدينة باريس فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٨ حيث قال عن منافسة قنال بنما أو قنال آخر سواه وعن ظهور طرق جديدة للمواصلات وعن إنقاص الرسوم ما يأتى :

"ماذا نخشى فى المستقبل. لم يعد بعد محل لذكرى هذه الحكاية حكاية قنال ثان فقد ذهب بها الزمان وإن سكة حديد سيبريا وسكة حديد بغداد لا يمكنهما إلا أن تسرعا فى حركة التجارة فاذا نقصنا بسببهما بعض الركاب فمن المحقق أن التجار يفضلون دائماً نقل بضائعهم عن طريق البحر وأن قنال بنما لن يتحقق قبل عشر سنين ومع ذلك فان الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائماً طريق قنال السويس. ولقد رأيتم النتيجة ومهما يكن من الأمر فأرباحكم لن تقل وإنا لننتظر اليوم الذى يمكننا من أن يكون لدينا ما نزيد به ما يوزع على الأسهم وهذه الزيادة لا بد أن تجئ فان الصين تبتدئ الآن فى أن تفتح أبوبها للتجارة وإن فيها من عدد السكان ما يزيد على سكان أوربا أجمع ولا شك فى أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً للمسالك التى تجوس خلال تلك الأقطار".

ثم قال فيما يختص باحتمال إنقاص الرسوم ما يأتى :

"وإن انقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخيفنا. إنكم لتعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون فى سنة ٩٠٣ قد عوض فى سنة واحدة. وأنكم لتذكرون أيضاً أن إنقاص الرسم ٧٥ سنتيما فى سنة ٩٠٦ قد عوض فى أقل من عامين ترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخيفنا بشيء".

ومع إنه فيما مر ذكره تمام الكفاية عن أى رد تقدمه اللجنة لدفع هذه الأوجه الثلاثة إلا أنها ترى من واجباتها أن تشرح للجمعية كل ما ظهر لها ضد هذه المخاوف عند بحثها فيها لتكون الجمعية على بينة منها.

احتمال إنقاص رسم المرور لتعهد الشركة باتفاقية لوندره

جاء فى مذكرة جناب المستشار المالى ما يأتى :

"ولكن سعر مرور كل طن يميل إلى النقصان بسبب ما تعهدت به الشركة فى هذا الصدد".

ثم جاء مندوبو الحكومة وأكدوا بجلسة اللجنة المنعقدة فى ١٤ فبراير سنة ٩١٠ حصول هذا التعهد.

طلبت اللجنة من مندوبى الحكومة أن يرسلوا لها هذه الاتفاقية لتطلع على نصوصها فبعثوا لها بترجمة محضر جلسة عقدت فى لوندره فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بمركز شركة بننسولاراند أو رينتال حضرها أرباب السفن ومندوب من شركة القناة وتقرر فيها جملة مواد منها إنقاص رسم المرور فى القناة.

ولم يبعثوا إليها بنص الاتفاقية ولا بشيء يستدل به عليها. ولما لم تكتف اللجنة بهذا المحضر الذى لا يربط الشركة بأدنى تعهد إلا إذا صدق عليه من جمعيتها العمومية. فقد أعادت

الاستعلام عن ذلك من مندوبى الحكومة بجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ فأجابوا بأنه لا يوجد غير هذا المحضر.

سألت اللجنة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمى الشركة قبلت العمل بنصوص هذا المحضر فأجابوا بما يأتى :

" نعم قبلت العمل به ونفذته فعلاً ".

يستنتج مما ذكر أن الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر على أن هناك اتفاقاً مع شركة القناة صدقت عليه جمعيتها العمومية وأخذت فى تنفيذه. ولكن الحقيقة غير ذلك لأن اللجنة عثرت أثناء أبحاثها على أن الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محضر الجلسة المذكورة ولم تعتبره اتفاقاً بل قالت عنه ما يأتى نصه :

"إنه لم يعمل عقد ولا اتفاق ولا تعهد بل كل ما تم هناك إنما هو فى الحقيقة " بروجرام " لا يمكن تطبيق أى مادة من مواده فى المستقبل إلا بقرار يصدر لذلك من جمعية المساهمين".

وفضلاً عن هذا فان الشركة وزعت أرباحاً عن سنة ١٩٠٤ على مساهميها باعتبار السهم ٢٨,٢ فى المائة كما يؤيده ما جاء بالمذكرة الملحقة بمذكرة جناب المستشار المالى. مع أن محضر جلسة سنة ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بأنه لا يجوز للشركة أن توزع أرباحاً أكثر من ٢٥ فى المائة وأن كل ما زاد عن ذلك يستعمل فى تنزيل الرسوم إلى أن يصل الرسم عن الطن الواحد خمسة فرنكات.

فهل بعد ذاك التصريح الرسمى وبعد هذا الايضاح يمكن أن يقال بأن شركة القنال مرتبطة باتفاقية تقضى بتنزيل سعر المرور إلى خمسة فرنكات عن كل طن واحد.

على إننا لو جارينا الحكومة وقدرنا بأن الشركة مرتبطة بهذا المحضر فما الذى يحصل لو أنقصت الشركة الرسوم تدريجيا؟ .

يمكننا أن نقول ونؤيد بالبراهين العديدة أن إنقاص الرسم تدريجياً لا يؤثر مطلقاً على زيادة الأرباح. بدليل أن الرسم قد نقص فى مدة الأربعين سنة الماضية ٤١ فى المائة من قيمته أى أنه أصبح الآن ثمانية فرنكات إلا ربعاً بعد أن كان ١٣ فرنكاً ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنوياً عن ثلاثة ملايين فرنك فى المتوسط كما سبق القول.

كان الرسم فى سنة ١٨٧٤ ــ ١٣ فرنكاً عن كل طن وكان الإيراد ٢٦,٧٢٦,١٤٣٥ فرنكاً. فلما أنقص الرسم تدريجياً إلى أن صار ثمانية فرنكات إلا ربعاً عن كل طن زاد الإيراد إلى خمسة اضعافه فصار فى سنة ١٩٠٩ ــ ١٢٤ مليون فرنك.

ومع ذلك فان زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق أيضاً بمقدار البضائع التى تمر من القناة سنوياً.

إذاً يكون إيراد القناة مرتبطاً بعاملين متعاكسين أحدهما قوى ينتج زيادة مطردة فى كل عام وهو البضائع التى تمر من القناة وتقدم الملاحة التجارية بين الشرق والغرب. والآخر ضعيف وهو ميل شركات الملاحة المعضدة من الدول إلى تنقيص رسم المرور.

فأما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب فان تقدمها راجع إلى سببين عظيمين أولهما تقدم الأقطار الشرقية فى الحركة الاقتصادية بزيادة المحاصيل المختلفة وتشعب طرق المواصلات فى أنحائها. والثانى توجيه عناية واهتمام الدول المتمدنة إلى تقوية بحريتها التجارية.

أما الأقطار الشرقية فلا يزال أغلبها فى مبدأ تقدمه الاقتصادى ولا يزال استغلالها فى طفوليته فان الجهات المنحصرة ما بين السويس وكمشتقا أغلبها تفتح للتجارة الآن خصوصا مملكة الصين التى هى أوسع مساحة وأكثر سكاناً ولا تزال فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع الغرب فى ابتدائها ومن المحقق أنها سائرة إلى الأمام بدليل أن مجموع تجارتها الخارجية يزيد زيادة محسوسة فانه كان فى سنة ١٨٩٩ على نحو ضعفيه فى سنة ١٨٩١ ومن وقت معاهدة (تانكين) الإنجليزية الصينية أى من سنة ١٨٤٢ إلى الآن – قد فتحت للتجارة ثمان وثلاثون مدينة صينية ولا شك فى أن سيتبعها غيرها إلى أن تفتح جميع المملكة الصينية الكبرى للمتاجر الأجنبية.

هذا فيما يتعلق بالتقدم المنتظر للأقطار الشرقية فى حركتها الاقتصادية الذاتية أما الدول الأوروبية فإنها تهتم كثيراً بتقوية بحريتها التجارية وإنماء علاقاتها المالية فى الشرق. فإن ألمانيا قد تقدمت من ثلاثين عاماً فى هذا السبيل تقدما عظيماً كان يزاحم التجارة الإنجليزية التى كانت منفردة بأسواق العالم وكذلك إنكلترا وروسيا وجميع الدول الأوروبية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية فى الشرق.

كل ذلك يدل على أن مقدار المتاجر التى ستمر من قناة السويس سيزداد فى السنوات الآتية زيادة كبرى لا يؤثر عليها إنقاص الرسوم بل بالعكس ستتوالى الزيادة فى الإيراد كلما أنقص الرسم فى المستقبل كما كان الحال فى الماضى.

نعم إن لكل إيراد حداً لا بد من أن يقف عنده متى وصل إليه ولكن إيراد قنال السويس لا يزال فى دور الطفولية ولا ينتظر أن يبلغ حده إلا بعد زمن طويل ما دام العالم فى تقدم وارتقاء.

تعمد الشركة إنقاص الرسم

قال جناب المستشار المالى فى مذكرته "إن تنقيص الرسم موكول للشركة وحدها فاذا أنقصت السعر فى آخر مدة الامتياز يستحيل على الحكومة المصرية أن ترفعه بعد".

واللجنة ترى أن أساس كل عمل تجارى هو التبادل فى المنفعة أى أن ما يعطى يكون مساوياً بقدر الإمكان لما يؤخذ فإذا كنا لم نقبل التعاقد مع شركة القناة بالشروط المعروضة علينا الآن فذلك لأننا نرى فى مد الأجل الآن خطأ واضحاً وفى الشروط غبناً فاحشاً. وإن اللجنة لا تستبعد مطلقاً أن يأتى يوم تقدر فيه الشركة الفوائد التى تعود عليها من التعاقد مع الحكومة المصرية تقديراً صحيحاً غير تقديرها الحالى.

ولكنا نستبعد كل البعد أن شركة دولية كبرى كشركة القناة تعمل عملاً يضر بمصالح مساهميها قبل أن يضر بمصلحة المصريين وهو تخفيض سعر المرور تخفيضا هائلا رغبة فى النكاية بمصر أو انتقاماً منها. لا لعلة غير كونها لم تقبل أن تتعامل معها معاملة كلها غبن وضرر ومع ذلك فان اللجنة ترى أن اليوم الذى يتوقع فيه جناب المستشار المالى أن الشركة تعمل على الانتقام من الحكومة المصرية بإنقاص رسم المرور هو اليوم الذى فيه تعتقد كل الاعتقاد بأن الشركة تكون أكثر امتثالاً واستعداداً لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها على شروط ترضيها حفظاً لمصالح مساهميها التى تكون مهددة فى ذلك الحين أكثر من مصالح المصريين بدليل سعيها من الآن إلى هذا الاتفاق إذ ليس من السهل أبداً على شركة القنال أن تترك يوماً هذا الكنز العظيم وتحرم مساهميها من خيراته الغزيرة مهما تكبدت من مشاق المساعى وباهظ النفقات.

لذلك لا ترى اللجنة محلاً مطلقاً لما تطير به جناب المستشار فى هذا الموضوع.

جعل المرور مجاناً

جاء فى مذكرة جناب المستشار:

"إن الحكومة المصرية لا تقدر على المعارضة فى طلب تنقيص رسم المرور عند عودة القناة إليها أو فى طلب جعله مجانا".

لا نعلم أن الدول الاوروبية تعرضت قبل الآن لتحرير قناة صناعية من رسوم المرور بل كل ما فعلت فى الماضى إنها تعرضت للبوغازات والأنهر الطبيعية التى من شأنها أن تكون عامة لمرور جميع المتاجر ولم تكن لتحرر تلك الممرات الطبيعية غصباً بل حررتها فى مقابل تعويضات مالية دفعتها فإنه لما امتنعت بواخر الولايات المتحدة عن دفع رسوم المرور فى ممرات الدنمارك الثلاث دعت هذه الأخيرة الدول للمفاوضة فيما إذا كان من الممكن جعل السوند والبلت الكبير والبلت الصغير ممرات حرة فى مقابل تعويض تدفعه لها فاتفقت بناء على ذلك على عقد اجتماع دولى فى مدينة كوبنهاجن وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية مارس

سنة ١٨٥٧ التى نتج عنها جعل هذه الممرات حرة ومجاناً وقررت الدول لها مبلغاً كافياً رضيته تعويضاً.

وكذلك لما أرادت الدول أن تحرر الملاحة فى نهر الاسكو من الرسوم دفعت للملكة الهولاندية تعويضاً مالياً كافياً لذلك بمقتضى معاهدة سنة ١٨٦٣.

هذا ما حصل فى الأنهر والبوغازات الطبيعية التى شقتها يد القدرة لتكون مباحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية المحاطة من كل جانب بملك مصر والتى ساعد المصريون فى إنشائها بعشرات الألوف من العمال والملايين من الفرنكات. لذلك لا ترى اللجنة محلاً للتخوف من هذه الجهة.

ومع ذلك فان مصر قبل انتهاء الامتياز الحالى لا تعدم حينئذ وجود عشرات من الشركات الدولية الأوروبية والأمريكية التى تطلب الربح فى أى مكان وتتفق معها على استغلال القناة بشروط عادلة لا غبن فيها فيكون لمصر منها مساعد لا يقل عن قوة الشركة الحالية وربما كان أعظم قوة منها.

فإذا خالفت الدول سنتها فى عدم التعرض للقنوات الصناعية وتعرضت لتحرير قنال السويس من الرسم ولم تجد الحكومة طريقاً لدفع ذلك فإن تحرير القناة من الرسم لن يكون بلا مقابل بل إن الدول على كل حال ستعوض على مصر بعض الخسائر التى خسرتها فى القنال.

خطر اختراع طرق جديدة للمواصلات

لا ريب فى أن قناة السويس هى أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من المنتظر أن ينافسه طريق الرجاء الصالح. لأن الفرق العظيم بين الزمن اللازم لقطع الطريقين يسقط هذه الفكرة مهما كانت الظروف المستقبلة.

وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الرسمى للبحرية الفرنسية.

تقطع سفن البضائع ذات السرعة المعتادة المسافة من مرسيليا إلى هونغ كونغ فى ٧٥ ٣/٤ يوماً عن طريق الرجاء الصالح و٤٧ يوماً عن طريق القنال. ومن مرسيليا إلى بمباى فى ٦٢ ١/٢ عن الطريق الأول و٢٧ يوماً عن طريق السويس. ومن مرسيليا إلى كولومبو فى ٦١ يوماً عن الطريق القديم و٢٩ ٣/٤ عن طريق السويس. ومن مرسيليا إلى تمتاف فى جزيرة مدغشقر فى ٤٧ ١/٤ عن الطريق الأول و ٣٠ ١/٤ عن الطريق الثانى.

كذلك ليس من المنتظر أن يزاحم قنال بنما قناة السويس مزاحمة جدية كما ذكر البرنس دارمبرج وكما يؤخذ من الأوضاع الجغرافية للقناتين.

وكما أن قناة السويس لن تزاحم بطريق الرجاء الصالح ولا بطريق بنما فانها لن تزاحم كذلك بالسكك الحديد كسكة حديد سيبريا أو سكة حديد بغداد فإن المتاجر الكبرى التى تنقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس. لا تنقل مطلقاً فى السكك الحديدية ما دام فى الوجود طريق بحرى مختصر يمكن نقلها فيه نظراً للفرق الهائل فى كلفة شحنها وتفريغها مراراً إذا نقلت بطريق البر فضلاً عما فى الطريق البحرى من وسائل الحفظ والصيانة.

والواقع يؤيد ذلك لأنه لا مصلحة للتجار فى أن يحملوا بضائعهم فى البحر من ثغور أوروبا المختلفة إلى شطوط آسيا الصغرى ثم يفرغونها ثم يحملونها فى السكة الحديد ويدفعون عليها أضعاف الأجرة البحرية ثم يفرغونها مرة أخرى على ضفاف الخليج الفارسى ليشحنوها مرة ثالثة فى سفن تحملها إلى سواحل أفريقيا الشرقية أو ثغور آسيا دانيها وقاصيها. مع أنهم لا يستفيدون تلقاء تحمل هذه المشقات اقتصاد شيء من الوقت ولا من المال. وقد جاء فى كتاب المسيو شارل رو وكيل الشركة بخصوص هذه المسألة ما يلى :

"إنى أشك فى أن إنشاء السكة الحديدية فى آسيا الصغرى يعود بضرر حقيقى على قنال السويس (ولا يمكننى أن أكرر ما قلته عن سكة حديد سيبريا) إن هذه السكك ستفتح الأقطار الشاسعة فى آسيا الصغرى لمحاصيل الغرب وبضائعه وتعطيه كذلك محصولاتها ولكن التجارة ستستمر (فى علاقاتها مع الشرق الأقصى) تفضل الطريق البحرى للسويس عن طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسى الذى هو طريق نصفه بحرى ونصفه برى وعلى ذلك يمكننا أن نحكم من الآن أنه لن يكون لسكة حديد بغداد أو أى سكة أخرى تنشأ بين آسيا الصغرى والخليج الفارسى تأثير ما على مركز القناة التجارى.

بقيت فكرة أخرى متممة للاعتبارات التى رأى جناب المستشار المالى أنها مؤيدة للمشروع وهى احتمال ظهور اكتشافات علمية الأمر الذى ينقص من أهمية القناة فى تجارة العالم.

إن هذه الفكرة ليست مستحيلة عقلاً بل هى تدخل فى حيز الإمكان العام. ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات مجهولة بطبعها إلى الآن وان احتمال أمور مبهمة غير معينة لا توجد لها بشائر تدل عليها حتى ولا فى حيز الأبحاث العلمية لا يمكن أن يعتبر أساساً لتقدير الأشياء الموجودة بالفعل. فليس يوجد من الآلات الصالحة لنقل البضائع الكثيرة إلا طريق السكة الحديد وطريق البحر وقد ثبت أن طريق السويس هو أقرب هذه الطرق وأقلها نفقة فلم يبق إلا طريق الهواء وهو مهما تقدم لا يسلكه إلا المستطلع أو المتنزه أو المسافر على الأكثر وليس صالحاً لحمل الأثقال كما تدل على ذلك بوادر هذا الاختراع الحالية.

على أن تقدم العالم يسير بنسبة واحدة فى كل الأشياء فإذا تقدمت الاختراعات العلمية إلى درجة يخشى منها على أكثر الممرات موافقة للتجارة كقنال السويس مثلاً تقدمت كذلك حركة التجارة وموادها حتى تشغل جميع طرق المرور.

وإذا كان القنال بعيداً عن أن ينافس بطرق أخرى فإنه عن التأثر بالحوادث السياسية أبعد لأنه من الوجهة السياسية متفق على حيادته ولأن الحوادث الماضية لم يكن لها عليه من الأثر ما يحمل على الخوف من أمثالها فى المستقبل. فقد انتشبت الحروب الكبرى سواء التى قامت فى أوروبا أو آسيا أو افريقيا منذ افتتاح القنال وقامت الثورات الهائلة التى حدثت فى العالم فى هذه المدة بعيداً عن القناة وعلى ضفافها نفسها فلم تؤثر مطلقاً على إيراداتها بل بالعكس كانت فى ازدياد دائم ولو رجعنا إلى الإحصاء لوجدنا أنه كلما اشتدت ريح الحوادث واشتعلت نيران الحروب زاد إيراد القنال عن مثله فى أوقات السلم والصفاء.

زادت إيرادات القناة فى سنة ١٨٨٢ (وهى سنة الحوادث العرابية التى كادت تسد فيها القناة) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التى قبلها وزادت فى سنة ١٩٠٤ سنة الحرب الروسية اليابانية ١٣ مليوناً تقريباً عن السنة التى قبلها.

كل هذا البيان لا يدع محلاً للتطير والتشاؤم عند الحكم على القناة وتقدير أمور مظلمة لا يدل عليها دليل فى ماضى القناة ولا فى حاضرها ولا يمكن استنتاجها من أى ظرف آخر.

البواعث المرغبة فى قبول المشروع

بعد بحث الفروض الحسابية والاعتبارات العامة التى تقدم ذكرها رأت اللجنة وجوب البحث فى الآراء والأفكار التى أتت بها الحكومة فى مذكرة جناب المستشار المالى وبلسان مندوبيها فى اللجنة للترغيب فى قبول هذا المشروع حتى لا يفوت الجمعية العمومية شيء مما قيل عنه فى موضوعه أو فى حواشيه وليعلم بطريقة واضحة كيف تدرس الحكومة مشروعاتها التى تستأثر بإنفاذها عادة من غير أن تسمح للأمة بمشاركتها فيها برأى قطعى.

قال جناب المستشار:

"إن الحالة التى عليها القناة الآن مضرة بالنسبة لنا لأنها تقضى بأن الجيل الحاضر الذى يتحمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئاً فى حين أن الأجيال القادمة ربما تجنى منها بعد مرور ستين عاماً أرباحاً طائلة. فمن العدل ومن المفيد لمصر اقتصادياً اشتراكها الآن والجيل القريب فى أرباح القنال المستقبلة".

واللجنة ترى أن من واجبات الأفراد والجماعات مهما أسرفوا أن يدخروا من حاضرهم شيئاً ينفع الأعقاب فى مستقبل الأيام القريبة أو البعيدة ما دام ذلك فى الاستطاعة.

إذا تقرر ذلك ورأينا شركة القنال تجرى على هذا المبدأ بطلبها مد أجل امتيازها أربعين سنة قبل نهايته بثمانية وخمسين عاماً سعياً وراء مصلحتها ومصلحة أبناء مساهميها وأحفادهم . فلماذا لا يكون "من العدل ومن المفيد اقتصاديا لمصر" أن تدخر أرباح القناة لأبنائها وأحفادها الذين هم أبناء الأجيال الآتية لا لنتركهم فى بحبوحة السعادة المالية ولكن لنعوض عليهم بعض العوض ذلك العبء الثقيل من الديون الأهلية والأميرية التى يتركها لهم الجيل الحاضر والذى يليه وقد تبلغ قيمة تلك الديون مئات الملايين من الجنيهات ولتعوض عليهم جزءاً مما تصرفت فيه الحكومة فى هذا العصر من ثروتها المالية والعقارية التى باعتها للشركات ولغيرها وأنفقت أثمانها.

يقولون إن الحالة الحاضرة مضرة بالنسبة لنا نظراً لحرماننا من أرباح القنال التى ستتمتع بها الأجيال القادمة ويراد بهذا القول أن نبيح لأنفسنا:

أولا: الاعتداء على حقوق الأبناء والأحفاد فى هذه القناة بعد أن أضاعت الحكومة ما كان للأمة فيها من الحقوق والسهام بأسعار يقدرونها بجزء من عشرة من أسعارها الحاضرة.

ثانياً : أن نتصرف تصرف المبذرين الذين يستدينون مبالغ يصرفونها فى غير حاجاتهم بفوائد فادحة لا يتعامل بها غير المضطر أو السفيه.

ثالثاً : أن نزاحم الأجيال الآتية " مقابل تعويض مادى لا يذكر " فى نصيبها من ثروة ربما كانت تلك الأجيال أقدر منا على التصرف فيها بصورة أو بسلطة أنفع للبلاد مما نستطيع أن نتصرف به نحن الآن. ما دام لا يوجد لهذه الجمعية العمومية ولا لهيئة مجلس شورى القوانين رأى قطعى فى الشؤون المصرية البحتة فضلاً عن صرف الأموال الطائلة التى تزيد فى كل سنة بعد سداد أقساط الديون العمومية وسداد كل ما قضت به المعاهدات الدولية.

ولا شك فى أن كل سبب من هذه الأسباب المتقدمة يمنعنا من أن نتأثر بما يقال ويتحتم علينا أن لا نتبع الا طريق الحق والصواب.

وقال جناب المستشار:

"أن العملية المشروعة لا تبرر فى نظر الأجيال القادمة إلا إذا كانت المبالغ المتحصلة منها تستعمل فى مشاريع تعود على البلاد بالنفع والكسب فتربح البلاد بذلك ربحاً فى المائة يساوى على الاقل سعر خصم الارباح المستقبلة".

واللجنة توافق جنابه على صحة هذه الفكرة من الواجهة النظرية ولكنها مع الأسف لا توافق على صحتها من الوجهة العلمية. وذلك قياساً على الماضى الذى دل على أن الحكومة وجد لديها فى فرص متعددة أموال طائلة فلم تفكر عند صرفها فى مثل هذه المشاريع التى أشار إليها جناب المستشار ومع ذلك فان تلك المشاريع التى ستصرف فيها المبالغ المتحصلة من هذا المشروع

إما أن تكون مشاريع كمالية أو حاجية. فإن كانت كمالية كان من سوء التصرف أن نبيع ما نملك وما ينتظر منه ربح عظيم يساعد أجيالنا الآتية على تحمل نتائج التصرفات الحاضرة لنقوم بأعمال كمالية يمكن تأجيلها إلى الوقت الذى تصير تلك الأعمال فيه حاجية. أو إلى أن يتيسر المال اللازم لها من طريق آخر أفضل أو أقل ضرراً من هذا الطريق. وأما إذا كانت تلك المشاريع حاجية فلا تعدم الحكومة ما لا يقوم مقام الأموال التى ستأخذها من هذا المشروع . بأن تقدم تلك المشاريع على غيرها من المشروعات الكمالية المحضة التى ينفق عليها سنوياً مئات الألوف بل الملايين من الجنيهات رغماً عن معارضة مجلس شورى القوانين الذى يعبر عن رغبات الأمة كمد السكك الحديدية فى مجاهل أفريقيا وهى التى أخذ لها من الأموال الاحتياطية فى الشهور الأخيرة مبلغ ٦٥٤ ألف جنيه رغماً عما أبداه مجلس شورى القوانين من المعارضات الشديدة والآراء السديدة. وكإقامة ثكنات لجيش الاحتلال بالعاصمة وهى التى أخذ لها من المال الاحتياطى كذلك أربعمائة ألف جنيه مصرى فى العام الماضى لأعمالها الابتدائية فقط . وغير ذلك كالخسائر الفادحة التى نتجت من المضاربة بمشترى أسهم غير مصرية ولا مضمونة من الأموال الاحتياطية . وكالأعمال الأخرى التى هى فوق الشؤون الكمالية المملوءة بها صفحات الميزانية العمومية المشتملة على مبالغ تتراوح بين ١٥ و ١٧ مليوناً من الجنيهات فى كل عام وليس للأمة فى صرفها رأى قطعى ولا شورى مقبول مهما كان معقولاً.

ولقد فطن جناب المستشار إلى الشعور العام (الذى لا يجهله) هو تألم الأمة المصرية من صرف أموالها التى هى فى حاجة لها فى مثل تلك الوجوه الكمالية دون صرفها فى شؤونها الحاجية كالتعليم والأمن والقضاء ووسائل نظام الرى والصرف والسكك الحديدية المحروم منها للآن كثير من جهات القطر الداخلية واستهلاك الدين العمومى الذى ازدادت قيمته عما كانت عليه فى سنة ١٨٨٢ . وخشى جنابه أن هذا التألم يدفع الأمة لمقابلة هذا المشروع بمثل ما قابلته به من عدم الاستحسان والاشمئزاز وأنه لا يشجع الجمعية العمومية على التصديق عليه فاحتاط لذلك وجاء بما يطمئن الخواطر ويهدئ النفوس من هذا القبيل فقال ما نصه "إن الارباح التى تعود على مصر من هذه العملية يجب أن لا تنفق فى حاجات الميزانية العمومية وإنما يجب أن تصرف على أعمال تقدم البلاد كالرى والسكك الحديدية وغير ذلك وعلى استهلاك الدين العمومى".

ولكن هذا القول ليس من شأنه أن يدفع الخوف الذى تأصل فى النفوس من تصرف الحكومة فى مال الأمة من غير رقيب عليها.

وليس هذا محل اقامة الدليل على ذلك بذكر تفاصيل الوجوه التى أنفق فيها معظم المال الاحتياطى الذى كان متجمداً وسحب من صندوق الدين عقب اتفاقية ٨ إبريل سنة ١٩٠٤. ولا

يذكر الطريقة التى تعطى بها المقاولات والمشتريات فى جميع مصالح الحكومة - إن نظرة واحدة فى كيفية تحضير هذا المشروع المطروح بين أيدينا تكفى لمعرفة الطريقة التى تسلكها الحكومة - فى تدبير أعمالنا المالية. لأن هذا المشروع الخطير الذى أوقعه حسن الطالع فى يد الجمعية العمومية يجب أن يعتبر عند من لا يعرف حقيقة إدارة أمورنا وأموالنا كقياس ثابت للأعمال التى أجرتها الحكومة فى الماضى والتى ستجريها فى المستقبل ما بقيت على حالتها الحاضرة تعمل فى المصالح العامة مستأثرة بدون أن تشرك الأمة معها برأى قطعى فيها.

كيفية تحضير المشروع وبحثه

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة المشتملة على نصوص تعديلاتها إنه حصلت مخابرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق فرأت اللجنة أن من صالح المشروع مراجعة تلك المخابرات لتعرف أهم النقط الاساسية التى دارت عليها واجابات الشركة عنها حتى تتحقق كما تحققت الحكومة من عدم امكان الوصول إلى منافع أكثر وحتى تكون على يقين من أنه ليس فى الامكان أحسن مما كان.

فطلبت اللجنة من مندوبى الحكومة بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ احاطتها علماً بمضمون تلك المخابرات أو تمكينها من الاطلاع عليها . فأجابوها على الفور بما يلى :

" لم يكن هناك مخابرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة " فكان هذا الجواب موجباً لاندهاش اللجنة واستغرابها لتحضير مشروع خطير دقيق كهذا بدون حصول مخابرات كتابية بشأنه مطلقاً حتى ولو بصفة مذكرات مع تكرار القول بمذكرة جناب المستشار وبمذكرة الحكومة بحصول مخابرات طويلة انتهت بتحضير هذا المشروع. ولما لم يتحقق أمل اللجنة فى وجود أثر للمخابرات والمفاوضات والأولى لدى الحكومة رأت أن تكتفى عن تلك المخابرات بالاطلاع على الرسائل التى ذكرها المستشار المالى فى آخر مذكرته المؤرخة فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٩ اذ قال :

" وهناك مسائل دقيقة تخص بالاتفاقية الجديدة لا محل الآن للإشارة إليها فى نص الاتفاقية وسيتم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل مع الشركة وستعرض صور هذه الرسائل قريباً على مجلس النظارة " .

فطلبت اللجنة فى جلستها المنعقدة فى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ من حضرات مندوبى الحكومة أن يخبروها عن تلك المسائل وعما يكون قد تم فيها فأجاب سعادة ناظر المالية بما يأتى حرفياً :

" لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف مسألة الأربعة والأربعين يوماً ثم مسألة الأراضى التى سيخلفها البحر ومع ذلك فالكلام كان فيها شفهياً " .

ولما يئست اللجنة من عدم وجود آثار للمخابرات ولا للرسائل التى تبودلت بين الشركة والحكومة أرادت أن تكتفى بالاطلاع على تقارير الخبراء الذين أشير اليهم فى خطبة الجناب العالى يوم افتتاح الجمعية العمومية بالعبارة الآتية :

"أن قيمة المبالغ التى ستدفعها الشركة للحكومة مقابل هذا الامتداد قد قدرها بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية".

فطلبت اللجنة من مندوبى الحكومة محاضر أعمال أولئك الخبراء وتقاريرهم لتستنير كما استنارت الحكومة بما جاء بها فأجابوها بما يأتى حرفياً بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٤١ .

"لم يكن هناك تقارير تحريرية. والخبراء هم نفر من موظفى الحكومة قاموا بعمل الحسابات اللازمة التى أقنعت نظارة المالية بفوائد المشروع . ومن هؤلاء الخبراء المسيو روسان الموجود الآن . والمسيو كريج الموظف بمصلحة المساحة " .

فأرادت اللجنة حينئذ أن تعرف القواعد الحسابية التى بنيت عليها أعمال المستشار وأولئك الخبراء للإلمام بها ولمعرفة مقدارها من الصواب فسألت مندوبى الحكومة عن تلك القواعد وهذه الافتراضات، فسألتهم اللجنة عن الأقيسة التى ساروا عليها فى العمليات الحسابية فأجابوا بما نصه.

" لا يوجد عندنا حساب يقينى وهذه العمليات كلها افتراضات " .

ولما خاب رجاء اللجنة فى أن تجد عند الحكومة مخابرات كتابية. أو أثر للرسائل الموعود بتقديمها لمجلس النظار. أو تقارير للخبراء التى أشارت إليهم الحكومة فى خطبة الجناب العالى. أو أساس صحيح للفروض الاحتمالية. أرادت اللجنة أن تعرف كيف حصلت إذاً المخابرة فى هذا المشروع وكيف سارت الحكومة فى بحثه ودرسه حتى صار تحضيره وبناء على أى شىء بنى جناب المستشار طلبه فى مذكرته فى مجلس النظار بأن يصدق على مبدأ هذا الاتفاق اذ قال :

"إننى أعرض المشروع على مجلس النظار ولى ثقة شديدة فى أنه بعد درسه يصدق عليه المجلس فى مبدئه".

فسألت اللجنة مندوبى الحكومة عن الأدوار التى تداول فيها درس هذا المشروع فأجابوا بما نصه:

" الأدوار التى مر بها المشروع هى كالآتى :

عرضت الشركة مشروع الاتفاق على الحكومة ثم تناقش فيه مجلس النظار وأدخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية العمومية وبعد هذا القرار قد صار إمضاء الأمر العالى القاضى بعقد الجمعية من الجناب العالى".

يتضح مما ذكر عدم عرض هذا المشروع الخطير على خبراء اختصاصين من أكابر الخبراء بأوروبا لفحصه ودرسه وإعطاء رأيهم فيه. كما فعلت الحكومة فى مشروع لائحة المعاشات الملكية الذى بقى بين يدى الحكومة تحت البحث والدرس مدة أربع سنوات. ثم استحضرت له من إنكلترا خبيرين شهيرين هما المستر ويات والمستر ريان ثم عرضته بعد ذلك على شركة إنكليزية أخرى بلندره مختصة بمثل هذه الأعمال .

ويتضح فوق هذا أن الذين سمتهم الحكومة فى خطبة الجناب العالى الخديوى "بالأشخاص ذوى الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية" واقتنعت نظارة المالية بأعمالهم هم نفر من موظفيها يشغلون بها وظائف غير الوظائف التى يشغلها عادة ذوو الخبرة الواسعة فى الشؤون المالية. كمراقب حسابات الحكومة. أو مدير حسابات نظارة المالية وما أشبه ذلك من الوظائف العالية الرئيسية .

وان من العبث أن يلاحظ أن هذا المشروع غير محتاج إلى رأى الخبراء بدعوى إنه مبنى على قواعد حسابية فنية نظراً لما كان فيه على الأقل من إلزام الحكومة بمعاشات المستخدمين بعد انتهاء الامتياز. ورفض الحكومة لذلك وهو الأمر الذى يحتاج إلى خبراء لأجل تقدير ما فيه من المنافع فى حالة القبول والمضار فى حالة الرفض .

هذه الوقائع الثابتة بأقوال الحكومة نفسها لا بطريق الظن أو الاستنتاج قد أدهشت اللجنة ودلتها على أن الحكومة كان فى وسعها أن تهتم بدرس هذا المشروع أكثر مما اهتمت به. وإنها لم تعط العناية التى كان يستحقها والتى تعطيها عادة لأى مشروع آخر أقل من هذا المشروع قيمة وأهمية.

وقد زاد دهشة اللجنة ما كانت تصادفه فى إجابات مندوبى الحكومة من الإبهام تارة. ومن عدم انطباقها على الواقع تارة أخرى. فمثال الإبهام فى الجواب ما يأتى :

سألت اللجنة مندوبى الحكومة السؤال الآتى : هل مبلغ أربعة الملايين جنيه الذى ستدفعه الشركة للحكومة، ستعتبره قرضاً بفوائد تجعل لسدادها أقساطاً سنوية ترفعها من إيرادات القنال فتؤثر حينئذ فى حصص الحكومة السنوية أو أن الشركة ستدفع هذا المبلغ من مالها الاحتياطى ولا تأخذ بدله من إيرادات الشركة فأجابوها بعد أربعة أيام بما يأتى :

(يحتمل أنه للحصول على أربعة الملايين جنيه تلتجئ الشركة لعقد قرض وقد روعى هذا الاحتمال عند تقرير شروط الاتفاق واتضح أن ما تدفعه الشركة من فوائد واستهلاك سيؤثر

نوعاً ما فى هذه الحالة على حصة الحكومة فى أرباح المدة التى تبتدئ من سنة ١٩٢١ وتنتهى فى سنة ١٩٦٨ . وعلى كل حال لو تقرر أن مطلوب القرض المذكور لا يدخل فى حساب تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجهاً فى طلب امتيازات تكون معادلة له).

فمن الفقرة الأولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة أن الحكومة لم تعرف إلى الآن ما اذا كانت الشركة ستقترض مبلغ أربعة الملايين جنيه وتجعله سلفة تؤثر أقساطها فى الأجزاء التى ستخصص للحكومة سنوياً من سنة ١٩٢١ أو أنها ستدفعه من الاحتياطى القانونى أو الاحتياطى الخصوصى .

ومن الفقرة الثانية يؤخذ أن باب طلب الامتيازات فى هذا العقد لا يزال مفتوحاً فى وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدى الجمعية العمومية كما هو صريح العبارة الأخيرة.

ولو كان الأمر قاصراً على ذلك لهان ولكن الحكومة ترى أن للشركة وجهاً فى طلب هذا الامتياز ولا بد أن يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه.

أما عدم انطباق بعض تلك الإجابات على الواقع أحياناً فيؤيده حادثة مر ذكرها فى هذا التقرير وهى قول الحكومة بأن الشركة تعهدت بتخفيض رسم المرور كلما ازداد دخل القنال وذلك بمقتضى اتفاقية صدقت عليها الجمعية العمومية للشركة وكلما ناقشتها اللجنة فى هذا القول ازدادت تمسكاً به وإصراراً عليه على أن الحقيقة هى أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها كما مر البيان.

هذا فضلاً عن الاجابات الأخرى التى أضعفت ثقة اللجنة بالعمليات الحسابية التى اشتملت عليها المذكرة الأولى والثانية اذ قال مندوبو الحكومة عندما سألتهم اللجنة عن سبب الفروق فى الحساب بين المذكرتين المنوه عنهما فى بعض العمليات الحسابية ما يأتى :

(أن ما ذكره بالمذكرة الثانية هو المعقول والأكثر احتمالاً)

وبديهى أن معنى هذا القول هو أن ما ذكر بالمذكرة الاولى الرسمية غير معقول وإنه بعيد الاحتمال بعد أن قيل عنها أن كل ما اشتملت عليه من العمليات الحسابية والفروض الاحتمالية مبنى على حكم العقل والتدقيق هذا فضلاً عن أنه لم يمض بين المذكرة الأولى والثانية أكثر من عشرين يوماً واللجنة لا تدرى ما الذى كان يقال عن المذكرة الثانية لو مضى عليها عشرون يوماً أو أربعون.

النتيجة

والنتيجة هى أن اللجنة كانت تتمنى أن تقدم الحكومة السنية للجمعية العمومية مشروعاً محضراً مبحوثاً حق البحث مشفوعاً بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية مضموناً فيه مصلحة البلاد فى حاضرها ومستقبلها القريب بما يصل إليه حد الاستطاعة والامكان راجحة تلك المصلحة على غيرها أو معادلة لها على الأقل فتجيل الجمعية فيها بمعرفتها أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة ثم تبادر بكل ابتهاج وانشراح للموافقة على ذلك المشروع أو تعديله تعديلاً طفيفاً إن كان المشروع قابلاً للتعديل وكان جائزاً لها عمله.

ثم ينصرف أعضاء الجمعية العمومية إلى بلادهم من الثغور الشمالية إلى الحدود الجنوبية رافعين ألوية الشكر والثناء على حكومتهم لجدها وسعيها لخير أمتها وسهرها على مصالح بلادها فتزداد ثقة الأهالى ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين فان ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والمحكومة فى حاجة قصوى إليه دائماً وخصوصاً فى مثل الظروف الحاضرة.

ولكن ما الذى تصنعه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً مهماً خطيراً بسرعة لم تعهد فى الحكومة من قبل. وباختصار كلى يبرره جناب المستشار بأنه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٩ غير مبحوث حق البحث ولا مرفوق بايضاحات ومستندات تؤيده لدرجة أن مذكرة جناب المستشار المالى التى هى أول وآخر مستندات الحكومة فى بيان واثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عندما طلبتها اللجنة منها بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التى كانت طلبتها اللجنة من مندوبى الحكومة وفضلاً عن هذه السرعة رغم خطورة المشروع فإنه جاء سابقاً لأوانه بعشرات من السنين ومعلوم أن السرعة فى العمل والحكم على المستقبل البعيد جداً كلاهما يترتب عليه حتماً الخطأ والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطاً فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قنال السويس أربعين عاماً قبل انتهاء أجل امتيازه بنحو ستين عاماً .

لا ريب فى أن الخطأ حينئذ يكون جسيماً والضرر الذى يترتب عليه حالاً واستقبالاً يكون أجسم لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبحثه كما سبق ذكره وأهم ما رأته فيه كما يأتى بيانه :

أولا - أن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول لا من شركة القنال. ولا من الحكومة المصرية. وكان يجب أن لا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الاقرار عليه من جمعية مساهمى الشركة ما دامت الحكومة ليست هى العارضة للمشروع كما تقول .

ثانياً - أنه ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع كما سبق البيان .

ثالثاً – أنه قد ظهر بالحساب أن فى هذا المشروع غبناً فاحشاً على مصر تقدره اللجنة بنحو ١٣٠,٥٩٨,٠٠٠ مليوناً من الجنيهات أصلاً وفائدة على قاعدة حساب جناب المستشار .

رابعاً – انه لا حقيقة للمخاوف التى تتوقعها الحكومة إذا لم تتفق مع الشركة على مد أجل امتيازها. ثم أن كان بعض هذه المخاوف محلاً للنظر فدفعه ممكن قبل وقوعه. خصوصاً متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة امتيازها كانت أقرب إلى التساهل فى شروط التعاقد مع الحكومة. لأنها لن تجد إلا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها. أما مصر فانها تجد كثيراً من الشركات الدولية تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله.

خامساً – أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التعاقد بالغبن الفاحش سيما وأن التعاقد واقع على مستقبل بعيد لا بد فى الحكم عليه من الخطأ العظيم الذى لا يقبل الجيل الحاضر ولا يرضى بأن يتحمل مسئوليته أمام الأجيال المستقبلة إلا إذا كانت الفائدة مضمونة وواضحة وضوحاً لا ريب فيه.

سادساً – أن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن يقال عنها إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتى:

أولاً – أن لا يوجد مطلقاً غبن فى التعاقد عليها .

ثانياً – أن يستعمل المقابل فى أعمال مثمرة تبرر هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلة وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط كفالة فعلية.

أما والغبن فى الصفقة فاحش. والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأى قطعى فى تدبير شؤونها المالية والداخلية البحتة.

خصوصاً وأن العقد حاصل على زمان أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحاً فهو سابق لأوانه من كل الوجوه وغير مقبول.

فبناء على هذه الأسباب قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا المشروع وللجمعية الرأى الأخير.

الملحق السابع
إجابة نظارة المالية على تقرير اللجنة المشكلة
لنظر مشروع مد امتياز شركة قناة السويس

فى نوفمبر ١٩٠٨ طلب الممثلون للشركة من الحكومة أن تفيدهم عما إذا كانت مستعدة للموافقة على امتداد امتياز القناة وما هى الشروط التى ترضاها فكانت الحكومة حينئذ فى حل من رفض النظر فى هذه المسألة أو الدخول مع هؤلاء المندوبين فى البحث عن إمكان عقد الاتفاق على شروط توافق الطرفين .

وبعد المخابرات الطويلة معهم تمكن المستشار المالى من عرض المشروع على مجلس النظار ليبحث فيه ويتضمن المشروع (فى نظر المستشار المالى) مصلحة القطر فى نظير الامتداد المطلوب فأقر مجلس النظار مبدئياً على جوهر المشروع ولكنه رأى من الضرورى إدخال بعض التعديلات عليه، فهذا المشروع بعد تعديله على هذا المنوال هو عبارة عن الجواب الذى ينوى المجلس إعطائه لممثلى الشركة لأجل إحاطتهم علماً بالشروط التى يقبل بموجبها منح مد الامتياز.

وحينئذ فهو الذى عرضت عليه الشركة هذا الطلب وهو الذى يجيبها ويفرض عليها شروطا ولكن بالطبع ليس . . .

أما ما أعلنه البرنس دارنبرج (رئيس شركة قناة السويس) بأنه "يخشى أن مجلس الإدارة لا يوافق على المشروع " نظراً للتعديلات التى أدخلها مجلس النظار وأقر على اعتمادها بأكملها فذلك إنما يدل على أن الحكومة قد توصلت حقيقة إلى نهاية الحد الأقصى من المزايا التى يمكن طلبها من الشركة نظير الامتداد :

١- أن أرباب السفن وتجار العالم كلما رأوا اقتراب اليوم الذى سيسمح لهم بالأمل فى حرية المرور بالقناة يزدادون معارضة فى تجديد امتياز يكون من شأنه إبقاء رسوم المرور الباهظة على عواتقهم وهاهو مشروع الامتداد قد دفعهم إلى الاعتراض وخصوصاً من أرباب السفن الألمان والإنجليز.

٢ – كلما قرب أجل الامتياز كانت الشركة أقل استعداداً لطلب الامتداد والرضا فى نظره بالشروط الأكثر موافقة. إذ كل اتفاق يراد عقده بين الشركة وبين الحكومة يجب أن يكون مبنياً بالضرورة على مقارنة المزايا التى ينالها كل من الطرفين من الربح المركب. ومن المعلوم أن معدل الربح المركب يختلف اختلافاً كبيراً بحسب مدته الزمانية .

ومثال ذلك أن القسط السنوى الذى يتجمد مع أرباحه سنة ١٩٦٨ ويكون مبدؤه سنة ١٩١٠ ونهايته ١٩٦٨ يفرق بمقدار ٣٠% عنه فيما لو تأجلت بداية سريانه مدة عشر سنوات أى إلى أول سنة ١٩٢١.

واذا تأجل حلول هذا القسط إلى ما بعد ذلك بعشرين سنة أى لسنة ١٩٣١ فمقدار النقص فى قيمته المتجمدة يكون ٥٠ % وهكذا فإن الشركة لكى تتحصل على هذه المزايا بعينها بعد مرور ٢٠ سنة ستضطر لدفع مبالغ موازية للضعف وليس فى وسعها الإقدام على هذا العمل الا بإلزام المساهمين بضحايا لا يرضون بتحملها .

دار الوثائق القومية بالقلعة

محافظ مجلس الوزراء "عن قناة السويس"

محفظة ٩ ج ١/٢٨٢

الملحق الثامن

صورة العدد الثانى عشر من جريدة قناة السويس التى كان يصدرها الدكتور مصطفى الحفناوى

الملحق الثامن

٨ صفحات

١٠ مليمات

صاحب الامتياز ورئيس التحرير
الدكتور مصطفى الحفناوى
الادارة
بشارع ابراهيم باشا نجيب رقم ٦
بجاردن سيتى مصر
تليفون ٢٣٠١٠
٢٩٦٨٤ خاص

قناة السويس

القومى

صحيفة سياسية أسبوعية

الاشتراك السنوى
بمصر ١٠٠
بالخارج ٢٠٠
الاعلانات
يتفق عليها مع الادارة

العدد الثانى عشر — القاهرة : الأحد ٢٥ رجب سنة ١٣٧٤ — ٢٠ مارس سنة ١٩٥٥ — السنة الأولى

بترول المسلمين

بقلم
الدكتور مصطفى الحفناوى

— ١ —

يضربنا الاستعمار بأيدينا ، ويقتلنا بالمعادن الكامنة فى جوف [illegible] بحيرات من الزيت التى يسلمه له العرب والمسلمون طائعين مختارين .

ولسنا ندرى إلى متى ، تظل شعوب هذه الرقعة من العالم ، التى يسمونها بالشرق الأوسط ، راسفة فى براثن اللصوص ، وهى تستطيع أن تجوعهم وتبدد شملهم ، وتوقف حركة مصانعهم ، وتجعل طائراتهم وأساطيلهم ، ودباباتهم من المخلفات التى لا تصلح للاستعمال .

كانت بريطانيا أسبق من غيرها فى الاصابة بشهوة التسلط على الشرق الأوسط ، من أجل طريق الهند ، ثم أحكمت قبضتها على القناة ، ومن بعدها شغفت بالجو وأرادت أن تتحكم فيه وفى آخر مراحل حياتها الاستعمارية استعانت بالجواسيس من أمثال لورنس ، وتعلقت بأهداف الثورة العربية ، كوسيلة تقضى بها على البقية الباقية من امبراطورية آل عثمان ، وبريطانيا هى التى سبقت غيرها بدق إسفين فى بلاد المسلمين ، حينما صدر وعد « بلفور » لليهود ، لتجتذب تأييد الصهيونية الأمريكية فى الحرب العالمية الأولى . وحتى الحرب العالمية الثانية كانت تعيش فى أحلامها الامبراطورية وتقف على قلب الشرق الأوسط ككوبرى يصل بين قارات العالم [illegible]

ومن ناحية أخرى أغرت روسيا ، منذ أيام بطرس الأكبر بالمضايق التركية ، وسلطت عدسات مطامعها الاستعمارية على الخليج الفارسى ولم تكف روسيا فى أى يوم من حياتها عن محاولة الوصول إلى المياه الدافئة والتسابق مع بريطانيا فى ميدان الشرق الأوسط .

* * *

وقد تنبه البريطانيون ، قبل الحرب العالمية الأولى إلى بترول المسلمين وأهميته فأسرعوا لاستنباطه واغتصابه بكل الوسائل ، وكان أبناء العم سام يراقبون عن كثب فى سنوات ما بين الحربين الأولى والثانية التنافس بين روسيا وبريطانيا فى هذا المضمار .

وقد بدأت قصة بريطانيا وبترول المسلمين بخطاب حامى ألقاه ونستون تشرشل ، وكان وقتئذ وزيراً للبحرية ، فى مجلس العموم البريطانى فى ١٧ من يوليو سنة ١٩١٣ ، ومن كلماته فى ذلك الخطاب التاريخى :

« إن سياستنا العليا ترتكز على قدرة الأميرالية على استنباط البترول وتكرير مختلف أصنافه إلى أن نحصل على الصنف المطلوب للبحرية . وهذا يؤدى بنا إلى البحث عن أوجه تعويض ناقص الانتاج منه ، وهذه مشكلة أخرى ، ولكنى شخصيا لا أرى سببا للتردد فى خوض غمار ميدان النشاط الحر . . .

« إن سياستنا العليا هى أن نصبح ملاك البترول ، أو على أسوأ الفروض الأمة التى تراقب البترول ، لتضمن على الأقل الينابيع التى تسد حاجتنا منه » .

وقد أبرم فى سنة ١٩١٣ الاتفاق الانجليزى الايرانى بشأن البترول . وتعرض ذلك الاتفاق فى انجلترا وقتئذ لهجوم ونقد وخصوصا من جانب المشتغلين بتعدين الفحم الحجرى ، واتهم دعاة البترول بالرشوة والمقامرة برأس المال الانجليزى ، ولكن تكفل تشرشل بالرد عليهم وإسكاتهم .

وتبين بعد نظره وصدق فراسته إذ اشتدت قبضة انجلترا على الشرق الأوسط منذ ذلك التاريخ .

وقد استطاعت نقابة البترول التى كانت تعمل لحساب بريطانيا فى إيران ، أن تختطف جزيرة عبدان من الشيخ الذى كان يملكها بايجار

(البقية ص ٢)

الاستعمار الذى يطلّ على العا...
من قناة السويس

يسألوني عن حياتنا بعد تمصير قناة السويس ، ويجب أن نعرف أولا ماذا يراد بقولهم تمصير القناة ؟!

كانت القناة منذ أن شقتها يد الفلاح مصرية ، وفى أسوأ الظروف السياسية التى مرت بمصر لم تتجاسر قوة فى الأرض على تجريد القناة من جنسيتها المصرية ، حتى أن بريطانيا نفسها اعترفت فى صدر المادة الثامنة من معاهدة سنة ١٩٣٦ القناة بأن القناة جزء من مصر لا يتجزأ .

ولكن ، حدث ، لسوء الحظ ، ومن جراء استهتار الخديويين منذ قرن من الزمان أن تمكنت عصابة أجنبية ، تحت رداء شركة ما ، من أن تلقى بقبضتها على هذا الشريان ، فالذى نفهمه إذن من كلمة تمصير ، وهى اصطلاح دارج وغير دقيق ، أن تستخلص القناة من يد العصابة لتديرها مصر إدارة المالك لما عليك والدولة لجزء من الاقليم لا يشاركها غيرها فى السيادة عليه .

ويريد مواطنونا أن يعرفوا ماذا يحدث من تغيير فى حياتنا ، إذا وصلنا إلى هذه النتيجة ، باذن الله . . .

والجواب واضح لكل ذى عينين . . .

القناة عضو فى جسد مصر ، وتتفاوت أهمية الأعضاء فى الجسد باختلاف الوظائف التى تؤديها ، فان كانت حياة الجسد متوقفة على سلامة أحد الأعضاء ، كان الأمر جد خطير .

وما دام أن القناة هى أقصر طريق يصل الشرق بالغرب ، ومنه تمر التجارة العالمية ، وتجتازه ناقلات البترول ، والسفن المحملة من الجنوب إلى الشمال بطيبات الشرق وخاماته التى تغذى المصانع ، وتلك التى تأتى من الشمال إلى الجنوب مشحونة بانتاج المصانع ، أو بالعتاد والأسلحة والجيوش التى تجرد على الشرق ، فان هذا الوضع يؤدى حتما لتسابق الدول العاتية نحونا ، وهذا التسابق ليس بشر دائما ، ولا هو بخير دائما بل يتوقف حظ مصر منه على ما لها من سيطرة على قناتها ، فان هى تركت إدارة القناة للعصابة الأجنبية فنيت شخصيتها ، وفرض عليها أن تخضع لأى وضع ، وإن خالف أحكام القانون الدولى ، لأن الاعتبارات العملية تحجب القانون فى منطق أولئك المتجبرين ، وإن هى تسلمت إدارة القناة ، وباشرتها بنفسها ، تستطيع أن تتحكم فى جميع أصحاب المصالح الملاحية فى القناة ، وعندئذ تصبح ذات كلمة مسموعة ويحسب لها ألف حساب . . .

لنرجع بالذاكرة قليلا إلى الوراء ، ونفكر فى بوابة المدرسة ، ولهذه البوابة حارس مفتول الساعدين ، وكم كنا نلتمس من هذا الحارس الابتسامة والرضا ، إذا حضرنا بعد صلصلة الناقوس ، كى يأذن لنا بالدخول ، فما بالنا لو كان الحارس نفسه هو صاحب

(البقية ص ٧)

صورة فوتوغرافية من العدد الثانى عشر لجريدة قناة السويس التى كان يصدرها الدكتور مصطفى الحفناوى
[illegible]

بترول المسلمين

(بقية المنشور ص ١)

سنوى ، دراهم معدودات ، مائتين وعشرين من الجنيهات الانجليزية ، ودفعت الشركة مقدما إيجاراً لمدة عشر سنوات . ولم تكن انجلترا وقتئذ تسيطر على أكثر من ٢ ٪ من انتاج العالم في البترول ، ولكن تسلطت انجلترا في سنة ١٩٢٠ على ثلاثة أرباع البترول في العالم .

وقلقت الولايات المتحدة الأمريكية وقتئذ من هذا الجبروت فبادلت وزارة خارجيتها مذكرات مع الشيوخ الأمريكي تارة ومع وزارة الخارجية البريطانية تارة أخرى .

وإزاء هذا الهياج الأمريكي جنحت بريطانيا لسياسة التحدى السافر ، فأبرمت في « سان ريمو » في ٤ من أبريل سنة ١٩٢٠ اتفاقا بتروليا مع الحكومة الفرنسية ، ونص فيه على أن البريطانيين والفرنسيين هم الذين يقومون دون غيرهم باستغلال بترول العراق ، وأن أية شركة تستغل هذا البترول يجب أن توضع تحت رقابة بريطانية !!

وقوبل هذا الاتفاق من الولايات المتحدة الأمريكية باحتجاج شديد اللهجة ، وانتهت الاحتجاجات الأمريكية بمفاوضات منذ سنة ١٩٢١ ، حتى صرحوا للشركات الأمريكية باستغلال بترول العراق بنسبة ٢٥ ٪ .

ولكن الانجليز والفرنسيين حصلوا مقابل ذلك على ما يسمى « باتفاق الخط الأحمر » ومفاده أنه لا يمكن أن يقوم الأمريكيون بأى نشاط بترولى في العراق أو شبه جزيرة العرب ، إلا كشركاء للفرنسيين والبريطانيين . ولما اشتعلت الحرب العالمية الثانية وارتفعت حرارة النفوذ الأمريكي تحللت شركات البترول الأمريكية من هذا القيد ، وراحت تستغل البترول السعودى منفردة وبغير شركاء !!

وقبل أن تظفر الشركات الأمريكية باستغلالها ، كانت واقعة تحت وطأة معارضة بريطانية حادة جعلت من أمريكا وبريطانيا فرسى رهان في منطقة الخليج الفارسى .

* * *

حدث في سنة ١٩٢٧ أن ظفرت شركة البترول الأمريكية المسماة « أمريكان جولف أويل كوربوريشان » بعطاء من النقابة البريطانية المهيمنة على استغلال البترول في البحرين ، وكان لابد لنفاذ الصفقة من اعتماد شركة البترول العراق للعطاء ، ومع أن هذه الشركة لم تكن تشتغل في جزيرة البحرين ، فقد رفضت التصريح بالعمل للشركة الأمريكية . وهذه الشركة الأخيرة باعت العطاء الذى رسا عليها لشركة « ستاندارد أويل » بكاليفورنيا . وتدخلت حكومة بريطانيا مرة أخرى ، لتملى شروط الالتزام إملاءاً معتمدة على جاهها واستعمارها البحرين .

واضطرت وزارة الخارجية الأمريكية للظهور على المسرح سافرة ، طالبة من حكومة بريطانيا أن تغير موقف التحدى والعناد الذى وقفته من الشركة الأمريكية ودارت في وزارة المستعمرات البريطانية مفاوضات استغرقت سنة كاملة، وانتهت بمنح الامتياز للشركة الأمريكية بعد إذ قبلت أن يكون أكبر موظفيها وأكثرهم عدداً في البحرين بريطانيين .

وفي سنة ١٩٣٢ تفجر البترول في البحرين وأرادت الشركة الأمريكية توسيع منطقة الالتزام . ولكن هذه الرغبة لقيت معارضة جديدة من لدن ممثلي شركة بترول العراق ، واستمرت المعارضة إلى أن تحول سير الفلك العالمى واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع بريطانيا كلها تحت كنفها وتشملها بما يشبه أن يكون وصاية فتشجع شيوخ البحرين وتعاقدوا مباشرة مع الشركة الأمريكية في سنة ١٩٤٠ ، دون تدخل من البريطانيين . وتمادت الشركة الأمريكية مؤيدة بنفوذ دولتها ، فطلبت امتيازات أخرى في الشياخات المجاورة ، في قطر وفي عمان . وحاولت انجلترا أن تسترد نفوذها وتتدخل ولكن هيهات !!

وزحف رأس المال البترولى الأمريكي على الكويت ، وظهرت المنافسة بين بريطانيا وأمريكا مرة أخرى ، ووقفت وزارة الخارجية الأمريكية من وراء ظهر الشركة الأمريكية بكل ثبات وحزم ، وبعد لأى في المناورات أحنت بريطانيا عودها الفقرى الذى تعرفه السوس، وأبرم اتفاق من شأنه اقتسام الامتياز بين الشركة الأمريكية « والانجلو إيرانيان أويل كومبانى » .

وفي أوج نيران الحرب العالمية الثانية اجتمع عصابة الاستعمار في طهران في نوفمبر سنة ١٩٤٣، وقال ستالين لكل من روزفلت وتشرشل إن استغلال البترول وتوزيعه أمر خطير ويجب أن يعاد فيه البحث . وكان ستالين يتكلم من الورق ، ويدلى ببيانات عن بحار البترول الكامنة في جوف إيران والعراق وشبه جزيرة العرب ، وبعد أخذ ورد اتفق الأقطاب الثلاثة على ألا يتفقوا .

انتهى مؤتمر طهران ، وبقيت مسائل ذات خطر شامخة كالجبال الرواسي ، جبال فيها متفجرات أعدت لحرب عالمية ثالثة ، وما تلك الجبال إلا الحقائق التى لا يريد أن يفطن لها أصحاب البترول من سكان الشرق الأوسط !!

يجب أن يكون معلوما للعام والخاص أن الاتحاد السوفيتى لا يستطيع أن يعتمد على إمكانياته البترولية وحدها فآباره شحيحة عليه وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهى لا تستطيع أن تغطى احتياجاتها بما لديها من بترول تنضب ينابيعه يوما بعد يوم.

هذه هى الحقيقة الأولى، والحقيقة الثانية ، هى أن الشرق الأوسط ، ونعنى بلاد المسلمين ، يملك أغنى وأضخم حقول البترول في العالم .

وتبعاً لذلك لا بد أن يكتوى الشرق الأوسط بنار التنافس الاستعمارى بين كتلتى الشرق والغرب ، فما يقال « عن عالم حر » و « ديموقراطية » وغير ذلك من أكاذيب الدعاية شقشقة لسان ، يراد بها ذر الرماد في العيون .

ولم تستطع روسيا أن تخفى عن الناس فقرها في البترول ، ففى سنة ١٩٤٦ التقى سفير أمريكا في موسكو، جنرال « بيدل سميث » بالمارشال ستالين لأول مرة ، ثم تناول الحديث إلى حاجة روسيا في البترول، ونظراتها الحائرة المسلطة على إيران وهكذا كتب ذلك السفير الأمريكى في مؤلفه « مهمة في موسكو من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٤٩ »، وذكر في هذا الكتاب أن ستالين ناقش على التفصيل مسألة الزيت الإيرانى، واستعرض تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية منذ مؤتمر « فرساى » ، وقال بصراحة إن روسيا تطلب نصيبا هاما من البترول العالمي وإن أمريكا وبريطانيا يقيمان دون ذلك الصعاب والعراقيل .

وكما أن روسيا فقيرة في البترول حتى أن انتاجها الحالى لا يزيد عن سبعة وثلاثين مليونا من الأطنان في العام ، وهو أقل بكثير من البترول الذى تحصل عليه بريطانيا من العراق وإيران ، فكذلك تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بنفس المرارة ، وقد وضعت برنامجا من شأنه أن تستورد من بترول المسلمين في كل عام مائة وخمسين مليونا من الأطنان وتختزن أكثر هذه الكمية في آبارها الخاوية .

ومعروف أن البترول هو غذاء الصناعة الأمريكية، وعماد الاقتصاد الأمريكى، ومن وراء البترول تمشى السياسة ، ومن أجل البترول تحاك الدسائس، وتبرم الأحلاف، وتنصب النقط العسكرية والمواقع الاستراتيجية .

ويجرى كل هذا ، وأصحاب البترول ، يساقون يمينا أو شمالا ، وتلقى إلى بعضهم فتات الموائد ، وتعبث بهم دور الدعاية، والصحافة، وأدوات التبشير ، ثم البوليس، والنقطة الرابعة ، إلى غير ذلك . . .

ورحم الله الشهداء

مصطفى الفقاري

« يتبع »

الأرقام تتكلم

• تأسست شركة قناة السويس برأسمال قدره مائتي مليون من الفرنكات ، أى ما يساوى ثمانية ملايين من الجنيهات ، بسعر العملة في سنة ١٨٥٨ .

• وحصلت الشركة من مصر في سنة ١٨٦٤ ، على تعويض صدر به حكم تحكيم إجرائي من نابليون الثالث ، وهو تعويض قدره ١١٥،٣٥٩،٠٢٨،٦٣ فرنكا ذهبا ، وهو أكثر من نصف رأس مال الشركة ، وذلك مقابل أراضى الدولة التى استردتها لأنها ليست لازمة لأعمال الحفر وتعويضا عن إلغاء السخرة التى فرضها دى لسبس على مصر .

• ودفعت مصر ثمنا للأسهم التى اشترتها مبلغا قدره ٤٦ و٩٤٠ و٢١٠ و١٣٢ فرنكا وقد نهبت هذه الأسهم إذ خطفها دزرائيلى بأقل من أربعة ملايين من الجنيهات ، لم تدخل خزانة مصر ، بل قبضها المرابون الأجانب

• وتكلفت خزانة مصر في القناة من واقع تقرير أحد رجال البنوك الرسميين مبلغ ٣٥٢،٨٢٧،٠٩٧،٠٩ فرنكا ذهبا ، أى أكثر من ضعف تكاليف القناة وموانيها وأكثر من مجموع رأسمال الشركة !!

• بلغ دخل الشركة الصافي في ميزانية سنة ١٩٥٣ ما مقداره : [illegible] أى أكثر من ثلاثين مليونا من الجنيهات .

• ويطيب لنا أن نسأل وزارة التجارة والصناعة ، هل تنفذ على شركة قانون سنة ١٩٤٧ ، الخاص بشركات الالتزام ، وقد نصت المادة الثالثة ، على ألا تزيد أرباح أية شركة ملتزمة عن ١٠ ٪ من رأس المال والباقى يجب أن يستعمل في تحسين المرفق أو يدخل الخزانة .

أما آن لنا أن نتخذ الخطوات العملية لتصفية شركة قناة السويس !!



روى من حديث أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« إن الله وكل بعبده ملكين يكتبان عمله ، فاذا مات قالا ربنا قد مات فلان ، فأذن لنا أن نصعد إلى السماء ، فيقول الله تعالى ، إن سماواتى مملوءة من ملائكتى يسبحون، فيقولان ربنا نقيم في الأرض ، فيقول الله تعالى إن أرضى مملوءة من خلقى يسبحونى ، فيقولان يا رب فأين نكون ، فيقول الله تعالى كونا على قبر عبدى فكبرانى وهللانى وسبحانى واكتبا ذلك لعبدى إلى يوم القيامة » .

آثام شركة قناة السويس

جرحت شركة استعمار الغرب الشرق » منذ مولدها على التفريق الفاضح فى المعاملة بين المصرى والأجنبي ممن يعملون فى هذه الشركة. فقد فتحت القناة للملاحة فى سنة ١٨٦٩ ، ووفد على البلاد مع أهداف الشركة جموع من سكان جزر البحر الأبيض المتوسط وغيرهم ، من الذين جلدوا حفاة عراة ليأكلوا جسد القرية التى تواضعوا على تسميتها « كاليفورنيا الجديدة » .

وفى ظل الامتيازات والحياة الرهيبة التى كانت تحياها مصر وضعت الشركة كادراً للأجانب ، وسخت عليهم فى العطاء ، وأما المصريين فقد احتوتهم عبيداً ، وباعدت بينها وبينهم بنظام ابتدعته وسمته نظام المقاول ، مدعية أن العمال يتبعون المقاول ولا يتبعونها ، وعلى ذلك وجدت آفة التفريق فى المعاملة ، فى الأجر وسائر الحقوق والمزايا ولم يكن ذلك المقاول إلا مطية الشركة تمكينها من إذلال قر من أبناء هذا البلد وهضم حقوقهم

والنتيجة المؤلمة أن المصرى الذى تلجئه المقاول يعمل لحسابها وتحت إشرافها ، ويتقاضى أجراً زهيداً ، ويفصل من عمله ويشرد فى أى وقت ، دون أن يتمكن من الرجوع على الشركة رب العمل الحقيقى ، ويصاب أثناء العمل إصابة تقعده أو يموت فيجوع عياله وذووه لأنه محروم من المعاش .

وقد أدت هذه الحالة الشنيعة لعديد من المنازعات فصلت فيها هيئات التحكيم بقرارات عادلة ومتزنه لمصلحة العمال من الكادحين.

وكلما صدر قرار فى نزاع من تلك المنازعات بادرت الشركة بالطعن لدى محكمة النقض ولدى محكمة القضاء الادارى ، محاولة عبثاً أن تدمر صرح العدالة الاجتماعية ، وتستمر على اغتيال حقوق الكادحين .

وإذا كانت قد وجدت باب الطعن مفتوحا ، فذلك يرجع لقصور فى التشريع إذ نص قانون التوفيق والتحكيم ، على اعتبار قرارات التحكيم أحكاما نهائية ، أى لا تقبل الطعن بالطرق العادية ، وغير العادية ، وذلك مراعاة للحكمة التى اقتضاها الشارع فى القضايا العمالية ، وهى سرعة الفصل فيها وعدم إطالتها ، ولكن باب الطعون غير العادية يجعل قانون التحكيم غير منتج ، ولذلك نرجو ملحين أن يتفضل السيد وزير الشئون الاجتماعية ، فيطلب تعديل هذا القانون ، بما يسد هذه الثغرة التى تنفذ منها شركة قناة السويس ، وينص صراحة على عدم جواز الطعن بالطرق العادية أو غير العادية فى القرارات التى تصدر من هيئات التحكيم .

وهناك إدارة فى وزارة التجارة والصناعة منوط بها الاشراف على هذه الشركة ، واتخاذ كل ما من شأنه ، كفالة حقوق المصريين فيها ، والاعداد لتصفية شركة قناة السويس ، والقضاء على آخر أثر من آثار الاستعمار .

ولقد تفضل السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، فى ١٧ نوفمبر الماضى ، ومن موجات الأثير ، فأعلن للملأ أن أجل الامتياز قد قرب وأن حكومة الثورة مصممة على استخلاص القناة من يد الشركة ونحن نعلم أن سيادة الرئيس قد اتخذ الخطوات العملية التى تؤدى بالبلاد لهذه النتيجة .

نرجوا أن تعمل وزارة التجارة والصناعة بهدى من مبادىء الثورة على انتشال حقوق المصريين فى الشركة والدفاع عنهم ، وهى التى تستطيع وحدها أن تجهز على لعبة المقاول وتحمل الشركة على تسوية مشكلات عمالها وموظفيها ودفع المبالغ المستحقة لهم ، إذهى لا تعد قطرة فى بحر من الذهب ، لا نقول إن شركة قناة السويس تسبح فيه وحدها ، بل تغترف نصفه خزانة الحكومة البريطانية ، فكل مال يوفر للشركة يدخل نصفه خزانة الحكومة البريطانية ، وهكذا تخسر مصر ، وتظل أوضاع القرن التاسع عشر جاثمة فوق قلبها العزيز . . ! !

الدكتور محمد صلاح الدين

يسافر إلى الكويت

دعت حكومة الكويت صديقنا الأعز الدكتور محمد صلاح الدين لالقاء سلسلة من المحاضرات فى موسمها الثقافى ، وهى دعوة موفقة لرجل عظيم ، كان طوال حياته وسيظل علما من أعلام العروبة والإسلام .

ولسنا ندرى ، لأى دافع ، عكف صديقنا الجليل على المحاماة وحدها ، وترك ميادين الفكر الأخرى ، وقد كان فيها قوة دافقة ، فلا يسعنا إلا أن نتوجه للكويت بعاطر الشكر والتهنئة ، راجين أن يترك البطل برجه العاجى ، ويعود كما عهدناه كاتبا وخطيبا ومحاضراً لا يشق له غبار .

فليسافر إلى الكويت فى رعاية الله ، وليعد إلينا قريبا محفوفا بهذه الرعاية ، وليجزيه الله عن العروبة وعن الاسلام ، وعما أسدى لوطنه خير الجزاء .

قضـــاء

(بقية المنشور على ص ٥)

من زملائى الكبار الاساتذة محمد صلاح الدين ، وعبد الرحيم غنيم ، ومصطفى المرّلاوى .

كان صلاح الدين فى مرافعته عفى وعن دم ولدى كأنما يتكلم ، وقد عجزت وهو يتكلم عن مقاومة عبراتى التى انسابت وأرجعتنى إلى يوم المصاب .

وترافع النقيه الجليل عبد الرحيم غنيم ، فسمعنا أولا عبد الرحيم غنيم الوالد الذى يشعر بآلام أب هد بناءه هذا الحادث الرهيب ، ولو أنى أنا الذى أتكلم عن آلامى ما تكلمت بمثل ما تكلم به استاذنا الكبير ، وسمعنا عبد الرحيم غنيم النائب العام الذى يستنكر ضميره الجريمة ويستمطر لعنة الله على الاستعمار الذى تسبب فيها ، وسمعنا عبد الرحيم غنيم مستشار النقض ورجل القضاء العالى ، فى مستواه القانونى الرفيع ، وسمعناه استاذ القانون الذى تعلمنا منه القانون فى كلية الحقوق منذ عشرين سنة . . .

وترافع أخى ، الذى انعقدت الصداقة بيننا منذ ربع قرن ، ترافع مصطفى المرلاوى ، فكان أبا وكان أخا ، وكان محاميا ، وكانت عبراته تلتقى فى قاعة الجلسة الا ما عادرت [illegible] قلب أحس بهول ما أصابنى .

وكيف أشكر أخى ، وصديقى واستاذى وزميلى فى الوطنية والجهاد الدكتور محمد صلاح الدين ؟

إنى لا أجد كلمات تفيه حقه من الشكر ، كما لا أجد فى اللغة ما يكفى لشكر أستاذنا غنيم وأخى مصطفى المرلاوى . . . .

وفى الجانب الآخر ، ترافع واجتهد أيما اجتهاد ، الأستاذان توفيق رفقى ومحمد على رشدى . . . .

وقضت عدالة المحكمة بتعويض قدره عشرة آلاف من الجنيهات ، وهو حكم ابتدائى وقد يستأنفه الطرفان [illegible]

ومرة أخرى أحيى الرأس للقضاء المصرى العادل ، كما أحييها النيابة ، وكما أحييت هذا الرأس للقضاء المصرى ، فى كل قضية أسندت إلى ، فقضاؤنا الوطنى ، يعيش فى عليائه ، قضاء طاهرا نظيفا ، وركنا ركينا لهذا الوطن العزيز .

سنأخذ الخصومة مجراها إلى النهاية ، بما استنفدت من وقت وجهد ، فأنا فيها لا أدافع عن نفسى ، وإنما أدافع عن قلبى الذى أودعته أديم مصر ، أدافع عن آمال جسام وحياة عريضة

أوروبا كما عرفناها

(بقية المنشور على ص ٣)

ولكن ما الحيلة والبلاد موبوءة بمن يزعمون أنهم المحتكر قائمة والناشئين معلمون ، فيحكيمون ويهرفون بما لا يعرفون ، ويجدون متسعا فى الصحف والمجلات الرخيصة وفى مؤسسات التبشير التى جاء بها الاستعمار إلى وطننا منذ القرن الماضى وزعمت أنها صحافة مصرية ولكتبة المصريين ! !

رأى بعض الذين يخشون الله من خشيتهم الجهر الذى أشاعه خدام تلك الدعايات ، أن الروح قد بلغت الحلقوم ، ولم [illegible] السكوت على عبث العابثين وطيش الرقعاء ، فكلنا أمام الله مسئولون ، وقد قال إمام المرسلين وخاتم النبيين « من رأى منكم منكراً ، فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وهو أضعف الإيمان » .

ونرجو أن يوفق هؤلاء لقمع الفتنة قبل أن تستفحل ، ومجلة الصحيفة التى تأسست على تقوى من الله ، لمحاربة المنكر وبضاعته ، ترحب بكل ما يرسل إليها من كلمات ردا على المضلين والضالين ، والله هو الهادى إلى سواء السبيل .

عصفت بها سيارة المقاول ، وهو فى سبيل تدليل ابنه وتسليتها . .

وأما المبلغ الذى يحصل من هذا [illegible] وبابه معروف ، وما زلت على عهدى الذى يستطيع كأن من كان أن يحاسبنى عليه ، هذا المبلغ سينفق بكامله فى إتمام عمارة مسجد زياد .

وأى مال ، بل خزائن الارض لن يرد لى « زياد » ولن تكسر حدة المرارة التى خلفها بمصرعه ، ولن تعيد إلى القوة والحيوية والشباب ، فقد ذهب كل هذا ، وبقيت أنا وشريكة حياتى ، وبناتى ، وطفلنا المريض طارق ، الذى أصابه حادث شقيقه وهو جنين فى بطن أمه ، وقضى عليه بأن يعيش مريضا ما امتد به العيش ، [illegible]

تمردا على مشيئة الخالق جل وتعالى وإنما البكاء رحمة ، كما قال الرسول عليه صلاة الله وسلامه ، ردا على الصحابة ، إذ هالهم بكاؤه سيدنا ابراهيم . . . .

وأنت أيها القارىء ، شكرا لك على جميل مواساتك وألمك من أجلى ومعذرة إذ أطلت ، فانى أشعر براحة إذ أنفس عن نفسى ، والله سبحانه يغفرلى ويرحمنى .

دكتور مصطفى الحفناوى

والاستعمار الذي يطل على العالم

بقية المنشور على ص ١

البوابة ومالك المدرسة، فأى نفوذ تضفيه عليه هذه الملكية ؟!

والبوابة هنا تصل الشرق بالغرب، ولو أوصدت يصبح مضيق جبل طارق عديم الجدوى، ولا تكون ثمة فائدة من التسلط على باب المندب . . .

ويقال لأول وهلة، ولكنكم يا أصحاب القناة لن تستطيعوا أن توصدوها أبداً، فالمادة الأولى من معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨، تنص على الملاحة الدائمة في القناة لمختلف سفن العالم في الحرب والسلم على السواء، وبغير تمييز ولا استثناء . . . .

وهذا صحيح، وهو قيد لا حيلة لنا فيه، ولكن من الذي ينظم الاستعمال، ويباشر الحركة، ويدخل السفن ويخرجها، ويقدم لها الخدمات، ويقف بحكم إشرافه على مكنون أسرارها وخباياها، ويصدر لها الأوامر أثناء مرورها بالقناة، فتقف بإشارته وتتحرك بإشارته ؟!

شركة قناة السويس هي التي تتمتع الآن بهذه السلطة، وتذعن لها الأساطيل الحربية والتجارية المارة بالقناة، وهي سلطة لا تتمتع بها حكومة مصر، وإنما تتمتع بها حكومات الدول التي تملك هي أو رعاياها أسهم تلك الشركة، وتصرف شئون هذه الشركة بوزارات خارجيتها وحربيتها وبحريتها !!

ومجرد شعور الجماعة الدولية بأن هذا المرفق الضخم ينتقل إلى مصر يفزع المستعمرين فهم يعرفون طبيعة القناة، ويعرفون أن توقف الكراكات وأعمال التطهير ساعات قد يؤدي إلى ردم القناة ووقف حركة الأساطيل، وقد رأينا بأعيننا ماذا أصاب الأساطيل من توقف وحيرة حينما اصطدمت ناقلة واحدة بكوبري الفردان. فلو أن حربا كانت ناشبة في الشرق الأقصى، وباتت الأساطيل ثم تعثرت الاجراءات من ناحية مصر أفلا تتوقف أحيانا نتائج الحرب على تلك الاجراءات، ثم الشعور بأن مصر تقف أولا بأول على أسرار تلك الحركة العالمية الكبرى هذا الشعور يجعل مصر ذات كلمة مسموعة في الحياة الدولية، ويومئذ تستطيع أن تضغط على هذا الزناد فتقول مثلا أنا لا أريد إسرائيل شوكة في جنبي، فتجد مصر من الدول الكبيرة آذانا تعي هذا الانذار، لأن المتكلم يكون وقتئذ واضعا يده على زناد مدفع لا يوجد في يد أية دولة كانت من تلك الدول الكبيرة .

ولتأمين الملاحة ودوامها في القناة، تستطيع مصر أن تقدم للعالم براهين على أن لكل دولة ملاحية مصلحة مباشرة في أمن مصر وسلامتها، ويسرها ورفاهيتها ذلك لأن صاحب البوابة العظمى وحارسها لا يستطيع أن يشبع هذه المصالح كلها، إلا إذا كان قوى البأس مرفوع الرأس .

هذه المكانة السياسية الكبرى التي تتطلع إليها باجلاء شركة قناة السويس، لا يمكن أن تقدر بمال، فهي تتقدم على أي اعتبار آخر، ويجعل زوال هذه الشركة بالنسبة لكل مصري مسألة حياة أو موت ...

وثمة نتيجة أخرى، لا تعود علينا وحدنا، بل تفيد الأمن الدولي وتكفل الاستقرار في العالم...

لقد شيدت الامبراطورية البريطانية واتسعت رقعتها في آسيا وأفريقيا، في عهد الملكة فيكتوريا كأثر مباشر لشترى دزرائيلي لأسهم مصر في شركة قناة السويس، وهي بنسبة ٤٤٪ من مجموع أسهم الشركة، فيوم أن تؤول إدارة القناة لمصر تصبح هذه الأسهم ميتة، وكذلك يفسح المجال للشعوب المجاهدة للخلاص من ذلك الاستعمار.

ورجا تنتهي شركة قناة السويس تجنح فرنسا إلى التواضع ولا تشمخ بأنفها، ويأذن استعمارها في شمال أفريقيا وفي غير شمال أفريقيا بالزوال، لأن مصر يوم أن تقبض بيدها على الممر المائي الكبير، ستلزم تلك الدول بالنزول على حكم القانون .

* * *

وأما في مجال المال والاقتصاد فانظر إلى الفوائد الضخمة التي تترقبها مصر . . .

تقترف شركة قناة السويس في كل عام دخلا يربو على ثلاثين مليونا من الجنيهات، وهو إيراد يدفع للشركة في الخارج بالعملة الصعبة، ونحن أحوج ما نكون لهذا المال. وإدارة القناة لن تكلف مصر تلك النفقات الخيالية التي نقرأ أرقامها في ميزانيات شركة قناة السويس، فعذر الشركة هو أنها لا تعرف ماذا تصنع بتلك الأموال الطائلة، فتدفع مرتبات جنونية وأجورا عالية خيالية، وتشيد قصوراً وتسرف بلا رقيب ولا عتيد، ومع كل هذا يفيض الساهمين في كل عام ما لا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات .

وفي وسع مصر أن تضاعف الإيراد الحالي، لأن الشركة أعفت المسافرين من الرسوم، وخفضت رسوم المرور على البضائع مقدمة مصالح الملاحين الانجليز وغيرهم على أي اعتبار آخر، ومصر لا تتقيد بتصرفات الشركة، بل إنها بما لها من حقوق الملكية والسيادة على القناة، يجب أن تقتضي الرسوم اللائقة عن المرور وعن الارشاد، وعن جميع الخدمات، دون معقب عليها، وتلك الرسوم لا تختلف في طبيعتها عن الرسوم الجمركية .

والقناة وثيقة الصلة باستراتيجية الدولة وأسرارها الحربية، وبسلامتها وأمنها، فالأيدي التي يجب أن تديرها أيد مصرية صميمة، ولذلك سوف تتيح مصر لعدد كبير من أبنائها الاشتغال بعديد من الحرف والصناعات البحرية وغيرها. فتنفرج أزمة التعطل إن وجدت، ويعم اليسر ويفيض الرخاء .

وفي مناطق عمل الشركة، توجد خدمات، وألوان من التجارة والصناعة لا حصر لها، وقد وجدت من أجلها شركات متعددة في بور سعيد والسويس والاسماعيلية، كشركة الفحومات مثلا، وهذه المؤسسات الأجنبية مفروض أن توصد أبوابها يوم أن تختفي شركة القناة، وتؤول ينابيع الثراء الهائل الذي تتمتع به، والذي ينقل إلى الخارج للمصريين، ورحم الله شوقي، صاحب هذا البيت من الشعر :

أحرام على بلابله الدوح
حلال للطير من كل جنس،

ويوم أن يمارس المصريون إدارة الحركة الملاحية في القناة، سوف يستأنفون بحكم العمل وطبيعة الأشياء نشاطهم البحري، فتتأسس الشركات المصرية الملاحية، ويسبق المصريون غيرهم في أعمال النقل البحري بين الشرق والغرب، وقد تعود مصر كما كانت قبل سنة ١٥٠٢، أكبر مخزن لتجارة العالم، ويومئذ كانت أغنى دولة في العالم .

إن القناة كنز دفين، يكفل لنا نهضة اقتصادية وعمرانية لمدة ألف عام على الأقل، ولكن شركة قناة السويس، هذه الادارة الأجنبية لقناة السويس هي التي عطلت انتفاع مصر بهذا الكنز الثمين .

* * *

ويبقى أن نعرف متى يزول هذا الاستعمار الذي يطل على العالم من قناة السويس [illegible]

نريد أن نعرف هل تختفي شركة قناة السويس، وتؤول لنا إدارة القناة في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ؟!

إن حكومة الثورة مصممة على الوصول لهذا الهدف، ولن تحيد عنه قيد أنملة. وهذه المسألة في مقدمة ما عني به السيد الرئيس جمال عبد الناصر، وفي هذا ما يبشر بالخير إن شاء الله .

ولكن مائة عام في حياة الاستعمار المشئوم ليست بمدة قصيرة، ولا هي بالشيء الهين، والدسائس التي تحاك من وراء ظهر مصر ليست كذلك بالشيء الهين . . .

لدينا [illegible] بالديون [illegible] مئات من العقود والارتباطات، ولدينا أوضاع شائكة خلقتها شركة قناة السويس، وليس لها ضريب في حياة أية مؤسسة في العالم .

وكل هذا يحتاج إلى شرح وبيان، ويجب أن نتناول القديم والجديد، وأن نحصر التركة ونفحص كل ورقة، وندرس كل واقعة، ونحلل كل رقم، وهو أمر يطول شرحه، ويحتاج إلى عصبة من الرجال أولي العزم. ويجب أن تجند قوى الدولة وقوى الشعب جميعها لتلك الغاية التي تتضاءل دونها كل غاية.

* * *

وصاحب هذه الصحيفة محام مصري، صادفته في مرحلة من حياته هذه القضية الكبرى، وهو في الخارج، ووقعت في يده بعض وثائقها، فهاله الأمر يومئذ، وكان ذلك بمجرد أن وضعت الحرب العالمية الماضية أوزارها، فسأل نفسه، ماذا يصنع ؟!

واعتقد يومئذ أنه يخون ربه ووطنه إن سكت، ولم يرفع صوته، وأراد أن يسلك سبيلا من الجد، لا يعتمد الجهاد فيه على الكلام وشقشقة اللسان، فتوفر على تلك الأوراق، وترك عمله في المحاكم مستأنفاً الدرس والتحصيل العلمي والتخصص الفني، ولم يترك بلداً في أوروبا فيه وثائق عن قناة السويس إلا واحتمل عناء السفر إليه ولا داراً سمع عن وجود الوثائق فيها إلا وقرع أبوابها، وبعد سنوات من العمل في صمت قدم رسالته لجامعة باريس في سنة ١٩٥١، ودافع عن حقوق بلده في حدود علمه المتواضع، فلما أخذ الله بناصره بادر بالعودة وقد آلى على نفسه أن ينقطع لتنوير الرأي العام، فوضع مؤلفاته، وكتب وخطب وحاضر ثم أصدر هذه الصحيفة، وأسس داراً لهذا العمل .

وماذا كان جزاؤه ؟!

ماذا يطلب لنفسه ؟!

قالوا إنه أراد أن يكون دكتوراً في القانون، فنال ما أراد، وعلم الله أن هذا اللقب العلمي بالنسبة لنا وكأنه لم يكن، وعما قريب سيموت كاتب هذه السطور، ويلقى ربه كفلان بن فلانة، كأي مخلوق ينتقل من دار الفناء إلى دار البقاء [illegible]

وقالوا إنه يشتهي [illegible] ولاة الأمور [illegible] زهد العبد الفقير في المناصب، وقد خوطب فيها وأن صناعته قد أغنته عن أي منصب [illegible] كبر راتبه، والله سبحانه يعلم أنه رجل يقضي بقية أيامه حزيناً على ولده، حزناً قتل في نفسه كل شهوة [illegible] فلا ينظر لجاه ولا إلى سمعة [illegible]

ولو كنت رجلا صاحب مال [illegible] ولو أني ورثت ضيعة أو عمارة [illegible] لاعتزلت مهنة المحاماة، وانقطعت [illegible] لقضية قناة السويس .

ولو كان لي مورد غير المحاماة، يكفل لأولادي الحياة المعتادة، لكان العمل ضد تلك الشركة، هو شغلي الوحيد، فهو عمل ضخم يحتاج إلى جهود جيل بأسره [illegible]

ومع ذلك، ما لا يدرك كله لا يترك كله ...

ومنذ سنة ١٩٥١ اتجهت للصحف اليومية والاسبوعية بمقالاتي عن شركة قناة السويس، فإذا بالصحف من غير استثناء تقبل أي مقال وترحب به بشرط ألا يمس شركة قناة السويس، وتكشف الحال عن إغراءات لا يستهان بها ترصدها شركة القناة

(البقية ص ٨)

من سجلات الاستعمار

جاء في كتاب مؤرخ في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وموجود بمحفوظات وزارة الخارجية البريطانية برقم ٣٨٥٠ ، باب مصر رقم ٣ ، سنة ١٨٨١ ، بقلم مستر « وسترای » ، والكتاب موجه إلى لورد جرانفيل ، وزير خارجية انجلترا ، ما نصه :

« طلبت الحكومة من الاتحاد الذي أمثله أن يدخل في مفاوضات مباشرة مع الشركة ، لتقف بهذه الطريقة على التسهيلات التي تستطيع الشركة أن تقدمها للسفن البريطانية والتجارة البريطانية ، وإنكم لتعلمون أن المسيو دلسبس ، قد زار لندن أخيراً ليوضح مختلف وجهات النظر ، التي أبدتها شركات الملاحة والهيئات البحرية ، عن حاضر القناة ومستقبلها ، (وقد رافقه في هذه الزيارة ولده شارل) ، وبعد أن تبادلنا الرأي في مختلف المسائل ، يشرفني أن أبلغكم أننا اتفقنا اليوم ، مع شارل دي لسبس ، على بعض الشروط الخاصة بإدارة القناة في المستقبل ، وأبعث إليكم مرافقاً لهذا بتفصيل ما اتفقنا عليه . وستلاحظون أنتم وحكومة جلالة الملكة ، أن من الشروط التي اتفقنا عليها تخفيض الرسوم التي تجبيها الشركة ، وذلك لصالح الملاحة والتجارة ، وكذلك اتفقنا على أن يرتفع فوراً عدد الأعضاء الانجليز في مجلس ادارة الشركة ، كما اتفقنا على ترتيبات ذات أهمية كبيرة ، ومنها إنشاء مكتب للشركة بلندن ، وفي هذا المكتب يشتغل أعضاء مجلس إدارة الشركة الانجليزية كلجنة استشارية للشركة » .

وأنا إذ أرفع إليكم هذه الوثيقة ، أرجو أن يتضح لحكومة جلالة الملكة أننا عقدنا صفقة رابحة .

* * *

وفي محضر اجتماع عقد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ بادارة شركة الملاحة البريطانية المسماة « بيننسولار أورينتال نافيجيشن كومباني » وحضر هذا الاجتماع أعضاء اتحاد ملاك البواخر ، كما حضره شارل دي لسبس ، بوصفه نائب رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس ، اتفق على ما يأتي :

(ا) تفاديا من تأخير الحركة الملاحية بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر وبالعكس ، ولتوسيع الملاحة والتجارة في هذا الطريق ، تتعهد الشركة إما بتوسيع القناة الحالية ، وإما بانشاء قناة جديدة ، وللوصول إلى حل عملي بهذا الشأن ، تتألف لجنة من المهندسين وأصحاب البواخر لدراسة الموضوع ، ويشترط أن تكون أغلبية أعضاء اللجنة من المهندسين وأصحاب البواخر الانجليز

(ب) عدا أعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس الذين عينتهم الحكومة الانجليزية ، وعددهم ثلاثة ، يعين سبعة أعضاء انجليز آخرون ، فيكون عدد الأعضاء الانجليز في مجلس إدارة شركة قناة السويس عشرة ، والسبعة المستجدون يقع الاختيار عليهم من بين التجار وأصحاب البواخر ، ويجب أن يتم هذا التعيين فوراً . ولكي يجوز للأعضاء الجدد التصويت في المجلس ، مع الأعضاء القدامى ، يعدل نظام الشركة الأساسي ، بناء على اقتراح يتقدم به مجلس الادارة الحالي ، وفي الوقت نفسه ، وريثما تتم إجراءات هذا التعديل ، يدعو مجلس الادارة الأعضاء الانجليز السبعة المستجدين إلى حضور اجتماعاته بمجرد اختيارهم

(ج) تشكل لجنة اسمها « اللجنة الاستشارية » للشركة في لندن ، وتكون مؤلفة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الانجليز . وتفتح الشركة مكتباً لها في لندن ، ويعمل الترتيب اللازم لتحصيل رسوم مرور البواخر في لندن .

(د) يراعى في المستقبل ، اختيار موظفي قسم الترانزيت بالشركة ، بقدر الامكان من الناطقين باللغة الانجليزية .

وثمة شروط أخرى ، لا يتسع المقام الآن لنشرها . وقد وقع هذا المحضر كل من المستر جيمس لايج والمستر توماس سذرلاند ، والمستر وليم ماكينون والمستر اندرسون ، والمستر وسترای ، والمستر جون جلوثر ، والمستر دونكن ، والخواجه شارل ابن فرديناند دي لسبس .

وفيما يلي نص كتاب « لورد جرانفيل ، وزير خارجية انجلترا إلى الأعضاء الانجليز في مجلس إدارة شركة قناة السويس ، وذلك في ١٥ من يناير سنة ١٨٨٤ :

« حضرات :

« درست حكومة جلالة الملكة الشروط المقترحة لادارة قناة السويس المستقبلة ، وهي الشروط التي تم الاتفاق عليها بين أصحاب السفن التجارية التي تتجر مع الشرق وبين المسيو دي لسبس .

« وهذه الشروط تقع في اثنتي عشرة مادة ، وسيترتب على تنفيذها حصول بريطانيا على مزايا كبيرة جداً ، من حيث الملاحة والتجارة أيضا

« على أنه ، فيما يتعلق بالمادة الأولى من الاتفاق المشار إليه ، والخاص بتشكيل لجنة تقوم باسداء النصح للشركة ، لاجراء التحسينات اللازمة لتهذيب حركة المرور ، فان حكومة جلالة الملكة ، ترى أن يضاف إلى أعضاء اللجنة رجال من ذوي الخبرة في الحركة الملاحية في القناة ، وهؤلاء الرجال ترشحهم الحكومة البريطانية :

وترى حكومة جلالة الملكة كذلك ، أن أعضاء مجلس الادارة الرسميين الذين تعينهم في مجلس إدارة شركة قناة السويس ، يجب أن يكونوا في الوقت نفسه أعضاء في اللجنة الاستشارية المنوه عنها في المادة الثالثة » .

« ولما كانت حكومة جلالة الملكة تملك قدراً كبيراً من الأسهم في شركة قناة السويس ، وهي بهذه الصفة صاحبة مصلحة في إدارة القناة ، فانها تعتبر الاتفاق المشار إليه حلا مرضيا ، لانهاء الخلافات التي نشبت بين الشركة وعملائها .... الخ .

هذه الوثائق الخطيرة وغيرها مما أمكن استخراجه من سجلات الاستعمار منشورة مع التعليق عليها في الجزء الرابع من كتاب قناة السويس لصاحب دار القناة .

ونحن الآن في النصف الثاني من القرن العشرين ، فماذا أعددنا لنستخلص بوابة الشرق الكبرى ، من يد شركة استعمار الغرب للشرق ؟!

سؤال يجب أن يفكر فيه كل مواطن صباح مساء ، ويتدبر ماذا أعد لنفسه ولشرفه ولمستقبل بلده وللانسانية جمعاء للخلاص من ذلك العار الذي أوقف ركب الحضارة في مصر مائة عام !!

الاستعمار الذي يطل على العالم

بقية المنشور على ص ٧

في ميزانياتها لصاحبة الجلالة في شكل اشتراكات أو إعلانات ، أو في أي لون من الألوان المعروفة ، ولا تقتصر الاعلانات على الصحف بل تصل لبعض الصحفيين ، حتى أن مدير مكتب صحيفة يومية من صحف الاسكندرية جاءني يقول إن زيدا من الناس قد أسر إليه بأنه أوصى لدى الشركة عليه ليظفر بنصيب ، ويقول هذا الصحفي إنه مدير مكتب صحيفة بالقاهرة ، فهل يصدق النبأ الذي زف إليه ؟!

كان في وسعي وقد أوصدت صاحبة الجلالة أبوابها دوني في هذا الموضوع أن أستسلم وألقي بسلاحي ، ولكن الأمر أكبر مني ومن الصحافة مجتمعة ، وأنا مضطر لأن أبلغ ما عندي لمواطني ، وأسست هذه الصحيفة ، ولما بدأتها كنت أطبع من العدد الواحد عشرين ألف نسخة ، فيرجع لي أكثر من ستين في المائة ، ويتبين أن أكثر الأعداد تصادر بمخزن شركة التوزيع لتعود كما هي ، ثم ارتفعت نسبة المرتجع إلى تسعين في المائة .

والصحف تعتمد على الاعلانات وشركات الاعلان ، ودور الاعلان قد أوصدت أبوابها وحتى لو نجح البيع فان ثمن البيع يقل عن ثمن الورق وأجرة المطبعة .

ورأينا أن نعالج الأمر بشراء مطبعة ، لا تشتغل إلا بطبع هذه الصحيفة ومؤلفات صاحبها ، ولا تقوم بأي عمل آخر ..

تلاحقت الخسائر حتى بلغت ألوفا من الجنيهات ، فالجزء الرابع من كتابنا عن قناة السويس وهو الذي أفردناه لموضوع الشركة تكلف وحده نحو ألف من الجنيهات وكبار القراء وثراتهم يهمهم الحصول على النسخ مهداة ، ونحن لا نمانع [illegible] عدد ممكن ، ليكون هناك رأي عام ...

ومن أين جاءت هذه الأموال ؟!

إنها أتعاب المحاماة ، أتعاب القضايا الكبيرة التي وكلنا فيها ، وما ادخرناه بعد عشرين سنة من عمل مضن ...

لم نبخل على هذا الباب حتى بوالص التأمين لصغارنا ضد ما يصيبنا من موت مفاجيء ، تصفيناها لننفق فيما أخذنا أنفسنا به ، ولن نقف إلا يوم لا نجد ثمن رزمة من الورق وأجر عمال المطبعة .

* * *

وبين حين وآخر ، وفي حدود ما يفيء الله به علينا من رزق حلال نطبع أعداد هذه الصحيفة ، [illegible] لتماس بتسليمها لشركات التوزيع ، بل نرسلها بالبريد إلى أكبر عدد ممكن من القراء الذين نعتقد أن وقوفهم على مسائل قناة السويس ودخائل هذه الشركة يفيد في تكوين رأي عام ، يجعل أيلولة القناة لمصر أمراً لا مندوحة عنه ، وسوف نمضي على هذه الوتيرة ، ولا نطلب العون إلا من الله .

ولو اقتضانا الحال أن نتوقف عن إصدار هذه الصحيفة ، فسوف لا نعدم وسيلة يصل بها صوتنا إلى كل مواطن ، ولو دخلنا البيوت بيتاً بيتاً لنشرح القضية - لأنها قضية كل مصري .

وقال بعض أهلي ، رفقاً بهذه [illegible] بمستقبل صغارك ، فأنت حر في نفسك ، وفي أن تضحي براحتك ، وتصل يومك بليلك فيما أنت بصدده ولكن ما ذنب هؤلاء الذين تحرمهم من رزقك ؟!

وقلت لهم : الله ، وهو وحده يعرف ما انطوت عليه نفسي ولست أدري هل يصدر عملي عن إيمان راسخ ، أم الأمر ليس كذلك ، فان كان الأول ، فجزاء ربك أعظم من الدنيا وما فيها ، وإن كان بي غرض ، فحكم الله في نفسي وفي عيالي يجب أن ينفذ [illegible] أبسطها لقراء هذه الصحيفة ، فما قيمة كاتب هذه السطور ، وما قيمة الآلاف من أمثاله ، بجانب ما تدعو إليه من زوال هذا الاستعمار الذي يطل على العالم من قناة السويس ؟!

ليكن زواله قبلة آمالنا ، وسيان عندنا أن تعود ثمرة المعركة الدائرة ضد هذا الاستعمار أدبيا أو ماديا على زيد أو عمرو ، فلسنا نطلب شيئاً لأنفسنا ، لأننا إلى زواله وما عند الله أكبر .

طبع بمطبعة دار زياد لمكافحة الاستعمار

الملحق التاسـع

المذكرات الخاصة للدكتور مصطفى الحفناوى

فيما يتعلق بعملية تأميم شركة قناة السويس

(محفوظة بخط يده لدى المؤلف)

مقدمة

ذات مساء، فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٢، وبعد ثورة الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢، تلقيت دعوة تليفونية للتوجه إلى مقر القيادة العامة للثورة بمنشية البكرى بالقاهرة، وفى تلك الليلة حدث أول لقاء بينى وبين المغفور له جمال عبد الناصر، وكان يومئذ يشغل منصبا متواضعاً، هو منصب مدير مكتب القائد العام، الذى بدا للناس وكأنه رئيس الثورة وزعيمها الرئيس اللواء محمد نجيب، وكان يجلس فى حجرة عادية، ولكن الضابط الذى قدمنى للمرحوم جمال عبد الناصر، همس فى أذنى بهذه الكلمات، وهو يقدمنى :

الأخ جمال عبد الناصر، هو الذى صنع الثورة، وليس الرئيس محمد نجيب !!

ويومئذ لم تكن فى الجو بوادر خلاف، وكانت الأضواء مسلطة على محمد نجيب، وقيل لنا إنه زعيم الانقلاب، فكان مما استوقفنى أن يقال لى ان مدير مكتب القائد العام هو زعيم الثورة وصاحبها، أعنى أنه ذهب فى التواضع إلى مدى بعيد، ورضى أن يظهر للناس فى منصب مدير مكتب الرجل الذى استعانت به الثورة ليلعب دور الرئيس، فى الظاهر فقط، لأسباب لم أعرفها فى ذلك الوقت، ولكنى أحسست منذ تلك الليلة أن تغييراً لا بد أن يقع، حينما تنتهى فترة الانتقال، التى يستطيع أن يقدرها جمال عبد الناصر. وفى تلك الليلة سألنى جمال عبد الناصر، رحمه الله، عن سر اهتمامى بموضوع قناة السويس، وشرحت له القضية فى إيجاز، وسمع بعض زملائه الذين ترددوا على الحجرة، وأذكر منهم المغفور لهما عبد الحكيم عامر وجمال سالم، طرفاً من الحديث. وقد قال عبد الناصر تعليقاً على حديثى عن قناة السويس، فى تلك الليلة كلمة تقتضينى الأمانة فى سرد الذكريات أن أسجلها، قال بالحرف الواحد :

- أسمع يا دكتور . . .

- يجب علينا ان نركز الجهود فى إجلاء الإنجليز عن القاعدة العسكرية فى منطقة القناة، دون أن نثير موضوع شركة قناة السويس، حتى لا تتعقد الأمور، وأنا أعدك أنه فور جلاء الإنجليز عن القاعدة العسكرية سوف أقوم بتأميم شركة قناة السويس. وبعد أربع سنوات فقط، حدث هذا بالفعل بيد جمال عبد الناصر.

وكان السيد "إبراهيم الطحاوى" وهو الآن الوزير الدكتور إبراهيم الطحاوى، الضابط الذى يتصل بى كل صباح من مقر القيادة العامة للثورة، كان يحضر كل لقاءاتى التى تلت مع جمال عبد الناصر، وكان وزملاؤه قد شغلونى بالإعداد لتأسيس الهيئة التى سميت وقتئذ "هيئة التحرير"، وكان ذلك سبباً فى اجتماعات كل مساء بمبنى القيادة العامة وفى هذه الاجتماعات لقيت جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة، وكثيرين من الضباط الأحرار، ومن غير العسكريين الذين كانوا يتسابقون للاتصال بقادة الثورة وعرض بضاعتهم، وهم الذين رأيتهم فى السنوات التالية يشغلون المناصب القيادية فى الدولة، ورأيت الأساليب التى كانت تطيب لبعضهم، وسمعت العبارات التى كانت عدتهم فى الوصول إلى الهدف !!

وقد تأصلت صلتى اليومية بقيادة الثورة، حتى قيل لى أنه صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بأن أكون الأمين العام لهيئة التحرير، وأنه لذلك تقرر إلقاء الأضواء على اسمى، وبهذه الصفة جلست على المنصة فى عيد الاحتفال بانقضاء ستة أشهر على قيام الثورة، جلست على المنصة فى المكان الذى تصدره صف يجلس فيه أعضاء مجلس الثورة مع الوزراء، وغيرهم من كبار المسئولين، ثم تقرر فى آخر لحظة أن يكون المرحوم جمال عبد الناصر هو الأمين العام، مادامت رئاسة الهيئة قد أسندت للواء محمد نجيب. والحقيقة أنى كنت زاهدا فى احتمال مسئولية هيئة التحرير، وقلت لمحدثى من رجال الثورة إننى أضيق بالنشاط الشعبى، وإنى أوثر الكتاب والبحث والدراسات، وأرجو أن تقتصر صلتى بالثورة على موضوع قناة السويس، الذى تخصصت فيه، وأوقفت عليه حياتى . . .

وفى يوم من أكتوبر سنة ١٩٥٢، قال لى صديقى إبراهيم الطحاوى إن مجلس قيادة الثورة قرر إنشاء موسم ثقافى بنادى الضباط، نادى القوات المسلحة بالزمالك، بأن يلقى بعض العلماء والمتخصصين محاضرات أسبوعية بذلك النادى، وتقرر أن تكون محاضرة الافتتاح، محاضرة منى عن قناة السويس، يحضرها اللواء محمد نجيب، وأعضاء مجلس الثورة وجميع الضباط الأحرار، وافتتحت الموسم بهذه المحاضرة فى مساء ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢، وكانت المحاضرة التالية للمرحوم عبد العزيز عبد الله سالم عن قانون الإصلاح الزراعى، وفى الأسبوع الثالث كان المحاضر هو المرحوم الدكتور طه حسين.

وفى الساعة السادسة بعد ظهر ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢، كان الافتتاح، وقدمنى اللواء محمد نجيب لهذا العدد الكبير من الضباط الذين اجتمعوا فى حديقة النادى لسماعى، وارتجلت فى فترة ساعة محاضرتى التى شرحت فيها القضية، وركزت على شركة قناة السويس، وضرورة تصفيتها، وقلت يومئذ إن هذا يستتبع حرباً تشنها علينا بريطانيا وفرنسا، وعلينا أن نستعد ونعد لهم كل ما نملك من قوة ومن رباط الخيل.

وشرحت بواعث الحرب وأسبابها من وجهة نظر الاستعمار .ونشر الكلام الذى قلت فى تلك الليلة فى عدد الأهرام الذى صدر فى صباح اليوم التالى أى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢، والذى نشر عدا محاضرتى، الكلمة التى ارتجلها اللواء محمد نجيب، حينما فرغت من محاضرتى، وقد عانقنى، وطلبت من الحاضرين أن يرددوا وراءه فيما ارتجلت بحماس بالغ، وينص على تنفيذ ما أوصيت به فى ختام محاضرتى بالكامل. ولم يدر بخلدى معقبات هذا الحماس الذى تورط فيه رئيس الدولة يومئذ، وهو ما لم أعرفه فى حينه، ولكنى عرفته بعد تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦، يوم أن طلب منى ومن آخرين فحص الملفات السرية بمقر شركة قناة السويس السابقة بشارع لاظوغلى بقصر الدوبارة، ووجدنا من بين الملفات ملفاً فيه نص كلمة محمد نجيب والقسم الذى نقلته إلى الخارج فى نفس الليلة وكالات الأنباء. وفى الملف أيضاً نص إنذار سلمه إلى رئيس الحكومة سفراء بريطانيا وفرنسا، وقد طلب من رجال الثورة تحديد موقفهم من شركة قناة السويس، وهل ينفذون ما توجه به الرجل الذى وصفه الإنذار بأنه مخرب. وهو كاتب هذه السطور ؟!

قرأت هذا الملف، وقد ألقى الضوء على مسألة، كانت خافية علىّ قبل التأميم، ذلك أنه بعد محاضرتى بنادى القوات المسلحة بالزمالك وصلنى كتاب بتوقيع السيد / مجدى حسانين، مدير مكتب رئيس الوزراء حينئذ، أبلغنى فيه بقرار صدر من مجلس الوزراء بإنشاء مكتب برئاستى للإعداد لتصفية شركة قناة السويس، وطلب منى أن اختار مقر مكتبى إما بمبنى رئاسة مجلس الوزراء، وإما بمبنى مجلس الشيوخ ؟ ثم ما لبثت بعد أيام معدودات أن شعرت بتغيير فجائى من الجانب الرسمى فى أسلوب معاملتى، وحسن اللقاء، دون أى شرح أو بيان، الأمر الذى اضطرنى لأن أسقط من حسابى قرار مجلس الوزراء، وألا أتابعه، حتى طواه الإهمال.

ولكنى كنت اتخذت خطوة واحدة، إذ طلبت من رئاسة الحكومة أن تأمر بوضع محفوظات قصر عابدين الخاصة بقناة السويس بما فيها الأوراق التى خلفها الخديو اسماعيل باللغة التركية لترجمتها رسمياً، وذلك توطئة لإنشاء دار محفوظات رسمية خاصة بقناة السويس. وكان المهندس محمود يونس وقتئذ مستشاراً فنياً بمجلس الوزراء، وكان حارسا على القصور الملكية، فوصلته تعليمات مكتوبة من رئاسة الحكومة بإجابتى إلى طلبى. وفى هذه المناسبة لقيت صديقى محمود يونس لأول مرة، ولكن عدم المتابعة من جانبى للسبب الذى ذكرته حال دون جمع تلك المحفوظات الرسمية.

ووقع لى أخطر حادث أصابنى طوال حياتى وباعد بينى وبين المسئولين فى الدولة على كل المستويات، ذلك هو حادث مصرع ولدى البكر، ومعقد آمالى، الابن النابغة الفذ " زياد مصطفى الحفناوى " فى تاريخ ميلاده الثانى عشر، إذ داسته بباب منزلى بشارع الأهرام سيارة

كانت تتدرب على قيادتها طفلة عابثة تناهز الحادية عشرة من عمرها، فقتلته لفوره، ولبست الملابس السوداء بضع سنين عشتها فى ظلام دامس، وزهدت لقاء الناس جميعا. ولكنى كنت أغالب حزنى وأتابع نشاطى قدر الطاقة فى خدمة قضية قناة السويس، وكنت أصدر جريدة قناة السويس الأسبوعية، وأقود نشاط نقابات عمال شركة قناة السويس والقضايا التى رفعتها الشركة من مكتبى ضد شركة قناة السويس وغير ذلك من الأنشطة التى كنت أعتقد أنها تجعل حياة الشركة فى مصر مستحيلة.

وأما على الصعيد الرسمى، فقد أزاحت الثورة اللواء محمد نجيب، وصار جمال عبد الناصر رجل الدولة وقائدها ورئيس مجلس الوزراء فرئيساً للجمهورية، ولم تكن له الشعبية التى انعقدت له يوم تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ .

وقد لقيت الرئيس الراحل فى هذه الفترة مرة بناء على طلبه أو بترتيب منه، ولم ألقه بمكتبه برئاسة الوزراء أو برئاسة الجمهورية فيما بعد ولا بمبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة وانما لقيته أحياناً بداره بمنشية البكرى أو بدار صديق له شخصى، وهو الأستاذ محمود عبد اللطيف عبد الجواد المحامى وكان يومئذ مستشاراً بإدارة قضايا الحكومة، وقد جمعنى بجمال عبد الناصر، بعد انتخابه رئيساً للجمهورية مأدبة أقامها محمود عبد اللطيف عبد الجواد بداره بشارع آخر من شارع الأهرام، وكانت تكريماً لوالد المرحوم جمال عبد الناصر المرحوم الحاج عبد الناصر حسين، بمناسبة عودته من الحجاز بعد أداء فريضة الحج، وممن حضروا هذه المأدبة المغفور له خليل حسين عم الرئيس الراحل وفضيلة الشيخ أحمد حسن الباقورى وكنت أجلس عن يمين الرئيس الراحل وكان يتلطف معى ويناولنى ما ينتزعه من لحم خروف مشوى بالطريقة العربية كان ضمن أصناف الطعام. وأثناء تناول الطعام همس فى أذنى المرحوم جمال عبد الناصر بهذه الكلمات :

- أنا رتبت معك هذا اللقاء لأتحدث معك فى موضوع قناة السويس.

كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٥٥ فيما أذكر، وبعد المائدة أختلى بى الرئيس الراحل فى الصالون، وقال إن فى الوقت فسحة، ويستطيع أن يتحدث معى حتى الغروب، حيث ينصرف من دار صديقنا إلى الاستراحة الكائنة بجوار أهرام الجيزة للحفاوة بضيف مصر وقتئذ، المرحوم الدكتور أحمد سوكارنو، رئيس إندونيسيا.

وفى هذا اللقاء طلب منى عبد الناصر أن أذكر له الجهة التى تمول الحملة التى أقودها ضد شركة قناة السويس، وقلت له إنى فى غير حاجة إلى التمويل فأبدى استنكاره، وقال كتبك الضخمة التى لا يستطيع أن يشتريها إلا عدد محدود من القراء وصحيفتك الأسبوعية قناة السويس، وليس لها موارد من الاعلانات وغيرها، من أين نفقات كل هذا ؟!

واضطررت لأن أضع تحت نظر عبد الناصر ملفاً به عقد يبين أتعابى الضخمة التى قبضت منها مقدماً خمسين ألفاً من الجنيهات فى قضية قناطر أدفينا بمجلس الدولة لصالح شركتين إحداهما هولندية والأخرى فرنسية . وقد أودع مقدم أتعاب بحساب خاص ببنك باركليز، الذى لم يكن قد صار بنك الإسكندرية، ومن هذا المبلغ كنت أغذى الجريدة وغيرها من أنشطتى ضد شركة قناة السويس. وأبدى المرحوم عبد الناصر دهشته، وهو يقول، ولكن هذه أتعاب، وهى قوت أولاك، فلماذا فعلت هذا ؟

وكان جوابى، لو لم أفعل هذا، لما كان هناك من يمدنى بتمويل هذا النشاط ؟ إننى اضطررت، ولا أدعى شرف التضحية، وإنما الظروف هى التى فرضت علىّ أن أقترض إن لم أوكل فى هذه القضية. ومد رحمه الله يده إلىّ لمصافحتى، وهز يدى هزات شديدة، ثم قال :

اتفقنا سوف أؤممها لك فى سنة ١٩٦٠ إن شاء الله، وحتى هذا التاريخ لا تفعل شيئاً. وحينما يأتى الوقت المناسب سنجلس معاً، ونقوم بواجبنا فى هذا الخصوص. وقلت له : " معنى ذلك أنك تستمهلنى خمس سنوات " ألا ترى هذا وقتاً طويلاً : وأجاب بقوله " ولكنك تقول فى كتبك إنها ليست شركة، بل دولة فى داخل الدولة، وخلف هذه الدولة دول الاستعمار مجتمعة، أمريكا وبريطانيا وفرنسا ..

ومعنى ذلك أنى قبل المساس بالشركة يجب أن أشترى السلاح من أى مصدر، وأن أبنى الجيش المصرى استعداداً للحرب !!

وفى هذه المقابلة أيضا قال الرئيس الراحل لى ما نصه :

"إنك يا حفناوى تسبب لنا أزمات.. وضحك وأضاف، قوله: كنا نفاوض الإنجليز لتصفية القاعدة العسكرية وإجلاء آخر جندى بريطانى. وطلب الإنجليز أن نتعهد كتابة قبل توقيع اتفاقية الجلاء بعدم المساس بشركة قناة السويس. ورفضت طلبهم هذا، وقلت لهم أنها مسألة لا علاقة لها بموضوع المفاوضات. وكان جوابهم أنك أنت شخصياً تقوم بحركة قوية تستهدف تصفية هذه الشركة. ومطلوب منا تحديد موقف الحكومة رسمياً من طلباتك المتطرفة. ولكننا لم نقبل ما طلبه الإنجليز وتمسكنا بموقفنا حتى انصرفوا عن مطلبهم.

ومضت الأيام مسرعة، حتى كان يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٦، وكنت مع أسرتى نقضى الصيف بالإسكندرية، كنا نستأجر شقة بمنزل " فرج مينا " المطل على شاطئ ميامى، وكنت كل صباح أستقل سيارتى مبكراً وأمضى إلى مزرعتى التى كنت أملكها بزمام " محلة الأمير " مركز رشيد، وكانت هذه المزرعة جزيرة كونها طمى النيل بين فرع رشيد وترعة الرشيدية، كانت ثمانين فداناً، وكنت أزرعها على نفقاتى، وبينما كنت منصرفاً للعمل مع الفلاحين، اتصل بى المرحوم اللواء صديق عبد اللطيف، وكان يومئذ حكمدار الإسكندرية، وطلب منى أن أعود

فوراً إلى الإسكندرية لألقاه بدار الاتحاد الاشتراكى بميدان المنشية حيث ينتظرنى مع السيد " الليثى عبد الناصر "، ذلك لأن طائرة خاصة تنتظرنى بالإسكندرية لتنقلنى فوراً إلى القاهرة، كى أقابل المرحوم جمال عبد الناصر، الذى استعان بالبوليس للبحث عنى بالقاهرة، ولم يعثروا على شخصى، فأمر الرئيس بالبحث فى الإسكندرية ولما عرف أن مكانى قد عرف، أمر بنقلى إلى القاهرة بأسرع وسيلة. ووصلت الإسكندرية وزرت أسرتى للوداع وتركت كل ما كان لدى من نقود المزرعة، ذلك لأنى خشيت من أن يكون هذا الاستدعاء اعتقالا لى بأسلوب مهذب، ورافقنى المرحوم صديق عبد اللطيف إلى الطائرة، وبقيت طوال الرحلة يداعب الشك فى نوايا الحكومة رأسى. وعاودتنى الطمأنينة إذ لقينى صديقى الدكتور إبراهيم الطحاوى، ورافقنى إلى بيت الرئيس بمنشية البكرى.

وكان القيظ على أشده، وقد قابلنى المرحوم جمال عبد الناصر فى منتصف الطريق بين باب منزله، والمكان الذى كان يجلس فيه بالحديقة، ومعه آخر لم أكن أعرفه يومئذ، ويتبين فيما بعد أنه كان " على صبرى " مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية. وجرى يومئذ حديث طويل أنتهى بأمر من الرئيس لشخصى لإعداد مشروع قرار من رئيس الجمهورية بتأميم شركة قناة السويس، على أن ألقى الرئيس بداره فى الساعة الثامنة من مساء اليوم التالى، وفى يدى مشروع القرار الجمهورى. وتمت المقابلة فى الليلة التالية بحجرة الرئيس الراحل بمجلس الثورة بالجزيرة، وتناولنا طعام العشاء، وسلمت الرئيس الراحل مشروع القرار الجمهورى بتأميم الشركة، كما سلمته مذكرة، كانت فى الحقيقة محضراً فيه خلاصة الحديث الذى دار بيننا فى الليلة السابقة، ولما سألنى – رحمه الله - عن سبب هذه الورقة، قلت له :

"إن التاريخ لا يرحم وأخشى ما أخشاه أن أتهم بأنى قد ورطت الدولة فى عمل خطير إذا وقعت الحرب وخسرناها، وأنا بصرت وقلت كل ما عندى فأرجو أن يوضع هذا المحضر فى ملف للقضية بمحفوظات رئاسة الجمهورية" وابتسم -رحمه الله- وقال : أجيبك إلى طلبك هذا !

وانصرفت فى ساعة متأخرة وقد طلب منى أن أظل مختفياً بالمكان الذى قضيت فيه ليلتى السابقة وألا يعرف أحد أننى بالقاهرة حتى لا ينكشف السر، وأن أظل قريباً من آلة التليفون إلى أن تصدر أوامر أخرى.

وكان هذا المكان مكتبى بعمارة أوزوريس التى تواجه مبنى السفارة الأمريكية بقصر الدوبارة، وهذا ما فعلت.

وفى الليلة التالية، وحينما كان يقرأ المرحوم جمال عبد الناصر خطابه من ميدان المنشية بالإسكندرية، معلناً قراره بتأميم شركة قناة السويس، وحينما قال الرئيس فى خطابه مخاطباً الشعب المصرى ما معناه أنه فى هذه اللحظة يوجد إخوة لكم يديرون القناة، كنت فعلاً جالساً مع

زملائى اعضاء مجلس إدارة هيئة قناة السويس، لتعلن فى ساعة الصفر، بسم الله الرحمن الرحيم، نعقد أول جلسة لأول مجلس إدارة مصرى يدير هيئة قناة السويس، وبعد الجلسة، وكانت بغرفة وزير التجارة، انتقلت إلى مقر الشركة بقصر الدوبارة، حيث قضيت المتبقى من الليلة نفسها، وتركت دار الشركة فى الصباح متوجهاً إلى مكتبى بعمارة أوزوريس، وهى قريبة جداً، لأجد عدداً من مندوبى الصحف والمصورين، وقد رفضت الإجابة على أسئلتهم، وشعرت بحاجة إلى نوم عميق لم يستمر، اذ استيقظت وبقيت على مسرح الأحداث أقوم بواجبى بكل أمانة وعزم بضع سنوات اضطررت بعدها لرفع استقالتى من منصبى إلى الرئيس فى نوفمبر سنة ١٩٦٥، وامهلنى الرئيس وقتاً غير قصير، مع إصرارى والتوقف عن العمل ثم فتحت إجازه بغير مرتب لمدة سنة مع التصريح لى بممارسة المحاماة والاستشارات القانونية أثناءها على الصعيد الدولى.

وقبل جمال عبد الناصر – رحمه الله – استقالتى استجابة لطلبى، وهذا ما نص عليه قراره، فى تاريخ تال، وحرمتنى هيئة قناة السويس من الحق المقرر لأى مواطن فى المعاش، وتركت الأمر لله وحده، فسترنى ووفر لأولادى الحماية.

الملحق العاشر
دراسة مكتب مندوب الحكومة
لدى شركة قناة السويس عن حصص التأسيس
والتى أعدها المكتب فى
١٠ مارس سنة ١٩٥٦

(الأصل محفوظ لدى المؤلف)

(بـاب تمهيدى) مقـارنة بين النصـوص

أولاً : ترخيص الالتزام الأول (١٨٥٤/١١/٣٠) الموقع عليه من سعيد بتاريخ ١٩ يناير ١٨٥٥ الموافق ٣ رمضان ١٢٧١ هجرية :

مـادة (١١)

يعرض مدير الشركة علينا نظام الشركة الحاصلة على الرخصة المتقدم ذكرها، ويجب إقرارنا مقدما أى تعديل يستحسن إدخاله على تلك الأنظمة من محو أو إثبات فى المستقبل.

وبما أن أسماء مؤسسى الشركة ستدرج فى الأنظمة المذكورة ، فإن أمر قبول القائمة المحتوية على أسمائهم أو عدم قبولها منوط برأينا ، ويراعى أن تشمل القائمة أسماء الوجهاء الذين بذلوا المساعدة بأشغالهم وآرائهم واهتمامهم أو قاموا بتقديم العون برؤوس أموالهم فى سبيل تحقيق مشروع قنال السويس الكبير.

مـادة (١٥)

تجبى الخزينة المصرية سنويا من الشركة ١٥% من الأرباح المستخلصة من ميزانية الشركة، وهذا عدا الربح والفوائد التى تخص الأسهم التى سيشتريها خديوى مصر لحسابه عند توزيع الأسهم وبشرط أن لا تكون على الخزينة المشار اليه أية التزامات بسبب إجراء الأشغال اللازمة أو من جراء الأعمال التى تتولى الشركة إجراءها، أما الـ ٨٥ % الباقية من صافى الأرباح بعد استخراج نصيب الحكومة المصرية فيكون توزيعها بحيث يصيب الشركة ٧٥ % منها ويستأثر مؤسسو الشركة بالـ ١٠% الباقية .

ثانياً : فرمان الالتزام الصادر فى ٥ يناير ١٨٥٦ والموقع عليه من محمد سعيد والى مصر حينذاك :

مــادة (١٩)

يجب أن تعتمد بقرار منا قائمة الأعضاء المؤسسين الذين اشتركوا بأعمالهم وبحوثهم وأموالهم فى تحقيق المشروع قبل تأسيس الشركة . وبعد استقطاع الحصة المتفق عليها لصالح الحكومة المصرية طبقا للمادة ١٨ المتقدم ذكرها – بخصوص جزء من صافى أرباح المشروع السنوية قدرها ١٠% للأعضاء المؤسسين أو لورثتهم أو لمن يحل محلهم فى حقهم .

النص الفرنسى للمــادة (١٩)

“ La liste des membres fondateurs çui ont concouru par leure travaux , leurs études et leure capitaux à la realisation de l’entreprise avant la fondation de la société sera arrêtéé par nous . . . . “

نصت المادة ١٨ على أن تتقاضى الحكومة المصرية ١٥ % من صافى الأرباح فى مقابل الأراضى والامتيازات الأخرى التى منحتها الحكومة للشركة فى فرمان الامتياز.

ثالثا – المحررات الصادرة بتاريخ ٣ رمضان ١٢٧١ الموافق ١٩ مايو ١٨٥٥ :

أ – بتاريخ ٣٠ أبريل ١٨٥٥ رفع فرديناند ديلسيبس تقريراً إلى محمد سعيد والى مصر حينذاك ، وقد ترجم ذلك التقرير إلى اللغة التركية وعرض على الوالى ، وقد أشر الوالى على التقرير بالعبارة الآتية :

جناب صديقى الوفى الأصيل المحترم المسيو فرديناند دلسبس

"اطلعنا على هذه الترجمة للتقرير المقدم من جانب صداقتكم بتاريخ ٣٠ أبريل ١٨٥٥ ووجدناه موافقا لأفكارنا ورغباتنا الخاصة بمشروع قناة السويس، وفقط فيما يختص بفتح قناة السويس المذكورة قد صار العرض على العتبات السلطانية بطلب الإذن منها. فما دام لا يوجد إذن من طرف السلطنة السنية فإن هذا التقرير سيحفظ عندكم بصفة تعليمات لأنه حينئذ لا يمكن مباشرة العمل.

وعلى الوجه المحرر ما دام لم يصدر إذن وترخيص من طرف السلطة العلية لفتح وشق القناة فسوف لا يعمل بالبيانات والإفادات الخاصة بهذا الموضوع. وليكون ذلك معلوما لديكم صار الشرح والتحرير."

وفى نهاية تلك التأشيرة ذكر التاريخ وهو ٣ رمضان ١٢٧١ هـ ووقع الوالى (محمد سعيد) بختمه[1].

ويلى ذلك حاشية مؤداها أنه قد ختم هذا البيان وسلم إلى المسيو المشار إليه، غير أنه صار عرضه أخيرا على العتبات بمعرفة كوينج بك وصار إبطاله ورفع الختم عنه وفقط يجرى الآن حفظه بهذا الشكل، وهذه الحاشية لا تحمل تاريخا كما أنها لا تحمل توقيعاً.

وأول ما يلاحظ بشأن التقرير المذكور أن الترجمة التركية لذلك التقرير قد حوت أربع فقرات بشأن شق الترعة الحلوة من النيل إلى المنطقة التى ستشق فيها قناة السويس البحرية، وهذه الفقرات أسقطها دلسبس من الترجمة الفرنسية التى نشرها فى مجموعات وثائقه المختلفة.

وأما ملاحظاتنا الثانية فى أن الترجمة التركية التى عرضت على الوالى قد جاء بها العبارة الآتية :

"يشتمل أول كشف للأعضاء المؤسسين الحائزين للشروط المندرجة فى المادة الحادية عشر من الأمر الخديوى (الفرمان) على خمسين إسماً للأعضاء فى مصر وأوروبا . . ومع أن الجناب العالى الخديوى قد تفضل بإحالة مسألة الاهتمام بإتمام الكشف المذكور على ذلك بإضافة وضم الشخصيات ذات النفوذ الذين من المنتظر أن يهتموا بمثل هذا المشروع ويعاونوا على تأسيسه أو بعض الرأسماليين فإن سموه أشار بأن عدد الأعضاء المذكورين يجب بقدر الإمكان أن لا يتجاوز المائة . . . . ، " هذا فى حين أن الترجمة الفرنسية التى نشرها دلسبس لذلك التقرير جاء فيها :

"يشتمل أول كشف للأعضاء المؤسسين على ستين اسما للأعضاء فى مصر وأوروبا."

وأما ملاحظاتنا الثالثة فهى أن تأشير الوالى على الترجمة التركية للتقرير التى رفعت إليه والتى ذكر أنها ختمت وسلمت إلى دلسبس . . . . إلخ، هذه التأشيرة لم ينشرها دلسبس ولم يشر إليها قط . . . بل واستبدل بها نشره ما أسماه مرسوما صادرا من الوالى فى نفس تاريخ تلك التأشيرة (٣ رمضان ١٢٧١ – مايو ١٨٥٥) .

ب – نشر دلسبس ردا تلقاه من الوالى (محمد سعيد) تاريخه ١٩ مايو ١٨٥٥ – ٣ رمضان ١٢٧١ وأسماه مرسوما، وفيما يلى ترجمة النص الفرنسى الذى نشره دلسبس فى مجموعة وثائقه فى ذيل تقرير ١٨٥٥/٥/٣٠.

إلى صديقى الحميم الأصيل المحترم المسيو فرديناند دلسبس

[1] الختم مطموس وفى ذيله الحاشية المبينة بعاليه .

اطلعنا على التقرير المرفوع منكم بتاريخ ٣٠ ابريل ١٨٥٥ واعتمدنا هذه الوثيقة التى يجب أن تكون بمثابة تعليمات لكم . وكان النشاط الذى بذلتموه فى هذا الشأن محل تقديرنا، كذلك العناية الودية الواضحة منكم كانت محل ارتياحنا.

٣ رمضان ١٢٧١ هـ

ترجمة طبق الأصل من النص التركى　　　　　　ختم الوالى

السكرتير الأفرنجى للوالى

كوينج بك　　　　　　الإسكندرية ١٩ مايو ١٨٥٥ .

وهذا النص فضلا عن مخالفته الواضحة لنص تأشيرة الوالى محمد سعيد فى ذيل الترجمة التركية للتقرير المعروض عليه، فإنه يخالف أيضاً صورة الخطاب المنسوب صدوره إلى محمد سعيد (٣ رمضان ١٢٧١ هـ) إلى دلسبس والمحفوظة فى القصر الجمهورى – قسم المحفوظات التاريخية – وفيما يلى نص الصورة التركية لذلك الخطاب المزعوم :

"اطلعنا على التقرير من جانب فخامتكم بتاريخ ٣٠ ابريل ١٨٥٥ ونال استحساننا وقد وجدنا أن هذا التقرير سيكون فى الواقع بمثابة تعليمات إلى ذاتكم البهية. وكما أن ما تبذلونه فى هذه المسألة من السعى والنشاط والهمة تستحق التقدير فإنها كذلك قد استوجب امتنانى وسرورى.

وفقط لكى يحاط علمكم بأن موضوع فتح قناة السويس متوقف على إعطاء إذن وترخيص من طرف السلطنة السنية تحررت رسالة الرقة هذه .

وفى ذيل صورة ذلك الكتاب حاشية مؤداها أنه قد " ختمت هذه الرسالة تسلمت إلى جناب المسيو دلسبس " .

وكأنما حرص دلسبس على حذف جميع التحفظات التى أبداها الوالى فى كلا الأمرين – تأشيرته فى ذيل التقرير وكتابه المرسل إلى دلسبس . . .

ولكن دلسبس لم يستطع أن يحذف ذلك التحفظ الهام من الترخيص الصادر من الوالى فى نفس التاريخ .

ج- فى ٣ رمضان ١٢٧١ هـ (١٩ مايو ١٨٥٥) وقع محمد سعيد والى مصر على العبارة الآتية مصدقا بها على فرمان ١٨٥٤/١١/٣٠ :

إلى جناب صديقى المخلص صاحب المكانة كريم المحتد المسيو فرديناند دلسبس

بما أنه يلزم إقرار الحضرة العلية السلطانية على الرخصة الممنوحة لشركة خليج السويس العامة فإنى شرحت هذا وختمنا هذه الصورة لتحفظها لديكم ، أما أعمال شق قناة السويس فلا يبدأ فيها إلا بعد الحصول على ترخيص الباب العالى

فى رمضان ١٢٧١ هـ　　　　　　ختم الوالى

ويلاحظ أن هذا التحفظ وان كان دلسبس لم ينكره ولم يجحد تاريخه إلا أنه اعتبره تصديقا من الوالى على فرمان ١٨٥٤/١١/٣٠ .

ولو أن هذا القول كان صحيحا لكان الفرمان المذكور يحمل تاريخ ١٨٥٤/١١/٣٠ ، ولما احتاج الأمر إلى إعادة تصديق محمد سعيد على الفرمان فى ١٨٥٥/٥/١٩ . . .

وبالرجوع على ما نشر بشأن رخصة ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ فإنه يتبين أن أول ما عرف بشأن هذا الفرمان أنه كان يتضمن ٩ مواد فقط وأن المادة (٩) منه كانت خاصة بالأعضاء المؤسسين، وقد أرسل دلسبس فى ١٧ مايو ١٨٥٥ كتابا إلى القنصل العام للنمسا هوبير Huber أرفق به صورة من تقريره المؤرخ ١٨٥٥/٤/٣٠، وقام هوبير بإبلاغ ما جاء فى التقرير وخطاب دلسبس إلى وزارة خارجية النمسا وأشار إلى أن الشروط الخاصة بالأعضاء المؤسسين مبينة بالمادة (٩) . . .

ولم ينشر فرمان أو رخصة ١٨٥٤/١١/٣٠ إلا فى أغسطس ١٨٥٥ لأول مرة وإذا به يحوى (١٢) مادة بدلا من (٩) وأصبحت المادة الخاصة بالمؤسسين هى المـادة (١١) بدلاً من (٩) . . .

وكانت الإضافات فى الفرمان خاصة بالامتيازات التى منحت للشركة فى المواد (٧)، (٨) ، (٩) والتى لم يتضمنها ما عرف من قبل عن رخصة ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ والعبارة التى ذكرها دلسبس فى تقريره المؤرخ ١٨٥٥/٤/٣٠ والتى أسقطها من النص الفرنسى الذى نشره كانت متعلقة بهذه الامتيازات الواردة فى المواد المشار إليها . . . .

والذى نعتقده أن الوالى رأى أن يضمن الفرمان الصـادر منه فـى ٣ رمضان ١٢٧١ (١٩ مايو ١٨٥٥) رأى تعديله من الأحكام والنصوص إما بناء على ما عرضه عليه دلسبس فى تقريره (١٨٥٥/٤/٣٠) أو رغبة منه فى تحديد ما يمكن منه من المزايا ردا على ما جاء فى ذلك التقرير والتى لم تكن تتضمنها الرخصة الصادرة فى ١٨٥٤/١١/٣٠ . . . .

وقد تضمن نص الفرمان الجديد (١٩ مايو ١٨٥٥ – ٣ رمضان ١٢٧١) الإجابة على كل ما يتضمن تقرير دلسبس المؤرخ ٣٠ ابريل ١٨٥٥ ، كما حدد بين القيود والتحفظات التى رأى الوالى إبداءها فى صدد ما جاء فى ذلك التقرير.

١– فبالنسبة لحصص الأعضاء المؤسسين ونصيبهم فى الأرباح أثبت الوالى فى المادة (١١) حقه فى قبول أو عدم قبول قائمة أسماء الأعضاء المؤسسين كما حدد شروطهم . . وكان ذلك فى تقرر لاحق على تقرير ١٨٥٥/٤/٣٠ .

وهذا النص قاطع وصريح فى أن محمد سعيد لم يقر دلسبس فيما ذهب إليه فى تقريره بشأن هذا الموضوع . . . .

٢– وبالنسبة للامتيازات الممنوحة للشركة وموضوع شق الترعة الحلوة التى أشار إليها دلسبس فى تقريره فى الفقرة التى أسقطها فيما نشره فى أجزاء تقرير ١٨٥٥/٤/٣٠ نظم الوالى المادتين (٧) و (٨) أحكامها .

ومما يؤيد هذا النظر – أن ما جاء فى فرمان ٣ رمضان ١٢٧١ (١٩ مايو سنة ١٨٥٥) يتفق تمام الاتفاق مع ما أبداه الوالى من تحفظات فى تأشيرته التى ذيل بها تقرير الترجمة التركية التى عرضت عليه لتقرير دلسبس المؤرخ ١٨٥٥/٤/٣٠ وفى كتابه المحفوظة صورته بالقصر الجمهورى التى أشرنا اليها فيما سبق وهى تخالف ما نشره دلسبس من الوثائق فى شأن هذا الموضوع . . .

بقى أن نشير إلى أن طمس ختم محمد سعيد ورفعه من تأشيرته فى ذيل الترجمة التركية لتقرير ١٨٥٥/٤/٣٠ وما جاء فى العبارة الأخيرة (الحاشية) التالية على الختم أن هذا البيان (التأشيرة) قد ختم وسلم إلى دلسبس (لا الترجمة المعتمدة طبق الأصل الممهورة بتوقيع كوينج بك – كما يدعى دلسبس فيما نشره من الوثائق -) . . . غير أنه صار عرضه أخيراً على العتبات بمعرفة كوينج بك وصار إبطاله ورفع الختم عنه وفقط يجرى الآن حفظه بهذا الشكل – هذه العبارة تثير الصورة الآتية:

١– أن نص البيان (التأشيرة) المذيلة به ترجمة التقرير والمختوم من سعيد أثر مطابق للواقع ومطابق للمرسوم الذى وقعه فى نفس اليوم بالفرمان الذى علق (كالتأشيرة) الأمر كله بالرجوع إلى الوالى وموافقته فيما يتعلق بأنظمة الشركة وقائمة أسماء الأعضاء المؤسسين، والى موافقة السلطان وإقراره رخصة الالتزام نفسها، واشتراط ألا يعمل بالبيانات والإفادات الخاصة بهذا الموضوع إلا بعد صدور الترخيص والإذن من الباب العالى.

وبهذا فإن هذا التقرير والبيان الملحق به يعتبران بمثابة مذكرة إيضاحية للفرمان.

٢– أن كوينج بك أقنع محمد سعيد بأنه ما دام الأمر –كما ذكرنا– قد حسمه الفرمان الصادر منه فى نفس التاريخ فلا داعى لهذا البيان وبذا صار إبطاله ورفع الختم عنه .

٣– أن عبثا وقع بهذا البيان لتمكين كوينج بك من اصطناع وثيقة مخالفة لتأشيرة محمد سعيد فى ذلك البيان حتى يستطيع دلسبس أن يستند والشركة إلى ما جاء فى تقريره مع إغفال ذكره الدال فى البيان من التحفظات . . .

والرأى الذى نرجحه فى نظرنا هو ذلك الذى تضمنته الصورة الأخيرة ويؤيد ذلك فى نظرنا ما يأتى :

١– أن الوثيقة التى تستند إليها الشركة فى هذا الشأن – بفرض مطابقتها للصورة المنسوبة للكتاب الصادر فى ٣ رمضان ١٢٧١ من محمد سعيد إلى فرديناند دلسبس قد أسقط منها فقرة

كاملة على جانب كبير من الأهمية لأنها ناسخة لكل ما جاء قبلها من بيان إذ تضمنت تقرير الوالى أن موضوع فتح خليج السويس يتوقف على إعطاء إذن وترخيص من طرف السلطنة السنية.[٢]

٢- أن الوثيقة التى تستند إليها الشركة والتى نشرها دلسبس عبارة عن ترجمة لمرسوم يزعم دلسبس أن كوينج بك سلمه إليه باعتبار أن محمد سعيد قد أصدره فى ٣ رمضان ١٢٧١ (١٨٥٥/٥/١٩) بينما ذكر بالصورة المشار اليها وبالحاشية المذيل بها البيان المؤشر به على نهاية ترجمة التقرير أن كلا منها ختم وأرسل إلى فرديناند دلسبس .

٣- أن الشركة لم تجرؤ على تقديم لا الصورة الأصلية لتقرير ٣٠ أبريل ١٨٥٥ ولا الصورة الأصلية لمرسوم ١٩ مايو ١٨٥٥ (٣ رمضان ١٢٧١) فى كافة مراحل المنازعات التى أثيرت بشأن حصص التأسيس فى الماضى بل زعمت أن هذا التقرير ليس له إلا قيمة تاريخية فقط.

ومهما يكن من أمر – فإن الموقف بالنسبة للحكومة المصرية هو التمسك بنصوص الفرمان الصادر من محمد سعيد بتاريخ ٣ رمضان ١٢٧١ هـ (١٩ مايو ١٨٥٥)، فضلاً عما جاء فى العبارة المذيلة به الترجمة التركية لتقرير دلسبس المؤرخ ١٨٥٥/٤/٣٠.

ذلك أنه طالما نظمت أمور مشروع قناة السويس والشركة القائمة على تنفيذه بمقتضى ترخيص صادر به فرمان من والى مصر – محمد سعيد فى ٣ رمضان ١٢٧١ هـ (١٩ مايو ١٨٥٥) – فإنه يجُب كل ما سبقه أو عاصره من الخطابات أو التأشيرات (بفرض وجود خلاف بينهما وبينه) وما دام لم يصدر ترخيص من السلطات فإن أحكام ذلك الفرمان تكون عديم القيمة ولا يعمل بها.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الوالى فى المادة الحادية عشرة من الفرمان قد احتفظ لنفسه بالحق فى قبول واعتماد قائمة أسماء الأعضاء المؤسسين فيما بعد .

وقد أكد كل هذا أحكام فرمان ٥ يناير ١٨٥٦ فيما نص صراحة فى مادته التاسعة عشر على أنه يجب أن تعتمد (مستقبلا) بقرار من الوالى محمد سعيد القائمة المتضمنة أسماء الأعضاء المؤسسين . . . إلخ.

وهو ما ينفى تفويض الوالى لدلسبس فى تحديد المؤسسين وإدارج أسمائهم . . . ويستوجب صدور قرار من الوالى باعتماد واصدار مثل هذه القائمة . . .

---

[٢] لم يصدر ترخيص الباب العالى (السطان) إلا بتاريخ ٩ مارس ١٨٦٦ بعد وفاة محمد سعيد .

(البـاب الأول)
الوقـائع التـاريخية

١- عرف أن رخصة ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ حددت ١٠% من صافى أرباح مشروع قناة السويس البحرية للأعضاء المؤسسين الذين يكونون قد ساهموا فى تنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود بجهودهم وأعمالهم أو أموالهم أو بحوثهم وآرائهم . . . .

٢- يتبين من خطاب دلسبس إلى أرليس ديفور بتاريخ ٦ ديسمبر ١٨٥٤ أن دلسبس يدعى أن الوالى (محمد سعيد) وافق على قائمة الأعضاء المؤسسين التى عرضها عليه بعد أن وضع اسمه (أسم محمد سعيد) على رأسها وبعدئذ أضاف إليها ستة من المصريين وثمانية عشر من كبار الموظفين وثلاث قناصل وقد أضاف اسمه وأسماء أقارب له وكذا أسماء أجانب من جنسيات مختلفة، وأشار دلسبس فى خاتمة خطابه إلى أن هذه القائمة هى القائمة الأولى وطلب إلى المرسل إليه إبقـاء الأمر سرا حتى تستكمل القائمة . . .

٣ – أشار دلسبس فى خطابه المؤرخ ٢٨ نوفمبر ١٨٥٤ المرسل إلى حماته المدام دى لا مال إلى أنه قد تحدث مع الوالى فى شأن قائمة أول أعضاء مؤسسين.

٤ – تضمنت صورة التقرير المرفوع إلى محمد سعيد من دلسبس فى ١٨٥٥/٤/٣٠ المبلغة إلى قنصل النمسا هيوبير والمحفوظة فى محفوظات وزارة التجارة (ملف ١٧٥٦) النص الآتى: "توجد قائمة أولى للأعضاء المؤسسين تتوافر فيهم شروط المادة التاسعة وتشمل ٥٥ اسما من المصريين والأوروبيين واستأذنت سموكم فى استكمالها بإضافة شخصيات من ذوى النفوذ أو من كبار الماليين يستطيعون معاونة المشروع".

وقد نشر دلسبس صورة هذا التقرير فى سنة ١٨٥٦ وجاء فيها . . .

"تفضلتم سموكم باعتماد قائمة أولى لستين عضوا مؤسسا . . . إلخ".

بينما أن الترجمة التركية للتقرير قد ذكر فيها العبارة الآتية: . . . يشمل أول كشف للأعضاء المؤسسين الحائزين للشروط المندرجة فى المادة الحادية عشرة من الفرمان الخديوى على خمسين اسما للأعضاء فى مصر وأوروبا . . . الخ.

٥ – كانت الشـركة تعتبر تقرير دلسبس المرفوع إلى محمد سعيد بتاريخ (٣٠ أبريل ١٨٥٥) وثيقة منحة لفرمان الالتزام. وقد استندت إليه فى الشكوى التى رفعتها إلى نابليون الثالث بتاريخ ١٨٥٩/١٠/٢٤ ضد الحكومة المصرية، كما أوردته (محرفا) فى مجموعة الوثائق التى قامت بنشرها.

ولكنها (الشركة) عندما أثير موضوع حصص التأسيس أنكرت وجود أصل ذلك التقرير لديها، وذكرت أنه إذا كان له قيمة فلا يمكن الا أن تكون قيمة تاريخية.

٦- بتاريخ ٣ رمضان ١٢١٧ هـ (١٩ مايو ١٨٥٥) أصدر الوالى محمد سعيد فرمانا فرضت المادة الحادية عشرة منه على أن أمر قبول أو عدم قبول قائمة أسماء الأعضاء المؤسسين منوط به (الوالى).

٧- وفى ٥ يناير ١٨٥٦ وقع محمد سعيد على فرمان تضمن الشروط والالتزامات والحقوق المفروضة والممنوحة لشركة قناة السويس، وقد نصت المادة التاسعة عشرة على وجوب اعتماد قائمة الأعضاء المؤسسين مستقبلاً "sera arrêteé" بقرار منه (من الوالى).

٨- نشر دلسبس فى مجموعة وثائقه (الجزء الثالث - ص . ٤١٤) صورة خطاب مؤرخ ٢٠ نوفمبر ١٨٦٠ موجه منه إلى كوينج بك نصه كالآتى: " بموجب المرسوم المؤرخ ١٩ مايو ١٨٥٥ تفضل صاحب السمو باعتماد قائمة أولى لستين عضوا مؤسساً، وعهد إلينا بمهمة تكملة هذه القائمة بأشخاص يكونون قد عاونونى فى تأسيس الشركة، وأنى أتشرف بأن أبعث إليكم اليوم بالقائمة المكملة بمعرفتى للأعضاء المؤسسين لتبقى محفوظة فى محفوظات ديوان الوالى ولتستطيعوا بعد الحصول على تعليمات صاحب السمو تسليمى صورة رسمية وطبق الأصل لها. كوينج بك

ورد كوينج بك بتاريخ ٤ مايو ١٨٦١ بما يأتى : "بعد الحصول على أوامر صاحب السمو الوالى، أتشرف بأن أرسل لكم فى هذا المظروف لتتخذوا ما ترونه بشأنها. قانونا - صورة طبق الأصل من قائمة الأعضاء المؤسسين المحفوظة بمحفوظات ديوان صاحب السمو".

وأرسل كوينج بك بذلك الخطاب قائمة بدون تاريخ وبدون توقيع متضمنة ١٦٦ أسما وفى ذيلها الإشارة الكتابية "صورة طبق الأصل من القائمة الأصلية المحفوظة بديوان صاحب السمو الوالى".

الإسكندرية فى ٤ مايو ١٨٦١.

ويلى ذلك توقيع وختم كوينج بك.

٩- اعتمدت لجنة إدارة الشركة بجلسة ٢٤ مايو ١٨٦١ قائمة المؤسسين التى أرسل صورتها كوينج بك وقررت اللجنة أن تظل القائمة سرية وأن تُحفظ داخل الخزانة الحديدية ذات المفاتيح الثلاث حتى يتم إيداعها لدى موثق الشركة.

١٠- ظلت القائمة فى حيازة الشركة دون أن يتمكن أحد من الاطلاع عليها حتى تم إيداعها فى ١٨ مايو ١٨٩٣ لدى الموثق Mahon de la Quaratenais واشترطت الشركة عند إيداعها أن لا يطلع عليها أحد وألا تسلم منها صوراً إلا للشركة ذاتها .

١١– أدرجت حصص التأسيس لأول مرة فى بورصة الأوراق المالية بباريس فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٠.

١٢– صارت منازعات عديدة بين بعض الأفراد والشركة حول استحقاقهم أو استحقاق مورثيهم فى حصص التأسيس وعندما طولبت الشركة بأصل قائمة ١٨٦١ وبما يثبت اعتماد والى مصر لها قالت الشركة بأنها أتلفت فى حريق قصر رأس التين سنة ١٨٧٠ أو فقدت بدار المحفوظات بالقلعة.

١٣- ثابت من رسالة وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٨٩٠ إلى سفير النمسا فى باريس الكونت Hayas بناء على إجابة وزارة العدل الفرنسية بعد الرجوع إلى الشركة بما يأتى:

أ- أن عدد الأعضاء المؤسسين الأوائل فى سنة ١٨٥٨ بلغ ١٦٦ فردا، اختصوا بألف حصة تأسيس بدلاً من مائة المحددة فى أول الأمر.

ب– أن استعمال لفظ " أوائل Premiers " بالنسبة للأعضاء فى ١٨٥٨ يحمل على الاعتقاد باحتمال وجود قائمة ثانية لأعضاء آخرين.

١٤– تبين من البحث والتحقيق بعد التحفظ على ما وصلت إليه يد قاضى التحقيق فى بعض المنازعات من وثائق الشركة ما يأتى:

أ- أن الشركة عدلت فى قائمة ١٨٥٨ التى نسبت إلى الوالى إقرارها وتفويض دلسبس بتكملتها استناداً إلى تقريره المؤرخ ١٨٥٥/٤/٣٠ والمرسوم المزعوم صدوره من الوالى فى ١٨٥٥/٥/١٩.

ب- أن قائمة ١٨٦١ تضمنت أسماء تختلف عن تلك التى قيل أن قائمة ١٨٥٨ تضمنتها.

ج– أن الشركة اصطفت قائمة ثالثة لأسماء الأعضاء المؤسسين فى أول يونيو ١٨٦٩ رغما عن ادعائها أن قائمة ١٨٦١ هى الوحيدة – الرسمية – المطابقة للأصل.

وقد أمكن إثبات وجود قائمة ١٨٦٩ عن طريق مراجعة سجلات الشركة وما تم الاطلاع عليه فى مكاتبات لديها ومنها كتاب الأستاذ (دريفان Dervine) محامى الشركة الذى وجهه إليها فى ١٨٩٣/٥/٨ - ونصح فيه الشركة بإيداع قائمة ١٨٦١ لدى الموثق وعدم تعريضها للأخطار وعدم تمكين أحد من الإطلاع عليها، وأشار المحامى المذكور بأن تمتنع الشركة عن إجابة مندوب الحكومة المصرية لدى الشركة حينذلك "إميل أوليفييه Emile Olivier" إلى طلبه صورة من تلك القائمة تنفيذا لتعليمات الحكومة المصرية استجابة لطلب وزارة الخارجية النمساوية، كما طلب منها أن ترفض إيضاح الفوارق الظاهرة فى قائمة ٤ مايو ١٨٦١ وقائمة أول يونيو ١٨٦٩ وعن تفسير وجود القائمتين، وختم المحامى خطابه هذا بالكلمات المريبة

الآتية: "ولا يسعنى إلا أن أشير عليكم باعتماد مشروع الرد الذى اتفقنا عليه فإنه لا يذلل الصعوبة ولكنه يؤجلها دون أن يؤثر فى الموقف تأثيرا سيئا".

وعملاً بهذه المشورة رفضت الشركة فى خطابها المؤرخ ١٨٩٣/٥/١٨ إلى مندوب الحكومة المصرية إعطاءه أية صورة من قائمة أسماء الأعضاء المؤسسين.

د ـ أمكن للقضاء إقامة الدليل على أن عدد المنتفعين من حصص التأسيس طبقا لقائمة ١٨٦٩ قد بلغ ١٨٠ شخصا، وبمقارنتها بقائمة ١٨٦١ (التى كانت تشمل ١٦٦ اسما) أتضح أن قائمة ١٨٦٩ شملت ١٤ اسما زائدا، كما أنها أغفلت ذكر ٨ ممن شملتهم قائمة ١٨٦١.

وقد بررت الشركة هذا التغيير بادعائها أن بعض الأعضاء المؤسسين قد رفضوا الحصص التى آلت إليهم، كما تعذر عليها (الشركة) التعرف على بعض الأشخاص أو محال إقامة بعض أصحاب حصص التأسيس المذكورين بالقائمة، وأنها بناء على ذلك قامت بالتصرف فى هذه الحصص.

واعترفت الشركة فى محاضر أعمال الخبير القضائى الذى طلب فحص محاضر جلسات مجلس الإدارة بأنه لا توجد مداولات للمجلس المذكور بشأن تعيين أسماء المؤسسين أو باستبدال أولئك الذين رفضوا الحصص أو تعذر التعرف عليهم أو على محال إقامتهم بغيرهم . . . وكذلك فقد أقرت الشركة فى تقريرها المقدم إلى غرفة الاتهام فى باريس chambre de mise en accusation de Paris بأنها لا تملك أى وثيقة تثبت موافقة الوالى على ما أقدمت عليه من استبدال المنتفعين بحصص التأسيس ومن المحتمل ـ فى تقديرها ـ أن دلسبس قام بهذا الأجراء وحده.

هـ ـ اتضح أن من بين الأسماء التى شملتها قائمة ١٨٦١ وزيرين فرنسيين وقتذاك وهما توفونيل "Thouvenel" والكونت فالنسكى "Walenski" ولما علم بذلك ورثتهما أقاموا دعوى ضد الشركة وتمكنوا من إلزامها من تقديم القائمة، وقد تبين أن القائمة لم تتضمن سوى ١٦٥ بدلاً من ١٦٦ فضلاً عن مغايرة الأسماء المدرجة فى القائمة المقدمة لتلك التى حددتها القائمة السابق عرضها من قبل مما يقطع بأن الشركة أودعت لدى الموثق أكثر من قائمة لتستعمل منها ما تراه مناسبا لها ، متفقا مع مصلحتها حسب الظروف والأحوال .

(البـاب الثـانى)

ملاحظـات على قـائمة ٤ مايـو ١٨٦١

يتبين من استقراء ما جاء فى حيثيات حكم محكمة استئناف باريس الصادر فى ١٩ مايو ١٩٠٣ وما جاء فى مرافعة الأستاذين تزيناسى وشيفو Tezener & Chevau فى قضية

ورثة نيجرلليى ضد الشركة المنشورة فى مجلة القضايا الكبرى المعاصرة بالفرنسية (العدد ٢٤ سنة ١٩٠٦)les Grands Paris Lantiquarais وما كتبه فى شأن الموضوع (حصص التأسيس) الأستاذ فون فروس Arrigo V. Fraus رئيس مجلس الشيوخ والمحكمة العليا ومحكمة النقض بإمبراطورية النمسا والمجر فى سنة ١٩١٦ يتبين من كل ما تقدم ما يأتى:

١- أن محكمة جنح السين بباريس حينما عرضت عليها قضية الطعن بالتزوير فى قائمة ١٨٦١ سجلت أن هذه القائمة لا تطابق القائمة التى أعتمدها الوالى محمد سعيد (وذلك بفرض تصديق ادعاء دلسبس بالنسبة للقوائم السابقة).

٢- أن هذه القائمة أغفلت أسماء بعض الاشخاص الذين سبق أن أقر دلسبس كتابة بوجود أسمائهم ضمن الأعضاء المؤسسين.

٣- وجد بالقائمة أسماء لم يعلن أصحابها باعتبارهم من حملة حصص التأسيس إلا فى سنة ١٨٦٣ - ومنهم على سبيل المثال المستر بيلوت Mr. Bellot وآخرون معه.

٤- أن القائمة بقيت خافية على الجميع ٣٢ سنة تعدل فيها الشركة وتبدل وفقا لرغبتها.

٥- تضمنت القائمة أسماء كوينج بك ولبنان بك كأعضاء مؤسسين.

٦- قضت غرفة الاتهام فى حكمها الصادر فى ١٩٠٣/٥/١٩ بأنه لا شك فى وجود قائمة مؤسسين سابقة على سنة ١٨٦١ معتمدة من الوالى متضمنة أسماء أشخاص من بينهم نيجريللى ولو كانت قائمة ١٨٦١ صحيحة لوجب شمولها له وإسقاط اسمه لا يمكن بفعل من جانب الوالى بل يتبين من ظروف الحال أن هذا الإسقاط كان من جانب دلسبس ولا يمكن اعتبار هذا الاسقاط نتيجة تدبير متعمد بقصد الإضرار ولا يتوفر لهذا العمل أركان جريمتى التزوير واستعمال الأوراق المزورة، ولهذا رأت المحكمة عدم المضى فى إجراءات الدعوى الجنائية.

وقد ذكرت مدام مارى جروا ابنة نيجريللى أن المحامى العام - Rain Baud - استدعاها قبل النطق بالحكم وأفهمها أن الحكومة الفرنسية حريصة على أن تصل إلى حقها أكثر من حرصها على اتهام الشركة بالتزوير، ولذلك كلف بأن يرجوها قبول الحكم وعدم استئنافه والالتجاء للقضاء المدنى من جديد، وأن الحكومة الفرنسية ستؤيد إعادة السير فى الدعوى المدنية لتمكينها من الحصول على حقها - وهذا القول لا يوجد ما يؤيده رسميا ولكنه مذكور فى مذكرات فون فراوس . . .

<u>والنتيجة المنطقية لما تقدم</u> :

أولاً: أن قائمة ١٨٦١ لم يصدق عليها الوالى ولم تعد فى ١٨٦١/٥/٤ كما زعم دلسبس بل أعدت فى تاريخ لاحق على سنة ١٨٦٣ أى بعد وفاة محمد سعيد.

ثانيا: أن القائمة أعدت فى باريس أثناء وجود كوينج بك بها.

والدليل على ذلك :

١- أن خطاب دلسبس المؤرخ ٢٠ نوفمبر ١٨٦٠ لم يوجه إلى الوالى كما جرت العادة بل اكتفى بتوجيهه إلى كوينج بك.

٢- أنه لم يطلب إلى كوينج بك التماس الحصول إلى تصديق واعتماد الوالى للقائمة، بل اكتفى بالقول، "تستطيعوا بعد الحصول على أوامر صاحب السمو تسليمى صورة رسمية وطبق الأصل لها".

٣ - أن كوينج بك فى رده المؤرخ ١٨٦١/٥/٤ لم يذكر أنه حصل على موافقة أو تصديق الوالى بل اكتفى بالقول بعد الحصول على أوامر صاحب السمو الوالى "أتشرف بأن أرسل لكم فى هذا المظروف - لتتخذوا بشأنها ما ترونه قانونا - صورة طبق الأصل من قائمة الأعضاء المؤسسين المحفوظة بمحفوظات ديوان صاحب السمو".

٤ - أن هذه القائمة خالية من تاريخ ومن كل إشارة تفيد اعتماد الوالى لها - بفرض اعتماد الوالى للأصل - فهل تم هذا الاعتماد المزعوم بدون تاريخ وبدون توقيع . . . . ؟

٥ - أن هذه القائمة لم تكتب على الأوراق المخصصة لذلك بديوان الوالى ولم تحرر على ذلك النوع الذى يحمل اسم الديوان .

٦ - يضاف إلى ذلك كله، أن الختم الذى ختم به البيان إلى جانب إمضاء كوينج بك، هو ختم لا مثيل له فى الحكومة المصرية ولم يعرف أنه وجد أو استعمل فى ديوان الوالى من قبل، أى أنه لا نظير له. (ختم مزور).

ومما يؤكد ما تقدم:

أ- أن دلسبس أرسل بتاريخ ١٨٥٩/٥/١٧ خطابا من الإسكندرية إلى الدوق داليوفيرا D'Allufera قال فيه أن المرسوم المحدد لقائمة المؤسسين تحت التوقيع [٣]، ومن الجائز أن يرسل اليكم فى البريد القادم . . .

ب- أن خطاب دلسبس المؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٦٠ المنشور فى وثائقه محرر بالإسكندرية . . وكان فى إمكان دلسبس أثناء وجوده فى مصر أن يتصل شخصياً بالوالى، ولم يكن فى حاجة إذن إلى طلب صورة القائمة من كوينج بك أن كانت تلك القائمة المزعومة معدة حينذاك، إذ كان فى استطاعته أن يتسلم المرسوم نفسه . . .

---

[٣] نص هذه العبارة كالأتى : Chaît qui arrète la aiste du fondateures est à la pourra vous êtra eppédié par le courrier

ج – وصلت صورة القائمة المزعومة إلى الشركة فى ١٣ مايو ١٨٦١ وانعقد مجلس إدارة الشركة فى يوم ١٣، ١٤ مايو (١٨٦١) برئاسة دلسبس، كما انعقدت الجمعية العمومية للمساهمين بتاريخ ١٥ مايو من نفس السنة، ولم يشر فى كلا الاجتماعين إلى صدور القائمة المزعومة كما لم يرد أى إشارة أو ذكر لها رغم تلهف الجميع على معرفة نتيجة ما وصل إليه دلسبس فى هذا الشأن.

هـ – فى ٢٣ مايو سنة ١٨٦١ قررت لجنة الإدارة وضع صورة القائمة المزعومة فى الخزانة "ذات المفاتيح الثلاث" وقررت إبقاء الأمر سرا . . ولم يطلع على تلك الصورة سوى "حملة المفاتيح الثلاث".

و– لم تودع القائمة لدى الموثق ماهو دى لا كارانتونيه Mahot de la Quarantonnais إلا فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٣ – كما سبق أن ذكرنا – أى بعد ٣٢ سنة من تاريخ وصولها إلى الشركة . . .

ز– حرص نائب رئيس مجلس إدارة الشركة عند إيداع القائمة المزعومة لدى الموثق فى مايو ١٨٩٣ – وبعد إثارة موضوع حصص التأسيس أمام القضاء – على أن يضمن محضر الإيداع العبارة الآتية:

خطاب كوينج بك، ومرفق به قائمة يقول هو (أى كوينج بك) إنها صورة طبق الأصل لقائمة المؤسسين أى أن الشركة أبت أن تتحمل مسئولية القول بأن ما تودعه هى صورة رسمية للقائمة وإنما حملت كوينج بك هذه المسئولية وكان قد نفى قبل ذلك التاريخ . . .

ح – أن توزيع حصص التأسيس الذى تم لم يكن يطابق ما جاء فى قائمة سنة ١٨٦١ بل طبقا لتلك القائمة الأخرى التى أعدتها الشركة فى سنة ١٨٦٩ والتى تضمنت نحو ٢١ اسما زائداً أو مختلفة عن الأسماء التى تضمنتها قائمة ١٨٦١ المزعومة ووصل عدد الأعضاء المؤسسين فى قائمة ١٨٦٩ (١٨٠) فردا بدلا من (١٦٦) كما كان الأمر فى قائمة ١٨٦١ . .

ط – وقد تبين إثر اكتشاف تلاعب الشركة فى قائمة ١٨٦١ المزعومة (بفرض صحتها) أنها – الشركة – أضافت أسماء جديدة فى سنة ١٨٦٩ ولم تكن تتضمنها قائمة ١٨٦١. أقام أحد حملة حصص التأسيس ويدعى كالميل – Calmel – دعوى أمام محكمة السين الابتدائية بباريس[٤] ضد الشركة، بوصفه حاملاً لثلاث حصص تأسيس، وطلب استبعاد نصيب ٤٢,٠٠٠ (اثنين وأربعين الفا) حصة تأسيس من مائة ألف حصة متداولة فى السوق – وهى الحصص التى كانت تخص أشخاصاً استبدلتهم الشركة فى سنة ١٨٦٩ بغيرهم بمقولة أنهم رفضوها أو

---

[٤] Premier Court du Trilrenol l iril de la Seiun à Paris

تعذر عليها الاستدلال عليهم وطلب إعادة توزيع أنصبة هذا القدر من الحصص على باقى المستحقين الأصليين لحصص التأسيس مع تعويضهم عما فاتهم من ربح أدته الشركة إلى من لا يستحق طوال المدة السابقة على الدعوى.

وقد قضت المحكمة المشار إليها فى حكمها الصادر بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ برفض الدعوى تأسيسا على أن التصرف فى حصص التأسيس هو حق مطلق للوالى أو للشركة بوصفها وكيلة عنه، وأنه لم يثبت أن الوالى أو الشركة نيابة عنه قد تنازلا عن استعمال هذا الحق وتبعا لذلك، فإن للشركة بصفتها المشار اليها الحق فى ضم هذه الحصص لرأس المال أو تخصيص آخرين بها ولا يمكن الادعاء بقيام حق لباقى حملة حصص التأسيس فى شأنها قبل الوالى أو الشركة.

الخـــــلاصة

استعرضنا فيما تقدم المراحل المختلفة التى مرت بها حصص التأسيس فى علاقة الشركة بالأفراد وقد القى الضوء على هذا الجانب من تاريخ الشركة نتيجة لما أقامه الأفراد من قضايا ضد الشركة.

ويلاحظ أن كافة هذه القضايا قضى فيها بالرفض رغم تسجيل هذه الوقائع والتسليم بما أقدمت الشركة عليه من إنشاء وتغيير وتبديل استنادا إلى أمور ثلاث :

الأول: ما ادعته الشركة كذبا من تصرفها فى هذا الشأن بوصفها وكيلة عن الحكومة المصرية فى حدود التفويض والتوكيل المبين بتقرير ١٨٥٥/٤/٣٠ والمؤيد بمرسوم ١٨٥٥/٥/١٩ (٣ رمضان ١٢٧١).

الثانى: سلبية الحكومة المصرية فى هذه المخازى المختلفة رغما عن كونها سيدة الموقف وصاحبة الكلمة الأخيرة فيه باعتراف الشركة إذ كان فى وسع الحكومة وبتصريح منها بعدم صحة هذا التوكيل والمرسوم المزعوم أن تهدم دفاع الشركة وتقضى على نظام حصص التأسيس بأكمله ولكنها لم تفعل وان كان لنا أن نعلق على هذا الموقف بالأسف بالنسبة للماضى.

فمن عناية الله بمصر أن مختلف الحكومات السابقة لم تتدخل تدخلاً ضاراً بحقوق البلاد وهو ما كان من شأنه أن يجعل الموقف اليوم دقيقاً.

ونشير فى هذا المقام إلى أن السيد أحمد والى جندى وكان عضوا بمجلس النواب فى سنة ١٩٣٩ كان قد تقدم بسؤال فى ١٩٣٩/٤/١٧ إلى السيد وزير المالية حينذاك بشأن موضوع حصص التأسيس، وفيما يلى نص السؤال الموجه واجابة الوزير:

١- هل صحيح أن أسهم تأسيس شركة قناة السويس كانت مائة سهم أعطى المغفور له الخديو اسماعيل أربعين سهما منها لفردناند دى ليسبس واحتفظ لنفسه بالستين سهما الباقية ثم أعطى لبعض رجاله من المصريين عددا من الأسهم التى احتفظ لنفسه بها . . ؟

٢- وهل صحيح أن شركة قنال السويس قسمت بعد ذلك كل سهم من أسهم التأسيس إلى مائة سهم وجعلت ثمن السهم الواحد منها الفين وخمسمائة فرنك وهو ما يساوى نحو خمسة عشر جنيها وعلى هذا الحساب أصبحت قيمة سهم التأسيس خمسة عشر الف جنيه حينذاك ؟

٣- وهل صحيح أن بعض المصريين ممن يملكون أسهم التأسيس التى منحها لهم المغفور له اسماعيل باشا استطاعوا الوصول إلى حقوقهم فى هذه الاسهم بواسطة موظف مفصول من هذه الشركة وبعضهم حاول الوصول إلى حقه بمختلف الطرق حتى وصل اليه صلحا بعد عناء ومقاضاة وبعضهم لا يزال يحاول الوصول إلى حقه ولكن تعوزه الاسباب وبعضهم انقرضت ذريته فآلت ملكية أسهمه إلى الحكومة المصرية بطبيعة الحال.

ومما لا ريب فيه أن لهذه المعلومات أهمية توجب الوقوف على حقيقتها فإنها أن صحت اثبتت للدولة حقوقا لا يستهان بها ولا بما تدر على خزانتها من المال الوفير فى وقت هى فيه احوج ما تكون إلى المال فضلا عن تمكن كل مصرى له حق فى هذه الأسهم من الحصول عليه.

والآن وقد أصبح لنا فى مجلس إدارة الشركة (شركة قناة السويس) عضوان مصريان من حقهما الاطلاع على سجلات هذه الشركة، فهل يرى معالى وزير المالية مطالبتهما بما انتهيا إليه من البحث عن حقيقة هذه المسألة إذا كانت المعلومات المتقدمة قد وصلت إليهما وفى حالة عدم علمهما بها أفلا يرى معاليه مطالبتهما بالاطلاع على سجل تأسيس الشركة للوقوف على جلية أسماء أصحاب أسهم التأسيس جميعا مصريين وغير مصريين وموافاته ببيان شامل لهذه الأسماء ؟

إجابة وزير المالية

"طلبت بعض معلومات من مجلس إدارة الشركة بباريس ولكن الرد لم يصل لغاية الآن، غير أننا حصلنا على بعض المعلومات المحلية أوردناها على أساس أنها معلومات يصح أن تكون محلا للتغيير :

تنص المادة ١٩ من فرمان الامتياز الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ والذى وافق عليه خديوى مصر محمد سعيد باشا والمواد ٦٣، ٧٠ من قانون تأسيس شركة قنال السويس على توزيع ١٠% من الأرباح السنوية الصافية على الأعضاء المؤسسين أو على ورثتهم أو على المستحقين عنهم.

وقد وضع كشف حاملى هذه الأوراق المسماة " حصص تأسيس " والتى تعطى ١٠% من الأوراق فى ١٨٦١ وصادق عليه خديوى مصر فى ٤ مايو سنة ١٨٦١.

وعدد هذه الحصص عند إصدارها ١٠٠ قيمة كل واحدة منها ٥٠٠٠ فرنك غير أنه رئى عند توزيعها على مستحقيها ولتسهيل هذا التوزيع أن يجزأ كل سند إلى عشرة أجزاء فأصبح عددها ١٠٠٠ سند ثم جزئ كل سند إلى مائة جزء فأصبح المجموع الكلى لحصص التأسيس فى سنة ١٨٨٠ – ١٠٠٠٠٠ سند وهذه هى التى تستولى على ١٠ % من الأرباح الصافية بمقتضى فرمان الامتياز والقانون الأساسى للشركة .

وليس من الصحيح أن الخديوى إسماعيل وفرديناند دى ليسبس قد اقتسما المائة حصة الأولى فى سنة ١٨٦١ لأن الخديوى لم يتول الحكم إلا فى سنة ١٨٦٣.

وحصص التأسيس ليست اسمية وانما لحاملها وهى مثل كل الأوراق المالية لحاملها، تتداول فى البورصة ويجوز انتقال ملكيتها بطريق الميراث.

وليس من المفهوم أن بعض المستحقين الأصليين أو ورثتهم أو المستحقين عنهم قد حرموا من التمتع بحقوقهم .

ورفع بعض المدعين بحق فى حصص التأسيس كثيراً من القضايا فى فرنسا ومصر إلا أن مطالبتهم انتهت بالرفض.

ونلاحظ أن الإجابة قد تضمنت ما عرف بشأن الحصص وإن كان الوزير قد أحتاط فى إجابته فذكر أن هذه المعلومات محلية وأنه يوردها على أساس أنها معلومات يصح أن تكون محل التغيير . . ؟

الثالث – سقوط حقوق الأفراد الذين نازعوا الشركة مطالبين بأحقيتهم فى حصص التأسيس بمضى المدة (وهذا المبدأ كما سنرى بعد التعرض للجانب القانونى لموضوع حصص التأسيس لا يمكن الاحتجاج به فى مواجهة الحكومة).

(البـاب الثـالث)
مصـر وحصص التـأسيـس

نستعرض فيما يلى ما عرف عن العلاقة بين مصر وحصص التأسيس ونصيبها منها، وما أسفر عنه البحث فى هذا الشأن :

١– ورد اسم خديوى مصر باعتباره المؤسس الأول للشركة فى كثير من المراجع والمؤلفات والصحف الأجنبية خلال الفترة الزمنية ما بين سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٧٩ :

أ - ومن ذلك ما جاء فى كتاب The Great Canal of Suez للمؤلف بيرسى فيتزجيرالد [°] من أن العشرة فى المائة من صافى الأرباح المخصصة للأعضاء المؤسسين قد قسمت إلى ٢٥٠٠ (ألفين وخمسمائة) حصة – وأشار المؤلف فى هذا الصدد إلى غرابة هذا البيان مقرراً أن المعروف أن حصص التأسيس حسب اللوائح كانت ألف حصة فقط – منها ألف وخمسمائة حصة منحت للوالى كمؤسس وسعرها فى باريس ٥٦٠ جنيها للحصة الواحدة . . .

ب- وقد تناولت الصحافة الأوروبية فى مقام الحديث أو الدفاع عن شركة قناة السويس وإبراز مدى الفوائد المالية التى عادت على مصر من وراء قيام مشروع القناة الحديث عما تصيبه مصر من الحقوق والفوائد. وذكرت أن مصر تملك :

أولاً– ١٧٧٦٤٢ سهماً اكتتبت بها فى رأس مال الشركة (وهى الأسهم التى باعتها مصر فى سنة ١٨٧٥ إلى إنجلترا).

ثانيا– حصة قدرها ١٥% من صافى الأرباح وقدرت الصحف قيمة هذه الحصة فى ذلك الوقت بنحو ٢,١٠٠,٠٠٠ (مليونين ومائة ألف جنيها) – وقد تنازلت مصر عن هذا القدر إلى بنك فرنسا فيما بعد (١٨٨٠).

ثالثاً– ألف وخمسمائة حصة تأسيس قسمت فيما بعد إلى ١٥٠,٠٠٠ (مائة وخمسين ألفا) حصة وقيمتها حينذاك كانت تقدر بنحو ٨٤٠,٠٠٠ (ثمانمائة وأربعين ألف جنيه) . .

ومن الصحف التى تحدثت عن هذا الموضوع "جريدة دبيات" "J. des Débats" – الفرنسية - وصحيفة " أدنبرا ريفيو" "Edimbrergh Review" الإنجليزية.

ج– وكذلك جاء فى مجموعة الوثائق التى نشرها مجلس العموم البريطانى فى سنة ١٨٧٦ بشأن شراء إنجلترا لأسهم مصر فى القناة (الوثيقة رقم ١١) نص خطاب بعث به اللورد لايونز سفير بريطانيا فى باريس إلى الايرل أوف داربى وزير خارجيتها بتاريخ ١٨٧٥/١١/٣٠ وقد أرفق السفير بخطابه مقالا نشره مسيو بول ليروا بوليو فى باريس بشأن الأوراق المالية المختلفة لشركة قناة السويس - فى ذلك الوقت - وجاء فيها أن تلك الأوراق هى :

٤٠٠,٠٠٠ سهم ضمنها ١٧٦,٦٠٢ اشترتها إنجلترا من الخديوى والباقى يملكها الأفراد من صغار أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية .

٣٣٣،٣٣٣ من السندات (مقابل نفقات)

١٢٠,٠٠٠ تنازلات عن كوبونات أرباح الأسهم التى كان يملكها الخديوى وذلك لصالح الشركة لمدة تنتهى فى أول يوليو سنة ١٨٩٤.

[°] لندن فى سنة ١٨٧٦ – الجزء الثانى – الصفحات ٧٨ وما بعدها . .

٢٥٠,٠٠٠ حصة تأسيسية ضمنها ١٥٠,٠٠٠ يملكها الخديوى و ١٠٠,٠٠٠ يملكها الأفراد وأخيرا صكوك عن متأخرات الفوائد.

وقدر المسيو ليروا بوليو المبالغ اللازمة لشراء ما بقى من الأوراق المالية للشركة فى السوق بعد استبعاد ما اشترته إنجلترا من الأسهم من مصر[٦] بما يأتى :

٢٢٢,٣٩٨	سهما .... قيمتها	٧,٢٠٠,٠٠٠	جنيها استرلينيا
٣٣٣,٣٣٣	سندا .... قيمتها	٦,٦٠٠,٠٠٠	جنيها استرلينيا
١٢٠,٠٠٠	تنازلا عن كوبونات الأرباح قيمتها	٣,٦٠٠,٠٠٠	جنيها استرلينيا
٢٥٠,٠٠٠	حصة تأسيسية ...... قيمتها	٢,٠٠٠,٠٠٠	جنيها استرلينيا
١٢٠,٠٠٠	صكا من متأخرات الفوائد قيمتها	٦٠٠,٠٠٠	جنيها استرلينيا
	الجملـــة	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	

ويلاحظ أن الكثير مما كتب فى شأن حصص التأسيس التى عرف أن مصر كانت تملكها كان لاحقا على شراء بريطانيا لأسهم مصر، كما وأن شركة قناة السويس لم تكذب أو تنفى فى أية مناسبة من المناسبات صحة هذه الأرقام، رغما عن أن هذه البيانات قد حددتها الوثائق الرسمية التى عرضت على مجلس العموم البريطانى فى سنة ١٨٧٦.

٢– ثابت من سجلات الشركة ومن اعترافات، فرديناند دلسبس نفسه ووثائق الشركة ما يأتى :

أ – ذكر دلسبس فى خطابه الدورى الذى وجهه فى ١٨ يونيو سنة ١٨٥٥ إلى من اختارهم كأعضاء مؤسسين . . أنه يجب عليهم أن يسددوا مبلغ خمسة الآف فرنك مقابل الحصول على حصة تأسيس كاملة أو ألفين وخمسمائة فرنك مقابل نصف حصة . . . وقال وستمكن هذه المبالغ مع المبالغ الجسيمة التى قدمها صاحب السمو (الوالى) من المضى فى العملية حتى تمام نجاحها. .

وفى مقابل المدفوعات ستحصلون فيما بعد – وعند نجاح المشروع – وتكوين الشركة على عدد من حصص التأسيس يتفق وما قدتموه .

ب – أقر دلسبس بما ساهم به والى مصر فى المشروع قبل تأسيس الشركة ومن ذلك ما جاء فى خطابه المؤرخ ١٨ يونيو سنة ١٨٥٥ ، الذى وجهه إلى آرليس ديفور Arlés Dufour من أنه (دلسبس) سيقبل باسم والى مصر تعاون كل الرجال المحترمين ، وأنه كان لم يعرض

[٦] كانت إنجلترا تفكر فى ذلك الوقت فى شراء شركة قناة السويس بأكملها .

بعد إلا على البارون "دى بروك" والمسيو نيجريللى من قبل الأمير أن يكونا عضوين مؤسسين فى الشركة التى سيكون مستقبلا، أما فيما يتعلق بشخصى بأنى لا أنظر إلى الموضوع الحالى الخاص بالقناة كمسألة خاصة إذ أنها مسألة تخص والى مصر أولا، وفيما بعد شخص العالم كله".

وكذلك ما ورد فى خطابه المؤرخ ٢٨ يونيو ١٨٥٥ الذى حرره فى لندن إلى البارون دى بروك " De Bruck " من أن الشركة العامة هى الوحيدة التى خولها فرمان ٣٠ نوفمبر الماضى التزام قنال البحرين . . وسيظل الوالى متحملاً كافة نفقات الدراسات ، وستعنى بطلب رؤوس الأموال وبتنظيم الشركة العامة عندما يصدر المهندسون الأوربيون قرارهم فى هذا الشأن على أساس من المعرفة والعلم . . .

وقد جاء فى الحساب الختامى للشركة عن تكاليف الإنشاء الأولى للقناة وإيراداتها حتى نهاية فترة الإنشاء الفعلية (١٨٥٩ – ١٨٦٩)، أن مجموع المصاريف السابقة على تأسيس الشركة بلغ مليونين وتسعمائة وواحداً وتسعين ألفا وأربعمائة وخمساً وثلاثين فرنكا . وقرر رئيس مجلس إدارة الشركة فى بيانه أمام أول جمعية عمومية للمساهمين فى ١٥ مايو سنة ١٨٦٠ أن الدراسات والأشغال المبدئية وزعت على فترتين وبعد أن استعرض هاتين الفقرتين قرر أنه قد عهد إلى مهندس الوالى بالأشغال الأولية وفتحت ترسانات القاهرة والإسكندرية وقدمت الحكومة بسخاء وسائل النقل البرى والمائى وطلبت مهمات كثيرة باسم الوالى ، وقد دفع هو بنفسه ثمنها . . .

وقد زادت التكاليف التى أنفقت قبل تأسيس الشركة بغية تحقيق هذا التأسيس بمقتضى سلفيات قدمها الوالى والأعضاء المؤسسين للشركة . . وقد أصبحت هذه التكاليف بمقتضى المادة (٥) من نظام الشركة [٧] أحد أعباء القناة وحدد مجلس الادارة قيمتها بمبلغ ٢٨٥٢١٤٢,٦٠ فرنكاً وقد دفع من هذا المبلغ ١٥٩٤٠٩٧,٥٤ فرنكاً عن طريق سلفيات ومنح بمعرفة الحكومة المصرية لحساب الشركة وبلغ مجموعها ٢٣٩٤٩١٤,٥٢ فرنكاً بما فى ذلك المهمات والأشغال المنفذة ، وقد تفضل سمو الوالى بإعادتها للشركة عند تأسيسها نهائياً ، وما دلت عليه السلفيات الهامة المذكورة من استعدادات الوالى الكريمة نحو المنشأة إلا أن سموه قد رأى أن يقدّم دليلاً

---

[٧] المادة (٥) من النظام الأساسى للشركة على أن يسوى مجلس الإدارة حساب النفقات السابقة على تأسيس الشركة والتى تكبدها سمو والى مصر أو السيد ديليسبس عملاً بالسلطة المخولة له للتوصل إلى تحقيق هذا المشروع وترخيص المجلس فى توقعه صاحب الحق نفقاته .

جديداً وذلك بأن تكفل بمصاريف استقبال وبإقامة اللجنة الدولية بمصر وبمختلف الدراسات وقد بلغت ٢٧٠،٠٠٠ فرنك.

ج – ثابت من سجلات الشركة أن محمد سعيد سدد مبلغ ستمائة وعشرين ألف فرنك مقابل حصص تأسيس.

ولا يبدو هذا غريبا إذا تذكرنا ما قاله دلسبس من أن كل من يؤدى خمسة آلاف فرنك تقرر له حصة تأسيس كما أشرنا فيما سبق . . . وقد كشفت اجراءات التحقيق الجنائى وأعمال الخبراء الذين قاموا بفحص سجلات الشركة بمناسبة الدعوى الجنائية التى كانت قد أقيمت ضدها بناء على شكوى السيدة مارى جروا (حفيدة نيجريللى) عن أن والى مصر – محمد سعيد – اعتبر عضوا مؤسسا لا باعتباره مانح الالتزام – كما تسلم الشركة – بل وأيضا بوصفه أكثر من قدموا المعونة المالية للمشروع قبل تأسيس الشركة . . وورد فى أعمال الخبراء فى الدعوى المذكورة البيان الآتى :

صفحات من ٣٤٣ إلى ٣٤٧ من دفتر الأستاذ "Grand Livre" مقيد ٦٢٠,٤٦٥,٩٣ فرنك باسم الوالى طبقا للبيانات المدونة فى قضية ورثة نجريللى ضد الشركة.

٣– ورد فى بعض التلغرافات المرسلة إلى خديو مصر اسماعيل فى أواخر سنة ١٨٧٥ وبعد بيعه أسهم مصر فى القناة إلى إنجلترا عروضا لشراء أو رهن ما كانت تملكه مصر حينذاك من حصص التأسيس . . .

٤– كما ورد فى البطاقات الخاصة بوثائق أرشيف قسم المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى ، العنوان الرئيسى الآتى:

حصص التأسيس المملوكة لصاحب السمو:

"ولكن بالقدر الذى أمكننا الاطلاع عليه فى الظروف الأخيرة لم نعثر إلا على التلغرافات المشار إليها فى الفترة السابقة".

٥- خلع إسماعيل خديو مصر فى سنة ١٨٧٩.

٦– أدرجت حصص التأسيس لأول مرة فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٠ فى بورصة الأوراق المالية بباريس وأعلن أن عدد حصص التأسيس هى مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) حصة لم يكن لمصر نصيب فيها، كما لم يرد أى ذكر لعدد المائة وخمسين ألف حصة التى كانت مملوكة لمصر حسبما عرف من قبل..

ولإبراز أهمية الآثار المالية لإغفال حق مصر فى حصص التأسيس فيما مضى نشير –على سبيل المثال – إلى أن نصيب حصص التأسيس فى الأرباح فى سنة ١٩٥٤ (العشرة فى

المائة من صافى الأرباح) بلغ مليونا واثنين وأربعين ألفا ومائتين وثلاثة وخمسين جنيها (١,٠٤٢,٢٥٣ جنيها مصريا) . . .

(البـاب الرابـع)
حصص التـأسيـس من النـاحية القانـونية

١- استعرضنا فيما تقدم بايجاز ما أحاط بحصص التأسيس من ظروف ووقائع على ضوء ما أمكننا الوصول إليه من الوثائق والمراجع . . . وليس من شك فى أنه من الثابت أن قرارا لم يصدر من والى مصر - محمد سعيد - بتحديد الأعضاء المؤسسين .

كما وأن من المؤكد أنه تفويضا أو توكيلا لم يصدر عن سعيد لديلسبس أو لغيره فى شأن تعيين الأعضاء المؤسسين . الا أننا إلى جانب ذلك لم نعثر حتى الآن على الدليل المادى القاطع الذى يؤكد ويبعث حق مصر فيما اختصت به من حصص التأسيس.

ونستعرض بإيجاز فيما يلى المركز القانونى لمصر فى شأن هذا الموضوع مستبعدين من الصورة -بصفة مؤقتة- الفرض بأن مصر قد اختصت بعدد معين من الحصص (١٥٠٠-٢٥٠٠ حصة أو ١٥٠,٠٠٠ من ٢٥٠,٠٠).

٢- والفرض إذاً هو أن قرار تحديد قائمة أسماء الأعضاء المؤسسين لم يصدر، كما لم يقم أى توكيل أو تفويض من شأنه إصدار هذه القائمة من الوالى، إذ أن ذلك التفويض الذى استندت اليه الشركة فى مواجهة الأفراد فى الماضى (وهو تقرير دلسبس المؤرخ ١٨٥٥/٤/٣٠ وما اسمته الشركة مرسوم الوالى الصادر فى ١٨٥٥/٥/١٩) لا وجود له ولا يمكن الاحتجاج به فى مواجهة الحكومة إذ أنه فضلا عما جاء فى تأشيرة محمد سعيد على ذلك التقرير عند عرضه عليه فى ١٨٥٥/٥/١٩ وفى صورة الخطاب المنسوب اليه فى نفس التاريخ من التحفظ الذى لم يقرر عدم الموفقة على ما جاء فى التقرير والمتضمن تقرير عدم العمل بما جاء فيه . فإن فى صدور فرمان الوالى المؤرخ ٣ رمضان ١٢٧١ هـ الموافق ١٩ مايو ١٨٥٥ وفى تضمن المادة ١١ منه النص على أن أمر قبول أو عدم قبول قائمة المؤسسين منوط برأى الوالى خير سند للحكومة فى التمسك بعدم وجود ثمة تفويض أو توكيل أو موافقة من الوالى (بصفته) على ما ذهبت إليه الشركة.

ويؤكد هذا أيضاً ما جاء فى نص المادة (١٩) من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ من اشتراط اعتماد قائمة الأعضاء المؤسسين بقرار من الوالى بنص آخر صريح وقاطع . . .

٣ـ ولما كانت قائمة سنة ١٨٦١ المزعومة لا يوجد ثمة دليل واحد يمكن الاحتجاج به فى مواجهة الحكومة المصرية بصحة صدورها من والى مصر – محمد سعيد – أو اعتماده لها فإن المركز القانونى للحكومة المصرية فى هذا الشأن يتلخص فيما يأتى :

أولاً- أن الحكومة المصرية اشترطت فى فرمان الامتياز لصالح من أسمتهم الأعضاء المؤسسين الذين ساهموا بأعمالهم أو جهودهم أو أموالهم فى تحقيق تنفيذ مشروع قناة السويس فى الفترة السابقة على تأسيس الشركة الملتزمة – نقول أن الحكومة اشترطت لصالح هؤلاء المؤسسين نصيبا سنويا فى أرباح المشروع قدره ١٠%.

ثانيا– أن الحكومة وقد اشترطت هذا القدر من الأرباح السنوية لصالح الغير من الأعضاء المؤسسين أوجبت أن تحدد هى (الوالى) بقرار منها أشخاص هؤلاء المنتفعين (المادة ١٩ من فرمان ١٨٥٦/١/٥) . . .

ثالثا - أن الذى يحكم مختلف العلاقات بين الحكومة والشركة والمنتفعين (الأعضاء المؤسسين) هى تلك القواعد القانونية العامة، التى تنظم الاشتراط لمصلحة الغير، (المواد ١٥٤ – ١٥٦ من القانون المدنى).

وطبقا لأحكام القانون فى هذا الشأن فإنه يمكن تلخيص حقوق الحكومة المصرية باعتبارها الجهة المشترطة – فيما يلى:

أ- أن تحدد صفات المنتفعين (الأعضاء المؤسسين) وأشخاصهم سواء أكانوا معينين وقت الاشتراط (فى السنوات ١٨٥٤ إلى ١٨٥٦) أم كانوا غير معينين حينذاك.

ب– أن تعدل فى تحديد المنتفعين (بفرض أنها حددتهم من قبل بقرار من الوالى، وهو ما لا نسلم به وننكره) بأن تحل منتفعا محل منتفع آخر ، كما أن للحكومة أن تستأثر لنفسها بالانتفاع من المشارطة بأن تحتفظ لنفسها بنصيب حصص التأسيس (مادة ١٥٥ مدنى).

ج– فإذا كان الحال كما ذكرنا ولم يكن قد صدر ثمة قرار من الوالى باعتماد قائمة الأعضاء المؤسسين، فإن الحكم فى هذا الشأن صريح وواضح، وهو أن تقوم الحكومة بتحديد المنتفعين أو أن تستأثر لنفسها بالحقوق المشترطة لصالحهم.

٤– بقى أن نشير إلى أنه لا يمكن الدفع فى مواجهة الحكومة باقضاء حقها فى استحقاقها لحصص التأسيس وريعها بمضى المدة القانونية (التقادم) وذلك للأسباب الآتية:

<u>أولا – بالنسبة لحق الحكومة فى إصدار قائمة المؤسسين</u> :

الدفع بالتقادم فى شأن هذا الحق مردود بأن حق الحكومة فى تحديد المنتفعين أى أصحاب حصص التأسيس كما هو محدد فى فرمان الالتزام من قبيل الرخص أو الحقوق التى لا تسقط

بالتقادم فهى تلازم الالتزام وجودا وعدما، وطالما أن الالتزام الأصلى قائم فحق الحكومة فى هذا الشأن يظل قائما. وهذه الملكية تستند إلى القانون فضلا عن استنادها إلى فرمان الالتزام ذاته الذى رخص للمشترط (الحكومة) فى حرية استعمال الحق وفى تحديد المستفيد من الاشتراط ومن ثم فلا يمكن أن يسقط هذا الحق بالتقادم ما دام العقد ساريا وتستطيع الحكومة – المشترطة – أن تعين المستفيدين من أصحاب الحصص فى أى وقت، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن السلطة العامة هى التى تنشئ المرافق العامة وتنظم إدارتها بالطريقة التى تراها محققة للصالح العام . . . ورقابة السلطة العامة واشرافها على سير المرفق وتنظيم أركانه تستند إلى أن القائم بالإدارة مسئول من الناحية الإدارية والسياسية والقانونية عن حسن سير المرفق وتحقيقه للمصلحة العامة لجمهور المنتفعين به. وإذا كانت جهة الإدارة مانحة الالتزام لها أن تحتفظ حيال الملتزم بسلطتها الضابطة واستدامة إشرافها الإدارى عليه، بأن لها إذاً أن تطالب بتنفيذ كافة شروط الالتزام المعقود بينها وبين شركة قناة السويس – فى حالتنا هذه – ومن ضمن شروط الالتزام ذلك الشرط الصريح الأمر الذى يخول الحكومة الحق فى تحديد المستفيدين بحصص التأسيس. ولا يجوز للشركة الملتزمة أن تدفع بسقوط حق الحكومة فى المطالبة بتنفيذ هذا الشرط استنادا إلى التقادم لأن هذا الحق من شروط الالتزام التى يجوز للحكومة دائما أن تطالب بتنفيذها طوال مدة الالتزام، وكذلك فإن القانون قد نص صراحة (مادة ٣٨١ فقرة أخيرة من القانون المدنى) على أنه إذا كان تحديد ميعاد الوفاء متوقفاً على إرادة الدائن، سرى التقادم من الوقت الذى يتمكن فيه الدائن من إعلان إرادته . . . وبذلك فإن حق مصر فى تحديد أصحاب حصص التأسيس لا يمكن أن يسقط بالتقادم لأن ميعاد هذا التحديد متوقف على إرادتها طوال مدة الالتزام

ثانيا – بالنسبة للدفع بسقوط حق الحكومة فى حصص التأسيس وريعها بمضى المدة :

وهذا الدفع مردود أيضا بأن القاعدة العامة هى أن التقادم لا تبدأ مدته إلا من الوقت الذى يكون الحق فيه قد أصبح مستحق الأداء . . فإذا كان الدين معلقا على شرط واقف – كما فى حالتنا وهذا الشرط الواقف هو صدور قرار مصر بتحديد الأعضاء المؤسسين – بأن التقادم لا يبدأ سريان مدته إلا من يوم تحقق الشرط وهو صدور قرار الحكومة المصرية بتحديد هؤلاء المنتفعين (وهم أصحاب حصص التأسيس).

فإذا لم يصدر هذا القرار ولم يتحقق الشرط فإن التقادم لا يسرى ومن ناحية أخرى فطبقا للقواعد العامة فى القانون بأن التقادم لا يسرى طالما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا، كما وأن التقادم لا يسرى أيضا بين الأصل والنائب . وطبقا للشق

الأول من تلك القاعدة العامة فإن التقادم لا يمكن أن يبدأ إلا منذ أن يحدد الدائن وهو المستفيد (صاحب الحق فى حصص التأسيس) بقرار من والى مصر (الحكومة المصرية)، وطالما لم يصدر هذا القرار فإن التقادم لا يسرى لتعذر بل واستحالة الدائن (غير المحدد) بحقه . . . .

ومن ناحية أخرى وطبقا لتلك القاعدة الأصلية فى القانون وهى أنه لا تقادم بين الأصل والنائب، فإن الحكومة بوصفها السلطة مانحة الالتزام لا يمكن الدفع فى مواجهتها بتقادم حقها قبل الشركة إذ أنها (الشركة) تعتبر نائبة عن الحكومة فى المحافظة على ريع ونصيب حصص التأسيس حتى يصدر قرار الحكومة المشروط فى المادة (١٩) من فرمان الالتزام الصادر فى ١٨٥٦/١/٥ بتحديد أصحاب حصص التأسيس .

وليس للشركة أن تحتج بتصرفها فى الحقوق المتعلقة بحصص التأسيس من تلقاء نفسها - كما فعلت – إذ أن هذا التصرف مخالف لنصوص الالتزام ولا قيمة له أو حجة على السلطة التى منحته بل يعتبر هذا التصرف من جانب الشركة غشاً وتدليسا من جانب الوكيل فى ملك الأصيل وحقوقه بغير إذنه وبغير رضائه، ومن المسلم أن الغش نفسه لكل شئ وليس للإنسان أن يستفيد من غشه.

وليس للشركة أن تدفع بأن الحكومة تعلم من قريب أو بعيد بأنها تتصرف فى حقوقها بالنسبة لتحديد الأعضاء المؤسسين مما يعتبر إجازة ضمنية منها لتصرفات تلك الشركة فى هذا الشأن وذلك لأن الحكومة إذا كانت قد سكتت فإنها كانت تعتقد بحسن نية بصحة ما ادعته الشركة بشأن صدور قائمة أسماء الأعضاء المؤسسين من الوالى محمد سعيد.

أما وقد تبين للحكومة أن الشركة دلست فى هذا الادعاء وأن القائمة المزعومة لم تصدر أمر يثبت تزويرها، فإن القول برضاء الحكومة يكون مردودا وغير مجد إذ أن القاعدة كما ذكرنا هى أن الشخص لا يستفيد من غشه.

– وحتى ولو سلمنا جدلاً بصحة قائمة سنة ١٨٦١ المزعومة فإن لمصر أن تتمسك بحقها فى تحديد المنتفعين بنصيب ٤٢ حصة من مائة أو ٤٢,٠٠٠ حصة من ١٠٠,٠٠٠ حصة تأسيس وهذا القدر الذى تصرفت فيه الشركة فى سنة ١٨٦٩ - بعد وفاة سعيد وبدون الرجوع إلى الحكومة المصرية – فوزعته على أشخاص لم تتضمنهم قائمة سنة ١٨٦١ المزعومة بحجة أن أصحاب الحصص الأصليين رفضوا قبولها أو أنها لم تستدل عليهم.

وذلك إذ أن الحق فى تحديد أصحاب حصص التأسيس وفى تعديل هذا التحديد وفى استبدال المنتفعين بهذه الحصص بغيرهم هو حق للحكومة المشترطة لا للشركة المدينة الملتزمة والمشروط الحق فى مواجهتها.

ولا يوجد أى قبول – على سبيل القطع والجزم – أو موافقة من جانب والى مصر أو الحكومة المصرية لهذا الإجراء الباطل الذى اتخذته الشركة فى سنة ١٨٦٩ والذى ثبت قيام الشركة به أمام القضاء.

خـــاتمـة

يتلخص مما تقدم أن حق مصر فى كل حصص التأسيس -وعلى أسوأ الظروف فى جانب كبير منها- هو حق لا نزاع فى ثبوته وصحته.

ولم تتعرض جميع الاتفاقات اللاحقة على فرمان ٥ يناير ١٨٥٦ لموضوع حصص التأسيس من قريب أو من بعيد مما يفوت على الشركة الزعم بأن هناك إقراراً صحيحاً صريحا أو ضمنياً من جانب الحكومة لما اتخذته من تصرفات باطلة.

وفى رأينا أن الحكومة المصرية فى وسعها أن تقتضى كافة ما لها من حقوق ثابتة فى هذا الشأن وألا تعتد بنظام حصص التأسيس الحالى الذى أقامته الشركة استنادا إلى تجاوزها الحدود المخولة لها بموجب الفرمانات وتعديها على حقوق مصر الأصلية فى هذا الشأن. وذلك فضلا عما ارتكبته الشركة من أعمال التلاعب والتزوير والمحو والإثبات فى هذا الشأن مما يجعل مسئوليتها كشركة ملتزمة قبل الحكومة المصرية مستمرة وقائمة إلى الآن . . .

إلا أنه ورغم وضوح حق مصر فى شأن هذا الموضوع - فإننا نرى أن نقترح بصفة شخصية حرصا منا على مصلحة البلاد – أنه من الأوفق ألا تواجه الحكومة المصرية الشركة بصفة أصلية ابتداء . . .

بل الأفضل أن يتولى أشخاص ممن يوثق بهم وبوصفهم من حملة الأسهم وحصص التأسيس فى الشركة ، رفع الأمر إلى القضاء الإدارى المصرى مختصمين كلا من "الشركة العالمية لقناة السويس البحرية" والحكومة المصرية ونرى أن يتم ذلك على الوجه الآتى :

١ – رفع دعوى من أحد أو بعض حملة الأسهم، يطلب المدعى فيها الحكم بإقرار وإثبات عدم صدور قرار من والى مصر فى شأن تحديد قائمة الأعضاء المؤسسين وبأحقية حملة أسهم الشركة فى مواجهة الحكومة والشركة للقدر عشرة فى المائة المخصصة أصلاً للمؤسسين من صافى أرباح المشروع سنويا . . .

٢ – يتدخل فى الدعوى الأولى أحد حملة الأسهم (أو يقيم دعوى ثانية مستقلة) ويطلب الحكم فى مواجهة الحكومة والشركة بتحديد وتعيين صاحب الحق فى العشرة فى المائة من صافى أرباح الشركة السنوية المخصصة أصلا للأعضاء المؤسسين استنادا إلى ما ثبت من عدم صدور القرار الإدارى المنصوص على وجوب صدوره فى المادة (١٩) من فرمان الالتزام

المؤرخ ١٨٥٦/١/٥ وسيقتفى أثر الفصل فى هذه الدعوى تحقيق القضاء لهذه الواقعة وتغييره لأحكام وثائق الالتزام فى هذا الشأن . .

٣ ـ أن يقيم أحد أصحاب حصص التأسيس دعوى يطلب فيها الحكم بأحقية حملة حصص التأسيس للقدر ٤٢,٠٠٠ حصة من مائة ألف . وهو القدر الذى وزعته الشركة من تلقاء نفسها فى سنة ١٨٦٩ على أشخاص آخرين غير المذكورين فى قائمة سنة ١٨٦١ المزعومة بمقولة عدم اهتدائها إلى أصحاب الحصص الأصليين أو رفضهم لها . وهى عين الدعوى التى أقامتها " كالميل " والتى قضى القضاء الفرنسى برفضها فى حكم محكمة السين الابتدائية الصادر بتاريخ ١٩١٣/٧/١٦ وذلك على أساس أن التصرف فى حصص التأسيس هو حق مطلق لمصر أو للشركة بوصفها وكيلة عنه (وهذا غير صحيح) إلى آخر ما جاء فى ذلك الحكم الذى أشرنا إليه فى الباب الثانى من هذه المذكرة.

مع ملاحظة تدخل أحد حملة الأسهم فى هذه الدعوى مطالبا بأحقية حملة الأسهم فى هذا القــدر.

وبهذا الأسلوب ستطرح الخصومة كاملة أمام القضاء المصرى ـ دونما دخل للحكومة أو مسئولية عليها فى هذا الشأن. ولا يمكن أن يسبب إقامة الدعاوى أى حرج للحكومة إذ أنها يمكنها دائما الاحتماء وراء حق الأفراد فى التقاضى . . . والتمسك بقدسية القضاء وعدالته، بأن لكل فرد تتوفر له المصلحة الحق أن يباشر حقه فى التقاضى ولا تملك الحكومة منعه من ممارسة حقه.

ويؤيد وجهة نظرنا السابقة بشأن اقتراحنا إقامة الدعوى أصلا وابتداء من الغير لا من الحكومة ما يأتى :

١ـ أنه سيكون لدى الحكومة متسع من الوقت لدراسة الموقف كاملا سواء من ناحية الواقع أو من ناحية القانون على ضوء ما يسفر عنه تطور النزاع أمام القضاء، وعلى الأخص بعد أن تقدم الشركة مستنداتها ووثائقها . . .

٢ـ أن تكون الحكومة فى موقف يسمح لها باتخاذ ما تراه مناسبا من الإجراءات الإيجابية الحاسمة . . . بعد أن يتكشف الموقف بجلاء وبعد أن يتضح تلاعب الشركة فى مراحل تاريخ موضوع حصص التأسيس للكافة.. وبعد أن يكون الرأى العام الداخلى والعالمى قد أحاط علما بمراحل النزاع ـ وهذا الأمر يجب فى نظرنا أن يكون محل عناية خاصة من حيث الدعاية على أوسع نطاق منذ بدأ طرح النزاع أمام القضاء ـ الذى بدأ بدون تدخل الحكومة .

٣- أن إتخاذ الحكومة للإجراءات المناسبة لن يكون إلا بعد كشف الحقيقة أمام الرأى العام مما سيقوى مركزها، ولا يسمح بأن يوجه كائن من كان إليها أى دفع ناشئ عن تغاضى الحكومات السابقة عن المطالبة بما سيكشف عنه النزاع من الحقوق لصالح البعض.

٤- أن تكون صورة النزاع أمام مختلف المجتمعات والرأى العام العالمى منحصرة بين بعض الأفراد والشركة، حتى يبلغ النزاع ذروته وتتضح للعالم تلك الصورة البشعة لأسوأ أنواع الاستغلال الذى ذهب ضحيته شعب مغلوب على أمره تهيأت له فى آخر الأمر ظروف استرداد حقوقه المغتصبة، وفى هذه المرحلة التى تكون قد هيأنا فيها الأذهان لأى إجراء يكون من المناسب اتخاذه لتمكين البلاد من استرداد حقوقها، يكون من المستساغ قبول ما ترى الحكومة اتخاذه من الإجراءات التى ستمكنها من استرداد الحقوق المغتصبة .

ونعتقد أن فى تضمين ما سيرفع من الدعاوى من الأفراد طلبهم بصفة عاجلة وقف تنفيذ نص المادة (١٩) وفرمان الالتزام الصادر فى ١٨٥٦/١/٥ حتى يفصل فى النزاع ويحدد أصحاب الحق فى اقتضاء العشرة فى المائة (أى وقف صرف ذلك القدر) خير وسيلة لزيادة حدة الموقف وخطورته بالنسبة للشركة كما أنه خير وسيلة للضغط عليها لحملها على تقديم ما لديها من الوثائق والمستندات على وجه السرعة.

ومن المفهوم أنه يتعين كشرط لازم للبدء فى اتخاذ كافة الإجراءات القضائية سالفة الذكر ما يأتى :

أولا : أن يعرض الأمر على المسئولين، حتى إذا ما اقتنعوا بسلامة الرأى الذى نتقدم به فى هذا الشأن، من حيث الأسس التى قام عليها، والاسباب المقترحة لمعالجة الأمر، ومن حيث النتائج التى انتهينا إليها أمكن البدء فى اتخاذ الاستعدادات والأعمال التحضيرية اللازمة . .

ثانيا : إذا وافقوا إثارة الموضوع فمن الواجب قبل الشروع فى رفع الأمر إلى القضاء أن تتخذ الحكومة كافة الإجراءات اللازمة للتحفظ على الوثائق الموجودة فى مصر المتعلقة بهذا الشأن وحصرها، فضلاً عن قيامها بتجميع صور الوثائق الموجودة فى الخارج . . .

ثالثاً - أن يكون اختيار من ستوضع الدعاوى باسمهم ابتداء والوكلاء عنهم فى مباشرة تلك الدعاوى بمعرفة المسئولين وأن يراعى فى هذا الشأن توفر كافة الضمانات فيهم.

رابعاً – أن تشكل لجنة حكومية تقوم بصفة سرية بدارسة الوثائق وإعداد عرائض الدعاوى ومذكرات المدعين الأولية، وتتولى بعد رفع المنازعات والدعاوى مباشرة وتوجيه الدفاع وتقديم المستندات والرد على دفوع الشركة ومن قد يتدخل فى القضايا من أصحاب الأسهم أو حصص التأسيس وعلى ما يبدونه من أوجه الدفاع فى هذا الشأن . . . إلخ.

تقرير بمضمون بعض الوثائق
وهى عبارة عن ثلاثة عشر خطابا صادرة من نوبار

الخطاب الأول

بتاريخ أول يولية سنة ١٨٦٣ من استانبول إلى سكرتير الخديوى

يذكر له أن كل ما يدور هنا سبق إفادة الخديوى به تفصيلاً وبكل دقة ومن ذلك يتضح أن موضوع الأراضى لا يمكن حله هنا والفكرة تنحصر فى إعطاء الخديوى مهلة للتفاهم وديا مع الشركة .

وحتى يمكن بحث مسألة الأراضى والعمال فى استانبول بالطريق الدبلوماسى مع فرنسا يلزم أن يكون موضوع القنال وصل إلى حد الأزمة ولا يكون ذلك إلا بإيقاف الأعمال ومنع الرجال عن الشركة ولكنى أرى أن لا يلجأ الخديوى إلى هذا الطريق إلا بعد أن يفرغ الطرق الودية، وبعد ذلك يوقف الأعمال. يجب أن تكون المفاوضات فى باريس بتعضيد الباب العالى وإنجلترا.

ويوجه الخديوى عن الطريقة التى تتبع فى مفاوضة فرنسا بشأن القنال وبالنسبة للأسهم إذا كان الخديوى يرغب فى شرائها فلنبدأ بشرائها رويدا رويدا لأن ذلك يجعل العبء علينا أقل ولا أرى أن يتم ذلك دفعة واحدة بل إن ذلك يتطلب وقتا سنة أو أكثر وعندئذ يكون الخديوى سيدا على القنال.

وسأحصل على الخطاب من فؤاد باشا بخصوص موضوع سخرة بحيث يتيح للخديوى التفاهم مع الشركة.

الخطاب الثانى: استنابول فى ٥ يولية سنة ١٨٦٣

تقرير خاص بمفاوضة أوترى [٨] بشأن مطالب الخديوى فأخبره نوبار أن لا بد من استرداد الأراضى بمقابل وقصر العمال على ٦٠٠٠ وقد أرسل أوترى إلى باريس بذلك .

وقال إنه أسلم طريق لعدم اعتراض إنجلترا. وان هذا الطريق صائب من ناحية أن فرنسا لا يمكنها التدخل فى مسائل إدارية مصرية حتى تتباحث فيها مع الباب العالى فى استنابول .

هذا وقد ذكرت إلى أوترى أن دلسبس صرح للخديوى أن رقم ٥٠٠٠ عامل سيصبح كافيا بعد قليل – ثم توجهت إلى فؤاد باشا لاستعجال الخطاب الخاص بإلغاء السخرة فوعدنى به ثم

---

[٨] Outrey

يسرد محادثاته مع ستيفنس[٩] ومخاوف الأخير من أن الرقم لن يقف عند ٦٠٠٠ بل سيقفز إلى ٢٠٠٠٠ بعد وقت قليل – ثم مقابلة بولور[١٠] وكان يبدى بعض تهديدات ملتوية فأفهمته أنه ليس عادلاً نحو الخديوى الذى يرغب فى الوصول إلى حل موفق لموضوع القنال .

أما ايقاف الاعمال بالقنال الذى طلب من الخديوى فليس من الحكمة بل من الخطورة بدون التأكيد من نجاح الفكرة ولا يغرب عن البال أن فرنسا تقف وراء الشركة ثم نقاش طويل بين نوبار وبلور بخصوص استرداد الأراضى والسخرة يرويه فى تقريره للخديوى ثم طمأنه إلى أن الخديوى سيصبح سيدا للقنال فى بحر سنة وأنه يقوم بكافة ما يلزم لإبعاد سيطرة فرنسا على مصر كما يظن رجال السياسة فى بريطانيا .

وقد وصلنى خطاب الخديوى فى ٢٣ يونيه وقد اتصلت بسفير فرنسا وبينت مطالب الخديوى عن الأراضى والسخرة كما ذكرت فقرة خاصة بأحجام القنال بناء على تعليمات فؤاد باشا.

أتى الخطاب فى ٨ يولية ثم وضع ملحوظة مضمونها أن بولور مرتاح لمقابلتى نوبار وأن الأمور ستسير بخير وكان تاريخ الملحوظة ٩ يولية.

الخطاب الثالث : صادر من استانبول فى ٨ يولية سنة ١٨٦٣

وكله خاص بموضوع الوراثة وليس به أية إشارة إلى قنال السويس .

الخطاب الرابع : صادر من استانبول فى ١١ يولية سنة ١٨٦٣

يذكر به أن بولور أرسل إلى حكومته مضمون محادثته مع نوبار بخصوص القنال ثم يروى له الدور المزدوج الذى يلعبه الباب العالى مع فرنسا ثم يتظاهر بأنه يرجيها ويحاول الإيقاع بالخديوى بأنه هو الذى لا يوافق على القنال بالاعتراض على مسألة العمال والأراضى ثم يذكر أن خطابا نشر بجريدة الاستقلال L’Indépendance . فى ٣٠ يونية عن موضوع العمال ويرى فى ذلك أن المسألة ستتم بخير بشأن زيادة الأجور وتخفيض عدد العمال إلى ٦٠٠٠ ثم روى له ما حدث لإبراهام شقيق زوجته أثناء وجوده مع مصطفى باشا وفؤاد باشا من أنهما لن يعطيا الخطاب إلى نوبار ثم يروى طرفا من التيارات المختلفة وبعض الدس والرياء المتفشى باستانبول بين كبار رجال الدولة.

---

[٩] Stevens

[١٠] Bulwer

الخطاب الخامس : صادر من استانبول فى ١٤ يولية سنة ١٨٦٣

يتعلق بالخطاب الذى وعد الباب العالى بتسليمه لنوبار للخديوى بشأن الخلاف مع شركة القنال وتوجهه إلى غالى باشا لتسلّم الخطاب فإذا به مسودة خطاب يتضمن قبول الباب العالى منح امتياز القنال للشركة، بعد إجراء التعديلات الموضحة بالخطاب الوزارى الأول وتكلف الخديوى باتمام المباحثات بشأن استرداد الأراضى وتصمم على إلغاء السخرة. . . إلخ ثم ذكر أن الخطاب تضمن أن يشكل الخديوى لجنة من المهندسين للأشراف على أن تكون القناة تجارية فقط وليست طريقا حربياً.

ويسرد بعد ذلك مناقشات وتفاصيل مقابلاته مع موستييه [١١] وأوترى وبولور بشأن الخلاف فيما يتعلق باسترداد الأراضى وزيادة أجور العمال وتخفيض العدد إلى ٦٠٠٠ ثم ذكر أنه وصل إلى علمه رأى الوزير Drouyen de L'hys فى موضوع الخلاف ويتلخص أنه يقبل تسويته فى موضوع الأراضى أما عن السخرة فهو يرى أن العمال يأخذون أجورهم فلا محل للقول بوجود سخرة هذا وأملى كبير أن باريس ستوافق على تخفيض عدد العمال.

الخطاب السادس: استانبول فى ١٥ يولية سنة ١٨٦٣

أمين باشا مستاء من الطريقة التى عوملت بها عائلته فى ترحيلها من إسكندرية إلى استانبول وعدم استقبال الخديوى لها وركبت مع ٨٠٠ حاج . . . إلخ. ونظرا لأن أمين باشا مقرب للسلطان الآن والسلطنة تستقبله لذلك يلزم ترضيته عن طريق هدية أو خلافه.

حالة السلطان الصحية ساءت وعاد إلى الهياج ثانية وسافر دون أن يخاطب أحداً.

فؤاد باشا بدأ يفقد نفوذه وبدأ مصطفى باشا يبتعد عنه ويتقرب إلى غالى باشا وشيخ الإسلام.

الخطاب السابع : استانبول فى ٢٢ يولية سنة ١٨٦٣

السلطان يرغب فى بناء يخت مثل اليخت مصر ملك الخديوى الراسى بقصر النيل وفؤاد باشا يعرض إذا كان الخديوى يرغب فى بيع يخته.

موضوع القرض على الخزينة ومسألة إرسال مأمور للرقابة على الجمرك... إلخ.

---

[١١] Moustier

الخطاب الثامن : استانبول فى ٢٢ يولية سنة ١٨٦٣

يدور حول الخطاب الذى وعد به غالى باشا ومناقشات بين نوبار وبولور الذى قال له إن اهتمام إنجلترا بإسكندرية وموقعها أكثر من اهتمامها باستانبول وعليكم أن تكونوا أقوياء وحاسمين حتى توحوا بالثقة إلى الإنجليز فنساعدكم أكثر من استانبول.

ثم حديث عن اللجنة المختلطة وإحجام القنال وذكر ما دار من نقاش حول مهلة الستة أشهر المحددة لإتمام الاتفاق بين الخديوى والشركة .

توجيه بولور لشراء أسهم الشركة حتى تصبح مصر سيدة الموقف .

الخطاب التاسع : استانبول فى ٢٣ يولية سنة ١٨٦٣

خاص بموضوع استياء أمين باشا السابق الإشارة إليه ومحاولة استرضائه ثم موضوع نسيم باشا الذى كان مغضوبا عليه قد استبعد نهائيا من القصر.

الخطاب العاشر : ٢٩ يولية سنة ١٨٦٣

خاص بتأخير ورود الخطاب بسبب سفر السلطان الذى يجب أن يصدق على الخطاب والتأخير غير مقصود .

ويروى زيارته لأمين باشا الذى أدخله لدى السلطان قبل سفره إلى مرمرة فقال له السلطان سلام للباشا وأنا مبسوط منه ثم حديث عن يخت الباشا الجارى بناؤه بلندرة فقال السلطان إنه لا يوافق على حرمان الباشا منه ولا يريد أن يضايق الباشا لأنه هو غير مستعجل.

ثم بعد انصراف نوبار حجزه أمين باشا وقال له أن السلطان يسره الحصول على شئ (سأخبر الخديوى عنه لدى حضورى).

الخطاب الحادى عشر : ٢٩ يولية سنة ١٨٦٣

خاص بوضع فؤاد باشا وأن السلطان غاضب عليه وينتظر حدوث تغير قريبا ولعل ذلك بسبب الحالة المالية والقروض ثم حديث عن خلفه المنتظر خليل باشا وخلافه . وفى حديث لنوبار مع أوترى أخبره الأخير أنه هو أى نوبار السبب الأول فيما وصل إليه وضع فؤاد باشا بسبب ما أعطاه من أموال الخديوى وأنه علم بالأمر رغم عدم إخبار نوبار له فأجابه نوبار أنه إذا لم يكن قد أخبره فليس لأن الموضوع سرى فقد أذن له السلطان بأخذ هذا المال وفى الواقع أن السلطان ممنون من أخذ فؤاد لهذا المبلغ لأنه كان متضايقاً منه ويريد أن يراه ذليلا بقبول هذه النقود . فهو الآن بين يديه لا يخشاه كما سبق فهو إذاً مسرور من الخديوى الذى أعطاه هذه الفرصة.

ولكن نوبار يرى أن المسائل المالية لها دخل كبير أيضاً فموضوع القصر لا يوافق عليه شيخ الإسلام والعلماء ومصطفى باشا أصبح ينقد علنا فؤاد باشا مع أن مصطفى باشا مغضوب عليه بدوره . . . إلخ.

<u>الخطاب الثانى عشر</u> : ٢٩ يولية سنة ١٨٦٣

يرد فيه على خطاب بالتركى كان أرسله الخديوى بشأن توريد أشياء لتركيا وقد أفاده فؤاد باشا بترك هذا الموضوع حاليا لحين إنهاء موضوع القنال ولا قد يثير أحد رجال تركيا مسألة السخرة ويقول أن الخديوى يورد رجالا للشركة ولا يريد توريد رجال لاحتياجات الدولة فالأفضل الانتظار حاليا إلى أن يتم الاتفاق بشأن القنال.

أما عن مسألة إدخال الآلات بدون رسم جمرك فقد أجاب الصدر الأعظم أن القنصل ليس له حق فى ذلك فاذا كان ذلك حقه فى مصر فليس حقه على وجه العموم فى جميع ولايات تركيا.

<u>الخطاب الثالث عشر</u> : استانبول فى ٢٩ يولية سنة ١٨٦٣

يخبره أن غالى باشا وعده بالخطاب بمجرد خروجه من سكرتارية السلطان وأنه مسرور من أن الخلاف سينتهى بحل موفق وكذلك السفير الفرنسى وبولور.

وقد أخبرنى بولور أنه علم من كوكينوس [١٢] أن الخديوى يشكو من الباب العالى ويريد أن يدفع الخديوى ثمن الاراضى وأن يضع الباب العالى جيشه لحراسة القنال. ويقول بولور إن موضوع حراسة القنال سبق الفصل فيه وأن مسألة دفع ثمن الأراضى تركت للخديوى كما يريد . ويزيد نوبار أنه قادم إلى مصر بعد بضعة أيام ويرجو من الخديوى ألا يثير مسألة الحراسة على القنال لأنها متعلقة الآن وهى فى الواقع قد حلت لصالحنا ولن يثيرها أبدا الباب العالى.

تحريراً فى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦.

---

[١٢] Coquensus

الملحق الحادى عشر
خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى
٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ حول تأميم شركة قناة السويس

أيها المواطنون :

نحتفل اليوم باستقبال العيد الخامس للثورة بعد أن قضينا أربع سنوات نكافح ونقاتل للتخلص من آثار الماضى البغيض وآثار الاستعمار الذى استبد بنا قروناً طويلة . . وآثار الاستغلال الأجنبي والداخلى. ونحن نستقبل العيد الخامس أمضى قوة وأشد إيمانا، لقد اتحدنا وثرنا وكافحنا وقاتلنا وانتصرنا واليوم ونحن نتجه إلى المستقبل . اليوم أيها المواطنون بعد سنوات أربع من الثورة نعتمد على الله ونعتمد على عزيمتنا وعلى قوتنا من أجل تحديد الأهداف التى جاهد من أجلها الآباء. نتجه إلى المستقبل ونحن نشعر أننا سننتصر بعون الله انتصارات متتابعة، انتصارات متوالية، من أجل تثبيت العزة ومن أجل إقامة دولة مستقلة استقلالا حقيقياً لا استقلالا زائفاً. استقلالا سياسيا واستقلالا اقتصادياً.

حين نتجه إلى المستقبل نشعر أن معاركنا لم تنته فليس من السهل أبدا أن نبنى أنفسنا فى وسط الأطماع الدولية والاستغلال الدولى والمؤامرات الدولية.

أمامنا معارك طويلة لنعيش أحراراً كرماء أعزاء. واليوم وجدنا الفرصة ووضعنا أساس العزة والحرية والكرامة. من أجل حرية الإنسان ومن أجل رفاهية الإنسان ولابد أن نجد الفرصة لننشر هذه المبادئ. نقاوم الاستعمار، وأعوان الاستعمار أمامنا أيام طويلة مستمرة من أجل كرامة هذا الوطن، هذه المعارك لم تنته ولن تنتهى، ويجب أن نكون على حذر وحيطة من ألاعيب المستعمرين وأعوان الاستعمار.

حاول الاستعمار بكل وسيلة من الوسائل أن يضعضع قوميتنا وأن يضعف عروبتنا وأن يفرق بيننا فخلق إسرائيل صنيعة الاستعمار. ففى اليومين الماضيين استشهد اثنان من أخلص أبناء مصر أنكرا ذاتيهما وكانا يكافحان فى سبيل تحقيق غرض كبير.

فى سبيل تحقيق المبادئ والمثل العليا من أجلكم ومن أجل العرب. كان كل واحد منهما يؤمن بمصريته وعروبته فكان يقدم روحه فداء لهذا المبادئ.

استشهد اثنان من أعز أبناء الوطن استشهد مصطفى حافظ الذى آلى على نفسه إنشاء جيش فلسطين فهل تاه عنه الاستعمار وهل سكتت عنه إسرائيل لقد اغتيل مصطفى بأخس أنواع الغدر والخداع لكن هل يعتقدون أنهم لن يجدوا من يحل محله؟

أن جميع المصريين كل واحد منهم يحمل هذه المبادئ ويؤمن بهذه المبادئ أما صلاح مصطفى أخوكم .. أخى الذى قام معى فى ٢٣ يوليو قام يجاهد من أجل مصر ووهب روحه ودمه فى سبيل مصر وفى سبيل مبادئكم ومثلكم كان يؤمن أنه وهب روحه ونفسه ودمه فى سبيل الوطن العربى فإن كانوا اغتالوا صلاح مصطفى وقتلوا صلاح مصطفى بأبشع أساليب الغدر والخيانة التى كانوا يتبعونها قبل سنة ١٩٤٨ فإن العصابات التى تحولت إلى دولة تتحول اليوم ثانية إلى عصابات وهذا يبشر بالخير إذ عادت إلى ما قبل ٤٨. أن يوم النصر لقريب وإذا كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون أن يبثوا الرعب فى نفس الأمة العربية فانهم واهمون فكلنا نعمل من أجل المبادئ العليا كلنا نعمل من أجل قوميتنا كلنا نعمل من أجل عروبتنا كلنا سنجاهد كلنا سنكافح.

هذه أيها الموطنون هى المعركة التى نخوضها الآن معركة ضد الاستعمار وأعوان الاستعمار وأساليب الاستعمار ضد إسرائيل صنيعة الاستعمار ليقضى على قوميتنا كما قضى على فلسطين . كلنا سندافع عن حريتنا وعروبتنا وسنعمل حتى يمتد الوطن العربى من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى.

أيها المواطنون :

إن القومية العربية تتقدم وستنتصر، إنها تسير إلى الأمام وهى تعرف طريقها وتعرف سبيلها . إنها تعرف من هم أعداؤها ومن هم أصدقاؤها وأن قوتها فى قوميتها وأنا اليوم أتجه إلى إخوان لنا . فى سوريا .. سوريا العزيزة .. سوريا الشقيقة .. لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحادا سلمياً عزيزاً كريماً لندعم سويا مبادئ الكرامة ولنرسى سوياً القومية العربية والوحدة العربية . نرحب بكم أيها الأخوة، سنسير معا أيها الأخوة متحدين بلدا واحداً، وقلباً واحداً ورجلاً واحداً، سنسير معاً متحدين لنرسى مبادئ الكرامة الحقيقة ونقيم فى ربوع الوطن العربى استقلالاً سياسيا حقيقاً، واستقلالاً اقتصادياً حقيقاً.

أيها المواطنون :

منذ أعلنت مصر سياستها الحرة المستقلة وبدأ العالم ينظر إلى مصر ويعمل لها حساباً، فإن الذين كانوا لا يعتدون بنا فى الماضى أصبحوا اليوم يعملون لنا حساباً بدأوا يعملون لنا للعرب والقومية ألف حساب .. كنا فى الماضى نتطلع إلى مكاتبهم، مكاتب المندوب السامى .. وبعد إعلان مبادئنا وبعد تكاتفنا وإقامة جبهة وطنية، متحدة من أبناء هذا الشعب ضد الاستعمار والطغيان والتحكم والسيطرة والاستغلال، أصبحوا يعملون لنا حساباً ويعرفون أننا دولة لها قيمتها.

ونمت مصر فى المجال الدولى، وكبرت قيمة الأمة العربية فى المجال الدولى، وعظمت. وعلى هذا الأساس كان مؤتمر بريونى وسافرت لأجتمع بالرئيس تيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا والرئيس نهرو رئيس وزراء الهند. الاثنين اللذين أعلنا سياسة عدم الانحياز السياسة الحرة المستقلة. وأنا ذاهب إلى بريونى بيوغوسلافيا لمست صداقة الشعب اليوغوسلافى للشعب المصرى، وتقدير الشعب اليوغوسلافى للشعب المصرى، وسافرت إلى بريونى بدأنا نبحث ونتبادل الرأى فى المشاكل الدولية العالمية وانتهى المؤتمر، انتصار كبير للسياسة التى تتبعها مصر وهى سياسة عدم الانحياز.

وأعلنت فى المجالات الدولية أن مؤتمر بريونى قرر أن يتبع مبادئ باندونج العشرة وقال فى القرار الذى صدر أن رؤساء الحكومات الثلاثة – يوغوسلافيا والهند ومصر – استعرضوا التطورات الدولية ولاحظوا باغتباط أن سياسية بلادهم قد ساهمت فى تخفيف حدة التوتر الدولى.

وناقش المؤتمر وسائل إنماء العلاقات بين الأمم على أساس المساواة، كما جاء فى قرارات مؤتمر باندونج الذى عقد فى العام الماضى فقد أصدر قرارات واتخذ مبادئ المساواة، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، واحترام سيادة الأمم، وسلامة أراضيها، والاعتراف بأحقية الشعوب فى تقرير مصيرها، كبيرها وصغيرها، والامتناع عن أى تدخل فى الشئون الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى بحجة إسم الدفاع لكى تخدم مصالحها.

هذه هى المبادئ التى أقرها مؤتمر باندونج والتى أعلن مؤتمر بريونى تمسكه بها وأعلن أن هذه المبادئ يجب أن تكون أساس العلاقة بين الدول.

ثم تكلم مؤتمر بريونى عن الشرق الأوسط ووافق على وجهة النظر العربية زعيما الهند ويوغوسلافيا وقررا أنه يجب البحث فى المشاكل العربية على أساس حرية الشعوب التى يعنيها الأمر.

وأعلن مؤتمر بريونى أن الموقف فى فلسطين على وجه الخصوص يعد خطراً على السلام، ويؤيد أعضاء المؤتمر قرار مؤتمر باندونج الخاص بتأييد حقوق الشعب العربى فى فلسطين وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين.

وتكلم مؤتمر بريونى فى مشكلة الجزائر التى تعد مشكلة عربية والتى تتطلب اهتماما عاجلاً بمطالب الجزائر لدعم السلام فى هذه المنطقة من العالم.

ونظراً لإيمان الرؤساء الثلاثة بأن السيطرة والاستعمار يتسببان فى الإضرار بالحاكمين والمحكومين معاً، فانهم يعبرون عن إيمانهم برغبة الشعب الجزائرى فى نيل استقلاله. وأيد المؤتمر المفاوضات التى تهدف إلى حل سلمى لمشكلة الجزائر على أنه يجب ألا يقف هذا فى

طريق الاعتراف بتحقيق حرية الجزائر وإيجاد حل عادل وسلمى وبخاصة وقف أعمال العنف. وبهذا خرجنا من المؤتمر بتأييد لوجهة النظر العربية.

وتكلم المؤتمر فى مشكلة ألمانيا فى أوربا ومشكلة الصين فى آسيا ومشكلة فلسطين والجزائر وهى التى تهمنا كأمة عربية.

وكانت وجهة نظر الرئيسين تيتو ونهرو تتمشى مع وجهة النظر العربية التى استطاعت أن تأخذ لها حصناً آخر وتفرض وجودها.

هذا ما حدث فى مؤتمر بريونى.

ومصر منذ قامت الثورة كانت تجاهد لنقل قضاياها وقضايا العروبة إلى طريق غير طريق الاستجداء غير طريق الاستعمار لقد كنا ندرك منذ عام ١٩٥٢ وقبلها أن الاستقلال السياسى لا يمكن أن يكتمل إلا إذا كان معه الاستقلال الاقتصادى السليم يقف ضد مؤتمرات المستعمرين والمستغلين الطامعين، كنا نعمل من أجل إجلاء الإنجليز المحتلين بوسائل مختلفة. بالقوة واللين والعنف والمفاوضات. وكان عزمنا على أن نحقق لمصر الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى. وألا يرفرف على أرض مصر إلا علم مصر كنا نسعى إلى ذلك منذ اليوم الأول الذى قامت فيه الثورة. وانتهى الاستعمار ولم يستطع الاحتلال أن يبقى فى مصر بين المواطنين فلم يجد من يتعاون معه أو يسنده.

فسلم الاستعمار وجلت عن مصر آخر قوة من قوة الاحتلال التى دخلت بلادنا عام ١٨٨٢ وكانوا قبل ذلك قد انهزموا وضربوا فى كفر الدوار، ولم يستطيعوا إكمال غزوهم وحملاتهم، عندما خرج لهم عرابى، فانسحبوا والتجأوا إلى الخيانة، واستطاعوا الدخول، بواسطة أعوانهم، عن طريق قنال السويس بواسطة الخونة، هزمناهم عام ١٨٨٢ وفى ١٨٠٧ عند حملة فريزر، هزمها أهل رشيد المدنيون .. هزمنا بريطانيا مرتين ! ولكن الإنجليز اتبعوا معنا أساليب الغدر والخديعة واستطاعوا احتلالنا بذلك، ووفقت الثورة إلى أن ترفع فى سماء مصر علم مصر وحدها، وأن يبقى بين ربوع مصر قيادة مصرية واحدة، وتحقيق هدفا كبيراً من أهداف مصر، ولكننا لم نهمل أبدا العمل من أجل الاستقلال الاقتصادى، لأننا نؤمن أن الاستقلال الاقتصادى مكمل للاقتصاد السياسى، وأن التحكم الاقتصادى يستخدم فى الضغط والتوجيه، وعملنا على زيادة الإنتاج ونجحنا فى هذا الاتجاه، لأننا نعتمد على أنفسنا وعزمنا وقوتنا. استطعنا زيادة الدخل القومى من سنة ٥٢ إلى ٥٤ إلى ما يقرب من ١٦% ومن ١٩٥٤ حتى ١٩٥٦ زاد زيادة أخرى. لأننا كنا نعمل فى نفس الوقت من أجل الاستقلال الاقتصادى.

وفى أيام الجلاء، وحينما شعرنا بالاستقلال السياسى، اتجهنا إلى العالم وقلنا لننسى ما مضى من أولئك الذين قتلوا آباءنا وأجدادنا وأن مصر ستسالم من يسالمها وتمد يدها للجميع، أن

سياسة مصر تنبع من مصر، لا من لندن ولا من واشنطن ولا من موسكو، وقلنا أننا مستعدون للتعاون مع الجميع ولكن ليس على حساب كرامتنا أو استقلالنا.

هذا الذى قلته يوم ٢٩ يونيه الماضى قلته منذ قامت الثورة، وسأقول لكم كل شئ لتكونوا على بينة.

منذ قيام الثورة بدأت بريطانيا وأمريكا تتصلان بنا، من أجل محالفات واتفاقات ولكننا قلنا أننا لا نستطيع التحالف، إلا فى حلف واحد. وهو حلف الدول العربية وقلت لهم كل هذا، هل سيكون لمصر رأى على بريطانيا ؟ .. هل يحقق التحالف بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة إلا التبعية .. لا نقبل أبداً أن نكون أذيالاً، أو تابعين .. كان جنرال روبرتسون، موجوداً وطلب منا عقد محالفة مدتها خمس وعشرون سنة. ولكننا رفضنا، وما قلناه سنة ٥٢ فى جميع محاضر المحادثات هو ما نقوله اليوم.

بدأنا نتكلم عن تمويل الجيش المصرى بالسلاح، مع استعدادنا لدفع ثمن السلاح فرفضوا إلا إذا وقعنا ميثاق الأمن المتبادل ومعناه أن تأتى بعثة أمريكية لا يكون لعبد الحكيم عامر فيها رأى قلنا إن لنا تجارب كبيرة بهذا الخصوص، وكان للبعثة العسكرية البريطانية هدم معنويات الجيش المصرى، لذلك كان لدينا مركب نقص من ناحية البعثات العسكرية، كان غرضنا أن يكون للجيش المصرى شخصيته المستقلة ولذلك قالوا فى سنة ١٩٥٢ انهم مستعدون لتزويدنا بالسلاح، ولكن عادت بعثتنا خالية الوفاض.

إن ما نقوله اليوم بصوت عال ليس بجديد، قلناه فى أول يوم من أيام الثورة وبدأ بعد هذا كفاحنا فى القنال كفاحا وهب فيه الفدائيون أرواحهم وقاتلوا وكافحوا واستطاعوا أن يجعلوا القوة البريطانية غير قادرة على الدفاع عن نفسها وعن القنال! إن الجنود المجهولين الذين خرجوا من بينكم وبذلوا أرواحهم أعجزوا الثمانين ألف بريطانى فى الدفاع عن أنفسهم، وهذا هو السبب الحقيقى فى جلائهم. خرجت بريطانيا من مصر لأنها أدركت أن شعب مصر آلى ألا تكون لغيره قيادة فى مصر، هذا هو السبب الحقيقى وليست المفاوضات أو المحادثات.

كانت معركة مريرة طويلة ولكنها لم تنته فالاستعمار له أشكال مختلفة والاستعمار اليوم يتمثل فى أعوان الاستعمار والخونة، الاستعمار يتلون، وعلينا مقاومته بجميع أنواعه المقنعة تحت تكتل الأعوان والمحالفات والاتفاقات.

وبدأ الاستعمار يعمل ليضع يده على الدول العربية دولة دولة فقاومنا، وكان الوعى العربى والقومية العربية قد اشتعلت وتيقظت فلم يستطع الاستعمار تحقيق أغراضه فانتصرت القومية العربية وهزم الاستعمار شر هزيمة هزم فى الأردن حينما أراد تمبلر أن يجبر الأردن المكون من مليون أو مليون ونصف على الخضوع ولكن الجنرال تمبلر هرب من الأردن فقد آمنت

القومية العربية بحقها فى الحياة فانتصرت ولم يستطع الاستعمار تحقيق أى غرض من أغراضه ولم يستطع حلف بغداد أن يصنع شيئاً بل وقف وتجمد بفضل الرأى العام العربى والقومية العربية.

دخلنا معارك فى الداخل والخارج عاون الاستعمار فرنسا فى تونس ومراكش والجزائر. انتقلت قوات حلف الأطلنطى لتقاتل فى الجزائر .. أمريكا زعيمة العالم الحر تؤيد كذلك الدول التى عملت الأمم المتحدة وتقرير المصير كل هذا نسوه أو تناسوه وبدأوا يقاومون القومية العربية فى الجزائر كل هذه القوى تقاتل عشرة ملايين جزائرى ولكن القومية العربية فى الجزائر استطاعت أن تهزم حلفاء فرنسا واستطاع المجاهدون فى الجزائر بأسلحتهم البسيطة المحدودة مقاومة القوات المدججة بالدبابات وكافة الأسلحة . الأسلحة المعدة لروسيا لم تستطع الوقوف فى وجه الجزائر.

وهذا معناه اشتعال القومية العربية وشعورها بكيانها وحقها فى الحياة، هذه المعارك إلى نخوضها – معركة الأردن والجزائر ومقاومة الأحلاف كلها – معاركنا ! بمصائرنا جميعا مرتبطة فى الأردن والسودان مصير كل واحد .. مصير الجميع .. يريد الاستعمار أن نكون تابعين وحين يأمر نلبى الأمر . هناك دول كثيرة لا داعى لذكرها حتى لا نعمل أزمات دبلوماسية . الدول التى تتلقى الأوامر، تنفذ الأوامر، والتى لا تؤمن بوطنها وإنما بالسفراء والمندوبين السامين . يريدوننا أن نكون مثلهم ولكن هذا لن يكون، فلم تقم الثورة وثورة سنة ١٩١٩ وما بعدها لكى تتلقى أوامر الاستعمار . يريدوننا أن نسمع أوامرهم بخصوص إسرائيل التى يقولون أنها موجودة بحكم الواقع .. ويقولون إن عرب فلسطين ندفع لهم شيئاً من المال ولكننا نعتز بعروبتنا وأرضنا. هى لا تقدر بمال. يريدوننا أن نسلم لإسرائيل بكل شئ ونهمل فلسطين ونتنكر لها ولإخواننا فى شمال أفريقيا، وأن نوافق كما وافق مجلس الأمن على المذابح، يريدون منا أن ننفذ السياسة التى تملى.

ولكن مصر أبت وأرادت أن تكون لها شخصيتها المستقلة فمنع عنها السلاح وسلحت إسرائيل وأصبحت خطراً يهدد .. وقالت بريطانيا نحن مستعدون لتسليحكم ولكن على شرط أن يسكت عبد الناصر فى باندونج. ودعونا ننفذ خطتنا فى الأحلاف. أصبح التسليح إذاً أداة لتقييدنا وتقييد حريتنا . ولكننا لسنا على استعداد لدفع الثمن. شخصيتنا ومبادئنا. وبهذا لم نستطع الحصول على أى شئ من السلاح. لا بالثمن ولا بالمجان.

استطعنا بعد ذلك أن نحصل على السلاح من روسيا. من روسيا لا من تشيكوسلوفاكيا. ووافقت روسيا على إمدادنا بالأسلحة. وتمت صفقة الأسلحة فحصلت ضجة. وقالوا إنه سلاح شيوعى ولكننى أعرف أن السلاح هنا سلاح مصر وبدأت صحافتهم تقيم ضجة أما سببها ؟ "

قالوا لديهم خطة . وهى حفظ التوازن بين الدول العربية وإسرائيل، طيارة للدول العربية كلها وأخرى لإسرائيل لحفظ التوازن! من ذا الذى أقامكم أوصياء علينا لحفظ التوازن؟ نحن لا نقبل وصاية أحد. ولكنه الاحتكار للسلاح الذى كانوا يتحكمون به فينا.

فلما استطعنا تحطيم هذا الاحتكار انهارت كل خططهم، لم يستطع الاستعمار التحكم عن طريق منع الأسلحة، من ذا الذى أوجد إسرائيل فى هذه المنطقة ؟ من كان مسئولاً عن الانتداب على فلسطين ؟ بريطانيا ؟

وعد بلفور بريطانيا مسئولة عنه كانت بريطانيا تعلم أن داخل فلسطين جيش مسلح يستعد للاستيلاء على فلسطين .. ومع ذلك وهى تعلم هذا تركت فلسطين .. ماذا كانت تهدف إليه بريطانيا وأمريكا ؟ كانتا تهدفان إلى شئ واحد، وهو القضاء على قوميتنا.

إنهم يعرفون أن لنا قومية تجمعنا من المحيط الأطلسى حتى الخليج العربى .. هذه القوة يجب أن يعمل لها حساب لأول مرة فى التاريخ. إذاً يقضون على فلسطين قضاء كاملاً.

ويحل اليهود محل أهلها . إبادة قومية للجنس . عملية إبادة كان الغرض منها إبادة القومية العربية جميعها! وكان الصهيونيون يعلنون أن وطنهم المقدس يمتد من النيل إلى الفرات! يقولون فى برلمانهم عن حرب مقدسة فالعملية إبادة للعرب وقضاء على الجنس.

وكان لا بد من السلاح للدفاع عن أنفسنا حتى لا نكون لاجئين، فحصلنا على السلاح وتعاقدنا عليه . وأحب أن أقول إن الحصول عليه كان دون قيد ولا شرط مجرد دفع الثمن وأصبحت الأسلحة ملكا لنا.

وأرسلت أمريكا مستر آلان مندوبا لها يحمل رسالة من الحكومة الأمريكية وكان المفروض أن يقابلنى . وقالت الأنباء إنه يحمل تهديداً لمصر !

واتصل بى أحد الرسميين الأمريكيين لمقابلتى وقال إنه متأسف للحالة التى وصلت إليها العلاقات بين البلدين. ونصحنى بأن أقبل الرسالة بأعصاب هادئة. فقلت كيف أقبلها وفيها جرح للعزة المصرية ؟ فقال لن يترتب عليها أى أثر عملى فهى مجرد رسالة.

فقلت إنى لست رئيس وزارة محترفاً ولكنى رئيس وزارة عن طريق ثورة ولن أتردد إذا حضر مندوبكم وتكلم كلمة .. سأطرده ! هذا كلام رسمى وسأعلن للشعب أنكم أردتم إهانة عزته وكرامته .. وسنقاتل جميعاً لآخر قطرة من دمائنا. وأنى سأقاتل فى سبيل مصر لآخر قطرة من دمى. فهددوا بقطع المعونة. فقلت سأعلن قطعها. ونحن لم نتلق دروساً فى السياسة.

فقد قمنا بثورة وسنحافظ عليها. كان ذلك فى أكتوبر.

ثم عاد وقابلنى وقال إنه أبلغ مستر آلان هذا الكلام. وهو فى حيرة لأنه لو حضر سيطرد وإذا أبلغ ذلك لدالاس فسوف يطرده. فما هو الموقف، فقلت له إنى لا أعرف إلا أنه إذا حضر

إليّ فسأطرده. وجاء لنا مستر آلان ولم يفتح فمه بكلمة. واستمع إلى وجهة النظر المصرية وأسرد لكم وجهة نظر أمريكا بإيجاز. إنهم يعتقدون أننا سياسيون محترفون ولكن مصر استطاعت أن تحافظ على كرامتها وعزتها.

قامت الضجة فى كل مكان بشأن الأسلحة فكنت أرى العجب والشتائم فى الجرائد الإنجليزية والفرنسية والأمريكية .. كانوا يشتموننا لأننا تخلصنا من السلاسل واستطعنا أن نحرر بلدنا وندعم قوتنا ونقرر سياسة مستقلة .

هذه هى ضجة الأسلحة وصفقة الأسلحة.

كنت أتكلم وأنا مطمئن أشعر بالقوة .. لماذا ؟ لأنى أشعر أنني الشعب جميعه ٢٣ مليوناً كلهم سيكافحون فى سبيل الاستقلال لآخر قطرة من دمائهم، لم أكن أتكلم بقوة جمال عبد الناصر ولكن كنت متأكداً أن كل أبناء مصر سيكافحون لآخر قطرة من دمائهم .. لا حزبية ولا خلافات .. أننا جميعاً كتلة وطنية وراء أهداف الثورة.

كنت أتكلم بشجاعة وكنت أشعر أن الشعب كافح وناضل على مر الأيام ومستعد لأن يكافح. شعب متحد وشعب قوى.

شعب رأى لأول مرة علم بلده يرتفع وهو مستعد أن يضحى كما ضحى صلاح مصطفى ومصطفى حافظ.

كانت آخر كلمة قالها صلاح مصطفى (الحمد لله بلغوهم فى مصر يخلو بالهم) لقد كنت أشعر أن ٢٣ مليون صلاح مصطفى يقفون ورائى. هذا الدافع الذى كان يعطينى القوة وهذا هو ما جعلنى أقول لمندوب أمريكا إننى سأطرده لأن الشعب يريد ذلك. وهو مستعد أن يكافح لآخر قطرة من دمه فى سبيل حريته وانتهت قصة المفاوضات والأحلاف ثم انتهت قصة السلاح وبدأت قصة السد العالى.

فى سنة ٥٣ قمنا بعمل خطة للتنمية الإنتاجية. زيادة الدخل القومى بسرعة مضاعفة لأننا نزيد كل عام نصف مليون ومستوى المعيشة عندنا يعتبر مستوى متوسطاً. أمامنا عمليتان: أن نرفع مستوى المعيشة. وأن نحافظ على الدخل.

فزيادة مستوى المعيشة تحتاج إلى زيادة الدخل لذلك اتجهنا إلى مياه النيل لنستفيد منها.

وكان قد قدم لنا مشروع السد العالى فى ١٩٥٢ ووضعناه موضع الدراسة وقابلتنا عقبة التمويل وتبين أن المشروع صالح وينتهى بعد ١٠ سنوات. وبدأنا نقابل عقبة التمويل فليس لدينا المال الكافى لدفع نفقات المشروع التى تبلغ من ٨٠٠ إلى ألف مليون دولار تدفع على عشر سنوات فى سنة ١٩٥٣ اتصلنا بالبنك الدولى وطلبنا منه ونحن من المشتركين فيه المساهمة فى التمويل.

وقال إن فيه عقبات فهناك الإنجليز وإسرائيل فعندما تنهون خلافكم معهما نستطيع تمويل المشروع، وليس عندكم نظام برلماني فنطلب منكم عمل استفتاء على هذا المشروع.

وفهمنا من هذا الكلام أننا لن ننال مساعدة من البنك فقررنا الاعتماد على أنفسنا وعلى شركات الصناعة.

واتصلنا بالشركات الألمانية فقالوا إنهم على استعداد لإعطائنا ٥ ملايين جنيه. ثم اتفقت مع الشركات الألمانية والفرنسية والإنجليزية فقالوا أن كل شركة مستعدة لإعطائنا ٥ ملايين جنيه على أساس قرض متوسط الأجل.

وسافر وزير المالية إلى لندن وقابل وزير مالية إنجلترا.

وقالوا له إنهم مستعدون – أى الشركات الثلاث – لرفع القرض إلى ٤٥ مليون جنيه ونكمله نحن من العملة المصرية، فسافر وزير المالية إلى واشنطن على هذا الأساس فقال الأمريكيون إنهم قرروا لمصر ٤٠ مليون دولار معونة .. وكان كلاما على ورق.

وقالوا نستطيع تمويل هذه المعونة إلى السد العالى، ورجع الإنجليز فى كلامهم وقالوا خذوا القرض من البنك الدولى ونحن نعطيكم مليون جنيه والأمريكان يعطون حوالى ٢٠ مليون جنيه. والبنك الدولى قال إنه مستعد أن يعطينا ٢٠٠ مليون دولار بعد ٥ سنوات ونحن نصرف خلالها ٣٠٠ مليون دولار.

وبدأوا على هذا الأساس يشترطون الشروط فقامت المحادثات فى سبتمبر على مليون دولار بعد خمس سنوات على أقساط ثم وضع فى خطاب شروطاً يجب أن تتبعها مصر لكى تنال هذا القرض وشروط القرض نتفاوض عليها من وقت إلى آخر .. ثم قال البنك إن هذا القرض يتوقف على الشروط الآتية:

يطمئن البنك إلى أن العملات الأجنبية المطلوبة التى سننالها من المنح الإنجليزية الأمريكية لا تنقطع.

يجب أن يتفاهم البنك مع الحكومة المصرية ويتفق معها من وقت إلى آخر حول برنامج الاستثمار أى وصاية من البنك الدولى على الحكومة المصرية.

حول الحاجة إلى ضبط المصروفات العامة للدولة.

وبعد ذلك لا تتحمل الحكومة المصرية أى دين خارجى وكذلك لا توقع اتفاقات دفع كاتفاق الأسلحة مع روسيا وتتفاهم مصر مع البنك أولا قبل الاتفاق على أى مشروع.

ثم طلب البنك أن إدارة المشروع تخضع للاتفاق بين الحكومة المصرية والبنك.

وقال البنك أن اتفاقات البنك خاضعة لإعادة النظر فيها إذا حدث ما يستدعى ذلك. وأرسلت الحكومتان الأمريكية والبريطانية مذكرتين والبنك أرسل الخطاب كل واحد فيها يحمل معنى

المذكرة الأخرى، وأصبحت العملية مفهومة وظهر أن هناك فخا منصوباً للسيطرة على استقلالنا الاقتصادى.

هذا الكلام رفض رفضاً باتا . وقلنا إننا لا يمكن أن نبيع أنفسنا بـ ٧٠ مليون دولار معونة، وتكلمنا مع الأمريكان وسألناهم هل مثل هذه الشروط تعمل مع الإعانات التى تعطى لإسرائيل؟.

وقلنا إن هذا الكلام يتنافى مع استقلالنا. وقارنا بين موقف العرب وموقف إسرائيل والمساعدات. التى تمنحها أمريكا للطرفين فالهبة السنوية التى تعطيها أمريكا لإسرائيل من ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار، والمساعدة الفنية تبلغ سنوياً من ٦ إلى ١٤ مليون دولار، وفائض الموارد التى تهديها أمريكا لإسرائيل، قيمتها ٧ ملايين دولار. ورؤوس الأموال الأمريكية التى تعمل فى إسرائيل ٢١٤ مليون دولار.

فى ١٩٥٥/٧/١٢ أعطى بنك أمريكا قرضاً لإسرائيل قدره ٣٠ مليون دولار كما جمع اليهود فى أمريكا ٣ آلاف مليون دولار، وتبرعات ١٦٤ مليون دولار ومجموع التعويضات الألمانية ٣٥٠٠ مليون دولار، تدفع كل سنة منها جزءاً بضائع وسفناً ومصانع.

تبرعات يهود أمريكا لإسرائيل، خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام ٦٥ مليون دولار، ونحن نعرف أن إسرائيل ربيبة أمريكا ولا تستطيع أن تعيش من غير هذه المعونة.

وتكلمنا مع ممثلى أمريكا، وقلنا لهم إنه فى فترة خمس سنوات سيصرف على السد العالى ٣٧٠ مليون دولار تدفع مصر ٣٠٠ مليون وتدفع أمريكا ٧٠، والمشروع الذى سيتكلف بليون دولار سندفع منه ٧٣٠ مليوناً أولاً. وكيف يمكن لى أن أنفذ الشروط إلى أملاها علىّ البنك الدولى ؟ وقلنا لهم إن لنا تجربة فى ذلك، وسبق أن وقعنا فى هذا الاستغلال، وحضر "كرومر" وبقى فى مصر.

وفى هذه الأيام حضر السفير الروسى، وقال إن روسيا مستعدة للاشتراك فى تمويل السد العالى، وكان ذلك بعد شهر ديسمبر، فقلت له إننا نتكلم مع البنك الدولى، وتأجل الكلام فى التفاصيل.

وعرف الأمريكان أن هناك عرضاً روسياً، فوصل إلى مصر فى فبراير الماضى، مدير البنك الدولى، وأرسل خطابا يطلب فيه دعوته إلى الحضور إلى مصر.

وبدأت المفاوضات معه فى شهر فبراير وحينما قابلته، قلت له بصراحة، إن عندنا عقدة من ناحية القروض والفوائد، ولا يمكن فصلها عن السياسة، لأننا رحنا ضحية الاحتلال بسبب القروض. فلن يقبل أى مال يمس سيادتنا، وقلت له إن إشرافكم على ميزانيتنا لن يصلحها، وأمامنا دولة فى شمالنا أقوى مثل، فأنتم تشرفون على اقتصادياتها ومع ذلك فاقتصادها منهار. وتقرير البنك يسلم بسلامة الاقتصاد المصرى. وكان مفروضاً أن نبدأ فى يونيو الماضى

المشروع، وعلى ذلك أبلغت مدير البنك أننا لن نبدأ فى المشروع إلا بعد أن نصل إلى اتفاق مع البنك وقال مدير البنك إنه يجب علينا أن نحل مشكلة الماء بين مصر والسودان، ثم يوقع البنك معنا الاتفاق، ولكنه لم يضمن أن تدفع أمريكا وإنجلترا لنا أكثر من مبلغ الـ ٧٠ مليون دولار التى وعدونا بها.

وظهر الفخ .. أى نأخذ السبعين مليون دولار، ونبدأ فى المشروع، ونصرف المال ثم نعود فنطلب من البنك الـ ٢٠٠ مليون دولار، فيعرض البنك شروطاً، ويبقى علينا أن نقبل شروط البنك، أو يتوقف المشروع ونكون أضعنا ٣٠٠ مليون دولار هباء!

ومعنى ذلك أن يرسل لنا البنك من يجلس مكان وزير المالية .. وآخر يجلس مكان وزير التجارة .. وآخر يجلس مكانى أنا.

هذا هو الفخ الذى ظهر. فقرر ألا نبدأ فى السد إلا بعد توقيع اتفاقية المياه مع السودان الشقيق، وقبول شروط البنك الدولى، وأصدرنا الأمر بإيقاف العمل، حتى لا ندخل فى مغامرة يتحكم فينا الاستعمار بسببها، ويسيطر علينا اقتصادياً، بعد فشله سياسيا وأبلغنا ذلك لمدير البنك الدولى، فقال إنه مستعد لتعديل الشروط، فلم يضمن أن يكون الاتفاق النهائى مماثلاً للكتاب الذى يبعثه الينا فرفض توقيع الاتفاق.

كانت هناك خدعة لنقع فى براثنهم .. يتحكمون فينا عندما تستنزف أموالنا، دون أن نأخذ أى نتيجة، فقررنا ألا نبدأ فى السد إلا بعد أن نعلم كيف يمول السد ويعرف كيف ينتهى ولذلك أوقفنا كل العمل فى فبراير، وأرسل إلينا مدير البنك خطاباً لا قيمة له، قال إنه يدفع ٢٠٠ مليون دولار بعد حل مشكلة الماء.

ولم يكن فى الخطاب ما يمس سيادتنا فقبلناه، ولكن كان هناك مذكرة الحكومة الأمريكية والبريطانية، وفيها ما يمس سيادتنا. ففى فبراير أبلغ السفيران الأمريكى والبريطانى عدم موافقتنا على هذه المذكرات وراحت المذكرتان للحكومتين الأمريكية والبريطانية، وطبعاً لم يجئ أى رد. فى فبراير ٢٩ كان الكلام أن بريطانيا تريد التوسط بيننا وبين السودان. فجاء سلوين لويد وقابلنى فى منزلى. وعرض معاونته لحل مشاكل المياه بيننا وبين السودان، فقلت له أن تصرفاتكم تدل على أنكم تعقدون المسائل بجرائدكم وإذاعتكم تثير السودان ضد السد العالى فمحطة الإذاعة البريطانية ومحطة الشرق الأدنى والصحف تذيع تعليقات للوقيعة بيننا وبين السودان وسفارتكم فى الخرطوم تجمع كل ذلك وتطبعه فى كتاب وتوزعه على السودانيين. ومعنى هذا خلق عداء بين مصر والسودان، فكيف يستقيم هذا مع عرضك لأن تكون وسيطاً بين مصر والسودان ؟

كان الواضح أن الإنجليز يحاولون بث روح الكراهية فى إخواننا السودانيين ويهمهم أن ينفذوا لإثارة أحدنا ضد الآخر. وفى نفس الوقت وقف اللورد كيلرن، وأخذ يسب مصر .. كيف نعاونها ونساعدها وهى تنادى بالتحرير، فلا يجب منحها ٥ مليون جنيه، وكلام آخر فى منتهى البذاءة من لورد كيلرن، وهو معروف.

وفى يوم ١٤ مارس قابلت السفير البريطانى فى المنزل، وقلت له إننا شعب عاطفى، فالكلمة الحلوة أفضل من مليون دولار، ولا نقبل الشتيمة بـ ١٥ مليون دولار، ولا نقبل كلام كيلرن، ولم نرد المعونة حتى لا يكون ردنا يعتبر إهانة، ونحن لسنا دولة غنية جداً، ولكننا نستطيع توفير ٥ مليون جنيه ولو "دقينا زلط أو كسرنا طوب" فنحن قبلنا المعونة منعاً من أن يقال إن مصر ترفض حسنة منكم ولكن إذا تكرر هذا الكلام فسنرفض المعونة.

وسار الحل على هذا، ثم لم ترد الحكومتان الأمريكية والبريطانية على المذكرتين.

ثم طرد جلوب من الأردن، وضرب سلوين لويد بالطوب فى البحرين، وقيل إن هذا نتيجة تحريض مصر، وبدأت حملة شنيعة من أول مارس ضد مصر فى الصحف البريطانية، لدرجة أن رجلاً إسمه فريزر، قال لابد من بناء سد فى (أوغندا) يمنع الماء عن مصر، وهذا يدل على جنون هؤلاء الناس، وقالوا أننا نهددهم فى البترول ولكنى قلت أنه ليس لنا أى دخل فى المصالح المشروعة ولكننا نقاوم ما يسمونه بالنفوذ، لا يمكن أن نكون منطقة نفوذ لأحد، مصالحكم الاقتصادية المشروعة ليس لنا اعتراض عليها.

وفى شهر يونيو سنة ١٩٥٦ تقررت زيارة وزير خارجية روسيا مسيو شبيلوف إلى مصر، وفى نفس الوقت بعث مدير البنك أنه يريد المجيء فقلنا له تفضل.

وحدثت محادثات بيننا وبين شبيلوف الذى عرض مساعدة روسيا لمصر فى جميع الميادين، إلى درجة إعطاء قروض طويلة الأجل، وقال إن ذلك سيكون دون قيد ولا شرط وعلينا أن نطلب منهم، وقال إنهم لا يريدون مواداً خاماً، وقال أيضاً إنهم لا يريدون أن يوقعوا بيننا وبين الدول الغربية. وأن روسيا يهمها أن يسود السلام بيننا وبين الدول الغربية.

فالروس يعملون الآن على كسر حدة التوتر فى العالم، ويهمهم أن تكون السياسة بين مصر والغرب طيبة، فشكرته وأجلت الكلام فى التفاصيل، لحين زيارتى فى شهر أغسطس.

وفى ثانى يوم وصل مدير البنك الدولى وقابلنى فى البيت فى الساعة العاشرة وأكد أن البنك عند وعده الذى قاله فى شهر فبراير، وأنه مصمم على تمويل المشروع، وأن الحكومتين البريطانية والأمريكية عند هذا الوعد، وقلت أننا أيضاً عند كلمتنا.

هذا ما حدث حتى حوالى ٢٠ يونيو الماضى وقال سفيرنا فى أمريكا إن دالاس قال له إن الأمريكان يعتقدون أننا لا نريد أن يمولوا المشروع، فقلت له إننا نريد أن نتكلم ونتفاوض لتمويل

المشروع عاد أحمد حسين إلى واشنطون على أن يقابل دالاس، ويطلب إرسال الرد على المذكرات التى بعثناها، وبعد يومين أعلنت الحكومة بيانها، وقد قلت رأيى فيه أول أمس .

وفى بيان أمريكا حاولوا إثارة أثيوبيا وأوغندا، لأنه يهمهم أن تختلف الدول فى هذه المنطقة فنلجأ إلى مساعدة أمريكا، فيحصل التحكم فى هذه المنطقة. ولقد أبلغتهم أننا لا نريد وساطتهم مع السودان لتفاهمنا مع إخواننا السودانيين فإسماعيل الأزهرى كان على استعداد للتفاهم معنا، وكذلك ميرغنى حمزة تكلم معى، ولم يكن هناك شد وجذب، ولم يكن هناك خلاف. ولما جاء عبد الله خليل، رئيس الوزارة السودانية الحالى كانت روحه طيبة جداً، فلا داعى لتدخل وتوسط الأمريكان والإنجليز .

ولكن وزارة الخارجية الأمريكية تقرر مصالح السودان ومصر .. ولا أدرى كيف أن أمريكا تتدخل فى صالح البلدين، فمصر والسودان مرتبطان بعضهما ببعض منذ بدء الخليقة، ولا يمكن أن تصير دولة منهما إلى أمريكا الشمالية أو الجنوبية . ولكن حب الوصاية والتحكم والسيطرة وخلق المنازعات هى التى فرضت عليهم ذلك.

وقال البيان أيضاً إن التطورات التى شهدتها الأشهر السبعة غير ملائمة لتنفيذ المشروع . فما هذه التطورات ؟ هل اقتصادية أو سياسية ؟

وفى البيان الأمريكى أيضاً شئ غريب فوزير الخارجية الأمريكية يخاطب الشعب المصرى، أى أن هذا ضد جمال عبد الناصر فقط ؟

ما هى التطورات ؟ إنهم يشككون فى الاقتصاد المصرى مع أن الإنتاج المصرى دعم وزاد.

ويقول كتاب الإحصاء السنوى للأمم المتحدة إن مجموع الدخل القومى المصرى قد زاد من ٧٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٧٨٠ مليون جنيه عام ١٩٥٣ إلى ٨٦٨ مليوناً عام ١٩٥٤، أى أننا نعمل وننتج، ثروتنا تزيد ووضعنا الاقتصادى فى تحسن مستمر فدخلنا القومى بلغ ٧٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ وفى عام ١٩٥٤ أصبح ٨٦٨ مليونا أى أن الدخل زاد ١٢٠ مليون فى سنتين.

وزاد مجموع الدخل الزراعى فى عام ١٩٥٤ – ١٩٥٥ بمقدار ٣٨ مليون جنيه، بنسبة ١٥% فقد بلغ ٤٢٠ مليون جنيه بعد أن كان ٣٨٢ مليون جنيه.

وزاد الإنتاج الزراعى من ١٢٣% عام ١٩٥٢ إلى ١٣١% عام ١٩٥٤ وهذه الأرقام من نفس الكتاب الإحصائى الذى أصدرته الأمم المتحدة.

وفى عام ١٩٥٥ سجل الإنتاج الصناعى تقدماً كبيراً إذ تراوحت نسبة الزيادة فى فروعه المختلفة بين ١٥% و ٢٥% وقد تكلمت عن هذا فى الكلمة التى ألقيتها فى أول يونيو فى مؤتمر التعاونيين.

وقد بلغت الزيادة أقصاها فى إنتاج الحديد والزهر فبلغت ٩٤% وانتعشت حركة المبادلات الخارجية فبلغت الصادرات المصرية فى المدة من أول يناير إلى آخر يونية عام ١٩٥٦ – ٩١ مليون جنيه أى بزيادة قدرها ٢١ مليون جنيه. إلى آخر البيانات الاقتصادية المعروفة والتى نشرت فى الميزانية.

ما هى التطورات التى حدثت فى السبعة الشهور الماضية؟ إنهم يحاولون أن يبينوا أنها تطورات اقتصادية .. التطورات هى تطورات استقلالية .. تطورات حرية .. تطورات عزة وكرامة .. التطورات التى حدثت فى السبعة الشهور الماضية أننا بنينا سداً من العزة والكرامة، سداً للحرية والاستقلال ضد الأطماع.. التطورات التى حدثت أننا قد صممنا أن نقوى جيشنا ونسلحه .. صممنا أن تكون لنا شخصية مستقلة .. صممنا أن تكون لنا حرية مستقلة.

والغرض - بالطبع - من هذا الإجراء الذى أعلن يوم ٢٠ يوليو وإننى سأتكلم عن الحكومة الأمريكية لا عن الحكومة البريطانية، لأن الحكومة البريطانية أعلنت فى اليوم التالى لإعلان الحكومة الأمريكية بعد أن وصلها الخطاب الأمريكى، والبنك الدولى أعلن بالطبع بعد بريطانيا بعد أن وصلته تعليمات من أمريكا ..

ولهذا فسأتكلم عن أمريكا فى هذا الموضوع .. ما الغرض من هذا ؟ أنهم يعاقبون مصر لأنها رفضت أن تقف بجوار التكتلات العسكرية .. مصر نادت بالسلام وتحقيق حقوق الإنسان.

مصر نادت بالمبادئ والتى كتبوها فى ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ونسوها .. هذه هى المبادئ التى ننادى بها اليوم .. الحرية وحق تقرير المصير والقضاء على الاستعمار وعدم الانحياز والتعايش السلمى والحياد الإيجابي والتعاون مع جميع الدول، نعادى من يعادينا، ونسالم من يسالمنا .. هذه هى المبادئ التى تنادى بها مصر.

فكيف نقول هذا ولا نسمع كلام الكونجرس الأمريكى ولا نأخذ الأوامر من هناك.

ومنذ شهر ونصف شهر وقف أحد أعضاء الكونجرس وقال كيف تتبع مصر هذه المبادئ ولا تقطعوا عنها المعونة التى تؤخذ منا ؟ . وهذا معناه غرور وتحكم فى الشعوب.

ونحن قد رفضنا قبول هذا التحكم وهذه السيطرة . إنهم يعاقبوننا على هذا بالسبعين مليون دولار التى كانوا سيعطونها لنا على خمس سنوات .

إننا نعمل مشروع تنمية ونريد أن ننمى إنتاجنا ونرفع مستواه وهم يقولون فى جرائدهم إننا نفعل هذا ليعرف الشعب المصرى أن ناصر ضره، فيضغط عليه الشعب المصرى لكى يسمع كلام أمريكا.

هذا ما يقولونه فى جرائدهم، ولا يعرفون أن الشعب المصرى غير موافق على هذا الكلام الذى تذكرونه.

وحينما وصل بلاك وهو مدير البنك الدولى .. وبدأ يتكلم معى فى تمويل السد العالى، قال إننا بنك دولى ولسنا بنكا سياسياً، وليس لى شأن بأمريكا مطلقاً فأنا مستقل أقول الرأى الذى أؤمن به.

وقلت له كيف يكون مجلس الإدارة ممثلاً لدول ولا يكون بنكا سياسيا .. بالطبع تعتبر بنكاً سياسياً فمجلس الإدارة أغلبه من الدول الغربية السائرة فى فلك أمريكا.

وابتدأت أنظر إلى مستر بلاك وهو جالس على الكرسى، وكنت أتخيل أننى أجلس أمام فرديناند دلسبس .

عاد بى تفكيرى إلى الكلام الذى كنا نقرأه ففى عام ١٨٥٤ وصل إلى مصر فرديناند دلسبس وذهب إلى محمد سعيد باشا – الخديوى - وجلس بجانبه وقال له نريد أن نحفر قناة السويس وهذا المشروع سيفيدك فائدة لا حد لها .. فهو مشروع ضخم وسيعود على مصر بالكثير.

وعندما كان بلاك يسترسل فى كلامه معى، كنت أحس بالعقد الموجودة فى الكلام الذى يقوله ويعود بى التفكير إلى فرديناند دلسبس.

ثم قلت له نحن عندنا عقدة من هذه الموضوعات ونحن لا نريد أن نرى كرومر فى مصر مرة ثانية ليحكمنا.

عقدوا فى الماضى قرضاً وفوائد على القروض وكانت النتيجة أن احتلت بلدنا فأرجوك أن تضع هذا الاعتبار فى نفسك وفى كلامك معى، فنحن عندنا عقدة من دلسبس .. ومن كرومر عندنا عقدة من الاحتلال السياسى عن طريق الاحتلال الاقتصادى هذه هى الصورة التى صورت لى.. صورة دلسبس حينما وصل إلى مصر .. وصل دلسبس إلى مصر فى ٧ ديسمبر عام ١٨٥٤ وبعد أن أتصل دلسبس بالخديوى محمد سعيد، حصل على امتياز القنال، وفى صدر هذا الامتياز الذى منحه سعيد قال الآتى :

حيث أن صديقنا مسيو فرديناند دلسبس قد لفت نظرنا إلى الفوائد التى قد تعود على مصر من توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، بواسطة طريق ملاحى للبواخر، وأخبرنا بالفوائد التى تعود عل مصر وأخبرنا عن إمكان تكوين شركة لهذا الغرض من أصحاب رؤوس

الأموال فقد قبلت الفكرة التى عرضها علينا وأعطيناه بموجب هذا تفويضاً خاصاً بإنشاء وإدارة شركة لحفر قناة السويس واستغلال القناة بين البحرين .

كان هذا الكلام عام ١٨٥٤، وفى عام ١٨٥٦ أى منذ مائة عام صدر فرمان الشركة وأخذت مصر من الشركة ٤٤% من الأسهم والتزمت بالتزامات .. شركة دلسبس شركة خاصة ليس لها علاقة بحكومات ولا بسيطرة ولا استعمار !! دلسبس قال للخديوى أنا صديقك وقد جئت لأفيدك قناة بين البحرين تستفيد منها.

تكونت شركة قناة السويس واشتركت مصر بـ ٤٤% من الأسهم – وتعهدت مصر بأن تورد العمال الذين سيحفرون القناة بأرواحهم وجماجمهم ودمائهم، ١٢٠ ألف عامل قاموا بحفر القناة مجانا دفعنا ٨ مليون جنيه .. بعد ذلك ولأجل أن يتنازل دلسبس عن بعض الامتيازات كنا ندفع له أيضاً .

وكان المفروض أن نأخذ أيضاً ١٥ % من أرباح الشركة زيادة على أرباح أسهمها وتنازلنا عن ١٥% من الأرباح .. وبعد أن كانت القنال محفورة لمصر كما قال دلسبس للخديوى أصبحت مصر ملكاً للقناة.

وفى الاتفاق الذى عقد فى ٢٢ فبراير ١٨٦٦، جاء فى المادة ١٦ أنه بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مصرية فانها تخضع لقوانين البلاد وعرفها، والى الآن لم تخضع الشركة لقوانين البلاد ولا لعرفها لأنها تعتبر نفسها دولة داخل الدولة.

والمنازعات التى تنشأ فى مصر بين الشركة وبين الأفراد من أية جنسية تختص المحاكم المصرية بالفصل فى المنازعات التى قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة ويقضى فيها طبقاً للقوانين المصرية.

ونتيجة الكلام الذى قاله دلسبس للخديوى عام ١٨٥٦ .. ونتيجة الصداقة والديون .. هى احتلال مصر عام ١٨٨٢.

واستدانت مصر بسبب هذا الموضوع .. فماذا فعلت ؟ اضطرت مصر فى عهد إسماعيل إلى بيع نصيبها من الأسهم وقدره ٤٤ % من أسهم الشركة .. وفوراً أرسلت إنجلترا تشترى نصيب مصر من الأسهم فى الشركة .. اشترتها بأربعة ملايين جنيه . وبعد ذلك تنازل إسماعيل عن الأرباح التى كان يأخذها للشركة وقدرها ٥% نظير الأرباح التى كان قد تنازل عنها، فدفع لها من أربعة ملايين جنيه أى أن بريطانيا أخذت نصيب مصر من الأسهم وقدره ٤٤ % بدون مقابل.

هذا هو ما حدث فى القرن الماضى. فهل يعيد التاريخ نفسه مرة ثانية ويعود إلى الخداع والتضليل ؟ وهل يكون التحكم الاقتصادى سببا فى القضاء على حريتنا السياسية ؟ .. كلا .. لا

يمكن أن يعود التاريخ مرة أخرى ونحن اليوم نقضى على آثار الماضى البغيض التى تسبب فيها المستعمرون بالخداع والتضليل.

واليوم فان قناة السويس التى مات من أبنائنا فى حفرها ١٢٠ ألفاً .. حفروها بالسخرة ودفعنا فى تأسيسها ٨ مليون جنيه .. قناة السويس التى أصبحت دولة داخل الدولة .. والتى اذلت الوزراء والوزارات .. هذه القناة قناة مصرية مساهمة مصرية اغتصبت بريطانيا منا حقنا فيها وهو الـ ٤٤ فى المائة من أسهم الشركة . . وما زالت بريطانيا من وقت افتتاح القنال حتى الآن تأخذ مقابل هذه الأسهم والدول كلها تأخذ فوائد والمساهمون فيها يأخذون.

وبلغ دخل شركة قناة السويس فى عام ١٩٥٥ – ٣٥ مليون جنيه أى ١٠٠ مليون دولار ونأخذ منهم نحن الذين مات من أبنائنا ١٢ ألفا أثناء حفرها مليون جنيه أى ٣ مليون دولار ؟

شركة قناة السويس التى قامت كما قال الفرمان من أجل مصلحة مصر من أجل منفعة مصر ؟

هل تعلمون مقدار المساعدة التى ستعطيها لنا أمريكا وإنجلترا فى خمس سنوات ؟ ٧٠ مليون دولار .. وهل تعلمون من الذى يأخذ المائة مليون دولار وهى دخل الشركة السنوى ؟ هم الذين يأخذونها بالطبع.

وليس عيباً أن أكون فقيراً وأقترض لكى أبنى بلدى، أو أحاول أن أجد مساعدة لأجل بلدى .. ولكن العيب هو أن أمتص دماء الشعوب .. وأمتص حقوق الشعوب.

إننا لن نكرر الماضى بل سنقضى على الماضى .. سنقضى على الماضى بأن نستعيد حقوقنا فى قناة السويس . . هذه الأموال أموالنا .. وهذه القناة ملك لمصر لأنها شركة مساهمة مصرية.

حفرت قناة السويس بواسطة أبناء مصر، ومات ١٢٠ ألف مصرى فى حفرها .. شركة قناة السويس الموجودة الآن فى باريس شركة مغتصبة .. اغتصبت امتيازاتنا. وعندما جاء دليسبس إلى مصر كان مجيئه يشبه مجئ بلاك إلى مصر للتحدث معى.

والتاريخ لن يعيد نفسه، بل على العكس سنبنى السد العالى وسنحصل على حقوقنا المغتصبة . سنبنى السد العالى كما نريد . وسنصمم على هذا، ٣٥ مليون جنيه كل سنة تأخذها شركة القناة .. فلتأخذها مصر .. مائة مليون دولار سنويا تحصلها شركة القناة لمصلحة مصر .. فلنحقق هذا الكلام وتحصل مصر على المائة مليون دولار لمنفعة مصر أيضاً ..

ولهذا فإننا اليوم أيها المواطنون حينما نبنى السد العالى، فانما نبنى أيضاً سد العزة والحرية والكرامة ونقضى على سدود الذل والهوان.

وتعلن – مصر كلها – جبهة واحدة أنها كتلة وطنية متكاتفة متحدة .. مصر كلها ستقاتل لآخر قطرة من دمائها .. كل واحد من أبنائها سيكون مثل صلاح مصطفى ومثل مصطفى حافظ .. كلنا سنقاتل لآخر قطرة من دمائنا فى سبيل بناء بلدنا وفى سبيل بناء مصر .. لن نمكن منا تجار الحروب .. لن نمكن منا المستعمرين لن نمكن منا تجار البشر، وسنعتمد على سواعدنا وعلى دمائنا ونحن أغنياء، لقد كنا متهاونين فى حقوقنا ونحن نستردها ومعركتنا مستمرة، نسترد هذه الحقوق خطوة فخطوة وسنحققها سنبنى مصر لتكون قوية .. سنبنى مصر لتكون عزيزة.

ولهذا قد وقعت اليوم، ووافقت الحكومة على القانون الآتى :

قرار من رئيس الجمهورية
بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

مادة ١- تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية – شركة مساهمة مصرية – وينتقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل محل جميع الهيئات واللجان القائمة حالياً على إدارتها .

ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس ويتم دفع هذا التعويض بعد استلام الدولة لجميع أملاك وممتلكات الشركة المؤممة.

مادة ٢ – تتولى إدارة مرفق المرور فى قناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة – يصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها فى سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية.

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى، يكون للهيئة ميزانية مستقلة تتبع فى وضعها القواعد المعمول بها حالياً فى المشروعات التجارية. وتبدأ السنة المالية فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيو من كل عام. وتعتمد الميزانية والحساب الختامى فى كل عام بقرار من رئيس الجمهورية.

تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يوينو من كل عام وتعتمد الميزانية والحساب الختامى فى كل عام بقرار من رئيس الجمهورية.

تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يوينو عام ١٩٥٧. ويجوز للهيئة انتداب من بين اعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد به إليه من أعمال. كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجاناً فنية للاستعانة بها فى البحوث والدراسات.

يمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها وينوب عنها فى معاملته مع الغير.

مادة ٣ – تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف فى تلك الأموال بأى وجه من الوجوه .. أو صرف أى مبالغ أو تأدية أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية.

مادة ٤ – تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلى عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بأذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية.

مادة ٥ – كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن والغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلاً عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض.

مادة ٦ – ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

أيها المواطنون :

إننا لن نمكن منا المستعمرين أو المستبدين .. أننا لن نقبل أن يعيد التاريخ نفسه مرة أخرى .. أننا قد اتجهنا قدماً إلى الأمام لنبنى مصر بناء قوياً متيناً .. نتجه إلى الأمام نحو استقلال سياسى واستقلال اقتصادى .. نتجه إلى الأمام نحو اقتصاد قومى .. من أجل مجموع هذا الشعب .. نتجه إلى الأمام لنعمل، ولكننا حينما نلتفت إلى الخلف إنما نلتفت لنهدم آثار الماضى .. آثار الاستبداد .. آثار الاستعباد والاستغلال والسيطرة .. إنما نتجه إلى الماضى لنقضى على جميع آثاره. واليوم أيها المواطنون، وقد عادت الحقوق إلى أصحابها .. حقوقنا فى قناة السويس .. عادت إلينا بعد مائة سنة .. اليوم إنما نحقق الصرح الحقيقى من صروح السيادة ونحقق البناء الحقيقى من أبنية العزة والكرامة. وقد كانت قناة السويس دولة فى داخل الدولة شركة مساهمة مصرية، ولكنها تعتمد على المؤامرات الأجنبية، وتعتمد على الاستعمار وأعوانه.

بنيت قناة السويس من أجل مصر ومن أجل منفعة مصر ولكن كانت قناة السويس منبعاً لاستغلال واستنزاف المال وكما قلت لكم منذ قليل .. ليس عيباً أن أكون فقيراً أو أن أعمل على بناء بلدى، ولكن العيب هو امتصاص الدماء .. لقد كانوا يمتصون الدماء حقوقنا ويأخذونها.

واليوم حينما نستعيد هذه الحقوق أقول باسم شعب مصر إننا سنحافظ على هذه الحقوق ونعض عليها بالنواجذ .. سنحافظ على هذه الحقوق.

ودونها أرواحنا ودماؤنا .. أننا سنحافظ على هذه الحقوق .. لأننا نعوض ما فات .. أننا حينما نبنى اليوم صرح العزة والكرامة نشعر أن هذا الصرح لا يمكن أن يكتمل إلا إذا قضينا على صروح الاستبداد والذلة والمسكنة وقد كانت قناة السويس صرحا من صروح الاستبداد وصرحا من صروح الاغتصاب .. وصرحاً من صروح الذل.

اليوم أيها المواطنون أممت قناة السويس ونشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية فعلاً وأصبح هذا القرار أمراً واقعاً.

اليوم أيها المواطنون نقول هذه أموالنا ردت إلينا .. هذه حقوقنا التى كنا نسكت عليها، عادت إلينا.

اليوم أيها المواطنون ودخل قناة السويس ٣٥ مليون جنيه، أى مائة مليون دولار فى السنة، أى خمسمائة مليون دولار فى خمس سنوات .. فلم ننظر إلى الـ ٧٠ مليون دولار، قيمة المعونة الأمريكية؟.

واليوم أيها المواطنون بعرقنا ودموعنا وأرواح شهدائنا وجماجم الذين ماتوا عام ١٨٥٦، منذ مائة عام أثناء السخرة. نستطيع أن ننمى هذا البلد وسنعمل وننتج ونزيد فى الإنتاج برغم كل هذه المؤامرات وكل هذا الكلام. إنني كلما صدر من واشنطن كلام سأقول: موتوا بغيظكم.

سنبنى الصناعة فى مصر وسننافسهم فهم لا يريدون أن نكون دولة صناعية حتى تروج منتجاتهم وتجد لها سوقاً عندنا.

إنى لم أر أبداً معونة أمريكية متجهة إلى التصنيع، لأن اتجاهها إلى التصنيع سيترتب عليه منافستنا لهم .. ولكن المعونة الأمريكية تتجه دائماً إلى الاستغلال.

ونحن فى الأربع السنوات الماضية ونحن نستقبل العام الخامس للثورة، كما قلت فى أول كلامى نشعر بأننا أصلب عوداً وأشد عزما وأشد قوة وإيماناً .. واليوم ونحن نستقبل العام الخامس للثورة وكما طرد فاروق فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٢ تخرج اليوم قناة السويس، فى نفس اليوم نشعر أننا حققنا عزة حقيقية، فلن تكون سيادة فى مصر إلا لأبناء مصر ولشعب مصر.

وسنتجه قدماً إلى الأمام .. متحدين متكاتفين .. شعب واحد يؤمن بنفسه ويؤمن بوطنه ويؤمن بقوته .. شعب واحد .. كتلة واحدة متراصة نحو البناء ونحو التصنيع ونحو الإنشاء

وضد أعوان الاستعمار وألاعيب الاستعمار، تقف ضد الغدر والعدوان .. وتقف ضد الاستعمار والذى آلى على نفسه أن يعمل ويزحف زحفاً حثيثاً.

أننا بهذا أيها المواطنون سنستطيع أن نحقق الكثير وسنشعر بالعزة ونشعر بالكرامة. وسنشعر بأننا نبنى وطننا بناء حقيقياً كما نريد .. نبنى ما نريد ونعمل ما نريد .. ليس لنا شريك.

وإننا اليوم حينما نسترد الحقوق المغتصبة والحقوق المسلوبة إنما نتجه إلى القوة وكل عام سنزداد قوة على قوة وبعون الله نكون أقوياء فى العام القادم وقد ازداد انتاجنا وعملنا ومصانعنا.

الآن وأنا أتكلم اليكم يقوم أخوة لكم من أبناء مصر، ليديروا شركة القنال ويقوموا بعمل شركة القنال .. الآن فى هذا الوقت يتسلمون شركة القنال .. شركة القنال المصرية لا شركة القنال الأجنبية .. قاموا ليتسلموا شركة القنال ومرافقها ويديروا الملاحة فى القناة .. القناة التى تقع فى أرض مصر، والتى تخترق أرض مصر والتى هى جزء من مصر وملك لمصر، نقوم الآن بهذا العمل لنعوض ما فات ولنعوض عن الماضى ولنبنى صروحا جديدة للعزة والكرامة.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله ..

الملحق الثانى عشر
صورة لجريدة الأهرام الصادرة
يوم الجمعة ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٦
معلنة قرار التأميم

فصة قرن

تأميم شركة قناة السويس



الجمعة ٢٧ يوليو ١٩٥٦

١٤ صفحة — ١٥ مليمًا

الرئيس يعلن باسم الأمة :

أموالنا وحقوقنا ردت الينا

سنبنى السد العالى معتمدين على سواعدنا واتحادنا ودمائنا

اعلن الرئيس جمال عبد الناصر ، باسم الامة امس ، ان اموالنا وحقوقنا ردت الينا ، وان مصر ستبنى السد العالى معتمدة بعد اليوم على سواعد ابنائها ، وعلى اتحادهم ودمائهم . واعلن قائد الثورة فى المؤتمر الشعبى الاكبر بالاسكندرية اخطر قرار تاريخى يرد به على الاعيب واساليب الغرب فيما يتعلق بتمويل مشروع السد العالى ، وهو صدور قرار رئيس جمهورية مصر بتاميم شركة قناة السويس ، فينقل الى الدولة مالها من اموال وحقوق ، وما عليها من التزامات ، مع تعويض المساهمين وحملة حصص التاسيس عما يملكون بقيمتها كآخر اقفال ، وتجميد اموال الشركة وحقوقها فى جمهورية مصر والخارج

الاتحاد والثورة والنصر



قرار رئيس الجمهورية بتأميم شركة القناة

ينقل للدولة مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات
تعويض المساهمين وحملة حصص التأسيس عما يملكون بقيمتها كآخر اقفال
تجميد أموال الشركة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج .

انتهاء الموجة الحارة

ما قل ودل

هيئة ادارة القنال

الاستقلال الكامل

الرئيس يجتمع بالوزراء



الملحق الثالث عشر
القانون رقم ٢٨٥ فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦
بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية
والمذكرة الايضاحية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفرمانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس وبتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه، وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة. وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى. وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة، أصدر القانون الآتى:

مادة ١ – تأمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) وينقل إلى الدولة جميع مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .

ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة.

مادة ٢– يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة . يصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها فى سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية.

ومع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى يكون للهيئة ميزانية مستقلة تتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية . وتبدأ السنة المالية فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونية من كل عام وتعتمد الميزانية والحساب الختامى بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يونيه سنة ١٩٥٧.

ويحق للهيئة أن تنتدب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد إليه من أعمال.

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها فى البحوث والدراسات.

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها وينوب عنها فى معاملاتها مع الغير.

مادة ٣– تجمد أمول الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف فى تلك الأموال بأى وجه من الوجوه فى صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة ٤– تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلى عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بأذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة ٥ – كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض.

مادة ٦ – ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

المذكرة الايضاحية
للقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦

بالدماء المصرية شقت قناة السويس لتخدم الملاحة البحرية، فمن عام ١٨٥٩ حتى عام ١٨٦٤ مضت خمس سنوات، سخر فيها المصريون دون أجر أو شكر لحفر القناة، ستون الفا من المصريين كانوا يخصصون شهريا لهذه الخدمة فى وقت لم يجاوز تعداد جميع المصريين الأربعة ملايين – ولقد مات من هؤلاء العمال، تحت الانهيارات الرملية – ما يزيد على المائة ألف دون دفع أى تعويض عنهم أو جزاء. كما قامت الجهود المصرية فى كل من ترسانة القاهرة وترسانة الإسكندرية بإعداد المشروعات اللازمة لإكمال حفر القناة، ووضعت جميع وسائل النقل البرى والنهرى فى خدمة الشركة بالمجان، ومنحتها الحكومة جميع الأراضى والمناجم اللازمة.

ولم تكتف الحكومة المصرية بذلك، بل ساهمت مساهمة جبارة فى تمويل عمليات حفر القناة، فلقد بدأت الشركة برأس مال لا يجاوز النصف مليون من الجنيهات، بينما تكلف إنشاء القناة ما يزيد على الستة عشر مليونا وتحملت مصر بهذا الفرق جميعه، ثم لم تستطع الشركة الحصول على تمويل خارجى ببيع أسهمها فى الأسواق الدولية . فتدخلت الحكومة المصرية إنقاذا للموقف مشترية لهذه الأسهم حتى يمكن للشركة أن تستكمل رأس مالها وحتى بعد مضى أربع سنوات ونصف من أعمال الحفر والإنشاء وقبل أن يتم افتتاح القناة بستة أشهر فقط توقفت الشركة فى يأس ينذر بإشهار إفلاسها، فساوعت الحكومة المصرية إلى معاونتها بمليون وربع مليون من الجنيهات مقابل تنازل الشركة للحكومة عن بعض المبانى تنازلا اسمياً، إذ ظلت هذه المبانى فعلا فى حيازتها ومقابل تنازل الشركة عن بعض إعفائها الجمركى تنازلا مؤقتا عادت إلى التمتع به، ولم تكتف الشركة بذلك، بل تحت ستار التعويض عن المحاولات التى قام بها بعض حكام مصر لتعديل جانب من الشروط المبينة فى عقد الالتزام، استولت الشركة على جانب كبير من الأموال المصرية، فتقاضت عند إلغاء سخرة العمال المصريين ووقف هذا الامتهان للإنسانية مبلغ ثمانية وثلاثين مليونا من الفرنكات الذهبية، ثم تقاضت ثلاثين مليونا أخرى لقيام الحكومة باسترداد بعض الأراضى الصحراوية الزائدة عن حاجة المرفق فضلا عن ستة عشر مليونا لتكملة التعويض الجائر، الذى قرر نابليون الثالث أن يحكم به على مصر لصالح الشركة، وهكذا تكون الشركة تحت ستار هذه المزاعم التعويضية وحدها قد حصلت من الحكومة المصرية على ما يعادل ثلاثة ملايين وثلث من الجنيهات المصرية أى ما كان يقرب من نصف رأس مالها.

وبهذه الجهود المصرية أمكن لمشروع قناة السويس أن يشق طريقه إلى النور وأن ينجح هذا المرفق فى أداء دوره فى خدمة الملاحة البحرية، ولو اقتصر الأمر على الجهود الأجنبية وحدها لفشل المشروع كما فشل مثيل له من بعد ترتب عليه الحكم بالسجن على صاحب المشروع وهو فرديناند ديليسبس نفسه.

إن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية لا فرق فى ذلك بينها وبين أية شركة مصرية أخرى، فهى تستمد كيانها من الفرمان العثمانى الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين فردناند ديليسبس ووالى مصر وتنص الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة من الاتفاق المذكور على ما يأتى :

"بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية هى شركة مصرية، فهى خاضعة لقوانين البلاد وعاداتها".

وتنص الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على ما يأتى :

"أما المنازعات التى تنشأ فى مصر بين الشركة والأفراد من أية جنسية كانت، فتختص بالفصل فيها المحاكم المصرية تبعا للأوضاع التى تقررها قوانين البلاد وعاداتها وكذا المعاهدات، وتختص المحاكم المصرية بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة، ويقضى فيها طبقا لقوانين البلاد المصرية".

وإن هذه الشركة إنما تقوم على استغلال مرفق المرور بقناة السويس وذلك العمل يعتبر مرفقا عاما وثيق الصلة بالكيان الاقتصادي والسياسي لمصر، وهى إنما تقوم بهذا الاستغلال نيابة عن الحكومة المصرية بمقتضى الاعتبار الموضح بالفرمانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ وما تلاه من فرمانات أخرى، منها الفرمان الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين والى مصر ومسيو فرديناند ديليسبس فالشركة فى قيامها بهذا العمل ليست صاحبة الحق الأصيل المسلم دائما بأنه للحكومة المصرية، إذ من المعترف به أن المرافق العامة إنما تدار مباشرة من الدولة أو بالوساطة بطريق الامتياز، وأن من حق الدولة دائما أن تسترد هذا الامتياز باعتبارها منحة منها سواء أورد فى هذا الشأن نص صريح فى عقد الامتياز أو لم يرد أو أن المصلحة العامة وحدها التى تجعل الدولة تختار الوسيلة التى تحقق أكبر قسط من المصلحة العامة، إذ أن العلاقة بين مانح الالتزام ومستغله إنما تبنى على قواعد القانون الإدارى وهو فرع من القانون العام.

ان الشركة العالمية لقناة السويس البحرية كانت مفتاح الاحتلال، واحتمت بالاستعمار وتناست وضعها وكانت تصرفاتها ومراسلاتها مع الحكومة المصرية مجافية لما يجب أن يكون عليه الأمر مع مانح الالتزام وصاحب حق الإشراف عليه، كما غفلت الشركة عن الوفاء بكثير من الالتزامات الواجبة عليها.

لقد كان من بين الالتزامات الرئيسية التى تخلفت الشركة عن الوفاء بها التزامها بتحويل بحيرة التمساح إلى ميناء داخلى صالح لاستقبال أكبر السفن حمولة كما يقضى بذلك صك التزاماتها وهو ما كان يستتبع أن تقوم الشركة باستكمال إعداد القناة نفسها من بورسعيد إلى السويس بحيث تكون دائما صالحة لمرور أكبر السفن حمولة وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

والى جانب ذلك، فقد أهملت الشركة، وهى القائمة على إدارة ميناء بورسعيد - فى إعداد هذا الميناء العالمى لمسايرة احتياجات التجارة العابرة. فرغم أهمية هذا الميناء من الناحية التجارية لا توجد به أرصفة لرسو السفن، ولا زالت إجراءات الشحن والتفريغ تتم فى عرض البحر وفقاً لأساليب عتيقة مما يحمل التجارة ولا سيما العابرة - نفقات باهظة أدت إلى تخلف الميناء عما كان ينتظر لها من تقدم وازدهار بحكم موقعها الممتاز، فضلا عن إهمالها القيام

بمشروعات التوسيع اللازمة لحسن أداء المرفق للغرض الذى أقيم من أجله. فضلا عما سبق أن تحققته الحكومة من إهمال الشركات القائمة على استغلال المرافق العامة والتهاون فى رعاية المرفق كلما قربت مدته على الانتهاء، الأمر الذى يقضى تدخلها فى الوقت المناسب حتى لا تفاجأ باستلام المرفق فى حالة لا تسمح لها بإدارته على المستوى الواجب أن يكون عليه.

وللأسباب المتقدمة، كان واجبا العمل على تأميم الشركة العامة لقناة السويس البحرية واسترداد المرفق القومى العام من يدها لإدارته إدارة مباشرة، ولم يكن الأمر يعدو مجرد اختيار الوقت المناسب لهذه الخطوات الحاسمة نحو التحرير الاقتصادى.

ولذلك أعد مشروع القرار بالقانون الخاص بتأميم هذه الشركة واختيار تلك الوسيلة.

ونصت المادة الأولى من هذا القرار على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس كوسيلة لإدارة هذا المرفق بمعرفة الدولة إدارة مباشرة . ولقد سبق مصر فى هذا المضمار كثير من الدول الأجنبية، وعلى الأخص فرنسا والمملكة المتحدة، اختارت تأميم بعض الشركات التى تقوم على إدارة مرافق عامةَ قد لا تبلغ من الأهمية الدرجة التى يبلغها مرفق المرور بقناة السويس . وسيتبع ذلك بطبيعة الحال زوال اختصاص جميع الهيئات واللجان التى كانت قائمة على إدارة الشركة. ومن الطبيعى أن ذلك لا يخل بمسئولياتها عن تصرفاتها أثناء المدة السابقة على زوال اختصاصها، وقد تم النص صراحة فى هذه المادة على تعويض المساهمين وحملة حصص التأسيس مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس، وبذلك يحصلون على التعويض العادل، وتتحقق الموازنة بين المصلحة العامة التى اقتضت هذا التأميم والمصلحة الخاصة لحملة الأسهم وحصص التأسيس، ونظرا لوجود كثير من أموال الشركة خارج مصر ووجود العدد الكبير أيضاً من المساهمين فى الخارج فقد تم النص على أن يتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال ومنشآت الشركة المؤممة.

ونص فى المادة الثانية على أن يعهد بإدارة المرفق إلى هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية مزودة بجميع السلطات اللازمة حتى تتمكن من القيام على أكمل وجه بتحقيق الغرض الهام الذى يقوم به هذا المرفق والمعونة الكاملة للتمكن من استعمال أحدث الأساليب فى خدمة هذا المرفق العام بأعظم قدر من الكفاية، على أن تعمل هذه الهيئة باعتبارها ملحقة بوزارة التجارة.

ولقد أجيز لهذه الهيئة أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها فى البحوث أو الدراسات، ومن المعروف أن هذه الهيئة لن تتأخر عن الاتصال بالقائمين بشئون

الملاحة الدولية والمنتفعين بقناة السويس للاستئناس برأيهم وضم بعضهم إلى عضوية هذه اللجان الفنية حتى يؤدى هذا المرفق غرضه على أحسن وجه.

ونص فى المادة الثالثة على أن تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج وحظر التصرف فى تلك الأموال إلا بقرار من الهيئة المذكورة نتيجة للأوضاع التى انتهت إليها هذه الشركة.

كما نص القانون على احتفاظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة مستخدميها وعمالها الحاليين بالوضع القائمين عليه، وفرض عليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم وحظر ترك العمل أو التخلص منه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بأذن من الهيئة المشار اليها حتى تسير أعمال المرفق بنظام واطراد على النحو الذى يكفل إشباع حاجات الملاحة.

ونص على معاقبة من يرتكب مخالفة لأحكام المادة الثالثة بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة.

كما نص على معاقبة مخالفة أحكام المادة الرابعة فضلا عن عقوبة السجن بحرمان المخالف من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض. وعرض هذا المشروع على مجلس الدولة، فأقره بالصيغة المرافقة.

الملحق الرابع عشر
مقتطفات من المذكرة البريطانية المقدمة
إلى محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩

"أن الشركة شخص معنوى بحكم القانون المصرى الخاص وأن جنسيتها وصبغتها مصرية بحتة ولا يمكن أن تكون غير ذلك وتسرى عليها حتما القوانين المصرية "

. . . .

"حقا إن هذه الشركة تأسست تحت إسم شركة قناة السويس البحرية العالمية ولكن ما هى النتائج القانونية المترتبة على هذه التسمية وما هو مدى هذه التسمية".

من الثابت أن هذه التسمية لا يترتب عليها بأى حال من الأحوال سلب الشركة جنسيتها المصرية فهى مصرية بحكم المبادئ القانونية العامة وبالأخص حكم مبادئ القانون الدولى الخاص وعقد تأسيسها أنها مصرية.

لأنها منحت التزاما منصبا على أملاك عامة مصرية.

ولأن مقرها الرئيسى ومركز أعمالها الوحيد بمصر.

ولأنه لا يتأتى أن تكون مصرية وغير مصرية فى الوقت ذاته أو أن تكون مصرية وعالمية بمعنى أجنبية فان المبادئ القانونية تتعارض وهذا النظام المتناقض وتتنافى معه إطلاقا.

لم يقبل الباب العالى اعتماد عقد الالتزام الممنوح للشركة ونظامها إلا بشرط صريح وإلزامى. وبغيره ما كان يتم هذا الاعتماد وهو أن تكون مصرية بحتة وتبقى خاضعة لقوانين وعادات البلد.

وفى الواقع أن المادة ١٦ من اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ تشترط صراحة وبكل جلاء ما يأتى :

أن شركة قنال السويس البحرية العالمية تحكمها بحكم جنسيتها المصرية قوانين وعادات الدولة.

وان المادة ١٦ تفرض إذاً الجنسية المصرية وقوانين وعادات البلد لا على شركة قناة السويس البحرية فحسب بل على الشركة العالمية - قناة السويس البحرية.

وأن هذه الشركة العالمية على الرغم من تسميتها عالمية فهى مصرية بحتة وخاضعة لقوانين وعادات مصر.

إن فرض الباب العالى الجنسية المصرية على الشركة وإخضاعها حتما لقوانين وعادات البلد عمل يتفق وينسجم انسجاما كاملا مع جميع مبادئ القانون الدولى والقوانين الدستورية

للسلطة العثمانية ولم يكن ذلك من قبيل التعنت أو الإرهاق وإنما كان ذلك تطبيقاً طبيعياً للمبادئ القانونية العامة.

وإن مجرد تسمية الشركة بأنها عالمية لا يسلبها جنسيتها المصرية إطلاقاً.

وإن معنى تسميتها عالمية كما أبانت محكمة الاستئناف المختلطة فى حكميها الصادرين بتاريخ يونية سنة ١٩٢٥ و ١٨ يونية سنة ١٩٣١ فى قضيتى سندات الشركة وأسهمها يرجع إلى أن الشركة كانت مضطرة لجمع رؤوس أموالها من شتى أنحاء العالم وتحرير صكوكها بلغات مختلفة كما كان يجب أن يضم مجلس إدارتها ممثلين عن جميع البلاد ذات الشأن لضمان المساواة فى معاملة جميع عملائها.

تلك هى النتائج الوحيدة التى تترتب على وصف الشركة بأنها عالمية وذلك طبقاً لعقود التزامها ونظامها.

وفى الواقع أن كل ما يمكن أن يقال فى هذا الصدد هو أن الشركة مصرية الجنسية بحكم عقود التزامها ونظامها وأنها عالمية من حيث طابعها ولا يتأتى من النتائج القانونية والنتائج المترتبة عليها الجمع بين طابعها العالمى وتبعيتها إلى جنسيتها المصرية.

هذا فضلا عن أن الشركة ليست الوحيدة فى هذا الحال.

ولنضرب لذلك مثلا واحدا وهو أن الشركة الدولية لعربات النوم والقطارات السريعة الأوربية، فهذه الشركة بلجيكية ولو أنها سميت بأنها دولية ولكن لا يخطر ببال أى انسان أن يقول إن هذه الشركة بلجيكية وفى الوقت ذاته دولية.

وبناء عليه لا يكون هناك فرق بين تسمية هذه الشركة وتسمية شركة قناة السويس بل إن تسمية شركة قناة السويس البحرية العالمية كما وضحت وصف لموقع جغرافى معين وهو مدينة السويس المصرية البحتة.

أما الشركة الدولية لعربات النوم والقطارات السريعة الأوربية فتسميتها لا تنصب على أى بلد بل على جميع القارة الأوروبية.

إن النتائج القانونية والشرعية التى تترتب حتما على جنسية الشركة المصرية وإخضاعها قطعا بصفة آمرة لقوانين وعادات مصر مردها القانون الذى يحكم العقد الذى ارتبطت به الشركة إزاء أصحاب السندات وفى تحديد محل الالتزام الذى عقدته الشركة."

الملحق الخامس عشر
اتفاقية الجلاء
الموقعة فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤

إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلنده إذ ترغبان فى إقامة العلاقات المصرية – الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة قد اتفقتا على ما يأتى:

المادة ١

تجلو قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضى المصرية وفقا للجدول المبين فى الجزء (أ) من الملحق رقم (١) خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى.

المادة ٢

تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦، وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة، والاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى.

المادة ٣

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية، وهى المبينة فى المرفق (أ) بالملحق رقم (٢) صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى. وتحقيقا لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم (٢).

المادة ٤

فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠، أو على تركيا تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة.

وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر.

المادة ٥

فى حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قنال السويس وفقا لأحكام المادة (٤) تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه فى تلك المادة.

المادة ٦

فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا، يجرى التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة .

المادة ٧

تقدم حكومة مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى التى يتم الإخطار عنها وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها، معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية .ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس.

المادة ٨

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية – التى هى جزء لا يتجزأ من مصر – طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨.

المادة ٩

لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها.

لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الجزء (ج) من الملحق رقم (٢) إلا بموافقة جمهورية مصر.

المادة ١٠

لا يمس الاتفاق الحالى، ولا يجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ١١

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٢

(أ) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

(ج) ينتهى العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه، وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل، أو تتصرف، فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد مدة الاتفاق.

المادة ١٣

يعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه وتتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن .

وإقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه.

تحرر فى القاهرة فى اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ . من صورتين باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر كلا النصين متساويين فى الرسمية.

جمال عبد الناصر	
عبد الحكيم عامر	هـ . أ . نتنج
عبد اللطيف البغدادى	ر. س . ستيفنسون
صلاح سالم	ر . بنسون
محمود فوزى	

الملحق السادس عشر
مذكرة الحكومة المصرية فى ١٨ مارس ١٩٥٧

منذ تولت مصر بنفسها شئون قناة السويس أكدت عزمها على التزام سياستها القاضية باحترام اتفاقية القسطنطينية التى عقدت سنة ١٨٨٨ ، وتمكنت من إثبات مقدرتها فى إدارة الملاحة رغم الصعاب الجمة التى أقيمت فى سبيلها حتى تسبب العدوان على مصر فى إغلاق القناة.

وبمناسبة استئناف الملاحة فى قناة السويس ، فإن الحكومة المصرية تعلن ما يأتى :

أولا: أن مصر ما زالت مصممة على احترام اتفاقية القسطنطينية المعقودة سنة ١٨٨٨ نصاً وروحاً .

ثانياً: سيظل نظام فرض فئات المرور بالقناة كما هو طبقاً للاتفاق الأخير بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس المؤممة .

ثالثاً: أن موضوع التعويضات والمطالب الناتجة عن التأميم ، يحل إما بالاتفاق المباشر أو بالتحكيم .

رابعاً: تدفع رسوم مرور السفن مقدماً باسم هيئة قناة السويس فى مصر أو فى الجهة التى تعينها الهيئة .

خامساً: سوف تخصص هيئة قناة السويس اعتماداً خاصاً لبرامج التحسين أو أية برامج أخرى يقصد بها مواجهة التزايد فى حركة الملاحة بالقناة ، على أن يرصد لتمويل هذا الاعتماد جانب معين من رسوم المرور ولا يقل عن متوسط النسبة التى كانت شركة القناة السابقة تخصصها من رسوم المرور لمثل هذه البرامج.

سادسا : ستصدر الحكومة المصرية قريباً بياناً تفصيلياً عن كل ما تقدم .

وأن هذا العزم من جانب الحكومة المصرية ليدل على أنها بالرغم مما تعرضت له من تضحيات مريرة نتيجة العدوان عليها ، فإنها ما زالت صادقة النية فى التعاون مع المجتمع الدولى لتقوم بدورها فى تحقيق ما تصبو إليه الإنسانية من سلام ورخاء.

وإن الحكومة المصرية ترجو أن تعود القناة كما كانت صلة خير وسلام بين شعوب العالم جميعاً.

تحريراً فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٧.

الملحق السابع عشر
تصريح الحكومة المصرية فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧

تعلن جمهورية مصر . . إيضاحاً للمبادئ التى تضمنتها مذكرتها بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٧، وطبقاً لاتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ وميثاق الأمم المتحدة، البيان التالى حول قناة السويس ونظام إدارتها.

١ ــ تأكيد الاتفاقية :

تظل سياسة حكومة مصر الثابتة وهدفنا الأكيد احترام نصوص اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وروحها وما ينشأ عنها من حقوق والتزامات. وستواصل حكومة مصر احترامها ومراعاة تطبيقها.

٢ ــ مراعاة الاتفاقية وميثاق الأمم المتحدة :

إن حكومة مصر إذ تعيد تأكيد عزمها على احترام نصوص اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وروحها، وعلى العمل بميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وأهدافها، لموقنة أن بقية الموقعين على الاتفاقية المذكورة، وجميع الآخرين الذين يعنيهم الأمر، سيحدوهم نفس هذا العزم.

٣ ــ حرية الملاحة والرسوم وتحسين القناة :

إن حكومة مصر مصممة بوجه خاص على:

(أ) تهيئة ملاحة حرة مستمرة والاحتفاظ بها لجميع الأمم فى حدود اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ووفقاً لأحكامها.

(ب) إن رسوم المرور سيظل تحصيلها طبقاً لآخر اتفاق هو الذى أبرم فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ بين حكومة مصر وشركة قناة السويس البحرية، وإذا حدثت زيادة فى الرسوم خلال اثنى عشر شهراً فلن تتجاوز هذه الزيادة ١% . أما أية زيادة أكثر من هذا الحد فتتم بطريق المفاوضات، وإذا تقرر الوصول إلى اتفاق بهذه الطريقة فيلجأ إلى التحكيم . كما هو موضح فى الفقرة السابقة (ب) .

(ج) أن تصان القناة وتتطور طبقاً لمقتضيات الملاحة الحديثة . وسيضم برنامج صيانة القناة وتطورها البرنامج الثامن والتاسع لشركة قناة السويس وما يدخل عليهما من تحسينات يرى ضرورتها .

٤ ـ **التشغيل والإدارة :**

ستعمل القناة وتدار بواسطة هيئة قناة السويس المستقلة التى أنشأتها الحكومة المصرية فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦، وتنظر الحكومة المصرية فى ثقة إلى مزيد من تعاون دول العالم لجعل قناة السويس أكثر فائدة، ولتحقيق هذا الغرض ترحب الحكومة المصرية وتشجع التعاون بين هيئة قناة السويس وممثلى الملاحة والتجارة.

٥ ـ **النظام المالى :**

(أ) تدفع الرسوم مقدماً لحساب هيئة قناة السويس فى أى بنك ترخص له الهيئة فى ذلك وقد رخصت الهيئة للبنك الأهلى المصرى فى القيام بهذه المهمة، وتجرى الآن مباحثات بين الهيئة وبنك التسويات الدولية بشأن قبوله الرسوم لحسابها.

(ب) تدفع هيئة قناة السويس لحكومة مصر ٥% من مجموع الإيرادات كلها كإتاوة.

(جـ) قيام هيئة قناة السويس بتكوين رأس مال للقناة وصندوق لتحسينها يودع فيه ٢٥% من مجموع الإيرادات . وسيضمن هذا الصندوق أن يكون تحت تصرف هيئة قناة السويس موارد كافية لمواجهة حاجات التحسين والمصروفات الرأسمالية التى تحتاج إليها الهيئة للاضطلاع بالمسئوليات أخذتها على عاتقها واعتزمت القيام بها كاملة.

٦ ـ **لائحة القناة :**

إن القواعد التى تحكم القناة بما فيها من تفصيلات إدارتها قد جمعت فى لائحة القناة، التى هى قانون القناة . وسيتم الإخطار اللازم عن أى تغيير يحدث فى هذه اللائحة وكل تغيير يؤثر بأى شكل فى المبادئ أو الالتزامات التى يتضمنها هذا التصريح ويكون موضوع اعتراض أو شكوى لهذا السبب سيسوى حسب الإجراءات المنصوص عليها فى الفقرة السابعة (ب) .

٧ ـ **التفرقة فى المعاملة والشكاوى المتعلقة بلائحة القناة :**

(أ) عملا بالمبادئ التى نصت عليها اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ لا تستطيع هيئة قناة السويس طبقاً لقانونها أن تمنح بأية حالة أية سفينة أو شركة أو جماعة أى امتياز أو رعاية لا تمنح للسفن أو الشركات أو الجماعات الأخرى فى الظروف ذاتها.

(ب) الشكاوى من التفرقة فى المعاملة أو مخالفة اللائحة يقدمها الطرف الشاكى إلى هيئة قناة السويس، وفى حالة عدم الوصول إلى حل للشكوى باتباع هذه الطريقة. يمكن عرض المسألة حسب رغبة الطرف الشاكى أو هيئة قناة السويس إلى محكمة التحكيم، وتؤلف من عضو يعينه الطرف الشاكى وعضو تعينه الهيئة وعضو ثالث يختاره الاثنان، وفى حالة عدم

الاتفاق على العضو الثالث، يقوم رئيس محكمة العدل الدولية باختيار هذا العضو بناء على طلب أى من الطرفين.

(ج) تصدر قرارات محكمة التحكيم بأغلبية أعضائها وتكون القرارات ملزمة للأطراف عند صدورها ويجب تنفيذها بحسن نية.

(د) تدرس الحكومة المصرية ما يتبع من نظم أخرى مناسبة لمعرفة الحقائق والتشاور وكذلك للتحكيم فى الشكاوى الخاصة بلائحة القناة.

٨ ـ التعويضات والمطالب :

فى حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الأطراف المعنية . تعرض مسألة التعويضات والمطالب المتصلة بتأميم شركة قناة السويس البحرية للتحكيم طبقاً للعرف الدولى المتبع.

٩ ـ المنازعات والخلافات الناشئة عن الاتفاقية وهذا التصريح :

(أ) المنازعات والخلافات التى تنشأ بخصوص اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ أو هذا التصريح تسوى طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

(ب) الخلافات التى تنشأ بين الأطراف حول تفسير أو تطبيق نصوص اتفاقية سنة ١٨٨٨ تعرض على محكمة العدل الدولية إذا لم تحل بطريق آخر.. وسوف تتخذ الحكومة المصرية الخطوات اللازمة لقبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية طبقاً لأحكام المادة ٣٦ من نظام هذه المحكمة.

١٠ ـ التكييف القانونى لهذا التصريح :

تصدر حكومة مصر هذا التصريح الذى يؤكد من جديد اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ كما يطابقها نصاً وروحاً، كتعبير عن رغبتها وعزمها على أن تجعل من قناة السويس ممراً مائياً صالحاً ووافياً، يربط شعوب العالم ويخدم قضية السلام والرخاء.

هذا التصريح بما يحوى من التزامات وثيقة دولية أودعت سكرتارية الأمم المتحدة وسجلت لديها.

الملحق الثامن عشر
الاتفاق النهائى
(جنيف فى ١٣ يوليو ١٩٥٨)

١- حكومة الجمهورية العربية المتحدة (بوصفها خلفاً لحكومة مصر) ويمثلها عبد الجليل العمرى بمقتضى التفويض الصادر له من وزير خارجية حكومة الجمهورية العربية المتحدة وقد أرتفقت بهذا الاتفاق صورة رسمية مطابقة للأصل من ذلك التفويض كملحق رقم {١}.

٢- وشركة السويس المالية (المعروفة سابقاً باسم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية) عن نفسها وبصفتها خلفاً للشركة المدنية لتحصيل نصيب الحكومة المصرية البالغ قدرها ١٥% من أرباح الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ويمثلها جاك جورج بيكو بمقتضى التوكيل الصادر له بقرارات الجمعيات العمومية المعقودة فى ٤ يوليو سنة ١٩٥٨ وقد أرفقت بهذا الاتفاق صورة رسمية مطابقة للأصل من هذه القرارات كملحق رقم {٢}.

٣- والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ويمثله و. ا. ب. أيلف أحد نواب رئيسه ويقتصر اشتراكه فى هذا الاتفاق على الأغراض المنصوص عليها فى المادة ١٢.

مثبت لما يأتى:

بما أنه فى السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦ أصدرت حكومة الجمهورية المصرية القانون رقم ٢٨٥ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (وسيطلق على الشركة المتقدم ذكرها فيما يلى اسم "الشركة") وبما أن حكومة الجمهورية المصرية نصت فى ذلك القانون (وسيطلق عليه فيمايلى اسم "القانون رقم ٢٨٥") على تعويض مساهمى الشركة وأصحاب حصص التأسيس فيها ثم أودعت بعد ذلك لدى سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة تصريحاً من جانبها وحدها فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٧ نصت المادة ٨ منه على ما يأتى:

"تحال مسألة التعويضات والمطالبات المتصلة بتأميم شركة قناة السويس البحرية إلى التحكيم وفقاً للعرف الدولى المقرر ما لم يصل ذوو الشأن إلى اتفاق فى شأنها".

وبما أن البنك الدولى للإنشاء والتعمير (وسيطلق عليه فيمايلى " البنك الدولى") عرض أن يبذل مساعيه الحميدة لتسوية التعويض المتقدم ذكره بالتراضى وقد قبل الطرفان هذا العرض.

وبما أنه فى التاسع والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٥٨ أبرم ممثلو الطرفين بصفاتهم الثابتة فى التفويضات والتوكيلات المرافقة كملحق رقم "٣"، اتفاقية الأسس المرافقة كملحق رقم "٤". وقد نصت هذه الاتفاقية على تعويض مساهمى الشركة وأصحاب حصص التأسيس فيها وتضمنت نصاً على تعويض أصحاب الحصص المدنية (الشركة المدنية لتحصيل نصيب الحكومة المصرية البالغ قدره ١٥% من أرباح الشركة العالمية لقناة السويس البحرية).

وبما أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ارتضت ان تؤول الحقوق والالتزامات المنصوص عليها فى المادة (١) من اتفاقية الأسس المذكورة إلى أصحاب الصكوك الذين سيأتى تعريفهم فيما يلى، مجتمعين مشتركين لا إلى كل منهم على انفراد، وقد قبل الموقعون بصفاتهم على اتفاقية أسس (عدا الموقع باسم الحكومة المتقدم ذكرها) هذه الأيلولة الجماعية المشتركة واعفوا حكومة الجمهورية العربية المتحدة من كل مسئولية تنشأ عن علاقات أصحاب الصكوك المذكورين فيما بينهم.

وبما أن الشركة أكدت دائماً موافقتها على إعفاء حكومة الجمهورية المتحدة من كل مسئولية من هذا القبيل.

وبما أنه بناء على ذلك قضت الفقرة ٨ من اتفاقية الأسس بأن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية فى صورة اتفاق نهائى يعقد مع "هيئة يرتضيها الطرفان من حيث تمثيلها لأصحاب الصكوك جميعاً على الوجه الصحيح وأهليتها للتخالص تخالصاً كاملا نهائياً مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة". ومن المفهوم أن اصطلاح أصحاب "الصكوك" يقصد به فى تلك الاتفاقية وفى هذا الاتفاق مساهمو الشركة وأصحاب حصص التأسيس فيها وأصحاب الحصص المدنية المشار اليهم من قبل.

وبما أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ترى أن القانون رقم ٢٨٥ لم يعدم الشخصية الاعتبارية للشركة فيما جاوز أغراض التأميم وأن هذه الشخصية الاعتبارية ظلت قائمة فحسب لحراسة الأموال الموجودة خارج مصر (والتى سيأتى تعريفها فيمايلى) لتسليمها لحكومة الجمهورية العربية المتحدة ولإبرام وتنفيذ اتفاق لتسوية التعويض كما أنها ترى أنه كان للشركة أن تباشر نشاطاً جديداً فى ظل قانون أجنبى وفقاً لنظامها ولأحكام هذا القانون الأجنبى بشرط أن تستبدل الشركة بغرضها الأصلى أى غرض لايتصل بوجه من الوجوه بقناة السويس أو بعقود الالتزام التى حصلت عليها من الحكومة المصرية وبشرط أن تستبدل باسمها اسما لا يعبر عن غرضها الأصلى.

وبما أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة أصدرت فى ١٤ يونية ١٩٥٨ القانون رقم ٦٣ (قانون خاص بتنفيذ اتفاقية الأسس المعقودة فى ٢٩ أبريل ١٩٥٨ فى شأن التعويضات المترتبة على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية) وقد أرفقت بهذا الاتفاق صورة مطابقة للأصل من هذا القانون مع ترجمة إنجليزية وأخرى فرنسية له كملحق رقم "٥".

وبما أن مساهمى الشركة وأصحاب حصص التأسيس فيها أصدروا فى جمعيات عمومية عقدوها فى ٤ يوليو ١٩٥٨ وفقاً لأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه من قبل قرارات

(ارفقت بهذا الاتفاق صورة رسمية مطابقة للأصل منها كملحق رقم "٢") فى شأن المسائل الآتية:

(أ) تأييد عزم المساهمين وأصحاب حصص التأسيس على استبقاء الشركة فى الصورة التى أعيد فيها تنظيمها فى ظل القانون الفرنسى دون حاجة إلى إجراء آخر إذ من المفهوم أن القانون الفرنسى قد اعترف بالشركة كشخص اعتبارى.

(ب) تأييد القرارات التى أصدرها المساهمون وأصحاب حصص التأسيس فى جمعياتهم العمومية التى عقدت فى ٢٥ يونيه ١٩٥٧ و٥ فبراير ١٩٥٨ و٤ مارس ١٩٥٨و ٢١ أبريل ١٩٥٨ وقد أرفقت بهذا الاتفاق صورة رسمية مطابقة للأصل من هذه القرارات كملحق رقم "٦".

(جـ) تعديل غرض الشركة واسمها لمحو أية إشارة إلى عقود التزام قناة السويس وإلى القناة نفسها من هذا الغرض والاستعاضة عن الاسم الأصلي باسم "شركة السويس المالية".

(د) التصديق على اتفاقية الأسس وتعيين ممثل أو أكثر يكون له أو لهم حق توقيع هذا الاتفاق النهائى على الوجه الصحيح.

وبما أن أصحاب الحصص المدنية قرروا فى جمعية عمومية عقدوها فى ١٠ مارس ١٩٥٨ (بمقضى قرار أرفقت بهذا الاتفاق صورة رسمية منه مطابقة للأصل كملحق رقم "٧") أن ينضموا إلى الشركة وقد قبلت الشركة هذا الانضمام بقرار أصدرته فى ٢١ أبريل ١٩٥٨ وهو القرار الذى أشير إليه من قبل فى الفقرة حرف "ب" من النبذة السابقة.

وبما أن الشركة أصبحت كنتيجة للقرارات المشار إليها فى الفقرة السابقة وفى الفقرة حرف "ب" المتقدم نصها خلفاً للشركة المدنية لتحصيل نصيب الحكومة المصرية البالغ قدره ١٥% من أرباح الشركة العالمية لقناة السويس كما أنها جعلت أصحاب حصص التأسيس مساهمين فيها.

وبما أن شركة السويس العالمية (وسيطلق عليها فيما يلى "شركة السويس المالية") تضم الآن مساهمى الشركة وأصحاب حصص التأسيس فيها وكذلك أصحاب الحصص المدنية وتنفرد بناء على ذلك دون أى مساهم أو صاحب حصة تأسيس أو حصة مدينة بإبرام وتنفيذ هذا الاتفاق والتخالص تخالصاً كاملا نهائياً مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة.

لذلك اتفقت حكومة الجمهورية العربية المتحدة مع شركة السويس المالية على ما يأتى:

مادة ١

تعتبر الديباجة الواردة نصها فيما تقدم والملحقات المرافقة لهذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منه.

مادة ٢

يقصد بالتعبيرات الواردة فيما بعد فى هذا الاتفاق ما يأتى:

(أ) ١- "الأموال الموجودة خارج مصر" يقصد بها جميع أموال الشركة التى كانت قائمة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ والتى اتفق الطرفان على اعتبارها واقعة خارج حدود إقليم مصر ويقصد بذلك:

أ- كل ملك أيا كانت طبيعته كان يقع حيزه المادى خارج مصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦.

ب- كل حق فى دين كان قائماً فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ متى كان المدين به يقيم خارج مصر عادة فى ٢٩ أبريل ١٩٥٨.

٢- ومع مراعاة التواريخ الفارقة المتقدم ذكرها فى الفقرة رقم ١ المتقدمة ولتجنب أى لبس فى التفسير من قبل الغير اتفق على أن الأموال الموجودة خارج مصر التى ورد تعريفها فى الفقرة رقم ١ هذه تشمل بصورة خاصة ولكن دون تقييد لعموم الصيغة المتقدمة على ما يأتى:

أ - كل عقار يوجد خارج مصر.

ب- كل حق ورد على عقار يوجد خارج مصر أو ثبت فى مثل هذا العقار أو تعلق به ويستثنى من ذلك الرهن العقارى المرتب ضماناً لالتزامات يؤديها فى مصر مدينون يقيمون فيها عادة فى ٢٩ أبريل ١٩٥٨.

جـ - كل ما كان يقع حيزه المادى خارج مصر من منشآت صناعية أو معدات أو آلات أو مواد أو بضائع أو توريدات أو أثاث سواء أكانت طافية أم راسية، وسواء أكانت تامة الصنع أم كانت تحت الصنع مع مراعاة أن أى مال كان يدخل فى نطاق التعريف المتقدم وقامت الجمهورية العربية المتحدة أو هيئة قناة السويس بشرائه بعد ٢٦ يوليو ١٩٥٦ يعتبر من الأموال الموجودة خارج مصر.

د- كل ما كان يقع حيزه المادى خارج مصر أو كان المدينون به يقيمون عادة خارج مصر من حقوق شخصية أو مستمدة من قواعد العدالة أو أحكام القانون أو مودعة على سبيل أمانة التصرف أو ناشئة من أوراق مالية أو صكوك أو أسهم أو قسائم أرباح أو سندات أو حسابات فى بنوك أو ذهب أو فضة أو نقود.

٣- ويسرى هذا التعريف والبيان عينياً كان الحق أم شخصياً وسواء أكان الحق فى يد الشركة مباشرة أم فى يد أخرى بطريق النيابة عنها أو لحسابها أو لأمرها أو على سبيل أمانة التصرف.

(ب) ويقصد "بالالتزامات القائمة فى مصر" جميع التزامات الشركة التى كانت قائمة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ والتى كان الدائنون بها يقيمون عادة خارج مصر فى ٢٩ أبريل ١٩٥٨ أو التى قررت الشروط الخاصة بها أن تؤدى خارج مصر.

(جـ) ويقصد "بالالتزامات القائمة فى مصر" كل ما عدا ما تقدم ذكره من الالتزامات المبينة فى الفقرة "ب". الوارد نصها من قبل.

(د) ويقصد "بالمعاشات" المعاشات والمزايا التى تمنح عند نهاية الخدمة وفقاً لأحكام لوائح المعاشات والقوانين والمراسيم والقرارات السارية فى شأن تلك المعاشات والمزايا فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بالنسبة إلى المنتفعين من لوائح المعاشات وسيطلق على هؤلاء المنتفعين فيما يلى أصحاب المعاشات.

مادة ٣

(أ) تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة مبلغاً يعادل ٢٨,٣ مليوناً من الجنيهات المصرية (ثمانية وعشرين مليوناً وثلاثمائة ألف من الجنيهات المصرية) وتترك الأموال الموجودة فى الخارج لشركة السويس المالية وذلك على سبيل الوفاء وفاء كاملا نهائياً بالتعويض المستحق لأصحاب الأسهم وحصص التأسيس نتيجة لقانون التأميم رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ والوفاء وفاء كاملا بمطالبات أصحاب الحصص المدنية.

(ب) وفى مقابل ما تقدم تتحمل شركة السويس المالية الالتزام الخاص بخدمة السندات القائمة (من طريق الوفاء بها أصلا وفائدة) وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٧ من الاتفاق نفسه.

(جـ) ومن المتفق عليه والمفهوم أن الحقوق والالتزامات الوارد ذكرها فى الفقرتين "أ" و"ب" من هذه المادة تؤول على سبيل الاجتماع والاشتراك لا على سبيل التخصيص والانفراد إلى مساهمى الشركة وأصحاب حصص التأسيس فيها وأصحاب الحصص المدنية. ومن المتفق عليه والمفهوم كذلك أن الشخص الاعتباري الذى يضم جميع أصحاب الصكوك ويعتبر بهذا الوصف أهلا لأن تؤول إليه تلك الحقوق ومكلفاً بتحمل تلك الالتزامات هو شركة السويس المالية التى تعتبر بمقتضى هذا الاتفاق الشخص الاعتباري المشار إليه فى المادة ٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ لأغراض هذا القانون.

مادة ٤

(أ) مع مراعاة أحكام الفقرة " أ " من المادة ٨ من هذا العقد تترك لشركة السويس المالية الأموال الموجودة خارج مصر وإيراداتها والزيادات المتصلة بها وأرباحها فى الحالة التى تكون عليها فى تاريخ هذا الاتفاق دون أى ضمان على عاتق حكومة الجمهورية العربية المتحدة سواء

فيما يتعلق بوجود تلك الأموال أو الإيرادات أو الزيادات أو الأرباح أو قيمتها أو أية ادعاءات من الغير عليها. أيا كانت طبيعة هذه الادعاءات.

(ب) وتترك حكومة الجمهورية العربية المتحدة لشركة السويس المالية وتسقط إليها وتتنازل وتفرج لها عن كل حق فى الأموال الموجودة خارج مصر وإيراداتها والزيادات المتصلة بها وأرباحها المنصوص عليها فى الفقرة "أ" المتقدم نصها.

(جـ) ولتنفيذ أحكام الفقرتين " أ " و" ب " من هذه المادة على الوجه الكامل.

١- يتفق الطرفان على صيغة الإفراج وترك الخصومات المرافقة لهذا الاتفاق كملحق رقم ٨ وتقدم حكومة الجمهورية العربية المتحدة أى إقرار آخر قد تحتاج اليه شركة السويس المالية فى هذا الشأن.

٢- وترخص حكومة الجمهورية العربية المتحدة بمقتضى هذا الاتفاق للبنك الدولى للإنشاء والتعمير فى أن يعطى لشركة السويس المالية بناء على طلبها صوراً مصدقاً على مطابقتها للأصل من هذا الاتفاق والملحقات المرافقة له.

مادة ٥

مع مراعاة أحكام المادتين ٦و٧ الآتى نصهما:

(أ) تظل على عاتق حكومة الجمهورية العربية المتحدة جميع الالتزامات القائمة فى مصر التى لم يتم الوفاء بها حتى تاريخ هذا الاتفاق.

(ب) وتتحمل شركة السويس المالية مسئولية جميع الالتزامات القائمة خارج مصر والتى لم يتم الوفاء بها حتى تاريخ هذا الاتفاق بما فى ذلك ما تعلق من هذه الالتزامات بمرتبات المستخدمين والعمال.

مادة ٦

يتحمل الطرفان مسئولية الوفاق بالمعاشات وفقاً للأحكام الآتى نصهما:

(أ) تتحمل حكومة الجمهورية العربية المتحدة مسئولية الوفاء بالمعاشات الآتية:

١- معاشات أصحاب المعاشات المقيمين فى مصر فى ٢٩ أبريل ١٩٥٨ الذين ترتب حقهم فى المعاش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أو قبل ذلك.

٢- المعاشات التى ترتب الحق فيها للمستخدمين والعمال الذين كانوا فى الخدمة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ والذين مازالوا فى خدمة هيئة قناة السويس أو الذين ظلوا فى خدمة هيئة قناة السويس ثم اعتزلوا الخدمة للمعاش بعد هذا التاريخ.

(ب) تتحمل شركة السويس المالية مسئولية الوفاء بجميع المعاشات التى ترتب الحق فيها فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أو قبل ذلك عدا المعاشات المنصوص عليها فى الفقرة حرف " أ " المتقدم نصها.

(جـ) ويتحمل كل من الطرفين مسئوليته عن الوفاء بالمعاشات المشار إليها فى الفقرتين حرف " أ " و"ب" الوارد نصهما من قبل ابتداء من ٢٩ أبريل ١٩٥٨.

(د) وتكون القوائم الآتى بيانها قاطعة فى شأن تحديد مسئولية كل من الطرفين عن الوفاء بمعاش أصحاب المعاشات الواردة أسماؤهم فيها وهى:

القائمة أ (ملحق رقم ٩) أصحاب المعاشات الذين تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة معاشاتهم.

القائمة ب(ملحق رقم ١٠) أصحاب المعاشات الذين تؤدى شركة السويس المالية معاشاتهم.

(هـ) ولايكون لأى تغيير فى محل إقامة صاحب المعاش يطرأ بعد ٢٩ أبريل ١٩٥٨ أى أثر فى المسئولية عن الوفاء بالمعاش.

(و) ١- يضمن كل طرف للآخر تحمل أية مطالبة يتوجه بها أى صاحب معاش يكون ذلك الطرف مسئولا عن الوفاء بمعاشه وفقاً لأحكام هذا الاتفاق.

٢- ويجتهد كل من الطرفين فى أن يحصل قبل أول يوليو ١٩٥٩ من كل صاحب معاش يقوم بأداء المعاش له على إقرار موقع منه بالصيغة المرافقة فى الملحق رقم ١١ المتضمنة إعفاء الطرف الآخر من كل مسئولية عن الوفاء بهذا المعاش.

٣- ويوافى كل من الطرفين الطرف الآخر بالإقرارات المتقدم ذكرها عندما يتم الحصول عليها. وفى هذه الحالة ينقضى الضمان المنصوص عليه فى الفقرة حرف " و" هذه بالنسبة إلى مطالبة كل صاحب معاش وقع الإقرار.

(ز) وفى مقابل توزيع المسئوليات عن الوفاء بالمعاشات المنصوص عليها فى المادة ٦ هذه تؤدى شركة السويس المالية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة مبلغ ٧٧٥٠٠ (سبعة وسبعون ألفا وخمسمائة من الجنيهات المصرية) وتخصم حكومة الجمهورية العربية المتحدة هذا المبلغ من أول قسط يستحق لشركة السويس المالية وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة ٨ من هذا الاتفاق.

مادة ٧

(أ) قررت حكومة الجمهورية العربية المتحدة أن تعرض فى مصر على حاملى سندات ٣% الدفعة الثانية إصدار سنة ١٨٨٥ خيار شراء سنداتهم على الأسس الآتية: (وذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر). ٥٦٨٩,١٩٥ قرشاً للسند علاوة على الفوائد المستحقة على السندات التى لم تسحب للاستهلاك.

(ب) وإزاء هذا القرار اتفق على ما يأتى:

١- على كل حامل سند يرغب فى الانتفاع من مزايا عرض الشراء المقدم من حكومة الجمهورية العربية المتحدة أن يودع سنداته لدى البنك الأهلى المصرى فى أول ديسمبر ١٩٥٨ أو قبل ذلك.

٢- وتبلغ حكومة الجمهورية العربية المتحدة القائمة المشتملة على بيان السندات المودعة والكوبونات الملحقة بها إلى شركة السويس المالية فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٨ أو قبل هذا التاريخ.

٣- ومتى تم الإيداع على الوجه المتقدم تبرأ ذمة شركة السويس المالية عن خدمة السندات الوارد بيانها فى القائمة المتقدم ذكرها ولكنها تظل مسئولة عن خدمة جميع السندات التى لم يباشر حاملوها الخيار المتقدم ذكره فى الأجل المضروب.

٤- وتخصم حكومة الجمهورية العربية المتحدة من أول قسط مستحق لشركة السويس المالية طبقاً للمادة ٨ (ب) من هذا الاتفاق مبلغاً من الجنيهات المصرية يعادل ماتكلفته حكومة الجمهورية العربية المتحدة نتيجة لشرائها للسندات المبينة فى القائمة المبلغة منها.[١]

مادة ٩

تتحمل شركة السويس المالية كل ما قد يستحق خارج مصر من المصروفات والرسوم والضرائب وغير ذلك من التكاليف - أياً كانت طبيعتها - فى شأن الأموال الموجودة خارج مصر أو فى شأن الإفراج عنها.

مادة ١٠

لما كان الطرفان قد طلبا إلى البنك الدولى للإنشاء والتعمير أن يكون وكيلا مالياً فى شأن المدفوعات التى تتم وفقاً للمادة (٨) من هذا الاتفاق فقد قبل البنك المتقدم ذكره ذلك وفقاً لاتفاقية توكيل مالى تبرم مع هذا الاتفاق فى وقت واحد، وقد أفرغت هذه الاتفاقية فى الصيغة المرافقة كملحق رقم (١٢). وبناء على ذلك تؤدى جميع المدفوعات التى تتم وفقاً للمادة (٨) المتقدم

---

[١] صدر تنفيذاً لهذا النص قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الترخيص للبنك المركزى فى أن يشترى لحساب الحكومة سندات قناة السويس وفقاً لأحكام الاتفاق النهائى للتعويضات. وفيما يلى نصه:

مادة ١- يرخص للبنك المركزى فى أن يشترى لحساب الحكومة السندات التى يرى حاملوها الانتفاع من عرض الشراء الموجه اليهم بالإجراءات والأوضاع التى يقررها البنك وفقاً لأحكام الاتفاق النهائى للتعويضات بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وشركة السويس المالية.

مادة ٢- على وزير الخزانة ومحافظ البنك المركزى تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

ذكرها للبنك الدولى للإنشاء والتعمير أو لأمره طبقاً لنصوص اتفاقية التوكيل المالى المتقدم ذكرها ومع مراعاة نصوصها.

مادة ١١

فى حالة أى خلاف يقع بين الطرفين فى شأن تفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق يطلب الطرفان إلى البنك الدولى للإنشاء والتعمير أن يبذل مساعيه الحميدة للتوفيق بينهما فى شأن الخلاف.

مادة ١٢

يشترك البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى هذا الاتفاق للأغراض الواردة فى المواد ٤(ج) (٢) و١٠ و١١ دون غيرها.

حرر من ثلاث نسخ بمدينة جنيف فى ١٣ يوليو ١٩٥٨ - نسخة تحتفظ بها حكومة الجمهورية العربية المتحدة ونسخة تحتفظ بها شركة السويس المالية ونسخة تودع فى محفوظات البنك الدولى للإنشاء والتعمير.

حكومة الجمهورية العربية المتحدة	شركة السويس المالية	البنك الدولى للإنشاء والتعمير للأغراض الواردة فى المادة ١٢
عبد الجليل العمرى	ج- جوج بيكو	و.ا. ب أيلف

المطبوعات العلمية للمؤلف

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب المؤلفة أو المحررة:

- التحليل السياسي الناصري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ١٩٨٣).
- التوازنات الدولية في شرقي البحر المتوسط، محرر، (مؤسسة الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٥).
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، بالإشتراك.
- الإسلام في دساتير الدول الإسلامية، (مركز البحوث-كلية العلوم الإدارية-جامعة الملك سعود، ١٩٨٨)، بالإشتراك.

نال الكتاب جائزة مؤسسة دلة لأفضل البحوث في العلوم السياسية بجامعة الملك سعود، ١٩٨٨)

- تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٨٩، ١٩٩٨).
- العلاقات بين الدول الإسلامية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩١).
- النظـام العالمي الجديد، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامـعة القاهرة، ١٩٩٤)، محرر ومؤلف فصل "الأشكال التاريخية للقطبية الواحدية".
- المشكلة الشيشانية: أصولها وآفاقها، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، سلسلة أوراق آسيوية، رقم ١، ١٩٩٥)، محرر ومؤلف فصل عن التعريف بالشعب الشيشاني.
- النمـوذج الكوري للتنمية، محرر، (القـاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦).
- العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، محرر بالإشتراك.
- الحركات الإسلامية في آسيا، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، محرر و مؤلف فصل " الحركات الإسلامية في آسيا ".
- آسيا و التحولات العالمية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، محرر و مؤلف فصل " التنافس العالمي و الإقليمي على آسيا الوسطى "
- مستقبل هونج كونج، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨) ومؤلف فصل "الآثار المتوقعة لعودة هونج كونج على شرقي آسيا،" ص ٧٣-٩٨.
- التحولات الديمقراطية في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، محرر بالاشتراك، ١٩٩٩).

- أوزباكستان: الدولة والقائد، (القاهرة: مطابع الشروق، ١٩٩٩) بالاشتراك.
- كوريا والشرق الأوسط، محرر بالاشتراك، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩).
- العلاقات العربية-الصينية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، سلسلة أوراق آسيوية، ديسمبر ١٩٩٩)، مؤلف مشارك لدراسة "السياسة الصينية تجاه القضية العربية، وجهة نظر عربية".
- العلاقات العربية مع دول آسيا الوسطى،(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، سلسلة أوراق آسيوية، ديسمبر ٢٠٠٠).
- العلاقات المصرية-الآسيوية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، بجامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، محرر مشارك ومؤلف، العلاقات المصرية-الإندونيسية)، ص ٢٩٠-٣١٨.
- طريق الحرير الجديد، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١)، محرر مشارك ومؤلف فصل "مصر وطريق الحرير الجديد".
- تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

ب. الكتب المترجمة:

- د. محمد أحمد مفتى، محمد السيد سليم، تفسير السياسة الخارجية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٨٩)، هذا الكتاب ترجمة لكتاب:

Lloyd Jensen, Explaining Foreign Policy, (Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ, 1982).

جـ. الدراسات والبحوث العلمية:

- "التحالف الأمريكى-الأسبانى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٥(١٦)، أبريل سنة ١٩٦٩، ص ١٠٧-١١٤.
- "التمييز ضد اليهود الشرقيين فى إسرائيل"، الطليعة، (القاهرة)، ٤(٥)، أبريل سنة ١٩٦٩، ص ١٠٨-١١٣.
- "الإتحاد السوفيتى والقضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٧ (٢٥)، يوليو سنة ١٩٦٩، ص ٥٨-٨٣.
- "الحركة الشيوعية اللبنانية فى مرحلة العلنية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٨ (٢٨)، أبريل سنة ١٩٧٢، ص ١٤٨-١٥٥.

- "الدبلوماسية اليوجوسلافية والصراع العربى-الصهيونى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٨ (٢٩)، يوليو سنة ١٩٧٢، ص ١٠٦-١٤٢.
- "الرأى العام العالمى والإتحاد المصري-الليبى"، السياسة الدولية، (القاهرة)،٨ (٣٠)، أكتوبر سنة ١٩٧٢، ص ١٣٣-١٣٨.
- "باهاما، الدولة الواحدة والثلاثين فى الكومنولث"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٩(٣٤)، أكتوبر سنة ١٩٧٣، ص ١٦١-١٦٥.
- "الردة العنصرية فى سياسة الهجرة الكندية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١١(٤٤)، يوليو سنة ١٩٧٥، ص ١٩٠-١٩٣.
- "رأس المال العربى يغزو كندا"، الأهرام الإقتصادي، (القاهرة)، ١٥ مارس سنة ١٩٧٦، ص ٣٦-٣٧.
-"إحتمالات المستقبل فى يوجوسلافيا بعد تيتو"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٦(٦٠)، أبريل سنة ١٩٨٠، ص ١٨٨-١٩٠.
- "التضامن الإسلامى والنظام الدولى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٦(٦١)، يوليو سنة ١٩٨٠، ٤٢-٦٢.
- "التحليل الناصرى للسياسة الخارجية"، المستقبل العربى، (بيروت)، ٣ (٢٠)، أكتوبر سنة ١٩٨٠، ص ٤٢-٦٢.
- "مشكلة الخلافة السياسية واحتمالات المستقبل اليوجوسلافى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٧(٦٣)، يناير سنة ١٩٨١، ص ٨-٢٣.
- "الإحياء الإسلامى: دراسة فى حالة المسلمين السوفييت"، مجلة العلوم الاجتماعية، (الكويت)، ١٠(١)، مارس ١٩٨٢، ص ١١١-١٢٩.
- "سوسيولوجية الجامعة المصرية: الأصالة والتبعية"، فى ندوة التعليم الجامعى والمجتمع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨١.
- "الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم"، الفكر العربى، (بيروت)، ٣ (٢٠)، أبريل ١٩٨١، ص ١٧٥-١٩٣.
- "الوجود الأمريكى والسياسة السوفيتية تجاه أمريكا اللاتينية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٨(٦٧)، يناير سنة ١٩٨٢، ص ٦٨-٧٤.
- "أزمة السياسة الخارجية الأمريكية فى الثمانينات"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٨(٦٨)، أبريل سنة ١٩٨٢، ص ١٦-٢٨.

- "الجامعات العربية والتبعية العلمية"، المستقبل العربي، ٥(٤٠)، يوليو سنة ١٩٨٢، ص ٩٣-١٠٤.
- "الإتحاد السوفيتي والحرب الفلسطينية-الإسرائيلية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٨(٧٠)، أكتوبر سنة ١٩٨٢، ص ١٥١-١٥٣.
- "عدم الإنحياز والنظام الإقتصادى العالمى الجديد"، فى إيليا حريق، محرر، العرب والنظام الإقتصادى العالمى الجديد، (بيروت: دار المشرق والمغرب، ١٩٨٣)، ص ٥٥-٧٢.
- "دور جامعة الدول العربية فى تسوية المنازعات العربية"، فى جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٦٧-١٨٤.
- "المسارات المحتملة للصراع العربى-الإسرائيلى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٠(٧٥)، يناير سنة ١٩٨٤، ص ١١٢-١٢٨.
- "تصدير السلاح المصري"، الدفاع، (القاهرة: أكتوبر سنة ١٩٨٤)، ص ٦٢-٦٤.
- "قرار تأميم القناة عام ١٩٥٦"، فى عملية صنع القرار فى العالم العربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٥١-١٨٠.
- "التحليل السياسى لفكر الملك عبد العزيز"، بحوث المؤتمر العالمى عن الملك عبد العزيز، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٥، ص ١-٦٤.
- "أمريكا اللاتينية وسياسة الأبارتيد والنزاع العربى-الإسرائيلى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٢(٨٣)، يناير سنة ١٩٨٢، ص ١٠٥-١١٤.
- "التعاون بين الجامعات العربية والأجنبية فى ميدان البحث العلمى: دراسة فى برنامج التعاون بين جامعة القاهرة ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا"، مجلة إتحاد الجامعات العربية، العدد ٢١، مارس ١٩٨٦، ص ٦٥-٨٠.
- "العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإسلامية"، الدبلوماسى، (الرياض)، ديسمبر ١٩٨٧، ص ٢٥-٣١.
- "منظمة المؤتمر الإسلامى والقضية الفلسطينية"، شئون عربية، (تونس)، ديسمبر ١٩٨٨، ص ١٩٨-٢١١.
- "مفهوم التوازن الدولى وتطبيقاته الإقليمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٧(١)، ربيع ١٩٨٩، ص ١٥٣-١٨٢.
- "تخطيط السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٥(٩٨)، أكتوبر سنة ١٩٨٩، ص ٤٤-٥٧.

- "المشاركة المحلية فى التنمية الريفية: المفهوم والمحددات"، فى بحوث مختارة من أعمال ندوة إستراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية بالمملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٠)، ص ٨١-١١٠.
- "الألعاب الرياضية والعلاقات الدولية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٦(١٠١)، يوليو سنة ١٩٩٠، ص ٤٢-٥٥.
- "تدريس السياسة الخارجية فى الجامعات العربية"، فى عبد المنعم سعيد، (محرر)، تدريس العلوم السياسية فى الجامعات العربية، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠)، ص ١٥-٤٠.
- "دور منظمة المؤتمر الإسلامى فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٧(١٠٥)، يوليو سنة ١٩٩١، ص ٣٤-٦١.
- "مستقبل الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز"، مستقبل العالم الإسلامى،٢(٥)، شتاء سنة ١٩٩١، ص ١٦٥-١٩٢.
- "رؤية بطرس غالى للسياسة والعلاقات الدولية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٨(١٠*)، أبريل سنة ١٩٩٢، ص ١٦٥-١٩٢.
- "العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٨(١٠٨)، أبريل سنة ١٩٩٢، ص ١٤٦-١٦٥.
- "تصميمات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق"، فى ودودة بدران، محرر، تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢)، ص١١٧-١٥٠.
- "العلاقات المصرية - الليبية" فى التقرير الاستراتيجى العربى لسنة ١٩٩١،(الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢) ، ص ٥٠٤-٥١٤.
- "العرب والبحث عن الإتحاد السوفيتي الجديد"، فى مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لا تنشأ حرب عربية-عربية أخرى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٥٧-٨٩٣.
- "التحليل العلمى للسياسة الخارجية: إطار نظرى"، الفكر الإستراتيجى العربى، ٤٠ أبريل، ١٩٩٢، ص ١٣٣-١٥٢.
- "فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى: دراسة تقويمية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٩(١١١)، يناير سنة ١٩٩٣، ص ١٤-٤٥.

- "مشكلات العضوية فى منظمة المؤتمر الإسلامى"، مجلة جامعة الملك سعود، ٥، ١٩٩٩٣، ص ١١١-١٤٢ (بالاشتراك).
- "الانتخابات الأمريكية لعام ١٩٩٢: تحليل النتائج والدلالات"، فى هالة سعودى، محرر، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص ١٥-٢٣.
- "خليج التسعينات: نحو إستراتيجية مصرية جديدة"، أوراق الشرق الأوسط، نوفمبر ١٩٩٣، ص ٦٣-٧٦.
- "الرؤية السعودية لأمن الخليج" فى عبد المنعم المشاط، محرر، أمن الخليج العربى: دراسة فى الإدراك والسياسات، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٥-٣٣.
- "التفاعل فى إطار مثلث القوة: إطار فكرى ومؤسسى"، شئون الأوسط، (بيروت)، العدد ٣٣، سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٠-٣٠.
- "الاحتمالات المستقبلية لتطور كومنولث الدول المستقلة" فى الوطن العربى وكومنولث الدول المستقلة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ٤٨٣-٥٠٧.
- "الصين فى عالم ما بعد القطبية الثنائية"، فى مصطفى الحمارنة، محرر، العرب فى الإستراتيجيات العالمية، (عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢).
- "العلاقة بين البحث العلمى وصنع القرار"، مجلة العالم الإسلامى، ٥(١٤)، شتاء ١٩٩٥، ص ١٣٧-١٥٤.
- "مشروع النظام الشرق أوسطى وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه"، فى العلاقات العربية-الإيرانية والإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٨١٥-٨٤٢.
- "الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى و التنافس الدولى على المنطقة "، فى مؤتمر مستقبل العلاقات العربية مع جمهوريات وسط آسيا الإسلامية، (الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٦)، ص ١١٧-١٧٦.
- "التحولات العالمية و أثرها على العالم الإسلامى"، فى حسن العلكيم، محرر، قضايا إسلامية معاصرة، (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨) ،ص ١٤١-١٦٤.
- "العرب وآسيا" فى حال الأمة العربية، المؤتمر القومى العربى السابع، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١٣-٢٢٠.

- "رؤية محمد إقبال لعلاقة العالم الإسلامى بالغرب" فى حازم محمد محفوظ، محرر، حكيم الأمة وشاعر الإسلام العلامة محمد إقبال، (وقائع الندوة التى نظمها الأزهر، ١٩٩٧)، ص ٥١-٥٥.
- "نحو استراتيجية عربية للتعامل مع ورثة الإتحاد السوفييتى" فى مصطفى كامل السيد، وصلاح زرنوقة، محرران، العرب ونظام عالمى جديد، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨)، ص ١٢٧-١٥٣.
- "الإسلام والتنمية فى ماليزيا،" فى ماجدة على صالح، محرر، الإسلام والتنمية فى آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ١١٧-١٣٢.
- "أى دور للعرب فى مشروع الأمن الآسيوى،" أوراق الشرق الأوسط، نوفمبر-مارس (١٩٩٨-١٩٩٩)، ص ٥٩-٦٤.
- "التدريس باللغات الأجنبية فى الجامعات المصرية،" فى أبحاث مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى، رؤية لجامعة المستقبل، (القاهرة: جامعة القاهرة، مايو سنة ١٩٩٩).
- "نحو منظور جديد للعلاقات العربية-الآسيوية"، المستقبل العربى، ٢١ (٢٣٣) يوليو ١٩٩٨، ص ١٣-٢٤.
- "الفكر السياسى لمحاضير محمد" فى ماجدة صالح، محرر، عظماء آسيا فى القرن العشرين، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١١٩-١٢٧.
- "استقلال وحروب شبه القارة الهندية" فى موسوعة أحداث القرن العشرين (القاهرة: دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠، الجزء الثانى)، ص ص ٢٢٣- ٢٦٦.
- "نحو منظور عربى جديد للتعامل مع آسيا"، فى وليد عبد الحى، محرر، العرب والعالم، (عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠١)، ص ١٤٣-١٥٨.
- "نحو استراتيجية مصرية ايرانية مشتركة للتعامل مع العولمة"، فى محمد السعيد ادريس، محرر، تطوير العلاقات المصرية الايرانية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ٣٣-٨٣.

ثانيا : باللغة الإنجليزية

BOOKS:

- Non-alignment in a Changing World, (American University in Cairo Press 1983), Editor and contibutor of "The Political Economy of Non-alignment).
- The Organization of the Islamic Conference, (Cairo: Center for Political Research and Studies, 1994), Editor and contributor of "An assessment of the performance of the OIC".

- Mediterraneanism: A New Dimension in Egypt's Foreign Policy, (Cairo: Center for Political and Strategic Studies, Strategic Papers Series No. 27, 1995).
- The Arabs and the Koreans: Comparative Perspectives on New Issues, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, 1995), Editor and contributor of "The Status of Korean Studies in Egypt"
- Egypt and India in the Post Cold War World: Comparative Paradigms, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, 1996).
- Korean Investments in Egypt: Status, Problems, and Prospects, (Cairo: Center for Asian Studies, Asian Monographs, no.9, 1996).
- The Egyptian Korean Dialogue, in collaboration, (Cairo: Center for Asian Studies, Cairo University 1997) and author of "the Arms Control process in the Middle East: Some East Asia comparisons, pp. 17-42.
- Egyptian Approaches to Neo-Regionalism and their Asian Implications, (New Delhi: Research and Information System for Non-Aligned and other Developing Countries, RIS Occasional Paper No.55, 1999)

- Arab Perceptions of the Euro-Mediterranean Projects, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies, Strategic papers series no 47, 2000).
- Egyptian-Korean Comparative Perspectives, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, 2000), co-editor and contributor of " Weapons of Mass Destruction in the Middle East and the Korean Peninsula: An Egyptian perspective."
- Major Asian Powers and Middle Eastern Conflicts, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, Asian Monographs series no. 37, 2000).
- Some Conceptual Issues in the Projected Euro-Mediterranean Charter for Peace and Stability, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Strategic Papers series no. 87, 2000).

ARTICLES:

- "Egypt", in James and Katz and O. Marwah, Eds. "Nuclear Power in Developing Countries", (Lexington: D.C. Health, 1982), pp. 135-160.
- "The Soviet Role: Conceptions, Constraints, and Prospects", in Michael Hudson, ed., Alternative Approaches to the Arab-Israeli Conflict: A Comparative Analysis of the Principal Actors (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies of Georgetown University, 1984), pp. 153-174.
- "Latin America, Apartheid, and the Arab-Israeli Conflict", in Omar Marinez Legorrets, ed., Africa-Latin America Seminar (Mexico: El-Colegio de Mexico, 1984), pp. 283-301.
- "Egypt", in James Katz, ed., Arms Production in Developing Countries, (Lexington: D.C. Health, 1984), pp. 123-156.
- "The Survival of a Non-State Actor: The Foreign Policy of the Palestine Liberation Organization", in Bahgat Korany and A.

Dessouki, Eds. Foreign Policies of Arab States, (Boulder: Westview press, 1984), pp. 197-240.

A fully revised and updated version of this paper has been published in the second edition of the book, 1991, pp. 260-309.

- The Impact of Egyptian-American Academic Research: The Cairo University /Massachusetts Institute of Technology Program", in Earl Sullivan, ed., Impact of Development Assistance on Egypt, (Cairo: American University in Cairo press, The Cairo papers in the social Science Series, vol. 7(3), September 1984), pp. 57-67.
- Regional Systems in Transition: The Middle Eastern and African Systems in Comparative Perspective", The Middle East and African Studies, (Korea), 1993, pp. 18-48.
- "The Arms Control Dimension in the Middle East Peace Process, Approaches and Prospects", Center for Political Research and Studies, Series of Studies in Security and Strategy, Vol. 11, No. 8, July 1994.
- "Re-conceptualizing Gulf Security in the Post-Cold war Era: Towards a New Model," The Iranian Journal of International Affairs, Vol. 7(3), fall 1995, pp. 585-598.
- "Islam and Asian civilizations: Implications for Egyptians-Korean relations," (in collaboration) in Joung-Yole Rew, Korea and Egypt Policy and Cooperation, (Seoul: Korean Institute of the Middle East & Africa, 1995), pp. 169-184.
- "The Muslim World and the Kashmir Issue," Bulletin of the Himalayan Research and Cultural Foundation, 1 (2), summer 1996, pp. 7-11.
- "Re-conceptualizing the Arms Control Process in the Middle East: Towards a New Agenda,"Pakistan Horizon, (Karachi), 49(4), October 1996,pp.25-41.

-"The Organization of Islamic Conference: Towards a New Agenda," in Ghulan Sarwar, ed., OIC: Contemporary Issues of the Muslim World, (Islamabad: FRIENDS, 1997), pp.27-64.

-"Egypt and the Euro-Mediterranean Partnership," in Richard Gillespie, ed., The Euro-Mediterranean Partnership: Political and Economic Perspectives, (London: Frank Cass, 1997), pp.64-92.

-"Egypt's Policy towards Central Asian States," in S.M. Rahman, ed., Central Asia Regional Cooperation for Peace and Development, (Islamabad: FRIENDS, 1998), pp. 191-204.

-"Military Aspects of the Middle East Peace Process: Some South Asian Parallels and Lessons," Encounter, (New Delhi), Nov-Dec. 1998, p. 112-136.

- "Neo-regionalism in the post Cold War era, Comparative Egyptian and Indian approaches," in Girijesh Pant, ed., Indo-Egyptian Perspectives, Global and Regional Concerns, (School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, 1999), pp. 1-28.

- "Southern Mediterranean perceptions of security cooperation and the role of NATO," in Hans Gunther Brauch, A. Marquina & A. Biad, eds. Euro- Mediterranean Partnership for the 21st Century, (London: Macmillan.2000), Pp. 129-146.

- "Confidence-Building Measures in Middle Eastern Conflicts: An Egyptian Perspective," Perceptions (Ankara), June-August 2000, pp. 88-92.

- "Towards a New WMD Agenda in the Euro-Mediterranean Partnership: An Arab Perspective," Mediterranean Politics, (London), 5(1), spring 2000, pp. 133-157.

ثالثا: بحوث وكتب مترجمة إلى اللغات الأخرى

(أ) إلى الأسبانية

- Temas Para la Co-operation Economica Euro-Arabe", Tiempo De Paz, 1993 (Madrid, Spain, in Spanish).

(ب) إلى اليابانية

- "Egypt and the Middle Eastern Nuclear Issue," Jaigai Jijo (Journal of World Affairs), Japan, Takushoku University, 43(11), November 1995, pp. 46-63.

(ج) إلى الفارسية

-"The arms control dimension in the Middle East peace process," Middle East Quarterly, (Tehran), 2(1), spring 1995, pp. 113-130.

-The Organization of the Islamic Conference in a Changing World, editor and contributor, (Tehran: Institute for Political and International Studies of the Iranian foreign Ministry, 1996).

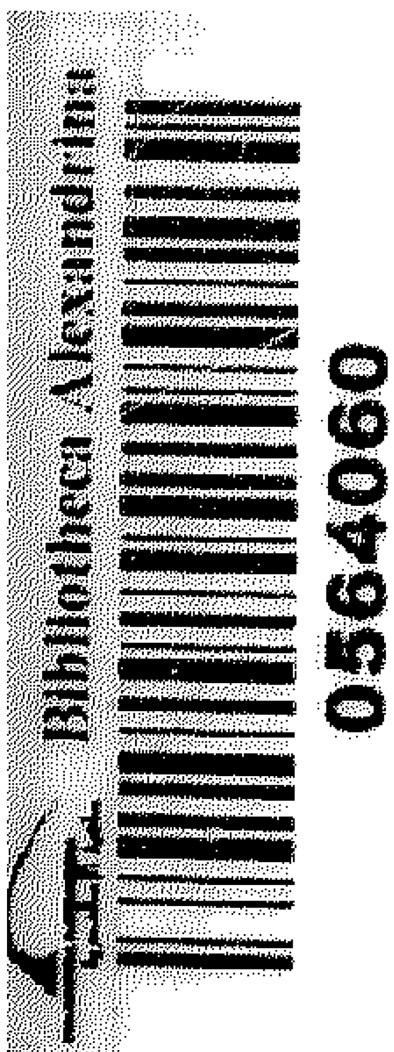
مطابع التجارية - قليوب - مصر

هذا الكتاب

ما هو الجديد الذى يمكن أن يقدمه كتاب عن عملية تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ بعد مرور حوالى نصف قرن على التأميم؟ لعل أول جديد يقدمه الكتاب هو أنه يقوم بتحليل منهجى لعملية التأميم من زاوية عملية إتخاذ القرار فى السياسة الخارجية لاستخلاص دلالات القرار بالنسبة للمحاذير التى ينبغى الاهتمام بتفاديها فى تلك العملية، والإيجابيات التى ينبغى التركيز عليها لتعظيم عوائد عملية اتخاذ القرار. من ناحية ثانية، فإن الكتاب يتضمن مجموعة من الوثائق المتعلقة بقناة السويس وعملية التأميم بما فى ذلك وثائق تنشر لأول مرة، ومنها الوثيقة التى تتضمن الدراسة التى أعدها مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس عن استيلاء الشركة على حصص مصر فى عوائد القناة، وقدمها رئيس المكتب إلى الرئيس عبد الناصر قبل اتخاذ قرار التأميم مستخدماً إياها لتقديم بديل لقرار التأميم. كذلك مذكرات الدكتور مصطفى الحفناوى عن عملية التأميم، وهى تنشر لأول مرة. ويقدم الكتاب الوثائق التى تشير إلى أن تأميم شركة قناة السويس كان مخططاً له منذ بدء الثورة سنة ١٩٥٢، وأنه لم يكن مجرد رد فعل لسحب الغرب عرض تمويل مشروع السد العالى وأن هذا السحب كان مجرد المناسبة التى اتخذت لإعلان القرار.

كذلك، فإنه من خلال الدراسة المقارنة للوثائق يلقى الكتاب أضواء جديدة على الأسئلة المتعلقة بكيف ومتى عرف عبد الناصر بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى، ومن كتب مشروع قانون التأميم. وما هى البدائل التى عرضت على عبد الناصر قبل إتخاذ قرار التأميم، وهل كان على عبد الناصر أن ينتظر حتى استلام شركة قناة السويس مع انتهاء عقد امتيازها سنة ١٩٦٨؟

ويتضمن الكتاب عشرة فصول توضح الإطار النظرى لتحليل عملية إتخاذ القرار، وتطبق هذا الإطار على عملية إتخاذ قرار التأميم وتستخلص دلالاته.



مطابع التجارية ـ قليوب ـ مصر